

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البرهان

في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزكشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

الجزء الرابع

المكتبة العصرية
مكتبة - بيروت

في علوم القرآن



0003952

البرهان
في علوم القرآن

البرهان

في علوم القرآن

للإمام بكدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

الجزء الرابع

منشورات المكتبة العصرية
طيدا - بيروت

حقوق الطبع محفوظة للناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مُتَابِلَةٌ الْجَمْعُ بِالْجَمْعِ

تارة يقتضى مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا ، كقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ ^(٣) ؛ فإن الصلاة والزكاة في معنى الجمع ، فيقتضى اللفظ ضرورة أن كل واحد مأمور بجميع الصلوات وبلاستباق إلى كل خير ، كما يقال : لبس القوم ثيابهم ، وركبوا دوابهم .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا ﴾ ^(٤) أى لسكل واحدة منهن .
وقوله : ﴿ أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يُتَذَكَّرُ فِيهِ مِنْ تَذَكَّرٍ ﴾ ^(٥) ، لأنه لا يجوز أن يتذكر جميع المخاطبين بهذا القول في مدة وعمر واحد .

وقوله : ﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ﴾ ^(٦) ، أى كل واحدة من هذا الشرر كالقصر ، والقصر : البيت من آدم ، كان يضرب على الماء إذا نزلوا به ، ولا يجوز أن يكون الشرر كله كقصر واحد ؛ لأنه منافي للوعيد ، فإن المعنى تعظيم الشرر ؛ أى كل واحد من هذا الشرر كالقصر . ويؤكد قوله بعده : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفُرٌ ﴾ ^(٦) ، فشبهه بالجماعة ، أى فكل واحدة من هذا الشرر كالجل فجماعته ، إذ الجمالات الصُّفُر كذلك الأول ؛ كل شررة منه كالقصر . قاله ابن جني .

وقوله : ﴿ وَاسْتَعْشُوا نِيَابَهُمْ ﴾ ^(٧) .

(*) من أساليب القرآن المندرجة تحت النوع السادس والأربعين ، وأوله في الجزء الثاني س ٢٨٢

(٢) سورة البقرة ٤٣

(٤) سورة يوسف ٣١

(٦) سورة الرسائل ٣٢

(١) سورة المائدة ٤٨

(٣) سورة البقرة ٢٣٨

(٥) سورة فاطر ٣٧

(٧) سورة نوح ٧

وقوله : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ سَكَّتِهِ وَكُتِبَ لَهُ وَرُسُلِهِ ﴾ ^(١) ؛ فإن كل واحد من المؤمنين آمن بكل واحد من الملائكة والكتب والرسل .

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾ ^(٢) الآية ؛ فإنه لم يحرم على كل واحد من المخاطبين جميع أمهات المخاطبين ، وإنما حرم على كل واحد أمه وبنته .
وكذلك قوله : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ ^(٣) ؛ فإنه ليس لجميع الأزواج نصف ما ترك جميع النساء ؛ وإنما لكل واحد نصف ما تركت زوجته فقط .
وكذا قوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ ^(٥) ؛
إنما معناه أتبع كل واحد ذريته ، وليس معناه أن كل واحد من الذرية اتبع كل واحد من الآباء .

وقوله : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ ^(٦) ، أى كل واحدة ترضع ولدها .
وكقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٧) فإن مقابلة الجمع أفادت المكنة لكل واحد من المسلمين قتل من وجد من المشركين .

وقوله : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ﴾ ^(٨) .
وأما قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ ^(٩) ، فذكر « المرافق » بلفظ الجمع ، والكعبين بلفظ التثنية ؛

(٢) سورة النساء ٢٣

(٤) سورة النساء ١١

(٦) سورة البقرة ٢٣٣

(٨) سورة النور ٢٤

(١) سورة البقرة ٢٨٥

(٣) سورة النساء ١٢

(٥) سورة الطور ٢١

(٧) سورة التوبة ٥

(٩) سورة المائدة ٦

لأنَّ مقابلة الجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد ؛ ولكلِّ يدٍ مِرْفَقٌ ، فصَحَّتْ المقابلة .
ولو قيل « إلى الكعاب » فهم منه أن الواجب^(١) ؛ فإن لكلِّ رجل كعباً واحداً ،
فذكر الكعبين بلفظ التثنية ، ليتناول الكعبين من كلِّ رجل .

فإن قيل : فعلى هذا يلزم ألا يجب إلا غسلُ يد واحدة ورجل واحدة ؟

قلنا : صدَّنا عنه فعلُ النبي صلى الله عليه وسلم والإجماع .

وتارة يقتضى مقابلة ثبوت الجمع لكلِّ واحد من آحاد المحكوم عليه ، كقوله تعالى :
﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(٢) .

وجعل منه الشيخ عز الدين : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾^(٣) .

وتارة يحتمل الأمرين فيفتقر ذلك إلى دليل يبيِّن أحدهما .

أما مقابلة الجمع بالمفرد ، فالغالب أنه لا يقتضى تعميم المفرد ، وقد يقتضيه بحسب عموم
الجمع المقابل له ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيفُونَهِ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾^(٤) ،
الذين كلٌّ واحد لكلِّ يوم طعام مسكين .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَأَجْلِدُوهُمْ
ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(٥) إنما هو على كلِّ واحد منهم ذلك .

(١) بياض بالأصلين .

(٢) سورة البقرة ٢٥

(٣) سورة البقرة ٢٥

(٤) سورة النور ٤

(٥) سورة البقرة ١٨٤

تأنيده

فما ورد في القرآن مجوعا ومفردا ، والحكم في ذلك

فمنه أنه حيث ورد ذكر « الأرض » في القرآن فإنها مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾^(١) ، وحكمته أنها بمنزلة السفلى والتحت ، ولكن وصف بها هذا المكان المحسوس ، فجرت مجرى امرأة زور وضيع ؛ فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت ، والعلو والسفل ؛ فإن قصد الخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعين قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفلى الذي هو في مقابلة العلو ، فجاز أن تُثنى إذا ضمت إليها جزء آخر . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « طَوْقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » فجمعها لما اعتمد الكلام على ذات الأرض ، وأثبتها على التفصيل والتعيين لأحاديها ، دون الوصف بكونها تحت أو سفلى في مقابلة علو ، وأما جمع السموات ، فإن المقصود بها ذاتها دون معنى الوصف ، فلهاذا جُمعت جمع سلامة ؛ لأن العدد قليل ، وجمع القليل أولى به ، بخلاف الأرض ؛ فإن المقصود بها معنى التحت والسفل ، دون الذات والعدد .

وحيث أريد بها الذات والعدد أتى بلفظ يدل على التعدد ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ .

وأياها فإن الأرض لا نسبة إليها إلى السموات وسعتها ، بل هي بالنسبة إليها كحصاة في صحراء ، فهي وإن تعددت ، كالواحد القليل ؛ فاختير لها اسم الجنس .
وأياها فالأرض هي دار الدنيا التي بالنسبة إلى الآخرة ، كما يدخل الإنسان إصبعه في اليم ، فما يعلق بها هو مثال الدنيا ؛ والله تعالى لم يذكر الدنيا إلا مقللا لها .

وأما السموات فليست من الدنيا على أحد القولين، فإذا أريد الوصف الشامل للسموات؛ وهو معنى العلوّ والفوق أفردته كالأرض؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ ﴾^(١). ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾^(٢) فأفرد هنا لما كان المراد الوصف الشامل وليس المراد سماء معينة .

وكذا قوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾^(٣) ، بخلاف قوله في سبأ : ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٤) ، فإن قبلها ذكر الله سبحانه سعة علمه^(٥) ، وأنّ له ما في السموات وما في الأرض ، فافتضى السياق أن يذكر سعة علمه ، وتعلّقه بمعلومات ملكه ؛ وهو السموات كلّها والأرض .

ولما لم يكن في سورة يونس ما يقتضى ذلك أفردتها لإرادة للجنس .

وقال السهيلي : لأنّ مخاطبين بالإفراد مقرّون بأن الرزق ينزل من السحاب وهو سماء ، ولهذا قال في آخر الآية : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾^(٥) ، وهم لا يُقرّون بما نزل من فوق ذلك من الرحمة والرحمن وغيرها ، ولهذا قال في آية سبأ : ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾^(٦) ، أمر نبيّه صلى الله عليه وسلم بهذا القول ليعلم بحقيقته .

وكذا قوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾^(٧)

(١) سورة الملك ١٦ ، ١٧

(٢) سورة يونس ٦١

(٣) سورة سبأ ٣

(٤) وهو قوله تعالى في الآية قبلها :

﴿ يَعْلَمُ مَا يَلْسِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ﴾ .

(٥) سورة يونس ٣١

(٦) سورة سبأ ٢٤

(٧) سورة الأنعام ٣

فإنها جاءت مجموعة لتعلق الظرف بما في اسم الله تبارك وتعالى من معنى الإلهية ؛ فالعنى : هو الإله المعبود فى كل واحدة من السموات ، فذكر الجمع هنا أحسن . ولما خفي هذا المعنى على بعض المجسمه قال بالوقف على قوله : ﴿ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ^(١) ، ثم يبتدىء بقوله : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ .

ونأمل كيف جاءت مفردة فى قوله : ﴿ فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ ^(٢) ، أراد لذين الجنسین ، أى رب كل ما علا وسفل .

وجاءت مجموعة فى قوله : ﴿ سُبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٣) فى جميع السور ؛ لما كان المراد الإخبار عن تسبیح سكانها على كثرتهم ، وتباين مراتبهم ؛ لم يكن بد من جمع محلهم .

ونظير هذا جمعها فى قوله : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ ﴾ ^(٥) ، أى تسبح بذواتها وأنفسها على اختلاف عددها ؛ ولهذا صرح بالعدد بقوله : ﴿ السَّبْعُ ﴾ .

ونأمل كيف جاءت مفردة فى قوله : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(٦) ، فـ « الرزق » المطر ، وما « تُوعَدُونَ » الجنة ، وكلاهما فى هذه الجهة ؛ لأنها فى كل واحدة واحدة من السموات ، فكان لفظ الإفراد أليق .

وجاءت مجموعة فى قوله : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٧) ، لما كان المراد نفي علم الغيب عن كل من هو فى واحدة واحدة من السموات أتى بها مجموعة .

(١) سورة الأنعام ٣

(٢) سورة الحديد ١

(٣) سورة الإسراء ٤٤

(٤) سورة النمل ٦٥

(٥) سورة الذاريات ٢٣

(٦) سورة الأنبياء ١٩

(٧) سورة الذاريات ٢٢

ولم يحى* في سياق الإخبار بنزول الماء منها إلا مفردة حيث وقعت ، لما لم يكن المراد نزوله من ذاتها ؛ بل المراد الوصف .

فإن قيل : فهل يظهر فرق بين قوله تعالى في سورة يونس : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾^(١) ، وبين قوله في سورة سبأ : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾^(٢) ؟

قيل : السياق في كلٍ منهما مرشده إلى الفرق ؛ فإن الآيات التي في يونس سبقت للاحتجاج عليهم بما أقرؤوا به من كونه تعالى هورازقهم ، ومالك أسماعهم وأبصارهم ، ومدبر أمورهم ؛ بأن يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي ؛ فلما كانوا مقرين بهذا كله ، حسن الاحتجاج به عليهم ؛ إذ فاعل هذا هو الله الذي لا إله غيره ، فكيف تعبدون معه غيره ! ولهذا قال بعده : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾^(٣) ، أى هم يُقرّون به ولا يجحدونه ، والمخاطبون المحتج عليهم بهذه الآية إنما كانوا مقرّين بنزول الرزق من قبل هذه السماء التي يشاهدونها ، ولم يكونوا مقرّين ولا عالمين بنزول الرزق من سماء إلى سماء حتى ينتهى إليهم ، فأفردت لفظة « السماء » هنا لذلك .

وأما الآية التي في سبأ ؛ فإنه لم ينتظم لها ذكر إقرارهم بما ينزل من السماء ، ولهذا أمر رسوله بأن يجيب ، وأن يذكر عنهم أنهم هم المجيبون ، فقال : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾^(٤) ، ولم يقل : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾^(٣) ، أى الله وحده الذي يُنزل رزقه على اختلاف أنواعه ومنافعه من السموات .

ومنها ذكر الرياح في القرآن مجعاً ومفردة ، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جاءت

(٢) سورة سبأ ٢٤

(٤) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة يونس ٣١

(٣) سورة يونس ٣١

مجموعة ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ ^(١) .

﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَافِحَ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾ ^(٣) .

وحيث ذكرت في سياق العذاب أنت مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ ﴾ ^(٤) .

﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجَنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ ^(٥) .

﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ ^(٦) .

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٨) .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً » ، والذي فيه أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والماهيات والمنافع ، وإذا هاجت منها ريح أثير لها من مَنافعها ما يكسر سورتها ، فينشأ من بينهما ريح لطيفة ، تنفع الحيوان والنبات . وكانت في الرحمة رياحاً ، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد ، ولا معارض ولا دافع ؛ ولهذا وصفها الله بالعقيم فقال : ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٨) ، أى نعقم ما مرت به .

وقد اطردت هذه القاعدة إلا في مواضع يسيرة لحكمة .

فمنها قوله سبحانه في سورة يونس : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا

(٢) سورة الحجر ٢٢
(٤) سورة فصلت ١٦
(٦) سورة الحاقة ٦
(٨) سورة الذاريات ٤١

(١) سورة الروم ٤٨
(٣) سورة الروم ٤٦
(٥) سورة الأحزاب ٩
(٧) سورة إبراهيم ١٨

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ^(١) ،
فذكر ريح الرحمة بلفظ الإفراد لوجهين :

أحدهما : لفظي ، وهو المقابلة ، فإنه ذكر ما يقابلها ريح العذاب ، وهي لا تكون إلا مفردة ،
ورب شيء يجوز في المقابلة ولا يجوز استقلالاً ؛ نحو : ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾^(٢) .
الثاني : معنوي ، وهو أن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها ؛
فإن السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد ؛ فإن اختلفت عليها الرياح وتصادمت
كان سبب الهلاك والفرق . فالمطلوب هناك ريح واحدة ، ولهذا أكد هذا المعنى ، فوصفها
بالطيب دفعا لتوهم أن تكون عاصفة ، بل هي ريح يفرح بطيبتها .

ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾^(٣) ،
وهذا أورده ابن المنير^(٤) في كتابه على الزمخشري قال : الريح رحمة ونعمة ، وسكونها شدة
على أصحاب السفن .

قال الشيخ علم الدين^(٥) العراقي : وكذا جاء في القراءات السبع : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ
الرِّيحَ ﴾^(٦) ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ ﴾^(٧) ، والمراد به الذي ينشر السحاب .

(١) سورة يوس ٢٢ (٢) سورة آل عمران ٤٥ (٣) سورة الشورى ٣٣

(٤) هو كتابه المسمى الانتصاف ؛ طبع في حواشي الكشف ؛ وعبارة الزمخشري : « رواكه :
ثوابت ، لا تجرى على ظهره ، على ظهر البحر » ، وعبارة ابن المنير في الرد عليه : « وهم يقولون : إن
الريح لم ترد في القرآن إلا عذاباً ، بخلاف الرياح ؛ وهذه الآية تحرم الإطلاق ؛ فإن الريح المذكورة هنا
نعمة ورحمة ؛ إذ بواسطتها يسير الله السفن في البحر حتى لو سكنت لركدت ؛ ولا ينكر أن الغالب من
ورودها مفردة ما ذكروه ، وأما اطراده فلا » .

(٥) هو عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري الضرير ؛ له كتاب اليد الباسطة في التفسير ، توفي سنة ١٢٩
(طبقات الشافعية ٦ : ١٢٩) .

(٦) سورة فاطر ٩ ، وهي قراءة ابن كثير وحزة والكسائي وخلف . لإتحاف فضلاء البشر ص ٣٦١

(٧) سورة الأعراف ٥٧ ، وفي فضلاء البشر ٢٢٥ : « وقرأ الرياح بالجمع نافع وأبو عمرو
وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب » .

ومن ذلك جمع الظلمات والنور : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ ^(١) .
ولذلك يُجمع سبيل الباطل ، وأُفرد سبيل الحق ، كقوله : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ ^(٢) .

والجواب في ذلك كله ، أن طريق الحق واحد ، وأما الباطل فطرقه متشعبة متعددة ، ولما كانت الظلم بمنزلة طريق الباطل ، والنجاة بمنزلة طريق الجنة ، بل هما ، أُفرد النور وجمع الظلمات ؛ ولهذا وحّد الولي ، فقال : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) لأنه الواحد الأحد ، وَجَّع أولياء الكفار لتعددكم ، وجمع الظلمات وهي طرق الضلال والفسق لكثرتها واختلافها ، ووحد النور وهو دين الحق .

ومن ذلك أُفرد اليمين والشمال في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِّينَ ﴾ ^(٤) ، وجمعها في قوله : ﴿ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾ ^(٥) ولا سؤال فيه ، إنما السؤال في جمع أحدهما وإفراد الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ يَتَفَنَّى ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالْشِّمَالِ سُجَّدًا لِلَّهِ ﴾ ^(٦) ، قال القراء : كأنه إذا وحّد ذهب إلى واحد من ذوات الظلّة ، وإذا جُمع ذهب إلى كليهما ، والحكمة في تخصيص اليمين بالإفراد ماسبق ؛ فإنه لما كانت اليمين جهة الخير والصلاح ، وأهلها هم الناجون أُفردت ، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَالْشِّمَالِ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة الأنعام ١٥٣

(٤) سورة الماعز ٣٧

(٦) سورة النحل ٤٨

(١) سورة البقرة ٢٥٧

(٣) سورة البقرة ٢٥٧

(٥) سورة الأعراف ١٧

وفيه وجوه آخر :

أحدها : أن اليمين مقصود به الجمع أيضاً ، فإن الألف واللام فيه للجنس ، فقام العموم مقام الجمع . قاله ابن عطية .

الثاني : أن اليمين فعيل ، وهو مخصوص بالمبالغة ، فسدت مبالغته جمعه ، كما سدت مسدّ الشبه قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّامِلِ قَعِيدٌ ﴾^(١) ، قاله ابن بابشاذ .

الثالث : أن الظلّ حين ينشأ أول النهار يكون في غاية الطول ، ثم يبدو كذلك ظلّاً واحداً من جهة اليمين ؛ ثم يأخذ في النقصان ، وإذا أخذ في جهة الشمال فإنه يتزايد شيئاً فشيئاً ، والثاني فيه غير الأول ، فكلما زاد فيه شيئاً فهو غير ما كان قبله ، فصار كل جزء منه ظلّاً فحسن جمع الشائل في مقابلة تعدد الظلال . قاله الرماني وغيره .

قال ابن بابشاذ : وإنما يصحّ هذا ؛ إذا كانا متوجّهين نحو القبلة .

الرابع : أن اليمين يجمع على أيمن وأيمان ؛ فهو من أبنية جمع القلة غالباً ، والشمال يجمع على شمائل وهو جمع كثرة والموطن موطن تكثير ومبالغة ، فعدّل عن جمع اليمين إلى الألف واللام الدالة على قصد التكثير . قاله السهيلي .

وأما إفرادها في قوله : ﴿ وَأَصْحَابُ الشَّامِلِ مَا أَصْحَابُ الشَّامِلِ ﴾^(٢) فلأن المراد أهل هذه الجهة ومصيرهم إلى جهة واحدة ، وهي جهة أهل الشمال مستقرّ أهل النار ، فإنها من جهة أهل الشمال فلا يحسن مجيئها بمجموعة .

وإما إفرادها في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّامِلِ قَعِيدٌ ﴾^(١) فإن لكل عبد قعيداً ، واحداً عن يمينه وآخر شماله ، يحصيان عليه الخير والشر ، فلا معنى للجمع بينهما ، وهذا بخلاف قوله تعالى ذاكراً عن إبليس : ﴿ ثُمَّ لَا تَيَسَّرُ مِنْ يَدَيْهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ

وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ»^(١) فَإِنَّ الْجَمْعَ هُنَاكَ يُقَابَلُهُ كَثِيرٌ مِمَّا يُرِيدُ إِغْوَاءَهُمْ، فَجُمِعَ لِمُقَابَلَةِ الْجُمْلَةِ بِالْجُمْلَةِ الْمُتَقَضَى لِتَوْزِيعِ الْأَفْرَادِ عَلَى الْأَفْرَادِ .

ومنها : حيث وقع في القرآن ذكر الجنة فإنها تسمى تارة مجموعة ، وتارة غير مجموعة ، والنار لم تقع إلا مفردة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : لما كانت الجنات مختلفة الأنواع ، حسن جمعها وإفرادها ، ولما كانت النار واحدة أفردت باعتبار الجنس ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾^(٢) ، ولم يقل « وكؤوس » لما سنفذ .

الثاني : أنه لما كانت النار تعذيباً ، والجنة راحة ناسب جمع الرحمة وإفراد العذاب ، نظير جمع الريح في الرحمة ، وإفرادها في العذاب .

وأيضاً فالنار دار حبس والغضب يجمع جماعة من المحبوسين في موضع واحد ؛ أنكدَ لعيشهم ، والكريم لا يترك ضيفه ، ولا سيما إذا كان للدوام ؛ إلا في دار مفردة مهياة له وحده ، فالنار لكل مذنب ، ولكل مطيع جنة ، فجمع الجنان ولم يجمع النار .

ومنها : جمع « الآيات » في موضع وإفرادها في آخر ، فحيث جُمِعَت فلجمع الدلائل ، وحيث وُحِدَت فلوحدانية المدلول عليه ؛ لما يخرج عن ذلك . ولهذا قال في الحجر : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾^(٣) ثم قال : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٤) ، فلما ذكر صفة المؤمنين بالوحدانية ، وحد الآية ؛ وليس لها نظير إلا في العنكبوت ، وهو قوله : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾^(٥) .

(١) سورة الأعراف ١٧

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٣) سورة الحجر ٧٥

(٤) سورة الحجر ٧٧

(٥) سورة العنكبوت ٤٤

ومنها مجيء المشرق والمغرب في القرآن تارة بالجمع، وأخرى بالتثنية، وأخرى بالإفراد، لاختصاص كل مقام بما يقتضيه .

قال أول كقوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ ^(١) .

والثاني كقوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ ^(٢) .

والثالث قوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(٣) فحيث جمع ، كان المراد نفي المشرق والمغرب، وحيث تذكيا كان المراد مشرق صعودها وارتفاعها؛ فإنها تبتدىء صاعدة ، حتى تنتهي إلى غاية أوجها وارتفاعها ؛ فهذا مشرق صعودها وارتفاعها ؛ وينشأ منه فصلا الخريف والشتاء، فجعل مشرق صعودها بجملته مشرقا واحداً، ومشرق هبوطها بجملته مشرقا واحداً ، ومقابلهما مغربا .

وقيل : هو إخبار عن الحركات الفلكية ، متحركة بحركات متداركة ، لا تنضبط لخطة ولا تدخل تحت قياس ؛ لأن معنى الحركة انتقال الشيء من مكان إلى آخر ، وهذه صفة الأفلاك ، قال تعالى : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ . . . ﴾ ^(٤) ، الآية ، فهذا وجه اختلاف هذه الألفاظ بالإفراد والتثنية والجمع ، وقد أجرى الله العادة أن القمر يطلع في كل ليلة من مطلع غير الذي طلع فيه بالأمس ، وكذلك الغروب ، فهي من أول فصل الصيف في تلك المطالع والمغرب ؛ إلى أن تنتهي إلى مطلع الاعتدال ، ومغربه عند أول فصل الخريف ، ثم تأخذ جنوبا في كل يوم في مطلع ومغرب ، إلى أن تنتهي إلى آخر مثاتها الذي يقدر الله لها عند أول فصل الشتاء ، ثم ترجع كذلك إلى أن تنتهي إلى مطلع الاعتدال الربيعي ومغربه ، وهكذا أبدا . فحيث أفرد الله له لفظ المشرق والمغرب ، أراد به الجهة نفسها التي تشتمل الواحدة على تلك المطالع جميعها ، والأخرى على تلك المغارب من غير نظر إلى تعددها ؛ وحيث جيء بلفظ الجمع المراد به

(١) سورة المعارج ٤٠

(٢) سورة الرحمن ١٧

(٣) سورة الزمل ٩

(٤) سورة يس ٤٠

كل فرد منها بالنسبة إلى تعدد تلك المطالع والمغرب ، وهي في كل جهة مائة وثمانون يوما ،
وحيث كان بلفظ التثنية ، فالمراد بأحدهما الجهة التي تأخذ منها الشمس من مطلع الاعتدال
إلى آخر المطالع والمغرب الجنوبية ، وبهذا الاعتبار مشرقان ومغربان .

وأما وجه اختصاص كل موضع بما وقع منه ، فأبدى فيه بعض المتأخرين معاني
لطيفة ، فقال :

أما ما ورد مثني في سورة الرحمن^(١) ، فلأن سياق السورة سياق المزدوجين .
الثاني : فإنه سبحانه أولا ذكر نوعي الإيجاد ؛ وهما الخلق والتعليم ، ثم ذكر سراجي
العالم ومظهر نوره ، وهما الشمس والقمر ، ثم ذكر نوعي النبات ؛ فإن منه ما هو على ساق ،
ومنه ما انبسط على وجه الأرض ، وهما النجم والشجر . ثم ذكر نوعي السماء المرفوعة
والأرض ، ثم أخبر أنه رفع هذه ووضع هذه ، ووسط بينهما ذكر الميزان ، ثم ذكر العدل
والظلم في الميزان ، فأمر بالعدل ، ونهى عن الظلم ، ثم ذكر نوعي الخارج من الأرض ،
وهما الجنوب ، ثم ذكر نوعي المسكفين ، وهما نوع الإنسان والجان ، ثم ذكر نوعي
المشرق والمغرب ، ثم ذكر بعد ذلك البحر من الملح والعذب ، فهذا حسن تثنية المشرق
والمغرب في هذه السورة .

وإنما أفردا في سورة الزمل لما تقدم من ذكر الليل والنهار ، فإنه سبحانه
أمر نبيه بقيام الليل ، ثم أخبر أنه له في النهار سبعا طويلا ؛ فلما تقدم ذكر الليل
والنهار ، تممه بذكر المشرق والمغرب ، اللذين هما مظهر الليل والنهار ، فكان ورودهما
منقردين في هذا السياق ، أحسن من التثنية والجمع ؛ لأن ظهور الليل والنهار فيهما واحد .
وإنما جمعا في سورة المعارج في قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾

(١) وهو قوله تعالى : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ . فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا
تُكَذِّبَانِ ﴾ آية ١٧ وما بعدها .

إِنَّا لَقَادِرُونَ . عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ^(١) ، لَأنَّه لَمَّا كَانَ هَذَا الْقِسْمُ سَعَةً مَشَارِقِ رَبُّوبِيَّتِهِ ، وَإِحَاطَةً قُدْرَتِهِ ، وَالْمَقْسَمُ عَلَيْهِ إِذْهَابُ هَؤُلَاءِ ، وَالْإِتْيَانُ بِخَيْرٍ مِنْهُمْ ذَكَرَ الْمَشَارِقَ وَالْمَغَارِبَ ؛ لِتَضَمُّنِهَا انْتِقَالَ الشَّمْسِ الَّتِي فِي أَحَدِ آيَاتِهِ الْعَظِيمَةِ ، وَنَقْلَهُ سَبْجَانَهُ لَهَا ، وَتَصْرِيفَهَا كُلَّ يَوْمٍ فِي مَشْرِقٍ وَمَغْرِبٍ ، فَمِنْ فَعْلٍ هَذَا كَيْفَ يُعْجِزُهُ أَنْ يُبَدِّلَ هَؤُلَاءِ ، وَيَنْقُلَ إِلَى أَمَكْنَتِهِمْ خَيْرًا مِنْهُمْ !

وَأَيْضًا فَإِنْ تَأَثَّرَ مَشَارِقُ الشَّمْسِ وَمَغَارِبُهَا فِي اخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانَ أَمْرٌ مَشْهُودٌ ، وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ بِحِكْمَتِهِ سَبَبًا لِتَبَدُّلِ أَجْسَامِ النَّبَاتِ وَأَحْوَالِ الْحَيَوَانَاتِ وَانْتِقَالِهَا ، مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، وَمِنْ بَرْدٍ إِلَى حَرٍّ ، وَصَيْفٍ وَشِتَاءٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ بِسَبَبِ اخْتِلَافِ مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا ، فَكَيْفَ لَا يَقْدِرُ مَعَ مَا يَشْهَدُونَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى تَبْدِيلِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ ! وَأَكَّدَ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ ^(٢) ، فَلَا يَلِيقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ سِوَى لَفْظِ الْجَمْعِ . وَأَمَّا جَمْعُهُمَا فِي سُورَةِ الصَّافَّاتِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ ^(٣) ، لَمَّا جَاءَتْ مَعَ جُمْلَةِ الْمَرْبُوبَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ ، وَهِيَ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَا بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ الْأَحْسَنُ مُحِيطُهَا بِجَمْعَةٍ ، لِتَنْتَظِمَ مَعَ مَا تَقْدِمُ مِنَ الْجَمْعِ وَالتَّعَدُّدِ .

ثُمَّ تَأَمَّلْ كَيْفَ اقْتَصَرَ عَلَى الْمَشَارِقِ دُونَ الْمَغَارِبِ ، لِاِقْتِضَاءِ الْحَالِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْمَشَارِقَ مَظْهَرُ الْأَنْوَارِ ، وَأَسْبَابُ لَانْتِشَارِ الْحَيَوَانَ وَحَيَاتِهِ ، وَتَصْرِيفِهِ فِي مَعَاشِهِ وَانْبِسَاطِهِ ، فَهُوَ إِنْشَاءُ شُهُودٍ ، فَقَدْ مَهَّ بِبَيْنِ يَدَيْ ... ^(٤) عَلَى مَبْدَأِ الْبَعْثِ ، فَكَانَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى ذِكْرِ الْمَشَارِقِ

(١) سورة المعارج ٤٠ ، ٤١

(٢) سورة المعارج ٤١ ، بعد قوله في الآية قبلها : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ

إِنَّا لَقَادِرُونَ ﴾ .

(٣) سورة الصافات ٥ : ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ .

(٤) كلمة غير واضحة في الأصول ، وفي العبارة غموض .

ها هنا في غاية المناسبة للغرض المطلوب ؛ فتأمل هذه المعاني السكاملة ، والآيات الفاضلة ،
التي ترقص القلوب لها طربا ، وتسيل الأفهام منها رهبا !

وحيث ورد البارّ مجموعا في صفة الآدميين قيل « أبرار » ، كقوله : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ
كَفَىٰ نَعِيمٍ ﴾^(١) ، وقال في صفة الملائكة : ﴿ بَرَّةٌ ﴾^(٢) ، قال الراغب : نفص^(٣)
الملائكة بها^(٤) ، من حيث أنه أبلغ من « أبرار جمع » « برّ » وأبرار جمع بار ، [وبرّ
أبلغ من بار]^(٥) ، كما أن عدلا أبلغ من عادل .
وهذا بناء على رواية في تفضيل الملائكة على البشر .

ومنها أن الأخ يطلق على أخى النسب ، وأخى الصداقة والدين ، ويفترقان في الجمع ،
فيقال في النسب إخوة ، وفي الصداقة إخوان ، كما قيل : ﴿ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مَّتَقًا بِلِينَ ﴾^(٦) .
وقال : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ لِأُمَّةٍ الشُّدُسُ ﴾^(٧) ، قاله جماعة من أهل اللغة ،
منهم ابن فارس ، وحكاه أبو حاتم عن أهل البصرة ، ثم رده بأنه يقال للأصدقاء
والنسب : إخوة وإخوان ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾^(٨) ، لم يعن النسب .
وقال : ﴿ أَوْ بَيُّوتٍ إِخْوَانِكُمْ ﴾^(٩) .

وهذا في النسب ، ونظيره قوله : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾^(٩) ،
إلى قوله : ﴿ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ ﴾^(٩) ، وهذا هو الصواب . واشتقاق اللفظين من تأخيت

(١) سورة الانقطار ١٣

(٢) سورة عبس ١٥ ، ١٦ ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ .

(٣) المفردات ٤٠

كِرَامٍ بَرَّةٍ .

(٥) من المفردات .

(٤) المفردات : « في القرآن » .

(٧) سورة النساء ١١

(٦) سورة الحجر ٤٧

(٩) سورة النور ٣١

(٨) سورة الحجرات ١٠

الشيء ، فسئى الأخوان أخوين ؛ لأن كل واحد منهما يتأخى ما تأخاه الآخر ، أى يقصده .

قال ابن السكيت : ويقال أخوة ، بضم الهمزة .

ومنها أفراد العمّ والخال .

ومنها أفراد السمع وجمع البصر ، كقوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(١) ، لأن السمع غلب عليه المصدرية ؛ فأفرد ، بخلاف البصر ، فإنه اشتهر فى الجارحة ، وإذا أردت المصدر قلت : أَبْصَرَ إِبْصَارًا ، ولهذا لما استعمل الحاسة جمعه بقوله : ﴿ يَجْمَعُونَ أَصَا بَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ ﴾ ^(٣) .

وقيل : فى الكلام حذف مضاف ، أى على حواس سمعهم .

وقيل : لأن متعلق السمع الأصوات ، وهى حقيقة واحدة ، ومتعلق البصر الألوان والأكوان ، وهى حقائق مختلفة ، فأشار فى كلٍ منهما إلى متعلقه .

ويحتمل أن يكون البصر الذى هو نور العين معنى يتعدد بتعدد المقلتين ، ولا كذلك السمع ، فإنه معنى واحد ، ولهذا إذا غطيت إحدى العينين ينتقل نورها إلى الأخرى ، بخلاف السمع ، فإنه ينقص بنقصان أحدهما .

وقال الزمخشريّ فى قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ ^(٤) : أجرى الرعد والبرق على أصلهما مصدرين ، فأفردهما دون الظلمات ، يقال : رعدت السماء رعدا ،

(٢) سورة البقرة ١٩

(٤) سورة البقرة ١٩

(١) سورة البقرة ٧

(٢) سورة فصلت ٥

وبرقت برقاً ، والحق أن الرعد والبرق مصدران ، فأفردهما . أو هما مسببان عن سبب لا يختلف ، بخلاف الظلمة ، فإن أسبابها متعددة .

ومنها ، حيث ذكر الكأس في القرآن كان مفرداً ، ولم يجمع في قوله تعالى : ﴿ يَا كُؤَابِ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ ﴾^(١) ، ولم يقل : « وكؤوس » ، لأن الكأس إناؤه فيه شراب ، فإن لم يكن فيه شراب فليس بكأس ، بل قدح . والقدح إذا جعل فيه الشراب فلا اعتبار للشراب ، لا لإناؤه ، لأن المقصود هو المشروب ، والظرف اتخذ للآلة ، ولولا الشراب والحاجة إلى شربه لما اتخذنا ، والقدح مصنوع والشراب جنس ، فلو قال : « كؤوس » لكان اعتبر حال القدح والقدح تبع ، ولما لم يجمع اعتبر حال الشراب ، وهو أصل ، واعتبار الأصل أولى . فانظر كيف اختار الأحسن من الألفاظ !

وكثير من الفصحاء قالوا : دارت الكؤوس ، ومال الرؤوس ؛ فدعاهم السجع إلى اختيار غير الأحسن ، فلم يدخل كلامهم في خدّ الفصاحة ، والذي يدل على ما ذكرنا أن الله تعالى لما ذكر الكأس واعتبر الأصل ، قال : ﴿ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾^(٢) ، فذكر الشراب .

وحيث ذكر المصنوع ، ولم يكن في اللفظ دلالة على الشراب جمع فقال : ﴿ وَأَكُؤَابِ وَأَبَارِيقَ ﴾^(٣) ، ثم ذكر ما يتخذ منه فقال : ﴿ مِنْ فِضَّةٍ ﴾^(٤) .

ومنها أفراد « الصديق » ، وجمع « الشافعين » ، في قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ . وَلَا صَدِيقٍ حَكِيمٍ ﴾^(٥) ، وحكمته كثرة الشفعاء في العادة وقلة الصديق ، قال الزمخشري :

(١) سورة الواقعة ١٨

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٣) سورة الإنسان ١٥

(٤) سورة الشعراء ١٠٠ ، ١٠١

ألا ترى أن الرجل إذا امتحن بإرهاق ظالم ، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده بشفاعته
رحمة له ، وإن لم يسبق له بأكثرهم معرفة ! وأما الصديق فأعز من بيض الأنوق . وعن
بعض الحكماء أنه سُئِلَ عن الصديق ، فقال : اسم لا معنى له .

ويجوز أن يريد بالصديق الجمع .

وقال السهيلي في « الرّوض الأنف » : إذا قلت : عبید ونخيل ، فهو اسم يتناول الصغير
والكبير من ذلك الجنس ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَزَرَعْ وَنَخِيلٌ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ وَمَا رَبُّكَ
بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ^(٢) ؛ وحين ذكر المخاطبين منهم قال « العباد » ^(٣) ، ولذلك قال
حين ذكر التمر من النخيل : ﴿ وَالنَّخْلَ بِأَسْقَاتٍ ﴾ ^(٤) ، و ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ^(٥) ،
فتأمل الفرق بين الجمعين في حكم البلاغة ، واختيار الكلام !

وأما في مذهب اللغة ، فلم يفرقوا هذا التفريق ، ولا نهّوا على هذا المعنى الدقيق .

ومنها اختلاف الجمعين في قوله تعالى : ﴿ أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ ^(٦)
إلى قوله : ﴿ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضِعْفَاءُ ﴾ ^(٧) .

وقال : ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا ﴾ ^(٨) .

فأما وجه التفرقة بين الجمع في الموضعين ، وكذلك قوله : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ
إِلَّا لِبُعُوثِهِنَّ ﴾ ^(٩) إلى قوله : ﴿ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُوثِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ ﴾

(١) سورة الرعد ٤

(٢) سورة فصلت ٤٦

(٣) وهو قوله تعالى : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ ﴾ .

(٤) سورة ق ١٠

(٥) سورة القمر ٢٠

(٦) سورة البقرة ٢٦٦

(٧) سورة النساء ٩

(٨) سورة النور ٣١

نخالف بين الجمعين في الأبناء . وفي سورة الأحزاب : ﴿ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ ﴾^(١) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ ﴾^(٢) ، وفي موضع آخر : ﴿ وَسَبْعَ
سُنْبُلَاتٍ ﴾^(٣) ، فالعدود واحد .

وقد اختلف تفسيره ، فالأول جاء بصيغة جمع السكرة ، والثاني بجمع القلة .
وقد قيل في توجيهه : إن آية البقرة سيقّت في بيان المضاعفة والزيادة ، فناسب صيغة
جمع السكرة ، وآية يوسف لحظ فيها^(٤) ... وهو قليل ، فأتى بجمع القلة ؛ ليصدق
اللفظ المعنى

تَشْبِيهِ

جمع التكسير يشمل أولى العلم وغيرهم ، وجمع السلامة يختص في أصل الوضع بأولى
العلم ، وإن وجد في غيرهم فبحكم الإلحاق والتشبيه ، كقوله : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٥) ، وعلى هذا فأشرف الجمعين جمع
السلامة ، وما يجمع جمع التكسير من مذكّر غير العاقل قد يتبع بالصفة المفردة مؤنثة بالتاء ،
كما يفعل بالخبر ، تقول : حقوق معقودة ، وأعمال محسوبة ، قال تعالى : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ
مَرْفُوعَةٌ . وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ . وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ . وَزَرَائِبُ مَبْثُوثَةٌ ﴾^(٦) .
وقال تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾^(٧) .

وقد يجمع بالألف والتاء في غير المفرد وإن لم يكن ، إلا أنه فصيح ، ومنه : ﴿ وَآذِ سُرُورًا
اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٦١
(٤) كلمة غير واضحة في الأصول .
(٦) سورة الفاشية ١٣-١٦
(٨) سورة البقرة ٢٠٣

(١) سورة الأحزاب ٥٥
(٢) سورة يوسف ٤٣
(٥) سورة يوسف ٤
(٧) سورة هود ٨٨

شاعرة نحوية

نون ضمير الجمع في جمع العلاقات ، سواء القلة كالهندات ، أو الكثرة كالهنود ،
فتقول : الهندات يَقْمَن ، والهنود يَقْمَن قال تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾^(١) ،
﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(٢) ؛ هذا هو الأكثر .
وقد جاء في القرآن بالإفراد ، قال تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾^(٣) ، ولم يقل :
« مطهرات » .

وأما جمع غير العاقل ففيه تفصيل :

إن كان للكثرة أتيت بضميره مفردا ، فقلت : الجنود انكسرت ، وإن كان القلة ،
أتيت جمعا .

وقد اجتمعا في قوله : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾^(٤)
إلى أن قال : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾^(٥) ، فالضمير في « منها » يعود إلى « الاثني عشر » ،
وهو جمع كثرة ، ولم يقل « منهن » ، ثم قال سبحانه : ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٦) ،
فهذا عائد إلى الأربعة ، وهو جمع قلة .

فإن قيل : فما السر في هذا حيث كان يؤتى مع الكثرة بضمير المفرد ، ومع القلة
بضمير الجمع ؟ وهلا عكس ؟

قلنا : ذكر الفراء له سرا لطيفا ، فقال : لما كان المميز مع جمع الكثرة واحدا ، وحّد
الضمير لأنه من أحد عشر يصير مميزه واحدا ، وهو أَنْدَرُهُمْ ، وأما جمع القلة فمميزه جمع ،
لأنك تقول : ثلاثة دراهم ، أربعة دراهم ، وهكذا ، إلى العشرة تميزه جمع ، فلهذا أعاد
الضمير باعتبار المميز جمعا وإفرادا ، ومن هذا قوله سبحانه : ﴿ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾^(٧) ، فأتى بجمع القلة
ولم يقل : « بحور » لتناسب نظم الكلام ؛ وهذا هو الاختيار في إضافة العدد إلى جمع القلة .

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) سورة التوبة ٣٦

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٣) سورة آل عمران ١٥

(٥) سورة لقمان ٢٧

وأما قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١)، فأضاف الثلاثة إلى القروء، وهو جمع كثرة، ولم يُضفها إلى الأقراء التي هي جمع قلة. قال الحريري: المعنى: لِيَتَرَبَّصَ كُلُّ واحدةٍ منهن ثلاثة أقراء، فلما أسند إلى جماعتهن - والواجب على كل فرد منهن ثلاثة - أتى بلفظ «قروء» لتدل على الكثرة المرادة، والمعنى الملموح.

قاعدة في الضمائر

وفد صنف ابن الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين - وفيه مباحث:

الأول: للعدول إلى الضمائر أسباب:

منها - وهو أصل وصفها - للاختصار، ولهذا قام قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٢)، مقام خمسة وعشرين لو أتى بها مظهرة.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ بَعْضُضُنَّ مِنْ أَنْبَارِهِنَّ﴾^(٣)، نقل ابن عطية عن مكّي، أنه ليس في كتاب الآية اشتملت على ضمائر أكثر منها، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميرا. وقد قيل: في آية الكرسي أحد وعشرون اسما؛ ما بين ضمير وظاهر.

ومنها، الفخامة بشأن صاحبه؛ حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدلّ على نفسه، ويكتفى عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٤)، يعني القرآن، وقوله: ﴿قَائِنَهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾^(٥). ومنه ضمير الشأن.

(٢) سورة الأحزاب ٣٥

(٤) سورة القدر ١

(١) سورة البقرة ٢٢٨

(٣) سورة النور ٣١

(٥) سورة البقرة ٩٧

ومنها التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾^(١) ، يعنى الشيطان -
وقوله : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾^(٢) .
﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحْضُرَ ﴾^(٣) .

الثانى : الأصل أن يقدم ما يدل عليه الضمير ، بدليل الأكثرية وعدم التكليف ،
ومن ثم ورد قوله تعالى : ﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾^(٤) ،
وتقدم المفعول الثانى فى قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ
وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ^(٥) ﴾ ، فأخر المفعول الأول ليعود الضمير الأول عليه لقربه .

وقد قسم النحويون ضمير النية إلى أقسام :

أحدها - وهو الأصل ، أن يعود إلى شىء سبق ذكره فى اللفظ بالمطابقة ، نحو :
﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾^(٦) .
﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾^(٧) .
﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ ﴾^(٩) .

الثانى : أن يعود على مذكور فى سياق الكلام ، مؤخر فى اللفظ مقدم فى النية ،
كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً ﴾^(١٠) .

(٢) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة البقرة ٢٨٢

(٦) سورة طه ١٢١

(٨) سورة النور ٤٠

(١٠) سورة طه ٦٧

(١) سورة البقرة ١٦٨

(٣) سورة الانشقاق ١٤

(٥) سورة الأنعام ١١٢

(٧) سورة هود ٤٢

(٩) سورة الأحقاف ٢٩

وقوله : ﴿ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾^(٢) .

الثالث : أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمن ، كقوله تعالى : ﴿ آعِدُوا هُوَ

أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾^(٣) ، فإنه عائد على « العدل » المفهوم من « اعدلوا » .

وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالَهُ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾^(٤) ، فالضمير

يرجع للأكل لدلالة « تأكلوا » .

وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾^(٥) إلى قوله : ﴿ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾^(٥) أى المقسوم ،

لدلالة القسمة عليه . ويحتمل أن يعود على ما تركه الوالدان والأقربون ؛ لأنه مذكور ،

وإن كان بعيدا .

الرابع : أن يدل عليه بالالتزام ، كإضمار النفس في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ

الْحُلُقُومَ ﴾^(٦) ، ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾^(٧) ، أضمير النفس لدلالة ذكر الحلقوم

والتراقى عليها .

وقوله : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَّتَ بِالحِجَابِ ﴾^(٨) ، يعنى الشمس .

وقيل : بل سبق ما يدل عليها ، وهو العشى ؛ لأن العشى ما بين زوال الشمس

وغروبها ، والمعنى : إذ عرض عليه بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب .

وقيل : فاعل « توارت » ضمير « الصافنات » ذكره ابن مالك ، وابن العربى فى

« الفتوحات » . ويرجح أنه اتفاق الضمائر أولى من تخالفها ، وسند ذكره فى الثامن .

(٢) سورة الرحمن ٣٩

(٤) سورة الأنعام ١٢١

(٦) سورة الواقعة ٨٣

(٨) سورة ص ٣٢

(١) سورة القصص ٧٨

(٣) سورة المائدة ٨

(٥) سورة النساء ٨

(٧) سورة القيامة ٢٦

وكذا قوله : ﴿ فَأَتَرْنَاهُ بِرَبِّهِ نَقْعًا . فَوَسَّطْنَاهُ بِرَبِّهِ جَمْعًا ﴾ ^(١) ، قيل : الضمير لمكان « الإغارة » بدلالة « والعاديات » عليه ، فهذه الأفعال إنما تكون لمكان .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ^(٢) ، أضمر القرآن ؛ لأن الإنزال يدل عليه .

وقوله : ﴿ فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءًا فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاةٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ ^(٣) ،

« عفى » يستلزم « عافيا » إذ أغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد الهاء من ﴿ إليه ﴾ عليه .

الخامس : أن يدل عليه السياق فيضمر ، ثقةً بفهم السامع كماضمار « الأرض » في قوله :

﴿ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٥) .

وجعل ابن مالك الضمير للدنيا ، وقال : وإن لم يتقدم لها ذكر ، لكن تقدم ذكر

بعضها ، والبعض يدل على الكل .

وقوله تعالى : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ ^(٦) ، يعنى القرآن

أو المسجد الحرام .

وقوله : ﴿ قَالَ هِيَ رَأَوْدَتُنِي عَنْ نَفْسِي ﴾ ^(٧) .

﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾ ^(٨) .

﴿ وَلَا بَوَيْتَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ ﴾ ^(٩) ، الضمير يعود على البيت ، وإن لم

يتقدم له ذكر ، إلا أنه لما قال : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٩) عِلْمٌ أَنَّ ثُمَّ مَيْتَا

يعود الضمير عليه .

وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾ ^(١٠) ثم قال : ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ ^(١٠) ؛ أى

من الموروث ، وهذا وجه آخر غير ما سبق .

(٢) سورة القدر ١

(٤) سورة فاطر ٤٥

(٦) سورة المؤمنون ٦٧

(٨) سورة القصص ٢٦

(١٠) سورة النساء ٨

(١) سورة العاديات ٤ ، ٥

(٣) سورة البقرة ١٧٨

(٥) سورة الرحمن ٢٦

(٧) سورة يوسف ٢٦

(٩) سورة النساء ١١

وقوله : ﴿ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا ﴾ ^(١) ولم يقل « اتخذه » ، ردًا للضمير إلى « شيئًا » ، لأنه لم يقتصر على الاستهزاء بما يسمع من آيات الله ؛ بل كان إذا سمع بعض آيات الله استهزأ بجميعها .

وقيل : « شيئًا » بمعنى الآية ؛ لأن بعض الآيات آية .

وقد يعود الضمير على صاحب المسكوت عنه لاستحضاره بالذكور وعدم صلاحيته له ، كقوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ ﴾ ^(٢) ، فأعاد الضمير للأيدي لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال ، وأغنى ذكر الأغلال عن ذكرها .
ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْمَّرُ مِنْ مُعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ ^(٣) ، أى من عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على غير المعمر ؛ لأن ذكر المعمر يدل عليه لتقابلهما ، فكان يصاحبه الاستحضار الذهني .

وقد يعود الضمير على بعض ما تقدم له ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ ^(٤) ، بعد قوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٥) .
وقوله : ﴿ وَبُعُو لِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ ^(٥) ؛ فإنه عائد على المطلقات ؛ مع أن هذا خاص بالرجعي ، وهل يقتضى ذلك تخصيص الأول ؟ فيه خلاف أصولي . وقواه : ﴿ وَلَا يَنْفَقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ؛ فإن الفضة بعض المذكور ، فأغنى ذكرها عن ذكر الجميع ؛ حتى كأنه قال : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ ﴾ ^(٦) ، أصناف ما يكتنز .
وقد يعود على اللفظ الأول دون معناه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْمَّرُ مِنْ مُعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ ^(٧) ، وقد سبق فيه وجه آخر .

(٢) سورة يس ٨
(٤) سورة النساء ١١
(٦) سورة التوبة ٣٤

(١) سورة الجاثية ٩
(٣) سورة فاطر ١١
(٥) سورة البقرة ٢٢٨
(٧) سورة فاطر ١١

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ ﴾ ^(١) ، على أحد الأقوال .

ومما يُتخرَج عليه : ﴿ وَبُعِوثُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ ^(٢) ، وبسراح من إزام تخصيص الأول .

وقد يعود على المعنى ، كقوله في آية الكلاله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا آثْنَتَيْنِ ﴾ ^(٣) ، ولم يتقدم لفظ مثنى يعود عليه الضمير من « كانتا » ، قال الأخفش : إنما يثنى ، لأن الكلام لم يقع على الواحد والاثنين والجمع ، فثنى الضمير الراجع إليها ، حملا على المعنى ، كما يعود الضمير جمعا في « مَنْ » حملا على معناها .

وقال الفارسي : إنما جازت من حيث كان يفيد العدد ، مجرداً من الصغير والكبير . السادس : ألا يعود على مذكور ، ولا معلوم بالسياق أو غيره وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير بجملة أو مفرد ، فالمفرد في نعم وبئس ، والجملة ضمير الشأن والقصة ، نحو ، هو زيد منطلق ، وكقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) ، أي الشأن الله أحد .

وقوله : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ أَنَا اللَّهُ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى إِلَّا بَصَارُ ﴾ ^(٧) .

وقد يسكون مؤثنا إذا كان عائده مؤثنا ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ ^(٨) ، وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٩) فذكر

(٢) سورة البقرة ٢٨

(٤) سورة الإحلاس ١

(٦) سورة طه ١٤

(٨) سورة الأنعام ٢٩

(١) سورة السجدة ٢٣

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٥) سورة الكهف ٢٨

(٧) سورة الحج ٤٦

(٩) سورة طه ٧٤

الضمير مع اشتغال الجملة على جهنم وهي مؤنثة، لأنها في حكم الفضلة، إذا المعنى: مَنْ يَأْت رَبَّهُ - مجرماً يجر جهنم .

(تنبيه): والفرق بينه وبين ضمير الفصل أن الفصل يكون على لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب، قال تعالى: ﴿ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾^(١) . ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ ﴾^(٢) . ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا ﴾^(٣)، ويكون له محل من الإعراب، وضمير الشأن لا يكون إلا غائباً ويكون مرفوعاً المحل ومنصوبه ، قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٤) . ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾^(٥) .

البحث الثالث: قد يعود على لفظ شيء، والمراد به الجنس من ذلك الشيء، كقوله تعالى: ﴿ وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا ﴾^(٦)؛ فإن الضمير في « به » يرجع إلى المرزوق في الدارين جميعاً؛ لأن قوله: ﴿ هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ مشتمل على ذكر ما رزقوه في الدارين. قال الزمخشري: ونظيره: ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾^(٧)، أي بجنس الفقير والغنى، لدلالة قوله: ﴿ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ على الجنسين، ولو رجع إلى المتكلم به لوحدته.

البحث الرابع: قد يذكر شيثان ويعاد الضمير على أحدهما، ثم الغالب كونه للثاني، كقوله تعالى: ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾^(٨)، فأعاد الضمير للصلاة لأنها أقرب.

(٢) سورة المائدة ١١٧

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة البقرة ٢٥

(٨) سورة البقرة ٤٥

(١) سورة الأنفال ٣٢

(٣) سورة الكهف ٣٩

(٥) سورة الجن ١٩

(٧) سورة النساء ١٣٥

وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾^(١) والأصل: «قدرها» لكن اكتفى برجوع الضمير للقمر لوجهين: قربه من الضمير، وكونه هو الذي يعلم به الشهور، ويكون به حسابها.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢)، أعاد الضمير على الفضة لقربها.

ويجوز أن يكون إلى المكنوز، وهو يشملها.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٣)، أراد يرضوهما، فخص الرسول بالعائد، لأنه هو داعي العباد إلى الله، وحجة عليهم، والمخاطب لهم شفاها بأمره ونهييه، وذكر الله تعالى في الآية تعظيماً، والمعنى تام بذكر الرسول وحده، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾^(٤)، فذكر الله تعظيماً، والمعنى تام بذكر رسوله.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عُنْدَهُ﴾^(٥).

وجعل منه ابن الأنباري: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا﴾^(٦) أعاد الضمير للإثم، لقربه، ويجوز رجوعه إلى الخطيئة والإثم على لفظها، بتأويل: ومن يكسب إثمًا ثم يرم به.

وقال ابن الأنباري: ولم يؤثر الأول بالعائد في القرآن كله إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفَضُوا إِلَيْهَا﴾^(٧)، معناه «إليهما»، فخص التجارة بالعائد، لأنها كانت سبب الانفضاض عنه، وهو يخطب.

قال: فأما كلام العرب فإنها تارة تؤثر الثاني بالعائد وتارة الأول، فنقول: إن عبدك وجاريته عاقلة، وإن عبدك وجاريته عاقل.

(٢) سورة التوبة ٣٤

(٤) سورة الأنفال ٢٠

(٦) سورة الجمعة ١١

(١) سورة يونس ٥

(٣) سورة النور ٤٨

(٥) سورة النساء ١١٢

قلت : ليس من هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً أَنْفَضُوا إِلَيْهَا ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثاً ﴾ ^(٢) لأن الإخبار عن أحدهما لوجود لفظه ، أو هي لإثبات أحد المذكورين ، فمن جملة نظير هذا فلم يُصِبْ ، إلا أن يدعى أن « أو » بمعنى الواو .

وفي هاتين الآيتين لطيفة ، وهي أن الكلام لما اقتضى إعادة الضمير على أحدهما ، أعاده في الآية الأولى على التجارة ، وإن كانت أبعد ومؤنثة ، لأنها أجذب لقلوب العباد عن طاعة الله من اللهو ، بدليل أن المشتغلين بها أكثر من اللهو ، ولأنها أكثر نفعا من اللهو . أو لأنها كانت أصلا واللهو تبعاً ، لأنه ضُرب بالطبل لقدمها على ما عرف من تفسير ^(٣) الآية . وأعاده في الآية الثانية على الإثم ، رعاية لمرتبة القرب والتذكر .

الخامس : قد يذكر شيئان ، ويعود الضمير جمعا ؛ لأن الاثنين جُمع في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ ^(٤) ، يعني حكم سليمان وداود . وقوله : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾ ^(٥) ، فأوقع « أولئك » وهو جمع ، على عائشة وصفوان بن المعطل .

البحث السادس : قد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين ، كقوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ ^(٦) قالوا : وإنما يخرج من أحدهما . وقوله : ﴿ نَسِيًا حُوتَهُمَا ﴾ ^(٧) وإنما نسيه الفتى .

(٢) سورة النساء ١١٢

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) انظر أسباب النزول للواحدى ٣١٩ - ٤٢٠

(٥) سورة النور ٢٦

(٤) سورة الأنبياء ٧٨

(٧) سورة الكهف ٦١

(٦) سورة الرحمن ٢٢

السابع : قد يحىء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا
الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾^(١) ، يعنى آدم ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً ﴾^(٢) ؛
فهذا لولده ، لأنَّ آدم لم يخلق من نطفة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾^(٣) ، قيل :
نزلت فى ابن حُذَافَةَ حين قال للنبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ أبى ؟ قال : حُذَافَةُ ، فسكان
نسبه ، فسأه ذلك ، فنزلت : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾^(٤) . وقيل : نزلت فى الحجج ،
حين قالوا : أفى كل عام مرة ؟ ثم قال : ﴿ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا ﴾ ، يريد : إن تسألوا عن أشياء آخر
من دينكم بكم إلى علمها حاجة تبد لكم ، ثم قال : ﴿ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ،
أى طلبها ، والسؤال عنها طلب ، فليست الهاء راجعة لأشياء متقدمة ، بل لأشياء آخر
مفهومة من قوله : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾^(٥) ويدل على ما ذكرنا أنه لو كان الضمير
حائداً على أشياء مذكورة لتعدى إليها بـ « من » لا بنفسه ، ولكنه مفعول مطلق لا مفعول به .
وقوله تعالى : ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾^(٦) ، يتبادر إلى الذهن أن الضمير فى
قوله : ﴿ هُوَ ﴾ عائد لإبراهيم ، لأنه أقرب المذكورين ، وهو مشكل لا يستقيم ، لأن
الضمير فى قوله : ﴿ وفى هذا ﴾ ، راجع للقرآن ، وهو لم يكن فى زمن إبراهيم ، ولا هو قاله .
والصواب أن الضمير راجع إلى الله سبحانه ، يعنى ﴿ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾^(٧) ، يعنى فى
الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم ، وفى هذا الكتاب الذى أنزل عليكم ، وهو القرآن .
والمعنى : جاهدوا فى الله حق جهاده ، هو اجتباكم ، وهو سماكم المسلمين من قبل ،
وفى هذا الكتاب لتكونوا ، أى سماكم وجعلكم مسلمين لتشهدوا على الناس يوم القيامة .
وقوله : ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٨) ، منصوب بتقدير « اتبعوا » ، لأنَّ هذا

(١) سورة المؤمنون ١٢، ١٣

(٢) سورة المائدة ١٠١، ١٠٢

(٣) سورة الحج ٧٨

(٤) سورة الحج ٧٨ .

الناصب نصبه قوله : ﴿ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ ، لأنَّ الجهادَ من ملة إبراهيم .

وفي سورة يس موضعان ، توهم فيهما كثير من الناس :

أحدهما قوله : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ ﴾ ^(١) ، فقد يُتوهم أنَّ الضمير في «هم» راجع إلى الليل والنهار ، بناء على أن أقلَّ الجمع اثنان ، وهو فاسد لوجهين : أحدهما أنَّ النهار ليس مظلمًا ، والثاني أنَّ كون أقلَّ الجمع اثنان مذهب مرجوح ، إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يحتاج إليهم بالآيات ، و ﴿ مَظْلَمُونَ ﴾ : داخلو الظلام ، كقولك : « مصبحون » و « ممسون » إذا دخلوا في هذه الأشياء .

والثاني قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ ^(٢) ، يظنُّ بعضهم أن معناه مثل السموات والأرض ، وهو فاسد لوجهين : أحدهما أنهم ما أنكروا إعادة السموات والأرض حتى يدلَّ على إنكارهم إعادتهما باقتدائهما ؛ وإنما أنكروا إعادة أنفسهم ، فكان الضمير راجعًا إليهم ، ليتحقق حصول الجواب لهم والردَّ عليهم .

الثاني لتبين المراد في قوله : ﴿ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ ^(٣) . فإن قيل : إنما أثبت قدرته على إعادة مثلهم لا على إعادتهم أنفسهم ، فلا دلالة فيه عليهم .

قلنا : المراد بمثلهم « هم » كما في قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٤) ، وقولهم : مثلى لا يفعل كذا ، أي أنا ، وبديل الآية الأخرى .

وقوله : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ ^(٥) ، قد يتوهم عودُه على الله ، وليس كذلك ،

(١) سورة يس ٣٧

(٢) سورة يس ٨١

(٣) سورة الأحقاف ٢٣

(٤) سورة الشورى ١١

(٥) سورة فاطر ١٠

وإلا لنصب « العمل » كما تقول : قام زيد وعمرأ يضربه ؛ وإنما الفاعل في « يرقعه » عائد إلى العمل ، والهاء للـكَلِم .

قال الفارسي في « التذكرة » : المنصوب في ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ عائد للـكَلِم ^(١) ؛ لأن الكلم جمع كلمة ، قال : كلم كالشجر ، في أنه قد وُصف بالمفرد في قوله : ﴿ مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ﴾ ^(٢) ، وكذلك وصف الكلم بالطيب ، ولو كان الضمير المنصوب في ﴿ يرفعه ﴾ عائدا إلى « العمل » لكان منصوبا في هذا الوجه . وما جاء التنزيل عليه ، من نحو : ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ^(٣) . والضمير المرفوع في ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ عائد إلى العمل ، فلذلك ارتفع العمل ، ولم يحمل على قوله : ﴿ يَصْعَدُ ﴾ ويضمير له فعل ناصب ، كما أضمرت لقوله : ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ ، والمعنى : يُرفع العمل الصالح الكلم الطيب ، ومعنى « يرفع العمل » أنه لا يحبط ثوابه فيرفع لصاحبه ، ويثاب عليه ، وليس كالعمل السيئ الذي يقع معه الإحباط ، فلا يرفع إلى الله سبحانه .

الثامن : إذا اجتمع ضمائر ، فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لختلف ، ولهذا لما جوز بعضهم في قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَقْذِفَ فِيهِ فِي التَّابُوتِ ﴾ . . . الخ أن الضمير في ﴿ فَأَقْذِفَ فِيهِ فِي آيَمٍ ﴾ ^(٤) ، للتابوت وما بعده ، وما قبله لموسى عابه الزمخشري ، وجعله تنافرا ومخرجاً للقرآن عن إعجازه ، فقال : ^(٥) والضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدى إليه من تنافر النظر .

فإن قلت : المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملقى إلى الساحل !

(١) من قوله في الآية قبلها : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ .

(٢) سورة الدهر ٣١

(٣) الكشاف ٣ : ٤٩

(٤) سورة يس ٨٠

(٥) سورة طه ٣٩

قلت : ما شرك لوجعت ^(١) المقدوف والملاقى إلى الساحل هو موسى في جوف التابوت ، حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذى هو قوام ^(٢) إعجاز القرآن ، [والقانون الذى وقع عليه التحدى] ^(٣) ومراعاته أهم ما يجب على المفسر . انتهى ولا مزيد على حسنه .
وقال فى قوله : ﴿ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُزَيَّرُوهُ وَتُقَرَّبُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ ^(٤) :
الضمائر لله عز وجل ، والمراد بتعزير الله تعزير دينه ^(٥) ورسوله ومن فرق الضمائر فقد أبعد .
أى فقد قيل إنها للرسول إلا الأخير ؛ لكن قد يقتضى المعنى التخالف ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ ^(٦) ، الهاء والميم فى « فيهم » لأصحاب الكهف ، والهاء والميم فى « منهم » . لليهود قاله ثعلب والمبرد .
وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ ^(٧) بعد قوله : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ وَمَا بَلَّغُوا مِيعَاتِهِمْ مَا آتَيْنَاهُمْ ﴾ ^(٩) .
وقوله : ﴿ وَعَمَرُوها أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوها ﴾ ^(١٠) ، أى عمروا الأرض الذين كانوا قبل قريش ، أكثر مما عمرتها قريش .
وقوله : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾ ^(١١) الآية فيها اثنا عشر ضميرا ، خمسة للنبي صلى الله عليه وسلم وله ^(١٢) . . . والثالث ضمير ﴿ فى الغار ﴾ ، لأنه يتعلق باستقرار محذوف ،

- | | |
|----------------------|---|
| (١) الكشف : « قلت » | (٢) الكشف : « أم الإعجاز » . |
| (٣) م : « نبيه » | (٤) سورة الفتح ٩ |
| (٥) الكشف ٤ : ٢٦٥ | (٦) سورة الكهف ٢٢ |
| (٧) سورة المؤمنون ٩٥ | (٨) سورة النحل ١٠٠ |
| (٩) سورة سبأ ٤٥ | (١٠) سورة الروم ٩ |
| (١١) سورة التوبة ٤٠ | (١٢) كذا فى الأصول ، وفى الكلام سقط وغموض |

فيحتمل ضميرا، والرابع ﴿صَاحِبُهُ﴾، والخامس ﴿لَا تَحْزَنَ﴾، والسادس ﴿مَعْنَا﴾، والسابع في ﴿عليه﴾ على قول الأكثر فيما نقله السهيلي؛ لأن السكينة على النبي صلى الله عليه وسلم دائما لأنه كان قد علم أنه لا يضره شيء، إذ كان خروجه بأمر الله.

وأما قوله: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾^(١)، فالسكينة نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين، لأنه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه، فنزلت عليه السكينة من أجلهم لا من أجله.

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَنسَاءُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾^(٢)، قيل: الضميران عائدان على يوسف، قال للنجاشي: ذكر الملك بأمرى.

ورجح ابن السيد هذا لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾^(٣) أي بعد حين.

وفي قراءة ابن عامر بعد «أمة» بالتخفيف، أي نسيان؛ وإلا لم يكن ليذكر تذكر الفتى بعد النسيان. والذكر على هذا يحتمل وجهين: أن يكون بمعنى التذكير، ويكون مصدرا؛ ذكرته ذكرا، فالتقدير: فأنساه الشيطان ذكره عند ربه، فأضاف الذكر إلى الرب، وهو في الحقيقة مضاف إلى ضمير يوسف، وجاز ذلك لملاءمته بينهما.

وقد يخالف بين الضمائر حذرا من التنافر، كما قوله تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾^(٤)، كما عاد الضمير على «الاثني عشر»، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٥)، لما أعاد على «أربعة»، وهو جمع قلة.

وجوز بعضهم عوده على «الاثني عشر» أيضا، بل هو الصواب، لأنه لا يجوز أن ينهى عن الظلم في الأربعة ويبيح الظلم في الثمانية؛ بل ترك الظلم في الكل واجب.

(٢) سورة يوسف ٤٢، ٤٥

(١) سورة التوبة ٢٦

(٣) سورة التوبة ٣٦

قلت : لكن يجوز التنصيص على أفضلية الحرم ، فإن الظلم قبيح مطلقا ، وفيهن أقبح ،
فالظاهر الأول .

التاسع : قد يسدّ مسدّ الضمير أمور :
منها الإشارة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِن السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ
مَسْنُورًا ۖ ﴾^(١) .

ومنها الألف واللام ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ۖ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ فَإِنَّ الْجَحِيمَ
هِيَ الْآوَى ۖ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ
الْآوَى ۖ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ ۖ ﴾^(٣) ، أى رسلك .
وقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٤) ، أصل
الكلام « أجره وصبره » ، ولما كان « المحسنون » جنسا ، و « من يتق ويصبر » واحد تحته ،
أغنى عمومه من عود الضمير إليه .

وقول الكوفيين : الألف واللام عوض من الضمير .
قال ابن مالك : وعليه يحمل قوله : ﴿ جَنَّاتٍ عِدْنٍ مُمْتِنَةٍ لَهُمْ فِيهَا أَبْوَابٌ ﴾^(٥) وزعم
الزمخشري^(٦) أن الأبواب بدل من المستكن في « ممتنة » .
وهذا تكلف ، فوجب أن تكون « الأبواب » مرتفعة بمفتحة المذكور ، أو بمثله مقدرا .
وقد صح أن مفتحة صالح للعمل في الأبواب ، فلا حاجة إلى إبدال أيضا .

(٢) سورة النازعات ٣٧-١٤

(٤) سورة يوسف ٩٠

(١) سورة الإسراء ٣٦

(٣) سورة إبراهيم ٤٤

(٥) سورة ص ٥٠

(٦) الكشاف ٤ : ٧٧ ، وعبارته : « والأبواب بدل من الضمير ، تقديره : مفتحة هي الأبواب »

ومنها الاسم الظاهر ، بأن يكون المقام يقتضى الإضمار فيعدل عنه إلى الظاهر ، وقد سبق الكلام عليه في أبواب التأكيد .

العاشر : الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور ، ولنا أصل آخر ، وهو أنه إذا جاء مضاف ومضاف إليه ، وذكر بعدها ضمير عاد إلى المضاف ؛ لأنه المحدث عنه دون المضاف إليه ، نحو لقيت غلام زيد فأكرمته ؛ فالضمير للغلام . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ (١) .

وعند التعارض راعى ابن حزم والماوردي الأصل الأول ، فقالا : إن الضمير في قوله : ﴿ أَوْلَحَمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ (٢) ، يعود على الخنزير دون لحمه ، لقربه . وقواه بعض المتأخرين ، لأن الضمير للمضاف دون المضاف إليه ليس بأصل مطرد ، فقد يعود إلى المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (٣) . وكذا الصفة ، فإنها كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ (٤) . وللجمهور أن يقولوا : وكذا عوده للأقرب ليس بمطرد ، فقد يخرج عن الأصل لدليل ، وإذا تعارض الأصلان تساقطا ، ونظر في الترجيح من خارج . بل قد يقال : عوده إلى ما فيه العمل بهما أولى كما يقوله الماوردي : إن الضمير يعود إلى الخنزير ، لأن اللحم موجود فيه .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (٥) ، فأخبر «خاضعين» عن المضاف إليه ، ولو أخبر عن المضاف لقال : « خاضعة » .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَطِيعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأُظَنُّ كَاذِبًا ﴾ (٦) ، فقد عاد

(٢) سورة الأنعام ١٤٥

(٤) سورة يوسف ٤٣

(٦) سورة الأحقاف ٣٥

(١) سورة إبراهيم ٣٤

(٣) سورة النحل ١١٤

(٥) النازعات ٤٦

الضمير في قول المحققين للمضاف إليه وهو موسى ، والظن بفرعون ، وكأنه رأى نفسه قد غلط في الإقرار بالإنسية من قوله : ﴿ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ ﴾ استدرك ذلك بقوله هذا .

الحادى عشر : إذا عطف بـ « أو » وجب إفراد الضمير ، نحو إن جاء زيد أو عمرو فأكرمه ؛ لأن « أو » لأحد الشيئين ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾^(١) قيل : إن « أو » بمعنى الواو . وقيل : بل المعنى أن « يكن الخصمان » ، فعاد الضمير على المعنى .

وقيل : للتنويع لا للعطف ، وعكس هذا إذا عطف بالواو وجب ثنية الضمير .
فأما قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾^(٢) ، فقد سبق الكلام عليه .

فائدة

قوله : ﴿ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾^(٣) ، أى « وضحى يومها » ؛ فدلّ بالجزء على الكل .

قال الشيخ عز الدين : وإنما أضاف الضحى إلى نهار العشية ؛ لأنه لو أطلقها من غير إضافة لم يحسن الترديد ؛ « أو » لأن عشيّة كلّ نهار من الظهر إلى الغروب ، وهو نصف النهار ، وضحاها مقدار ربه مثلاً ، وهو مقدار نصف العشية فلما أضافه إلى نهارها ، علم تقاربهما ، فحسن الترديد . لإفادته الترديد بين اللبث الطويل والقصير ، ولو أطلقه لجاز أن يتوهم عشيّة نهار قصير ، وضحى يوم طويل ، فتساوى ذلك الضحى بالعشية فلا يحسن الترديد بينهما .

(٢) سورة التوبة ٦٢

(١) سورة النساء ١٣٥

(٣) سورة النازعات ٤٦

فإن قيل : كيف يجمع بين قوله : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ﴾^(١) ، وهو الجزء اليسير من الزمان ، وبين الضحى والعشية ؟ وكيف حسن التردد ؟
 فالجواب ، أن هذا الحساب يختلف باختلاف الناس ، فمنهم من يعتقده طويلاً ، ومنهم من يحسبه قصيراً ، قال تعالى : ﴿ يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾^(٣) .
 وقد يكون بحسب شدة الأمر وخفته ، و « لبثتم » يحتمل أن يكون في الدنيا ، ويحتمل أن يكون في البرزخ ؛ والأول أظهر .

فائدة

وقد يتجاوز بحذف الضمير للعلم به ، كقوله : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(٤) ، أى بعثه ، وهو كثير .
 ومنه قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ ﴾^(٥) إلى قوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ إذا جعلناه الخبر ، فالأصل « يتربصن أزواجهن » فوضع الضمير موضع الأزواج لتقدم ذكرهن ، فأغنى عن الضمير .

فائدة

الضمير لا يكون إلا بعد الظاهر لفظاً أو مرتبة ، أو لفظاً ومرتبة ، ولا يكون قبل الظاهر لفظاً ومرتبة ، إلا في أبواب ضمير الشأن والقصة ، كما سبق ، وباب نعم وبئس ، كقوله تعالى : ﴿ فَنَعِمًا هِيَ ﴾^(٦) و ﴿ سَاءَ مَثَلًا ﴾^(٧) ، والضمير في « رَبَّةٌ رَجُلًا » . وباب الإعمال ، إذا عملت

(٢) سورة طه ١٠٣

(٤) سورة الفرقان ٤١

(٦) سورة البقرة ٢٧١

(١) سورة الأحقاف ٣٥

(٣) سورة طه ١٠٤

(٥) سورة البقرة ٢٣٤

(٧) سورة الأعراف ١٧٧

الثانى والأول يطلب عمدة ، فذهب سيديويه أنك تضمر فى الأول ، فتقول : ضربونى وضربت الزيدى .

فائدة

الضمير لا يعود إلا على مشاهد محسوس ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) ، فضمير « له » عائد على الأمر ، وهو إذ ذاك غير موجود ، فتأويله أنه لما كانت سابقا فى علم الله كونه ، كان بمنزلة المشاهد الموجود ، فصحَّ عودُ الضمير إليه .

وقيل : بل يرجع للقضاء ؛ لدلالة « قضى » عليه ، واللام للتعامل بمعنى « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾^(٢) أى من أجل حبه .

تأنيده

فيما يتعلق بالسؤال والجواب

الأصل فى الجواب أن يكون مطابقا للسؤال ، إذا كان السؤال متوجها ، وقد يُعدّل فى الجواب عما يقتضيه السؤال ، تنبيها على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ، ويُسمّيه السكاكى الأسلوب الحكيم .

وقد يجىء الجواب أعمّ من السؤال للحاجة إليه فى السؤال وأغفله المتكلم .
وقد يجىء أنقص لضرورة الحال .

مثال ما عدل عنه قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾^(١) فعدل عن الجواب لما قالوا : ما بال الهلال يبدو رقيقاً مثل الخيط ، ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوى ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ؟ فأجيبوا بما أجيبوا به ؛ لينتهوا على أن الأهم ما تركوا السؤال عنه .

وكقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾^(٢) سألوا عما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصروف ؛ تنزيلاً لسؤالهم منزلة سؤال غيره ، لينبه على ما ذكرنا ، ولأنه قد تضمن قوله : ﴿ قُلْ مَا أَنفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ ﴾^(٢) بيان ما ينفقونه وهو خير ، ثم زيدوا على الجواب بيان المصروف .

ونظيره : ﴿ وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾^(٣) ، فيكون طابق وزاد . نعم روى عن ابن عباس أنه قال : جاء عمرو بن الجوح - وهو شيخ كبير له مال عظيم - فقال : ماذا أنفق من أموالنا ؟ وأين نضعها ؟ فنزلت ، فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه ، لأن السائل لم يتعلق بغير ما يطلب ، بل أجيب ببعض ما سأل عنه .

وقال ابن القشيري : السؤال الأول كان سؤالاً عن النفقة إلى من تصرف ، ودل عليه الجواب ، والجواب يخرج على وفق السؤال ؛ وأما هذا السؤال الثاني فعن قدر الإنفاق ، ودل عليه الجواب أيضاً .

ومن ذلك أجوبة موسى عليه السلام لفرعون حيث قال فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾^(٤) ، لأن « ما » سؤال عن الماهية أو عن الجنس ، ولما كان هذا السؤال خطأ ؛ لأن المستول عنه ليس ترى ماهيته فتبين ، ولا جنس له

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٢) سورة البقرة ٢١٥

(٣) سورة طه ١٧

(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

فُيَذَكَّرُ ، عَدَلَ الْكَلِمِ عَنْ مَقْصُودِ السَّائِلِ إِلَى الْجَوَابِ بِمَا يَعْرِفُ الصَّوَابَ عِنْدَ كَيْفِيَةِ الْخُطَابِ ؛ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْجُرْيَانَ مَعَهُ ، فَأَجَابَهُ بِالْوَصْفِ الْمُنْبِئِ ، عَنْ الظَّنِّ الْوَدِيِّ لِمَعْرِفَتِهِ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَطَابِقِ السُّؤَالَ عَنْهُ فِرْعَوْنَ لَجْهَهُ ، وَاعْتَقَدَ الْجَوَابَ خَطَأً ﴿ قَالَ لَيْنَ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴾^(١) ، فَأَجَابَهُ الْكَلِمُ بِجَوَابٍ يَمُتُّ الْجَمِيعَ ، وَيَتَضَمَّنُ الْإِبْطَالَ لَعَيْنِ مَا يَعْتَقِدُونَهُ مِنْ رَبوبِيَةِ فِرْعَوْنَ لَهُمْ بِقَوْلِهِ : ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾^(١) ، فَأَجَابَ بِالْأَغْلَظِ وَهُوَ ذِكْرُ الرَّبوبِيَةِ لِكُلِّ مَا هُوَ مِنْ مَّالِهِمْ نَصًّا . وَلَمَّا لَمْ يَرَمْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ تَفْطِنُوا غَلْظَ عَلَيْهِمْ فِي الثَّلَاثَةِ ، بِقَوْلِهِ : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾^(١) فَكَانَتْهُ شَكٌّ فِي حَصُولِ عَقْلِهِمْ .

فَإِنْ قِيلَ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾^(٢) وَلَمْ يَقُلْ : « عَنْ قِتَالٍ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ » ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْأَلُوا إِلَّا مِنْ أَجْلِ الْقِتَالِ فِيهِ ، فَكَانَ ذِكْرُهُ أَوَّلَى !
قِيلَ : لَمْ يَقَعْ السُّؤَالُ إِلَّا بَعْدَ الْقِتَالِ ؛ فَكَانَ الْإِهْتِمَامُ بِالسُّؤَالِ عَنْ هَذَا الشَّهْرِ : هَلْ أُبَيِّحُ فِيهِ الْقِتَالُ ؟ وَأَعَادَهُ بِلَفْظِ الظَّاهِرِ ، وَلَمْ يَقُلْ : « هُوَ كَبِيرٌ » لِيُعْلَمَ حَكْمُ قِتَالٍ وَقَعَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ .

وَقَدْ يُعَدَّلُ عَنِ الْجَوَابِ إِذَا كَانَ السَّائِلُ قَصْدُهُ التَّعَنُّتُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾^(٣) فَذَكَرَ صَاحِبُ الْإِبْصَاحِ^(٤) فِي خَلْقِ الْإِنْسَانِ : أَنَّ الْيَهُودَ إِنَّمَا سَأَلُوا تَعْجِيزًا وَتَغْلِيظًا ، إِذَا كَانَ الرُّوحُ يُقَالُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى رُوحِ الْإِنْسَانِ وَجِبْرِيلَ وَمَلَائِكَةِ آخَرٍ ، يُقَالُ لَهُ الرُّوحُ ، وَصِنْفٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْقُرْآنُ وَعِيسَى ، فَقَصَدَ الْيَهُودُ أَنْ يَسْأَلُوهُ ، فَبَأَى يَسْمَى أَجَابَهُمْ قَالُوا لَيْسَ هُوَ ، فَجَاءَهُمُ الْجَوَابُ مَجْمَعًا فَكَانَ هَذَا الْإِجْمَالُ كَيْدًا يَرْسُلُ بِهِ كَيْدُهُمْ .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(١) سورة الشعراء ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ،

(٤) م « الإفصاح » .

(٢) سورة الإسراء ٨٥ .

وقيل : إنما سألوا عن الروح : هل هي محدثة مخلوقة أم ليست كذلك ؟ فأجابهم ، بأنها من أمر الله ؛ وهو جواب صحيح ، لأنه لا فرق بين أن يقول في الجواب ذلك ، أو يقول : « من أمر ربي » ، لأنه إنما أراد أنها من فعله وخلقه .

وقيل : إنهم سألوه عن الروح الذي هو في القرآن ، فقد سمي الله القرآن روحا في مواضع من الكتاب ، وحينئذ فوق الجواب موقعه ؛ لأنه قال لهم الروح : الذي هو القرآن من أمر ربي ، ومما أنزله الله على نبيه ، يجعله دلالة وعلمًا على صدقه ، وليس [من]^(١) فعل الخلقين ، ولا مما يدخل في إمكانهم .

وحكاية الشريف المرتضى في « الفرر »^(٢) عن الحسن البصري ، قال : ويقويه قوله بعد هذه الآية : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴾^(٣) ، فكأنه قال تعالى : إن القرآن من أمر ربي^(٤) ولو شاء لرفعناه .

ومثال الزيادة في الجواب ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى . قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأُشْفِي بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى ﴾^(٥) فإنه عليه السلام ، فهم أن السؤال يعقبه أمر عظيم يُحدثه الله في العصا ، فينبغي أن ينبه لصفاتها ، حتى يظهر له التفاوت بين الحالين .

وكذا قوله : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ : قَالُوا نُعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنَظِلُّ لَهَا عَمَّا كَفِينَا ﴾^(٦) وحسنه إظهار الابتهاج بعبادتها والاستمرار على مواظبتها ، ليزداد غيظ السائل .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾^(٧) بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا . . . ﴾^(٨) الآية ، ولولا قصد بسط الكلام ليشاكل ما تقدم ، لقال « ينجيكم الله » .

(٢) أمالي المرتضى ١ : ١٢

(١) تكملة من أمالي المرتضى

(٣) سورة الإسراء ٨٦

(٤) في أمالي المرتضى عن بعض النسخ : « من أمر ربي وفعل » .

(٦) سورة الشعراء ٧٠ ، ٧١

(٥) سورة طه ١٧ ، ١٨

(٨) سورة الأنعام ٦٣

(٧) سورة الأنعام ٦٤

ومثال النقصان منه قوله تعالى ذاكرا عن مشركي مكة: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَأَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾ (١) ، أى أنت بقرآن ليس فيه سبب آلهتنا ، أو بدله بأن يجعل مكان آية عذاب آية رحمة ، وليس فيه ذكر آلهتنا ، فأمره الله أن يجيبهم على التبديل ، وطوى الجواب عن الاختراع ، قال الزمخشري : لأن التبديل في إمكان البشر ، بخلاف الاختراع ، فإنه ليس في المقدور ، فطوى ذكره للتنبيه على أنه سؤال محال . وذكر غيره أن التبديل قريب من الاختراع ، فلهذا اقتصر على جواب واحد لهما . وخطر لي أنه لما كان التبديل أسهل من الاختراع ، وقد نفى إمكان التبديل ، كان الاختراع غير مقدور عليه من طريق أولى .

فائدة

قيل : أصل الجواب أن يُعاد فيه نفس سؤال السائل ، ليكون وفق السائل ، قال الله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ ﴾ (٢) ، و « أنا » في جوابه عليه السلام هو « أنت » في سؤالهم .

قال : ﴿ أَأَقْرَضْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَضْنَا ﴾ (٣) ، فهذا أصله ، ثم لما هم أتوا عوض ذلك محذوف الجواب اختصارا ؛ وتركوا للتكرار .

وقد يحذف السؤال ثقة بفهم السامع بتقديره ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْكُمْ مَنْ يَمْلِكُ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا غَيْرَ اللَّهِ ﴾ ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْكُمْ مَنْ يَمْلِكُ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا غَيْرَ اللَّهِ ﴾ .

(٢) سورة يوسف ٩٠

(١) سورة يونس ١٥

(٣) سورة آل عمران ٨١

شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ^(١) ، فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتعين أن يكون ﴿قُلِ اللَّهُ﴾^(١) جواب سؤال ، كأنهم سألوا لما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ﴿مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾^(١) ، فأجابهم الله عز وجل : ﴿قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾^(١) ، فترك ذكر السؤال .

ونظيره قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾^(١) .

تأنيد

الأصل : في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال ، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك ، ويجيء ذلك في الجواب المقدّر أيضاً ؛ إلا أن ابن مالك قال في قولك : « من قرأ ؟ » فتقول : زيد ، فإنه من باب حذف الفعل ، على جعل الجواب جملة فعلية . قال : وإنما قدرته كذلك ، لا مبتدأ ، مع احتماله ، جرياً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها ، قال تعالى : ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا^(٣) . ومثله : ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُنَّ خَلْقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾^(٤) ، ﴿قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾^(٥) ، فلما أتى بالجملة الفعلية ، مع فوات مشاكلة السؤال ، علم أن تقدير الفعل أولاً أولى . انتهى .

ومما رجّح به أيضاً تقدير الفعل أنه حيث صرّح بالجزء الأخير ، صرّح بالفعل ،

(٢) سورة يونس ٣٥

(٤) سورة الزخرف ٩

(١) سورة يونس ٣٤

(٣) سورة يس ٧٨ ، ٧٩

(٥) سورة المائدة ٤

والنشا كل ليس واجباً؛ بل اللائق كوزيد فاعلاً، أى قرأ زيد أو خبراً، أى القارى زيد، لا مبتدأ، لأنه مجهول .

بقى أن يقال فى الأولى : التصريح بالفعل أو حذفه ؟ وهل يختلف المعنى فى ذلك ؟
والجواب : قال ابن يعيش التصريح بالفعل أجود .

وليس كما زعم بل الأكثر الحذف ، وأما قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ ^(١) ، ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ ، ﴿ قُلْ يُخَيِّبُهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ ، فكان الشيخ شهاب الدين بن الرحل رحمه الله يجعله من باب ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(٢) ، من أنهم أجيبوا بغير ما سألوا لنسكتة .

وفيه نظر . وأما المعنى فلا شك أنه يختلف ، فإنه إذا قيل : من جاء ؟ قلت : جاء زيد ، احتمل أن يكون جواباً وأن يكون كلاماً مبتدأ . ولو قلت : « زيد » ، كان نصاً فى أنه جواب ، وفى العموم الذى دلت عليه « من » ، وكأنك قلت : الذى جاء زيد ، فيفيد الحصر . وهاتان الفائدتان ، إنما حصَلتا من الحذف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ ^(٣) ، إذ التقدير : الملك لله الواحد ، فحذف المبتدأ من الجواب ، إذ المعنى : لا ملك إلا لله .

ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا ﴾ ^(٤) ، ﴿ لِمَنِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٥) ، ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٦) .
ومن الإثبات قوله تعالى : ﴿ قُلْ يُخَيِّبُهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة البقرة ١٨٩

(٤) سورة المؤمنین ٨٤

(٦) سورة سبأ ٣٤

(١) سورة المائدة ٤

(٣) سورة غافر ١٦

(٥) سورة الأنعام ١٢

(٧) سورة يس ٧٩

ولعله للتنصيص على الإحياء الذى أنكروه : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ ﴾^(١) ،
وقوله : ﴿ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾^(٢) ، لأن ظاهر أمرهم أنهم كانوا معطلة ودهرية ،
فأريد التنصيص على اعترافهم بأنها مخلوقة .
وقوله : ﴿ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾^(٣) ، لأنها استغربت حصول النبأ الذى أسرته .

وقال ابن الزمكاني في « البرهان » : أطلق النحويون القول بأن « زيدا » فاعل ،
إذا قلت : « زيد » في جواب « مَنْ قام ؟ » على تقدير قام زيد ، والذي يوجب جماعه علم
البيان ، أنه مبتدأ لوجهين :

أولها : أنه مطابق للجملة التى هى جواب الجملة المسئول بها فى الاسمية ، كما وقع التطابق ،
فى قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾^(٤) فى الجملة
الفعلية ، وإنما لم يقع التطابق فى قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ
الْأَوَّلِينَ ﴾^(٥) ، لأنهم لو طبقوا لكانوا مقررين بالإزال ، وهم من الإذعان به
على تفاوت .

الثانى : أن اللبس لم يقع عند السائل إلا فىمن فعل الفعل ، فوجب أن يقدم الفاعل
فى المعنى ، لأنه متعلق بغرض السائل ، وأما الفعل فمعلوم عنده ، ولا حاجة إلى السؤال عنه ،
فحري أن يقع فى الأخرى التى هى محل التكملات والفضلات .

وكذلك : أزيد قام أم عمرو ؟ فالوجه فى جوابه أن تقول : زيد قام ، أو عمرو قام .
وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام فى جواب :

(٢) سورة الرخرف ٩

(٤) سورة النحل ٣٠

(١) سورة المؤمنون ٨٦

(٣) سورة التحريم ٣

(٥) سورة النحل ٢٤

﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾. قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ^(١)؛ فَإِنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لَا عَنِ الْفِعْلِ، وَمَعَ ذَلِكَ صَدَرَ الْجَوَابُ بِالْفِعْلِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَفْهِمُوا عَنْ كَسْرِ الْأَصْنَامِ، بَلْ كَانَ عَنِ الشَّخْصِ الْكَاسِرِ لَهَا.

وَالْجَوَابُ أَنَّ مَا بَعْدَ «بَلْ» لَيْسَ بِجَوَابٍ لِلْهَمْزَةِ، فَإِنَّ «بَلْ» لَا يَصَاحُ أَنْ يَصْدُرَ بِهَا الْكَلَامُ، وَلَئِنْ جَوَابُ الْهَمْزَةِ بِنَعْمٍ أَوْ بَلَى. فَالْوَجْهُ أَنْ يُجْعَلَ إِخْبَارًا مُسْتَأْنَفًا، وَالْجَوَابُ الْحَقِيقِيُّ مُقَدَّرٌ، دَلَّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ، وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ لَقَالَ: «مَا فَعَلْتَهُ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ»، وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا تَقْدِيرَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتَ: يَلْزَمُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ أَنْ يَكُونَ الْخَلْفُ وَاقِعًا فِي الْجُمْلَتَيْنِ: الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا. الْمَقْدَرَةِ، وَالْمَعْطُوفَةِ الْمَلْقُوظِ بِهَا بَعْدَ «بَلْ».

قُلْتُ: وَإِنِّهِ لَا زَمَ، عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مَا أَنَا فَعَلْتَهُ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا، مَعَ زِيَادَتِهِ بِالْخَلْفِ عَمَّا أَفَادَتْهُ الْجُمْلَةُ الْأُولَى مِنَ التَّمْرِيطِ، إِذْ مَنْطُوقُهَا نَفَى الْفِعْلِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَفْهُومُهَا إِثْبَاتُ حَصُولِ التَّكْسِيرِ مِنْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا يَكُونُ مُخْلِصًا عَنْ الْخَلْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنْ فِي التَّمْرِيطِ مُخْلِصًا عَنِ الْكُذْبِ، وَلَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَنْسِبَ الْفِعْلَ الصَّادِرَ مِنْهُ إِلَى الصَّنَمِ حَقِيقَةً، بَلْ قَصْدُهُ إِثْبَاتُ الْفِعْلِ لِنَفْسِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّمْرِيطِ، لِيَحْصَلَ غَرَضُهُ مِنَ التَّبَكُّيْتِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ مُثَبِّتٌ مُعْتَرِفٌ لِنَفْسِهِ بِالْفِعْلِ؛ وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْكُذْبِ فِي شَيْءٍ.

وَالثَّانِي: إِنَّهُ غَضِبَ مِنْ تِلْكَ الْأَصْنَامِ، غَيْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَلِمَا كَانُوا لِأَكْبَرِهَا أَشَدَّ تَعْظِيمًا، كَانَ مِنْهُ أَشَدَّ غَضَبًا، فَحَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى تَكْسِيرِهَا، وَذَلِكَ كُلُّهُ حَامِلٌ لِلْقَوْمِ عَلَى الْأَنَفَةِ

أن يعبدوه ، فضلا عن أن يخصصوه بزيادة التعظيم ، ومنبّه لهم على أن التكسرة متمكن فيها الضعف والعجز ، منادى عليها بالفناء ، منساختة عن رتبة الدفع ، فضلا عن إيصال الضرر والنفع . وما هذا سبيله حقيق أن ينظر إليه بعين التحقير لا التوقير ، والفعل يُنسب إلى الحامل عليه ، كما ينسب إلى الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب ؛ إذ للفعل بهذه الأمور تعلقات وملابسات ، يصح الإسناد إليها على وجه الاستعارة .

الثالث : أنه لما رأى عليه السلام منهم بادرة تعظيم الأكبر ، لكونه أكمل من باقي الأصنام ، وعلم أن ما هذا شأنه ، يُصان أن يشترك معه مَنْ دونه في التبجيل والتكبير ، جملة ذلك على تكسيدها ، منبّهًا لهم على أن الله أغبر ، وعلى تمحيق الأكبر أقدر . وحرى أن يخصّ بالعبادة ؛ فلما كان الكبير هو الحامل على تكسير الصغير ، صحّت النسبة إليه ، على ما سلف . ولما تبين لهم الحق رجّعوا إلي أنفسهم ، فقالوا : إنكم أنتم الظالمون ، إذ وضعتم العبادة بغير موضعها .

وذكر الشيخ عبد القاهر أن السؤال إذا كان ملفوظا به ، فالأكثر ترك الفعل في الجواب والاقتصار على الاسم وحده . وإن كان مضمرا ، فوجب التصريح بالفعل لضعف الدلالة عليه ، فتعين أن يلفظ به .

وهو مشكل بقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ (١) . فيمن قرأها بفتح الباء ، كأنه قيل : مَنْ يسبحه ؟ فقيل : يسبحه رجال ، ونظيره ضرب زيد وعمر ، على بناء « ضرب » للمفعول ، نعم الأولى ذكر الفعل لما ذكر ، وعليه يخرج كل ما ورد في القرآن من لفظ « قال » مفصولا ، غير منطوق به ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا . قَالَ ﴾

سَلَامٌ... (١)، كأنه قيل : فما قال لهم ؟ ﴿ قَالَ أَلَا تَتَأْكُلُونَ ﴾ (٢) ولذلك قالوا : « لا تخف » .

وعلى هذه السياقة تخرج قصة موسى عليه السلام في قوله : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْمَالِكِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٣) إلى قوله : ﴿ إِنْ كُنْتَ مِنْ الصَّادِقِينَ ﴾ (٤) .

وعلى هذا كل كلام جاء فيه لفظة « قال » هذا الجيء ، غير أنه يكون في بعض المواضع أوضح ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ ﴾ (٥) ، فإنه لا يخفى أنه جواب لقوله : ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾ (٥) .

ومثله : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾ (٦) إلى قوله : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾ (٦) .

فائدة

[في أن أقل الأمم سؤالاً أمة محمد عليه السلام]

نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : ما كان قوم أقل سؤالاً من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، سألوه عن أربعة عشر حرفاً ، فأجيبوا . قال الإمام : ثمانية منها في البقرة : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ﴾ (٧) . ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ ﴾

(٢) سورة الذاريات ٢٧
(٤) سورة الذاريات ٣٢
(٦) سورة يس ١٣ - ٢١

(١) سورة الذاريات ٢٤ ، ٢٥
(٣) سورة الشراء ٢٣ - ٣١
(٥) سورة الذاريات ٣١
(٧) سورة البقرة ١٨٦

الْأَهْلَةِ^(١)، والباقي ستة^(٢) فيها، والتاسعة: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾^(٣) في المائدة.

والعاشرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾^(٤).

الحادية عشر في بني إسرائيل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾^(٥).

الثاني عشر في الكهف: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ﴾^(٦).

الثالث عشر في طه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾^(٧).

الرابع عشر في النازعات: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾^(٨).

ولهذه المسألة ترتيب: اثنان منها في شرح المبدأ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي

عَنِّي﴾^(٩) فإنه سؤال عن الذات، وقوله: ﴿عَنِ الْأَهْلَةِ﴾^(١٠)، سؤال عن الصفة.

واثنان في الآخر في شرح المعاد، وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾^(٧)، وقوله:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾^(١١).

ونظير هذا أنه ورد في القرآن سورتان، أولهما: ﴿يَسْأَلُهَا النَّاسُ﴾^(١٢)، في النصف

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٢) هي آية ٢١٥: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ...﴾.

وآية ٢١٧: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ...﴾.

وآية ٢١٩: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخُمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ...﴾، وفيها

أيضا: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ...﴾.

وآية ٢٢٠: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ...﴾.

وآية ٢٢٢: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى...﴾.

(٤) سورة الأنفال ١

(٦) سورة الكهف ٨٣

(٨) سورة النازعات ٤٢

(١٠) سورة الأعراف ١٨٧

(٣) سورة المائدة ٤

(٥) سورة الإسراء ٨٥

(٧) سورة طه ١٠٥

(٩) سورة البقرة ١٨٦

(١١) سورة الحج ١

الأول ، وهو السورة الرابعة ، وهي سورة النساء . والثانية في النصف الثاني ، وهي سورة الحج ، ثم ﴿يَسْأَلُهَا النَّاسُ﴾ الذي في الأول ، يشتمل على شرح المبدأ ، والذي في الثاني يشتمل على شرح حال .

فإن قيل : كيف جاء ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ ثلاث مرات بغير واو : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾^(١) ، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾^(٢) ، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾^(٣) ثم جاء ثلاث مرات بالواو : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾^(٤) ، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾^(٥) ، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾^(٥) ؟

قلنا : لأنّ سؤا لهم عن الحوادث ؛ الأول وقع متفرقا عن الحوادث ، والآخر وقع في وقت واحد ، فجاء بحرف الجمع دلالة على ذلك .

فإن قيل : كيف جاء : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾^(٦) ، وعادة السؤال يجيء جوابه في القرآن بـ «قُلْ» نحو : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾^(٧) ونظائره ؟

قيل : حذفت للإشارة إلى أن العبد في حالة الدعاء مُسْتَعْفٍ عن الواسطة ، وهو دليل على أنه أشرف المقامات ، فإن الله سبحانه لم يجعل بينه وبين الداعي واسطة ، وفي غير حالة الدعاء تجيء الواسطة .

(٢) سورة البقرة ٢١٧
(٤) سورة البقرة ٢٢٠
(٦) سورة البقرة ١٨٦

(١) سورة البقرة ١٨٩
(٣) سورة البقرة ٢١٩
(٥) سورة البقرة ٢٢٢
(٧) سورة البقرة ١٨٩

الخطاب بالشئ عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأمر

كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾^(١) ، وقعت إضافة الشريك إلى الله سبحانه على ما كانوا يقولون ؛ لأن القديم سبحانه أثبتته .

وقوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ لَأَنْتَ الْخَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾^(٤) ، أى بزعمك واعتقادك .

وقوله : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾^(٧) .

وقوله : ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾^(٨) ، أى أنكم

لو علمتم قساوة قلوبكم ، لقلتم إنها كالحجارة ، أو أنها فوقها فى القسوة ، ولو علمتم سرعة

الساعة لعلمتم أنه فى سرعة الوقوع كلمح البصر أو هو أقرب عندهم .

وأرسلناه إلى قوم هم من الكثرة بحيث لو رأيتهم لشككتهم ، وقلتم : مائة ألف

أو يزيدون عليها .

(٢) سورة البقرة ١٦٥

(٤) سورة هود ٨٧

(٦) سورة الصافات ١٤٧

(٨) سورة النحل ٧٧

(١) سورة الأنعام ٢٢

(٣) سورة الدخان ٤٩

(٥) سورة الحجر ٦

(٧) سورة البقرة ٧٤

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوِّمِي كَذَّبُونِ ﴾^(١) ، ونحوه ، مما كان عند المتكلم ، لأنه لا يكون خلافه ، فإنه كان على طمع ألا يكون منهم تكذيب .

وقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾^(٢) ، أى بالنسبة إلى ما يعتاده المخلوقون في أن الإعادة عندهم أهون من البداءة ، لأنه أهون بالنسبة إليه سبحانه ، فيكون البعث أهون عليه عندكم من الإنشاء .

وحكى الإمام الرازى في مناقب الشافعى^(٣) قال : معنى الآية « في العبرة عندكم » ؛ لأنه لما قال للعدم : « كن » فخرج تاما كاملا بعينه وأذنيه وسمعه وبصره ومفاصله ، فهذا في العبرة أشد من أن يقول لشيء قد كان : « عد إلى ما كنت عليه » ، فالمراد من الآية : وهو أهون عليه بحسب عبرتكم ؛ لا أن شيئا يكون على الله أهون من شيء آخر .

وقيل : الضمير في ﴿ عليه ﴾ يعود للخلق ، لأنه يصاح بهم صيحة فيقومون ، وهو أهون من أن يكونوا نطفًا ثم علقًا ثم مضغًا ، إلى أن يصيروا رجالا ونساء .

وقوله : ﴿ يَدَّأَيُّهَا السَّاحِرُ ﴾^(٤) ، أى يأبىها العالم الكامل ؛ وإنما قالوا هذه تعظيما وتوقيرا منهم له ؛ لأن السحر عندهم كان عظيما وصنعة ممدوحة .

وقيل : معناه يأبىها الذى غلبنا بسحره ، كقول العرب : خاصمته نخصمته ، أى غلبته بالخصومة ، ويحتمل أنهم أرادوا تعيب موسى عليه السلام بالسحر ، ولم ينافسهم في مخاطبتهم به ، رجاء أن يؤمنوا .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾^(٥) ، جىء به « إن » التى للشك وهو واجب ، دون « إذ » التى للوجوب ، سؤالا لكلام على حسب حسابهم أن

(١) سورة الشعراء ١١٧

(٢) سورة الروم ٢٧

(٣) كتاب مناقب الشافعى للإمام الرازى ، ذكره صاحب كشف الظنون ١٨٤٠

(٤) سورة الزخرف ٤٩

(٥) سورة البقرة ٢٤

معارضته فيها لتهكم ، كما يقوله الواثق بغلبته على مَنْ يعاديه . « إن غلبتك » ، وهو يعلم أنه غالبه تهكما به .

وقوله تعالى : ﴿ أَقْمَنُ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ ^(١) ، والمراد بـ « من لا يخلق »
 الأصنام ، وكان أصله كما لا يخلق ، لأن « ما » لمن لا يعقل بخلاف « من » ، لكن
 خاطبهم على معتقدهم ؛ لأنهم سموها آلهة ، وعبدوها فأجروها مجرى أولى العلم ، كقوله
 للأصنام : ﴿ أَلَهُمَّ ارْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أُيْدٍ ... ﴾ الآية ^(٢) ، أجرى عليهم ضمير
 أولى العقل . كذا قيل .

ويردّ عليه أنه إذا كان معتقدهم خطأ وضلالة ، فالحكم يقتضي ألا ينزعوا عنه ويُقلعوا ، لا أن يبقوا عليه ؛ إلا أن يقال : الغرض من الخطاب الإيهام ، ولو خاطبهم على خلاف معتقدهم فقال : « كما لا يخلق » ، لاعتقدوا أن المراد به غير الأصنام من الجداد .

وكذا ما وُردَ من الخطاب بعسى ولعل؛ فإنها على بابها في الترجي والتوقع، ولكنه راجع إلى المخاطبين ، قال الخليل وسيبويه في قوله تعالى : ﴿ قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾^(٣) : اذهبا إلى رجائكما وطمعكما ، لعلّه يتذكر عندكما ، فأما الله تعالى فهو عالم بمعاينة أمره ، وما يؤول إليه ؛ لأنه يعلم الشيء قبل أن يكون. وهذا أحسن من قول الفراء : إنها تعليلية ، أى يتذكر ، لما فيه من إخراج اللفظ عن موضعه .

ومنه التعجب الواقع في كلام الله ، نحو : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾^(٤) ، أى هم أهل أن يتمجب منهم ، ومن طول تمسكهم في النار .

(١) سورة النحل ١٧

(۳) سورة طه ۲۴

(٢) سورة الأعراف ١٩٥

(٤) سورة البقرة ١٧٥

ونحوه : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾^(١) و ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَنْسِمْ ﴾^(٢) .
ومنه قوله تعالى في نعيم أهل الجنة وشقاء أهل النار : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ
السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(٣) ، مع أنهما لا يزولان ، لكن التقييد بالسماء والأرض ، جرت
عادة العرب إذا قصدوا الدوام أن يعلّقوا بهما فجاء الخطاب على ذلك .

تَنْبِيْهُ [في التهكم]

يقرب من هذا التهكم ، وهو إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال ، كقوله تعالى :
﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(٤) .
وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ
مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٥) ، مع العلم بأنه لا يحفظ من أمره الله^(٦) شيء .

(٢) سورة الكهف ٢٧

(٤) سورة الدخان ٤٩

(٦) م : « من أمره » :

(١) سورة عبس ١٧

(٣) سورة هود ٧

(٥) سورة الرعد ١١

التأرب في الخطاب بإضافة النحر إلى الله

وأن الكل بيده، كقوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(١)، ثم قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٢)، ولم يقل: غير الذين غضبت عليهم.

وقوله: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾^(٣)، ولم يقل: «والشر»، وإن كانا جميعا بيده؛ لكن الخير يضاف إلى الله تعالى إرادة محبة ورضا، والشر لا يضاف إليه إلا إلى مفعولاته؛ لأنه لا يضاف إلى صفاته ولا أفعاله، بل كلها كمال لا نقص فيه. وهذا معنى قوله: «والشر ليس إليك»؛ وهو أولى من تفسير من فسر: لا يُتَقَرَّبُ به إليك.

وتأمل قوله: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾^(٤) فأضافه إلى نفسه، حيث صرفه، ولما ذكر السجن أضافه إليهم فقال: ﴿لَيْسَ جَنَّتُهُ حَتَّىٰ حِينَ﴾^(٥) وإن كان سبحانه هو الذي سبب السجن له، وأضاف ما منه الرحمة إليه، وما منه الشدة إليهم. ومنه قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾^(٦) ولم يقل: «أمرضني».

وتأمل جواب الخضر عليه السلام عما فعله، حيث قال في إعاقة السفينة: ﴿فَأَرَدْتُ﴾^(٧) وقال في الغلام: ﴿فَأَرَدْنَا﴾^(٨) وفي إقامة الجدار: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾^(٩).

(١) سورة الفاتحة ٧

(٢) سورة آل عمران ٢٦

(٣) سورة يوسف ٣٤ ، ٣٥

(٤) سورة الشعراء ٨٠

(٥) سورة الكهف ٧٩ ؛ وهو قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾.

(٦) سورة الكهف ٨٠ ، ٨١ ، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا . فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ﴾.

(٧) سورة الكهف ٨٢ ، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾.

قال الشيخ صفى الدين بن أبى المنصور فى كتاب « فك الأزرار عن عنق الأسرار » : لما أراد ذكر العيب للسفينة نسبته لنفسه أدبا مع الربوبية ، فقال : « فأردت » ، ولما كان قتلُ الغلام مشترك الحُكم بين الحمود والمذموم ، استتبع نفسه مع الحق ، فقال فى الإخبار بنون الاستتباع ، ليكون الحمودُ من الفعل - وهو راحة أبويه المؤمنين من كفره - عائدا على الحق سبحانه ، والمذموم ظاهرا - وهو قتلُ الغلام بغير حق - عائدا عليه . وفى إقامة الجدار كان خيرا محضا ، فنسبه للحق فقال : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾ ، ثم بين أن الجميع من حيث العلم التوحيدي من الحق ، بقوله : ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾ ^(١) .

وقال ابن عطية : إنما أفرد أولا فى الإرادة لأنها لفظ غيب ، وتأدب بأن لم يسند الإرادة فيها إلّا إلى نفسه ، كما تأدب إبراهيم عليه السلام فى قوله : ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ ^(٢) ، فأسند الفعل قبل وبعد إلى الله ، وأسند المرض إلى نفسه ، إذ هو معنى نقص ومعاية ، وليس من جنس النعم المتقدمة .

وهذا النوع مطرد فى فصاحة القرآن كثيرا ، ألا ترى إلى تقديم فعل البشر فى قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا زَغَرُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ ^(٣) ! وتقديم فعل الله فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ ^(٤) : وإنما قال الخضر فى الثانية : ﴿ فَأَرَدْنَا ﴾ ، لأنه قد أَرَادَهُ اللهُ وأصحابه الصالحون ، وتكلم فيه فى معنى الخشية على الوالدين ، وتمنى التبديل لها ؛ وإنما أسند الإرادة فى الثالثة إلى الله تعالى لأنها أمر مستأنف فى الزمن الطويل ، غيب من الغيوب ، فحسن إفراد هذا الموضع بذكر الله تعالى .

ومثله قول مؤمنى الجن : ﴿ وَأَنَا لَا نَدْرِي - أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ

(٢) سورة الشعراء ٨٠

(٤) سورة التوبة ١١٨

(١) سورة الكهف ٨٢

(٣) سورة الصف ٥

أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا^(١) ، فحذف الفاعل في إرادة الشر تأديبا مع الله، وأضافوا إرادة الرشد إليه .

وقريب من هذا قوله تعالى حاكيا عن يوسف عليه السلام ، في خطابه لما اجتمع أبوه وإخوته : ﴿ إِذْ أَخْرَجْنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾^(٢) ، ولم يقل : « من الحب » مع أن الخروج منه أعظم من الخروج من السجن .

ولما آثر ذكر السجن لوجهين ذكرهما ابن عطية :

أحدهما : أن في ذكر الحب تجديد فعل إخوته ، وتقريرهم بذلك ، وتجديد تلك الفوائد . والثاني : أنه خرج من الحب إلى الرق ، ومن السجن إلى الملك ، والنعمة هنا أوضح انتهى .

وأیضا ولأن بين الحالين بؤنا من ثلاثة أوجه : قصر المدة في الحب وطوله في السجن ، وأن الحب كان في حال صفرة ، ولا يعقل فيها المصيبة ، ولا تؤثر في النفس كتأثيرها في حال الكبر . والثالث أن أمر الحب كان بغيا وظلما لأجل الحسد وأمر السجن كان لعقوبة أمر ديني هو منزله عنه ، وكان أمكن في نفسه . والله أعلم بمراده .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾^(٤) ، فحذف الفاعل عند ذكر الرفث وهو الجماع ، وصرح به عند إحلال العقد .

وقال تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾^(٥) ، فحذف الفاعل عند ذكر هذه الأمور .

(٢) سورة يوسف ١٠٠

(٤) سورة النساء ٢٤

(١) سورة الجن ١٠

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٥) سورة المائدة ٣

وقال : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَنُلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾^(١).

وقال : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾^(٢) ونظائر ذلك كثيرة في القرآن .
وقال السهيلي في كتاب الإعلام في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ ﴾^(٣) وقال للنبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ ﴾^(٤) ، والمكان المشار إليه واحد ، قال : ووجه الفرق بين الخطابين أن الأيمن إما مشتق من اليُمن ، وهو البركة ، أو مشارك له في المادة ، فلما حكاها عن موسى في سياق الإثبات أتى بلفظه ، ولما خاطب محمدا صلى الله عليه وسلم في سياق النفي عدل إلى لفظ « الغربي » لئلا يخاطبه ، فيسلب عنه فيه لفظا مشتقا من اليُمن أو مشاركا في المادة ، رققا بهم في الخطاب ، وإكراما لهما . هذا حاصل ما ذكره بمعناه موضح^(٥) .
وهو أصل عظيم في الأدب في الخطاب .

وقال أيضا في الكتاب المذكور في قوله تعالى : ﴿ وَذَا النُّونِ ذَهَبَ مُغَاضِبًا ... ﴾^(٦) الآية أضافه هنا إلى « النون » وهو الحوت ، وقال في سورة القلم : ﴿ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ ﴾^(٧) ، وسماه هنا « ذا النون » ، والمعنى واحد ، ولكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالين ، وتنزيل الكلام في الموضعين ، فإنه حين ذكره في موضع الثناء عليه ، قال ﴿ ذَا النون ﴾ ، ولم يقل « صاحب الحوت » ولفظ النون أشرف لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء ، في أوائل السور ، نحو ﴿ ن وَالْقَلَمِ ﴾ [وقد قيل : إن هذا قسم بالنون والقلم ، وإن لم يكن قسما ، فقد عظمه بعطف المقسم به عليه ، وهو القلم ، وهذا

(١) سورة الأنعام ١٥١

(٢) سورة البقرة ٢٧٥

(٣) سورة مريم ٥٢ .

(٤) سورة القصص ٤٤

(٥) التعريف والإعلام ٩٨ ، ٩٩

(٦) سورة الأنبياء ٨٧

(٧) سورة ن ٤٨

الاشتراك يشرف هذا الاسم وليس في الاسم^(١) [وليس في اللفظ الآخر] وهو الحوت^(٢) ما يشرفه .

فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين يلح لك ما أشرت إليه في هذا ، فإن التدبر لإعجاز القرآن واجب مفترض^(٣) .

وقال الشيخ أبو محمد المرجاني في قوله تعالى : ﴿ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(٤) ، خاطبه بمقدمة الصدق مواجهة ، ولم يقدم الكذب ، لأنه متى أمكن حمل الخبر على الصدق لا يُعدّل عنه ، ومتى كان يحتمل ويحتمل ، قدّم الصدق ؛ ثم لم يواجهه بالكذب ، بل أدججه في جملة الكذابين ، أدبا في الخطاب .

ومثله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^(٥) .

وكذا قوله تعالى عن مؤمن آل فرعون : ﴿ وَإِنْ يَكَازِبًا قَعَلِيمٍ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ .

وهذان المثالان من باب إرخاء العنان للخصم ، ليدخل في المقصود بالطف . وودود .

تأعية

[في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن]

من أساليب القرآن : حيث ذكر الرحمة والعذاب ، أن يبدأ بذكر الرحمة ، كقوله

(١) تكملة من كتاب التنبيه والإعلام

(٢) التنبيه والإعلام ٨٣

(٣) سورة النمل ٢٧

(٤) سورة يوسف ٢٦ ، ٢٧

تعالى : ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾^(١) ، ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(٢) وعلى هذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى : « إن رحمتي سبقت غضبي » .

وقد خرج عن هذه القاعدة مواضع اقتضت الحكمة فيها تقديم ذكر العذاب ترهيباً وزجراً :

منها : قوله في سورة المائدة : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٣) ، لأنها وردت في ذكر قطاع الطريق والمحاربين والسراق^(٤) ، فكان المناسب تقديم ذكر العذاب ؛ ولهذا ختم آية السرقة بـ « عزيز حكيم » ، وفيه الحكاية المشهورة^(٥) ، وختمها بالقدرة مبالغة في الترهيب ، لأن من توعدده قادرٌ على إنفاذ الوعيد ، كما قاله الفقهاء في الإكراه على الكلام ونحوه .
ومنها قوله في سورة العنكبوت : ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ ﴾^(٦) ، لأنها في سياق حكاية إنذار إبراهيم لقومه .

ومثلها : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ .

(٢) سورة فصلت ٤٣

(١) سورة المائدة ١٨

(٣) سورة المائدة ٢٠

(٤) وهو ماورد في الآية ٣٣ قبلها : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ .. ﴾
والآية ٣٨ : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(٥) هي ما نقله أبو حيان في البحر ٣ : ٤٨٤ : « روى أن بعض الأعراب سمع فارساً يقرأ ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ .. ﴾ إلى آخرها ، وختمها بقوله : « وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » فقال : ما هذا كلام فصيح ؛ فقبله : ليست التلاوة كذلك ؛ ولأننا هي : ﴿ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ فقال : بخ بخ !! عزفكم فقطع .

(٦) سورة العنكبوت ٢١

خُلِّ سِيرُوا^(١) إلى قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١) ، وبعدها : ﴿بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(٢) .
ومنها في آخر الأنعام قوله : ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَفَعُّورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣) ،
لأن سورة الأنعام كلها مناظرة للكفار ووعيد لهم ، خصوصاً وفي آخرها قبل هذه الآيات
بيسير : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ...﴾^(٤) الآية ،
وهو تهديد ووعيد إلى قوله : ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ بَنِيَّ رَبًّا...﴾^(٥) الآية ، وهو تقرير للكفار
وإفساد لدينهم إلى قوله : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾^(٦) ، فكان المناسب
قديم ذكر العقاب ترهيباً للكفار ، وزجراً لهم عن الكفر والتفرق ، وزجراً للخلائق عن
الجور في الأحكام .

ونحو ذلك في أواخر الأعراف : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَفَعُّورٌ رَحِيمٌ﴾^(٦) ؛
لأنها في سياق ذكر معصية أصحاب السبت وتمذيبه إياهم ، فتقديم العذاب مناسب .
والفرق بين هذه الآية وآية الأنعام ، حيث أتى هنا باللام ، فقال : ﴿لَسَرِيعُ
الْعِقَابِ﴾ دون هناك ، أن اللام تفيد التوكيد ، فأفادت هنا تأكيد سرعة العقاب ؛ لأن
العقاب المذكور هنا عقاب عاجل ، وهو عقاب بني إسرائيل بالذل والنقمة وأداء الجزية
بعد المسخ ، لأنه في سياق قوله : ﴿وَإِذْ تَأْذَنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ
يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾^(٦) ، فتأكيد السرعة أفاد بيان التعجيل ، وهو مناسب ، بخلاف
العقاب المذكور في سورة الأنعام ، فإنه آجل ، بدليل قوله : ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ

(٢) سورة العنكبوت ٢٢

(٤) سورة الأنعام ١٥٩

(٦) سورة الأعراف ١٦٧

(١) سورة العنكبوت ١٩ - ٢٠

(٣) الأنعام ١٦٥

(٥) سورة الأنعام ١٦٤

فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ^(١) ، فاكتفى فيه بتأكيد « إن » . ولما اختصت آية الأعراف بزيادة العذاب عاجلاً اختصت بزيادة التأكيد لفظاً بـ « إن » ، وجميع ما في القرآن على هذا اللفظ يناسبه التقديم والتأخير ، وعليه دليلان : أحدهما : تفصيلي ، وهو الاستقراء ، فانظر أي آية شئت تجد فيها مناسبا لذلك ، والثاني : إجمالي وهو أن القرآن كلام أحكم الحكماء ، فيجب أن يكون على مقتضى الحكمة ؛ فوجب اعتباره كذلك . وهذان دليلان عامان في مضمون هذه الفائدة وغيرها .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ ﴾^(٢) ، ولم يقل : « ذو عقوبة شديدة » ، لأنه إنما قال ذلك نقياً للاغترار بسعة رحمة الله في الاجترار على معصيته ؛ وذلك أبلغ في التهديد ، معناه : لا تغترون بسعة رحمة الله ، فإنه مع ذلك لا يردُّ عذابه .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ مِمَّا فِي آثَارِكُمْ وَكُلُوا وَشَرِبُوا لَا تُفْسِدُوا آيَاتِ اللَّهِ وَإِنَّ يَاسِينَ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(٣) ، وقد سبقت .

فائدة

في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل

وأن الفعل يدل على التجدد والحدوث ، والاسم على الاستقرار والثبوت ، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر .

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوهُمْ بِآسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾^(٤) ، لو قيل « يبسط » لم يؤد

(١) الأنعام ١٦٤

(٢) سورة الأنعام ١٤٧

(٣) سورة مريم ٤٥

(٤) سورة الكهف ١٨

الغرض ؛ لأنه لم يؤذن بمزاولة الكلب البسط ، وأنه يتجدد له شيء بعد شيء ،
فـ « باسط » أشعر بثبوت الصفة .

وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ۖ ﴾ ^(١) ، لو قيل « رازقكم » لفات
ما أفاده الفعل من تجديد الرزق شيئاً بعد شيء ؛ ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع ، مع
أن العامل الذي يفيد ماضٍ ، كقولك : جاء زيد يضرب ، وفي التنزيل : ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ
عِشَاءً يَبْكُونَ ۖ ﴾ ^(٢) ، إذ المراد أن يريد صورة ماضٍ عليه وقت الجئ ، وأنهم آخذون
في البكاء يجددونه شيئاً بعد شيء ، وهذا هو سرّ الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول ،
إلى صريح الفعل والمصدر .

ومن هذا يعرف لم قيل : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ ۖ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل « المنفقين » في غير
موضع ؟ وقيل كثيراً : « المؤمنون » و « المتقون » ؛ لأن حقيقة النفقة أمر فعلي شأنه
الانقطاع والتجدد ، بخلاف الإيمان فإن له حقيقة تقوم بالقلب يدوم مقتضاها ، وإن غفل
عنها ، وكذلك التقوى والإسلام ، والصبر والشكر ، والهدى والضلال ، والعمى
والبصر ، فمعناها ، أو معنى وصف الجارحة كل هذه لها مسميات حقيقية أو مجازية تستمر ،
وآثار تتجدد وتنقطع ، فجاءت بالاستعمالين ؛ إلا أن لكل محل ما يليق به ، فحيث يراد
تجدد حقائقها أو آثارها فالأفعال ، وحيث يراد ثبوت الاتصاف بها فالأسماء . وربما بولغ
في الفعل فجاء تارة بالصيغة الاسمية ، كالمجاهدين والمهاجرين والمؤمنين ؛ لأنه للشأن
والصفة ، هذا مع أن لها في القلوب أصولاً ، وله ببعض معانيها التصاق قوى هذا التركيب ،
إذ القلب فيه جهاد الخواطر الرديئة ، والأخلاق الدنيئة ، وعقد على فعل المهاجرة ، كما فيه
عقد على الوفاء بالعهد . وحيث يستمر المعاهد عليه إلى غير ذلك .

(٢) سورة يوسف ١٦

(١) سورة فاطر ٣

(٣) سورة البقرة ٢٧٤

وانظر هنا إلى لطيفة ؛ وهو أن ما كان من شأنه ألا يفعل إلا مجازاة ، وليس من شأنه أن يذكر الاتصاف به ، لم يأت إلا في تراكيب الأفعال ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾^(١) ، وقال : ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٢) : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾^(٣) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾^(٤) ، فإن الإهلاك نوع اقتدار بَيْن ، مع أن جنسه مقضى به على الكل ؛ عالين وسافلين ؛ لا كالضلال الذي جرى مجرى العصيان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾^(٥) ، لأن البصر صفة لازمة للشيء ، وعين الشيطان ربما حجبت ، فإذا تذكر رأى الذكور ، ولو قيل : « يبصرون » ، لأنبا عن تجديد واكتساب فعل لا عود صفة .

وقوله : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾^(٦) ، أتى بالماضي في « خلق » ، لأن خلقه مفروغ منه ، وأتى بالقاء دون الواو ، لأنه كالجواب ؛ إذ من صور المني ، قادر على أن يصيره ذا هدى ؛ وهو للحصر ؛ لأنهم كانوا يزعمون أن آلهتهم تهديهم ، ثم قال : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾^(٦) ، فأتى بالمضارع لبيان تجديد الإطعام والسقيا ، وجاءت الواو دون القاء ، لأنهم كانوا لا يفرقون بين المطعم والساقى ، ويعلمون أنهما من مكان واحد ، وإن كانوا يعلمون أنه من إله ، وأتى بـ « هو » لرفع ذلك ، ودخلت القاء في ﴿ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ ، لأنه جواب ، ولم يقل : « إذا مرضت فهو يشفين » إذ يفوت ما هو موضوع لإفادة

(١) سورة إبراهيم ٢٧

(٢) سورة الحج ٤

(٣) سورة الرعد ٧

(٤) سورة القصص ٥٩

(٥) سورة الأعراف ٢٠١

(٦) سورة الشعراء ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠

التعقيب ، ويذهب الضمير المعطى معنى الحصر ، ولم يكونوا منكرين الموت من الله ، وإنما أنكروا البعث ، فدخلت « ثم » لتراخى ما بين الإمامة والإحياء .

وقوله تعالى : ﴿ أَدْعَوْهُمْ أَمْ أَمَّا أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ^(١) لأن الفعل الماضى يحتمل هذا الحكم دائماً ووقتاً دون وقت ، فلما قال : ﴿ أَمَّا أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ، أى سكونكم عنهم أبداً ودعائكم لإمام واحد ، لأن « صامتون » ، فيه مراعاة للفواصل ، فهو أفصح ، وللتمكن من تطريفه بحرف المد واللين ، وهو للطبع أنسب من صمتهم ، وصلاً ووقفاً .

وفيه وجه آخر ، وهو أن أحد القسمين موازن للآخر ، فيدلُّ على أن المعنى : « أتم داعون لهم دائماً أم أنتم صامتون » .

فإن قيل : لم لا يعكس ؟

قلنا : لأن الموصوف الحاضر والمستقبل ، لا الماضى ؛ لأن قبله : ﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ ﴾ ^(٢) ، والكلام بآخره ، فالحكم به قد يرجع .

وقوله تعالى : ﴿ أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « أم لعبت » ؛ لأن العاقل لا يمكن أن يلعب بمثل ما جاء به ظاهراً ، وإنما يكون ذلك أحدَ رجلين ؛ إما مُحَقِّق وإما مُسْتَمِرٌّ على هو الصباوغى الشباب ، فيكون اللعب من شأنه حتى يصدر عنه مثل ذلك ؛ ولو قال : « أم لعبت » لم يعط هذا .

وقوله تعالى حاكماً عن المنافقين : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ، يريدون أحدثنا الإيمان ، وأعرضنا عن الكفر ، ليروح ذلك خللاً منهم ، كما أخبر تعالى عنهم فى قوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٥) .

(١) سورة الأعراف ١٩٣

(٢) سورة الأعراف ١٩٣

(٣) سورة الأنبياء ٥٥

(٤) سورة البقرة ٨ ، ٩

وجاءت الاسمية في الرد عليهم بقوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) لأنه أبلغ من نفي الفعل ، إذ يقتضى إخراج أنفسهم وذواتهم عن أن يكونوا طائفة من طوائف المؤمنين ، وينطوى تحته على سبيل القطع نفي بما أثبتوا لأنفسهم من الدعوى الكاذبة ، على طريقة : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنْهَا ﴾ ^(٢) ، مبالغة في تكذيبهم ، ولذلك أجيبوا بالباء ، وكلامهم في هذا - كما قيل : * خلى من المعنى ولكن مفرق * .

وإذا قيل : « أنا مؤمن » أبلغ من « آمن » ، ونفى الأبلغ لا يستلزم نفي مادونه ، وما حقيقة إخراج ذواتهم من جنس المؤمنين لم يرجع في البيان إلا على عى أو ترويح ، ولكن ذم الله تعالى طائفة تقول « آمنا » ، وهى حالة القول ليست بمؤمنة ، بيانا لأن هذا القول إنما صدر عنها ادعاء ، بحضور الإيمان حالة القول ، والانتظام بذلك في سلك المتصفين بهذه الصفة ، وهم ليسوا كذلك ؛ فإذا ذمهم الله شمل الذم أن يكونوا آمنوا يومئذ تمحلوا ، وأن يكونوا ما آمنوا قط من طريق الأولى والتعميم فقط ، وأعلم به أن ذلك حكم من ادعى هذا الدعوى على هذه الحال ، وبين أن هذا القول إنما قصدوا به التمويه ، بقوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) ولو قال : وما آمنوا ، لم يفد إلا نفيه عنهم في الماضي ، ولم يفد ذمهم إن كانوا آمنوا ثم ارتدوا ؛ وهذا أفاد نفيه في الحال ، وذمهم بكل حال ، ولأن ما فيه « مؤمنين » أحسن من « آمنوا » لوجود التمكن بالمد ، والوقف عقبه على حرف له موقف .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ ﴾ ^(٤) ، دون « يخرجون » فقليل ما سبق . وقيل استوى هنا « يخرجون » و « خارجين » في إفادة المعنى ، واختير الاسم لخفته وأصالته .

(٢) سورة المائدة ٣٧

(٤) سورة الحجر ٤٨

(١) سورة البقرة ٨

(٣) سورة البقرة ٩

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾^(١) يخبرون عن أنفسهم بالثبات على الإيمان بهم .
ومنه قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾^(٢) ،
قال الإمام فخر الدين الرازي : لأن الاعتناء بشأن إخراج الحي من الميت لما كان أشد أتي بالمضارع ، ليدل على التجدد ، كما في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾^(٣) .

تَنْبِيْهٌ

مضمّر الفعل كمظهره في إفادة الحدوث ، ومن هذه القاعدة قالوا : إن سلام الخليل عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة ، حيث قال : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾^(٤) : فإن نصب ﴿ سلاماً ﴾ إنما يكون على إرادة الفعل ، أي سلمنا سلاماً ، وهذه العبارة مؤذنة بحدوث التسليم منهم ، إذ الفعل تأخر عن وجود الفاعل ، بخلاف سلام إبراهيم ، فإنه مرتفع بالابتداء ، فاقتضى الثبوت على الإطلاق ، وهو أولى بما يعرض له الثبوت ، فكأنه قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به ، اقتداء بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾^(٥) .

وذكروا فيه أوجهاً أخرى تليق بقاعدة الفلاسفة في تفضيل الملائكة على البشر ، وهو أن السلام دعاء بالسلامة من كل نقص ، وكالالبشر تدريجي ، فناسب الفعل ، وكال الملائكة مقارن لوجودها على الدوام ، فكان أحق بالاسم الدال على الثبوت .
قيل : وهو غلط ، لأن الفعل المنشأ هو تسليمهم ، أما السلام المدعو به فليس في موضوعه تعرض لتدرج ، وسلامه أيضاً منشأ فعل ، ولا يتعرض للتدرج ، غير أن سلامه لم يدل بوضعه

(٢) سورة الروم ١٩

(٤) سورة هود ٦٩

(١) سورة البقرة ١٤

(٣) سورة البقرة ١٥

(٥) سورة النساء ٨٦

اللغوى وقوع إنشائه ، ثم لو كان هذا المعنى معتبرا لشرع السلام بيننا بالنصب دون الرفع .

تَنْبِيْهُ

هذا الذى ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت ، والفعل على التجدد والحدوث ؛ هو المشهور عند البيانين ؛ وأنكر أبو المطرف بن حميرة فى كتاب « التوبيهات »^(١) على كتاب التبيان « لابن الزملى كاتى ، قال : هذا رأى غريب ، ولا مستند له فعلمه ، إلا أن يكون قد سمع أن فى مقوله^(٢) : أن يفعل وأن يفعل هذا المعنى من التجدد ، فظن أنه الفعل القسم للأسماء ، فقلط . ثم قوله : الاسم يثبت المعنى للشيء عجيب ، وأكثر الأسماء دلالتها على معانيها فقط ، وإنما ذاك فى الأسماء المشتقة ؛ ثم كيف يفعل بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بِعَذَابِ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾^(٣) ، وقوله فى هذه السورة بعينها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾^(٤) ؟

وقال ابن المنير : طريقة العرب تديج الكلام وتلوينه ومجىء الفعلية تارة ، والاسمية أخرى ، من غير تكلف لما ذكره ، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخلفاء ، اعتمادا على أن المقصود الحاصل بدون التأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾^(٥) ، ولا شىء بعد ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾^(٥) ، وقد جاء التأكيد فى كلام المناقذين فقال : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾^(٦) .

(١) كتاب التبيان فى علم البيان ؛ للشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزملى كاتى ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، وقال : « وعليه كتاب للشيخ أبى المطرف أحمد بن عبد الله الخزومى ؛ سماه التوبيهات على ما فى التبيان من التوبيهات »

(٢) م : « قوله »

(٣) سورة المؤمنین ١٥ ، ١٦ ، ٥٧ ، ٥٨

(٤) سورة آل عمران ٥٣

(٥) سورة البقرة ٢٨٥

(٦) سورة البقرة ١١

تَعَاوُدُ

[في قوله تعالى : مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَنَحْوَهَا]

جاء في التنزيل في موضع : ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، وفي موضع : ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ .

والأول : جاء في تسعة مواضع : أحدها في الرحمن : ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(١) .

والثاني : في أربع مواضع ، أولها في يونس : ﴿ أَلَا إِنَّ اللَّهَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٢) .

وجاء قوله تعالى : ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ في أحد عشر موضعا ، أولها في البقرة : ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ ﴾^(٣) .

وجاء قوله : ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ في ثمانية وعشرين موضعا ، أولها في آية الكرسي^(٤) .

قال بعضهم : وتأملت هذه المواضع ، فوجدت أنه حيث قصد التنصيص على الأفراد ذكر الموصول والظرف ، ألا ترى إلى المقصود في سورة يونس^(٥) ، من نفى الشركاء الذين اتخذوهم في الأرض ، وإلى المقصود في آية الكرسي في إحاطة الملك^(٦) .

(٢) سورة يونس ٦٦

(١) سورة الرحمن ٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

(٣) سورة البقرة ١١٦

(٥) وهو قوله تعالى في الآية ٦٦ ﴿ أَلَا إِنَّ اللَّهَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ، وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ . . . ﴾ .

(٦) وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ .

وحيث قصد أمر آخر لم يذكر الموصول ، إلا مرة واحدة إشارة إلى قصد الجنس والاهتمام^(١) بما هو المقصود في تلك الآية ، ألا ترى إلى سورة الرحمن المقصود منها علو قدرة الله تعالى وعلمه ، وشأنه وكونه سئولا ، ولم يقصد أفراد السائلين . فتأمل هذا الموضع !

تأنيد

[في قوله تعالى : « فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا » ونحوها]

قد يكون نحو هذا اللفظ في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾^(٢) ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ﴾^(٣) ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾^(٤) ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ . . . ﴾^(٥) إلى غير ذلك . والفسرون^(٦) على أن هذا الاستفهام معناه النفي فحينئذ ، فهو خبر ، وإذا كان خبرا فتوهم بعض الناس أنه إذا أخذت هذه الآيات على ظواهرها أدّى إلى التناقض^(٧) ، لأنه يقال : لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد أظلم ممن افترى على الله كذبا ، ولا أحد أظلم ممن ذكر بآيات الله فأعرض عنها .

واختلف المفسرون^(٨) في الجواب عن هذا السؤال على طرق :

أحدها : تخصيص كل واحد في هذه المواضع بمعنى صلته ، فكأنه قال : لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد من المفتريين أظلم ممن افترى على الله

- | | |
|-----------------------|---|
| (١) م : « والاهتمام » | (٢) سورة الأنعام ٩٣ |
| (٣) سورة الزمر ٣٢ | (٤) سورة السجدة ٢٢ |
| (٥) سورة البقرة ١١٤ | (٦) نقله عن أبي حيان في البحر ١ : ٣٥٧ وما بعدها |
| مع تصرف في العبارة . | (٧) البحر : « سبق ذهنه إلى التناقض فيها » . |
| (٨) المصدر السابق . | |

كذبا ، وكذلك باقيا ، وإذا تخصص^(١) بالصَّلَات زال عنه^(٢) التناقض .

الثانى : أن التخصص بالنسبة^(٣) إلى السبق لما لم يسبق أحدٌ إلى مثله ، حُكِّمَ عليهم بأنهم أظلمُ ممن جاء بعدهم سالكا طريقهم ، وهذا يثول معناه إلى السبق في المانعية ، والافتراضية^(٤) .

الثالث : - وادّعى الشيخ أبو حيان الصواب - ونفى الظلمية لا يستدعى نفي الظالمية ، لأن نفي المقيّد لا يدلُّ على نفي المطلق ، فلو قلت : مافى الدار رجل ظريف ، لم يدلّ ذلك على نفي مطلق رجل ، وإذا لم يدلّ على نفي الظالمية لم يلزم التناقض^(٥) لأن فيها إثبات التسوية في الظلمية ، وإذا ثبتت التسوية في الظلمية لم يكن أحدٌ ممن وصف بذلك يزيد على الآخر ، لأنهم يتساوون في الظلمية ، وصار المعنى : لأحد أظلمُ ممن افترى ومن كذب ومحوها ، ولا إشكال في تساوى هؤلاء في الظلمية ، ولا يدلّ على أن أحد هؤلاء أظلمُ من الآخر ، كما أنك إذا قلت : لأحد أفقه [من زيد وعمر و خالد ، لا يدلّ على أن أحدهم أفقه من الآخر ، بل نفي أن يكون أحدهم أفقه]^(٦) منهم .

لا يقال : إن من منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ولم يفتر على الله كذبا أقلُّ ظلما ممن جمع بينهما ، فلا يكون مساويا في الظلمية ! لأننا نقول : هذه الآيات كلها إنما هي في الكفار ، فهم متساوون في الظلمية ، وإن اختلفت طرق الظلمية ، فهي كلها صائرة إلى الكفر ، وهو شيء واحد ، لا يمكن فيه الزيادة بالنسبة لإفراد من

(٢) البحر : « عنده »

(١) البحر : « فإذا تخصصت بالصَّلَات »

(٤) قال أبو حيان بعد أن أورد هذين

(٣) البحر : « يكون النسبة »

الوجهين : « وهذا كله بعد عن مدلول الكلام ووضعه العربى ، وعجبة فى اللسان يتبعها استعجاب المعنى » .

(٦) تكملة من البحر .

(٥) البحر : « لم يكن تناقضا »

انصف به ، وإنما تمكن الزيادة في الظلم بالنسبة لهم ، وللعصاة المؤمنين ، بجامع ما اشتركوا فيه من المخالفة ، فتقول : الكافر أظلم من المؤمن ، وتقول : لا أحد أظلم من الكافر ؛ ومعناه أن ظلم الكافر يزيد على ظلم غيره . انتهى .

وقال بعض مشايخنا : لم يدع القائل نفى الظلمية ، فيقيم الشيخ الدليل على ثبوتها ، وإنما دعواه أن « ومن أظلم ممن منع مثلاً » ، والفرض أن الأظلمية ثابتة لغير ما اتصف بهذا الوصف ، وإذا كان كذلك حصل التعارض ، ولا بد من الجمع بينهما . وطريقه التخصيص ، فيتعين القول به .

وقول الشيخ : إن المعنى « لا أحد أظلم ممن منع ومن ذكر » صحيح ، ولكن لم يستفد ذلك إلا من جهة التخصيص ، لأن الأفراد المنفية عنها الأظلمية في آية ، أثبتت لبعضها الأظلمية أيضاً في آية أخرى ، وهكذا بالنسبة إلى بقية الآيات الوارد فيها ذلك . وكلام الشيخ يقتضي أن ذلك استفيد لا بطريق التخصيص ، بل بطريق أن الآيات المتضمنة لهذا الحكم في آية واحدة . وإذا تقرر ذلك ، علمت أن كل آية خصت بأخرى ، ولا حاجة إلى القول بالتخصيص بالصلات ، ولا بالسبق .

الرابع : طريقة بعض المتأخرين ، فقال : متى قدرنا : « لا أحد أظلم » ، لزم أحد الأمرين : إما استواء الكل في الظلم ، وأن المقصود نفى الأظلمية من غير المذكور ، لا إثبات الأظلمية له ، وهو خلاف المتبادر إلى الذهن ، وإما أن كل واحد أظلم في ذلك النوع . وكلا الأمرين إنما لزم من جعل مدلولها إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة ، أو نفياً عنها .

وهنا معنى ثالث ، وهو أمكن في المعنى وسالم عن الاعتراض ، وهو الوقوف مع مدلول

اللفظ من الاستفهام ، والقصود به أن هذا الأمر عظيم فظيع ، قصدنا بالاستفهام عنه تخيل أنه لا شيء فوقه ، لامتلاء قلب المستفهم عنه بعظمته امتلاء يمنع من ترجيح غيره ، فكأنه مضطر إلى أن يقول : لا أحد أعظم ؛ وتكون دلالة على ذلك استعارة لاحقيقة ، فلا يرد كون غيره أعظم منه إن فرض . وكثيرا ما يستعمل هذا في الكلام إذا قصد به التهويل ، فيقال : أي شيء أعظم من هذا إذا قصد إفراط عظمته ؟ ولو قيل للمتكلم بذلك : أنت قلت إنه أعظم الأشياء ، لأبي ذلك . فليفهم هذا المعنى ، فإن الكلام يفتظم معه والمعنى عليه .

تأعيدة

[في الجحد بين الكلامين]

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾^(١) ، قال صاحب^(٢) « الياقوتة » : قال ثعلب والمبرد جميعا : العرب إذا جاءت بين الكلامين يجحدن ، كان الكلام إخبارا ، فمعناه إنما جعلناهم جسدا لا يأكلون الطعام . ومثله : ما سمعت منك ولا أقبل منك مالا . وإذا كان في أول الكلام جحد كان الكلام مجحودا جحدا حقيقيا ، نحو « ما زيد بخارج » ، فإذا جمعت بين جحدين في أول الكلام كان أحدهما زائدا ، كقوله : ما ماقت يريد : « ماقت » ، ومثله ما إن قت ، وعليه قوله تعالى : ﴿ فَيَا إِنْ مَسَكْنَاكُمْ فِيهِ ﴾^(٣) ، في أحد الأقوال :

(٢) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي

(١) سورة الأنبياء ٨

هاشم المطرز المعروف بالزاهد ، وصاحب ثعلب ؛ وله كتاب الياقوت في اللغة ؛ ذكره ابن التميمي في الفهرست

٧٦ والقطبي في إنباء الرواة ٣ : ١٧٤

(٣) سورة الأحقاف ٢٦

وتأيدة

في ألقاظ يُظنُّ بها الترادف وليست منه

ولهذا وُزِّعَتْ بحسب المقامات فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر ،
فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن ؛ فإنَّ للتركيب معنى
غير معنى الإفراد ، ولهذا منَعَ كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر
في التركيب ؛ وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد .

فمن ذلك « الخوف » و « الخشية » ، لا يكادُ اللغوي يفرق بينهما ، ولا شك
أن الخشية أعلى من الخوف ، وهى أشد الخوف ، فإنها مأخوذة من قولهم : شجرة خشية
إذا كانت يابسة وذلك فوات بالكلية ؛ والخوف من قولهم : ناقة خوفاء ؛ إذا كان بها داء ،
وذلك نقص وليس بفوات ؛ ومن ثمة خُصَّت الخشية بالله تعالى في قوله سبحانه : ﴿ وَيَخْشَوْنَ
رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ ^(١) .

وفرق بينهما أيضاً ، بأن الخشية تكون من عِظَم الخشي ، وإن كان الخاشي قوياً ،
والخوف يكون من ضعف الخائف ، وإن كان المخوف أمراً يسيراً ، ويدل على ذلك أن الخلاء
والشين والياء في تقاليبها تدل على العظمة ؛ قالوا : شيخ للسيد الكبير ، والخيش لما عظم
من الكتان ، والخاء والواو والفاء في تقاليبها تدل على الضعف ، وانظر إلى الخوف لما فيه
من ضعف القوة ، وقال تعالى : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ ، فإن الخوف
من الله لعظمته ، يخشاه كل أحد كيف كانت حاله ، وسوء الحساب ربما لا يخافه من كان عالماً
بالحساب ، وحاسب نفسه قبل أن يحاسب .

ومن ذلك الغبطة والمنافسة ، كلاهما محمود ، قال تعالى : ﴿ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾^(١) ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا حسد إلا في اثنين » ، وأراد الغبطة ، وهي تمنى مثل ما له من غير أن يغمّ لنيل غيره ؛ فإن انضمّ إلى ذلك الجدلّ والتشهير إلى مثله أو خيره منه ، فهو منافسة .

وقريب منها الحسد والحقد ، فالحسد تمنى زوال النعمة من مستحقها ، وربما كان مع سعي في إزالتها ، كذا ذكر الغزالي هذا القيد أعنى الاستحقاق ، وهو يقتضى أن تمنى زوالها عن لا يستحقها لا يكون حسداً .

ومن ذلك « السبيل » و « الطريق » ، وقد كثر استعمال السبيل في القرآن ؛ حتى إنه وقع في الربع الأول منه في بضع وخمسين موضعاً ، أولها قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٢) ، ولم يقع ذكر الطريق مراداً به الخير إلا مقترناً بوصف أو بإضافة ، مما يخلصه لذلك ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَى آخِذٍ بِهِ إِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٣) .

ومن ذلك « جاء » و « أتى » يستويان في الماضي ، و « يأتى » أخف من « يجىء » وكذا في الأمر و « جيئوا بمثله » أثقل من « فأتوا بمثله » ولم يذكر الله إلا « يأتى » و « يأتون » وفي الأمر « فأت » « فأتنا » « فأتوا » لأن إسكان المهملة ثقيل فتجوز بك حروف المد واللين ، تقول « جىء » أثقل من « آت » .

وأما في الماضي ففيه لطيفة ، وهي أن « جاء » يقال في الجواهر والأعيان ، « وأتى » في المعاني والأزمان ، وفي مقابلتها : ذهب ومضى ، يقال ذهب في الأعيان ، ومضى في الأزمان ، ولهذا يقال : حُكِّمَ فلان ماضٍ ، ولا يقال : ذاهب ؛ لأن الحكم ليس من الأعيان .

(١) سورة المطففين ٢٦

(٢) سورة البقرة ٢٧٣

(٣) سورة الأحقاف ٣٠

وقال : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾^(١) ، ولم يقل « مضى » لأنه يضرب له المثل بالمعاني
الملتقاة إلى الحال ، ويضرب له المثل بالأعيان القائمة بأنفسها ؛ فذكر الله « جاء » في موضع
الأعيان في الماضي ، « وأتى » في موضع المعاني والأزمان .

وانظر قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ بِهِ رَحْمِلُ بَعِيرٍ ﴾^(٢) ؛ لأن الصواع عين . ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ
كِتَابٌ ﴾^(٣) لأنه عين ، وقال : ﴿ وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾^(٤) لأنها عين .
وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾^(٥) ، فلأن الأجل كالشاهد ، ولهذا يقال :
حضرتة الوفاة وحضره الموت . وقال تعالى : ﴿ بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾^(٦) ،
أى العذاب لأنه مرئي يشاهدونه ، وقال : ﴿ وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾^(٧) ، حيث
لم يكن الحق مرئياً .

فإن قيل : فقد قال تعالى : ﴿ أَنَاهَا أَمْرُنَا كَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾^(٨) ، وقال : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ
أَمْرُنَا ﴾^(٩) ، فجعل الأمر آتيا وجائيا .

قلنا : هذا يؤيد ما ذكرناه ؛ فإنه لما قال : ﴿ جاء ﴾ وهم ممن يرى الأشياء ، قال : ﴿ جاء ﴾
أى غيانا ، ولما كان الزرع لا يبصر ولا يرى ، قال : ﴿ أناها ﴾ . ويؤيد : هذا أن « جاء »
يُعَدَّى بالهمزة ، ويقال : أجاهه ، قال تعالى : ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾^(١٠) ،
ولم يرد « أناه » بمعنى « أتت » من الإتيان ، لأن المعنى لا استقلال له ، حتى يأتى بنفسه .

ومن ذلك « الخطف » و « التخطف » لا يفرق الأديب بينهما ، والله تعالى فرق

(٢) سورة يوسف ٧٢

(٤) سورة الفجر ٢٣

(٦) سورة الحجر ٦٣

(٨) سورة يونس ٢٤

(١٠) سورة مريم ٢٣

(١) سورة البقرة ١٧

(٣) سورة البقرة ٨٩

(٥) سورة النحل ٦١

(٧) سورة الحجر ٦٤

(٩) سورة هود ٥٨

لا يعتبر فيه ذلك ؛ ولهذا تقول : « قواعد البيت » ، ولا تقول : « جوالسه » ؛ لأن مقصودك ما فيه ثبات ؛ والقاب والعين والذال كيف تقلبت دللت على اللبث ؛ والقعدة بقاء على حالة ، والدقعاء للتراب الكثير الذى يبقى فى مسيل الماء وله لبث طويل ؛ وأما الجيم واللام والسين فهى للحركة ، منه السجل للكتاب يطوى له ولا يثبت عنده ، ولهذا قالوا فى قعد : يقعد بضم الوسط ، وقالوا : جلس يجلس بكسره ؛ فاخترأوا الثقيل لما هو أثبت .

إذا ثبت هذا فنقول : قال الله تعالى ﴿ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾^(١) ، فإن الثبات هو المقصود . وقال : ﴿ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴾^(٢) ، أى لازوال لكم ، ولا حركة عليكم بعد هذا . وقال : ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾^(٣) ولم يقل « مجلس » إذ لازوال عنه . وقال : ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ ﴾^(٤) ، إشارة إلى أنه يجلس فيه زماناً يسيراً ليس بمقعد ؛ فإذا طُلب منكم التفصح فافسحوا ، لأنه لا كلفة فيه لتصره ، ولهذا لا يقال : فعيد الملوك ، وإنما يقال : جلسهم ، لأن مجالسة الملوك يستحب فيها التخفيف ؛ والقعدة للمرأة ؛ لأنها تلبث فى مكانها .

ومن ذلك « التمام » و« الكمال » ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾^(٥) ، والعطف يقتضى المغايرة . فقيل : الإتمام لإزالة نقصان الأصل ، والإكمال لإزالة نقصان الموارد بعد تمام الأصل ؛ ولهذا كان قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(٦) ؛ أحسن من « تامة » ، فإن التمام من العدد قد عُلِمَ ؛ وإنمابقى احتمال نقص فى صفاتها .

(٢) سورة التوبة ٤٦

(٤) سورة المجادلة ١١

(٦) سورة البقرة ١٩٦

(١) سورة آل عمران ١٢١

(٣) سورة القمر ٥٥

(٥) سورة المائدة ٣

وقيل « تَمَّ » يشمر بمحصول نقص قبله ، و « كَمَلَ » لا يشعر بذلك ؛ ومن هذا قولهم : رجل كامل ، إذا جمع خصال الخير ، ورجل تام إذا كان غير ناقص الطول .
وقال المسكري : السكال اسم لاجتماع أباض الموصوف به ، والتمام اسم للجزء الذي يتم به الموصوف ؛ ولهذا يقولون : القافية تمام البيت ، ولا يقولون كماله ، ويقولون : البيت بكمال .

ومن ذلك الضياء والنور .

فائدة

[عن الجويني في الفرق بين الإتيان والإعطاء]

قال الجويني : لا يكاد اللغويون يفرقون بين الإعطاء والإتيان ، وظهر لي بينهما فرق انبى عليه بلاغة في كتاب الله ، وهو أن الإتيان أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله ، لأن الإعطاء له مطاوع ، يقال : أعطاني فعطوت ، ولا يقال في الإتيان : أتاني فأتيت ، وإنما يقال : أتاني فأخذت ، [و] الفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لا مطاوع له ؛ لأنك تقول : قطعته فانقطع ، فيدل على أن فعل الفاعل كان موقوفا على قبول المحل ، لولاه لما ثبت المفعول ؛ ولهذا يصح : قطعته فانتقطع ، ولا يصح فيما لا مطاوع له ذلك ، فلا يجوز أن يقال : ضربته فانضرب أو ما انضرب ، ولا قتلته فانقتل أو ما انتقل ؛ لأن هذه أفعال إذا صدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحل ، والفاعل مستقل بالأفعال التي لا مطاوع لها ؛ فالإتيان إذن أقوى من الإعطاء .

لا يؤتون إلا بالآية عن طيب قلب ، وإنما هو أعم ، كرمه إشارة إلى أن المؤمن ينبغي أن يكون
إعطائه للآية بقوة ، لا يكون كما عطاء الخزيعة التي لا قيمة لها ،
فانظر إلى هذه الطائفة الموقفة على حجة من أسرار الكتاب في

بعض ما قد شابهنا من

في التعريف والتكبير

في التعريف والتكبير

أعلم أن لكل واحد منهما مقاماً لا يليق بالآخر ،
لأنهما

فأما التعريف فله أسباب :

الأول : الإشارة إلى معهود خارجي ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ سَاحِرٍ عَاطِمٌ ﴾
فجميع السحرة ، على قراءة الأعمش ، فإنه أشير بالسحرة إلى « ساحر » مذكور ،

وقوله : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴾
وأعرب ابن الخشاب جعلها للجنس ، فقال : لأن من عصى رسولاً فقد عصى
سائر الرسل ، لأنهم جميعاً أنبياء ، كما قاله ابن جرير : « لأنهم جميعاً أنبياء ،

ومنهم من لا يشترط تقدم ذكره ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ امْكُثُوا
كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ ، لأنهم كانوا يعتقدون أن الناس
الذين آمنوا سفهاء ،

(١) سورة الشعراء ٣٧-٣٨

(٢) قراءة الأعمش : « سكران ساجد » ، يوزن « فاعل » ، والجمهور : « بكل ساجد » ، يوزن

« فقال » . إتحاف فضلاء الحديث ٣/٣٨١ - (٣)

(٤) سورة البقرة ٨٣

(٣) سورة الزمل ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨

وقوله : ﴿ وَلَيْسَ الَّذِي كَرُمْتَ كَالْأَنْثَى ﴾ ^(١) أى الذَّكَرُ الذى طلبته كالأنثى التى وَهَبَتْ لها ، وإنما جعل هذا للخارجى لمعنى الذَّكَرُ فى قولها : ﴿ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ ^(٢) ، ومعنى الأنثى فى قولها : ﴿ إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ ^(٣) .

الثانى : لمعهود ذهنى ، أى فى ذهن مخاطبك ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِى الْغَارِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ ^(٥) ، وإما حضورى ؛ نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فإنها نزلت يوم عرفة .

الثالث : الجنس ، وهى فيه على أقسام : أحدها أن يقصد المبالغة فى الخبر ، فيقصرَ جنس المعنى على الخبر عنه ؛ نحو زيد الرجل ، أى الكامل فى الرجولية . وجعل سيبويه صفاتِ الله تعالى كلها من ذلك .

وثانيها : أن يقصره على وجه الحقيقة لا المبالغة ، ويسمى تعريف الماهية ، نحو : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ ^(٨) ، أى جعلنا مبتدأ كل حيّ هذا الجنس ، الذى هو الماء .

وقال بعضهم : المراد بالحقيقة ثبوت الحقيقة الكلية الموجودة فى الخارج ، لا الشاملة لأفراد الجنس ، نحو : الرجلُ خير من المرأة ، لا يريدون امرأة بعينها ، وإنما المراد : هذا الجنس خير من ذلك الجنس ؛ من حيث هو ، وإن كان يتفق ^(٩) فى بعض أفراد النساء مَنْ هو خير من بعض أفراد الرجال ، بسبب عوارض .

وهذا معنى قول ابن بانشاذ : إن تعريف العهد لما ثبت فى الأعيان ، وتعريف الجنس لما ثبت فى الأذهان ؛ لأن التفضيل فى الجنس راجع إلى الصورتين الكليتين فى الذهن ؛

(١) سورة آل عمران ٣٦

(٢) سورة آل عمران ٣٥

(٣) سورة التوبة ٤٠

(٤) سورة الفتح ١٨

(٥) سورة المائدة ٣

(٦) سورة الألعام ٨٩

(٧) سورة الأنبياء ٣٠

(٨) م : « متفقاً » .

إذا لا معنى للتفضيل في الصور الذهنية ، وإنما أضاف إلى الذهن لأن تلك الحقيقة التي ذكرناها ؛ وإن كانت موجودة في الخارج ؛ لاشتمال الأفراد الخارجية عليها ، ولكنها كلها مطابقة للصور الذهنية التي لتلك الحقيقة ، ولهذا نسي الكلية الطبيعية .

الرابع : أن يقصد بها الحقيقة ، باعتبار كلية ذلك المعنى ، وتعرف بأنها التي إذا نزعنا حسن أن يخلقها « كل » وتفيد معناها الذي وضعت له حقيقة ؛ ويلزم من ذلك الدلالة على شمول الأفراد ، وهي الاستغرافية ، ويظهر أثره في صحة الاستثناء منه ، مع كونه بلفظ الفرد ، نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(١) ، وفي صحة وصفه بالجمع نحو : ﴿ أَوِ الْطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا ﴾^(٢) .

قال صاحب « ضوء المصباح »^(٣) : سواء أكان الشمول باعتبار الجنس ، كالرجل والمرأة ، أو باعتبار النوع كالسارق والسارقة ، ويُفَرَّقُ بينهما ، بأن ما دخلت عليه من أجل فعله فيزول عنه الاسم بزوال الفعل ، فهي للنوع . وما دخلت عليه من وصفه فلا يزول عنه الاسم أبداً . هذا كله إذا دخلت على مفرد ، نحو : ﴿ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾^(٤) ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾^(٥) ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ ﴾^(٦) خلافاً للإمام نجر الدين ومن تبعه في قولهم : إن المفرد المحلى بالألف واللام لا يعم ، ولنا الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ أَوِ الْطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا ﴾^(٧) وليس في قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٨) دلالة على العموم ، كما زعم صاحب الكشف .

فإن قلت : فإذا لم يكن السارق عاماً فماذا تقطع يد كل سارق من لدن سرق رداء صفوان إلى انقضاء العالم .

(٢) سورة النور ٣١

(١) سورة العصر ٢ ، ٣

(٣) لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني ، شرح المصباح في النحو للمطرزي ، وسماه الفتح ، ثم

لخصه وسماه الضوء : كشف الظنون ١٧٠٨

(٥) سورة النساء ٢٨

(٤) سورة القوبة ٩٤

(٦) سورة المائدة ٣٨

قلت : لا غرض في عظم الأنهار وسعتها ، بخلاف الجنات .

ومنه : ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(١) ؛ ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾ ^(٢) .

وإنما لم يذكر « سلام عيسى » في قوله : ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ ^(٣) ؛ فإنه في قصة دعائه ، الرمز إلى ما اشتق منه اسم الله تعالى ، والسلام : اسم من أسمائه ، مشتق من السلامة ، وكل اسم ناديه به متعرض لما يشتق منه ذلك الاسم ؛ نحو : يا غفور يا رحيم .
الرابع : التكثير ؛ نحو « إِنَّ لَهُ لِبَلَاءً » ، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ ^(٤) ، أي أجراً وافراً جزيلاً ، ليقابل المأجور عنه من الغلبة على مثل موسى عليه السلام ؛ فإنه لا يقابل الغلبة عليه بأجر ؛ إلا وهو عديم النظير في الكثرة .

وقد أفاد التكثير والتعظيم معاقولته تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ ﴾ ^(٥) ؛ أي رسل عظام ذوو عدد كثير ، وذلك لأنه وقع عوضاً عن قوله : « فلا تحزن وتصبّر » ، وهو يدل على عظم الأمر وتكاثر العدد .

الخامس : التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَى شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٦) ؛ قال الزمخشري : أَى ^(٧) من شىء حقير مهين ، ثم بيّنه بقوله ﴿ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٨) .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٩) ، أي لا يعبأ به ، وإلا لا تبعوه ، لأن ذلك ديدنهم ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ ^(١٠) .

السادس : التقليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ ^(١١) ؛ أي رضوان

(١) سورة الصافات ١٠٩

(٢) سورة مريم ١٥

(٣) سورة مريم ٣٣

(٤) سورة الأعراف ١١٣ ، والآية بتمامها :

﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ . (٥) سورة طاهر ٤

(٦) الكشاف ٤ : ٦٢

(٧) سورة عبس ١٨ ، ١٩

(٨) سورة النجم ٢٣

(٩) سورة الجاثية ٣٢

(١٠) سورة التوبة ٧٢

قليل من بحار رضوان الله الذي لا يتناهى ، أكبر من الجنات ؛ لأن رضا المولى رأس كل سعادة .

وقوله تعالى : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ ^(١) ؛ إذ المعنى أنه يحصل فيه أصل الشفاء في جملة صور ، ويجوز أن يكون للتعظيم .

وعده صاحب الكشف منه : ﴿ أُسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ ^(٢) ، أى بعض الليل . وفيه نظر ؛ لأن التقليل عبارة عن تقليل الجنس إلى فرد من أفرادها لا ببعض فرد إلى جزء من أجزائه .

تَشْبِيْه

هذه الأمور إنما تعلم من القرائن والسياق ، كما فهم التعظيم في قوله تعالى : ﴿ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ ^(٣) ؛ من قوله بعده : ﴿ لِيَوْمِ الْفَضْلِ . وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَضْلِ ﴾ ^(٣) . وكما فهم التحقير من قوله : ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٤) ؛ من قوله بعده : ﴿ مِنْ نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٤) .

تَعَاوِدَة

[فيما إذا ذكر الاسم مرتين]

إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ؛ أو الثانى معرفة والأول نكرة . أو عكسه .

(١) سورة النحل ٦٩

(٢) سورة الإسراء ١

(٣) سورة المرسلات ١٢ ، ١٣ ، ١٤

(٤) سورة عبس ١٨ ، ١٩

وقوله تعالى : ﴿ أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾^(١) أى القاتلة والمقتولة .

وقوله : ﴿ الْحَرُّ بِالْحَرِّ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ ﴾^(٧) .

فالملك الذى يؤتيه الله للعبد لا يمكن أن يكون نفس مملكه ، فقد اختلفا وهما معرفتان ، لكن يصدق أنه إياه باعتبار الاشتراك فى الاسم ، كما صرح بنحوه فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّا أَلْفَضَلُ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ﴾^(٨) ، فقد أعاد الضمير فى المنفصل المستغرق باعتبار أصل الفضل .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿ أَيْدِيهِمْ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾^(٩) .

وقوله : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ نَاشِئَ نَحْسِهِمُ الْأَرْضَ ﴾^(١٠) .

فالأول عام والثانى خاص .

وقوله : ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(١١) .

(٢) سورة البقرة ١٧٨

(٤) سورة المائدة ٤٨

(٦) سورة آل عمران ٢٦ ، ٧٣

(٨) سورة سبأ ٩

(١) سورة المائدة ٤٥

(٣) سورة الإنسان ٢ ، ١

(٥) سورة العنكبوت ٤٧

(٧) سورة النساء ١٣٩

(٩) سورة فاطر ٥٧

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾^(١) .
وقوله : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴾^(٢) .

فالأول نصب على القسم والثاني نصب به « أقول » .
وهذا بخلاف قوله : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾^(٣) .
وأما قوله : ﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾^(٤) ؛ فالأولى معرفة بالضمير والثانية عامة ، والأولى خاصة ، فالأول داخل في الثاني .
وكذا قوله : ﴿ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٥) .
وقوله : ﴿ بَرَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾^(٦) .
وقوله : ﴿ أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ﴾^(٧) .
وقوله : ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾^(٩) ، ثم قال : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾^(٩) ، فهما وإن اختلفا يكون الأول خاصاً والثاني عاماً متفقان بالجنس .

وكذلك : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾^(١٠) ،
ولذلك استبدل بها على أن الأصل إلغاء الظن مطلقاً .

- | | |
|-----------------------|--------------------------|
| (١) سورة غافر ٦١ | (٢) سورة ص ٨٤ |
| (٣) سورة الإسراء ١٠٥ | (٤) سورة يوسف ٥٣ |
| (٥) سورة ص ٢٦ | (٦) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨ |
| (٧) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧ | (٨) سورة الفتح ٢٣ |
| (٩) سورة البقرة ١٨٥ | (١٠) سورة النجم ٢٨ |

وأما قوله تعالى : ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ ^(١) بعد قوله : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا ﴾ ^(١) فيحتمل أن تكون الأولى هي الثانية وألا تكون .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٢) .

فإن كانت « إحداهما » الثانية مفعولا ، فالاسم الأول هو الثاني على قاعدة للمعرفتين ، وإن كانت فاعلا فهما واحد باعتبار الجنس . وأكثر النحاة على أن الإعراب إذا لم يظهر في واحد من الاسمين تعين كون الأول فاعلا ، خلافا لما قاله الزجاج في قوله تعالى : ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ ^(٤) ، فالكتاب الأول ما كتبوه بأيديهم ، ثم كرره بقوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٥) . والكتاب الثاني التوراة ، والثالث جنس كتب الله تعالى ، أي ما هو من شيء في ^(٦) كتب الله تعالى وكلامه . قاله الراغب ^(٧) .

الثاني ان يكونا نكرتين ، فالثاني غير الأول ، وإلا لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهوداً سابقاً . قالوا : والمعنى في هذا والذي قبله أن النكرة تستغرق الجنس ، والمعرفة تقتناول البعض ؛ فيكون داخل في الكل ، سواء قدم أو آخر .
والمشهور في تمثيل هذا القسم « اليسر » ، في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة آل عمران ٧٨

(٦) المفردات « من »

(٨) سورة الشرح ٥ ، ٦

(١) سورة القصص ٢٥ ، ١٦

(٣) سورة الأنبياء ١٥

(٥) سورة البقرة ٧٩

(٧) المفردات ٤٣٧

وقد قيل إن تفكير « يسرا » للتعميم ، وتعريف « اليسر » للعهد الذي كانوا عليه ، يؤكد سبب النزول^(١) أو الجنس الذي يعرفه كل أحد ، ليكون « اليسر » الثاني مغايراً للأول ، بخلاف العسر . والتحقيق أن الجملة الثانية هنا تأكيد للأولى لتقديرها في النفس ، وتمكينها من القلب ، ولأنها تكرير صريح لها ، ولا تدل على تعدد اليسر ، كما لا يدل قولنا : وإن مع زيد كتاباً ، إن مع زيد كتاباً ، على أن معه كتابين ، فالأصح أن هذا تأكيد . وقوله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ...﴾^(٢) الآية ، فإن كلا من المذكور غير الآخر ، فالضعف الأول النطفة أو التراب ، والثاني الضعف الموجود في الطفل والجنين ، والثالث في الشيخوخة . والقوة الأولى التي تجعل للطفل حركة وهداية لاستدعاء اللبن ، والدفع عن نفسه بالبكاء ، والثانية بعد البلوغ .

قال ابن الحاجب في قوله تعالى : ﴿غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾^(٣) : الفائدة في إعادة لفظ « شهر » الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح ، والألفاظ التي تأتي مبيّنة للقادر لا يحسن فيها الإضمار .

واعلم أنه ينبغي أن يأتي في هذا القسم الخلاف الأصولي ، في نحو : « صلّ ركعتين ، صلّ ركعتين » هل يكون أمرين بمأمورين والثاني تأسيس ، أولاً ؟ وفيه قولان . وقد نقضوا هذا القسم بقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ ، فإن فيه نكرتين ؛ والثاني هو الأول . وأجاب الطيبي ، بأنه من باب التكرير وإناطة أمر زائد .

(١) ذكره القرطبي في الجزء العشرين ص ١٠٨ : « إن الله بعث نبيه صلى الله عليه وسلم مقلاً مخفياً ، فعيره المشركون بفقره ، حتى قالوا له : نجمع لك مالا ، فاعتم وظن أنهم كذبوه لفقره ؛ فعزاه الله وعدد نعمه عليه ، ووعدته الفنى بقوله : ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ .

(٢) سورة سبأ ١٢

(٣) سورة الروم ٥٤

(٤) سورة الزخرف ٨٤

وهذه القاعدة فيما إذا لم يقصد التكرير ، وهذه الآية من قصد التكرير . وبدل عليه
تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبُّ
الْعَرْشِ ﴾ ^(١) .

وأجاب غيره بأن « إله » بمعنى معبود ، والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة ،
فأنت إذا قلت : زيد ضارب عمرو ، ضارب بكر ، لا يتخيل أن الثانى هو الأول ، وإن
أخبر بهما عن ذات واحدة ؛ فإن المذكور حقيقة إنما هو المضروبان لا الضاربان ، ولا شك
أن الضميرين مختلفان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ
كَبِيرٌ ﴾ ^(٢) ، الثانى هو الأول .

وأجيب بأن أحدهما محكى من كلام السائل ، والثانى من كلام النبي صلى الله عليه
وسلم ؛ وإنما الكلام فى وقوعهما من متكلم واحد .

ومنها قوله تعالى : ﴿ قَبَّاهُوا بِغَضَبِ عَلَى غَضَبٍ ﴾ ^(٣) .

ومنها : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾ ^(٤) .

ومنها : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنْزِلَ
آيَةً ... ﴾ ^(٥) .

الثالث : أن يكون الأول نكرة والثانى معرفة ، فهو كالقسم الأول ، يكون الثانى فيه
هو الأول ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ
الرَّسُولَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) سورة الملك ٨ ، ٩

(٦) سورة المزمل ١٥ ، ١٦

(١) سورة الزخرف ٨٢

(٣) سورة البقرة ٩٠

(٥) سورة الأنعام ٣٧

وقوله : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ ^(١) .
 وقوله : ﴿ وَلَمَنِ اتَّصَرَ بِعَدُوِّهِ فَلَا تَلْزَمْهُ مَآ عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ لِّأَنَّكَ السَّبِيلُ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَإِنَّكَ أَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) . وهذا منتقض
 بقوله : ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَاسْتَغْفِرُوا عِنْدَ اللَّهِ الرَّزْقُ ﴾ ^(٤) .
 وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ ^(٥) ، فإنهم
 استدلوا بها على استحباب كل صلح ، فالأول داخل في الثاني وليس بجنسه .

وكذلك : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ ^(٦) .
 وقوله : ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴾ ^(٧) الفضل الأول العمل ، والثاني الثواب .
 وكذلك : ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ ^(٨) .
 وكذلك : ﴿ لِيَزِدَّادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ ^(٩) .
 وكذلك : ﴿ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾ ^(١٠) تعريفه إن الزيد غير المزيد عليه .
 وكذلك : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ ﴾ ^(١١) . وقوله : ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ
 عَلَيْنَا الْكِتَابُ ﴾ ^(١٢) .

الرابع : عكسه فلا يطلق القول به ، بل يتوقف على القرائن ، فتارة تقوم قرينة على التغاير ،

(٢) سورة الشورى ٤١ ، ٥٢

(٤) سورة النساء ١٢٨

(٦) سورة هود ٣ ، ٥٢

(٨) سورة النحل ٨٨

(١٠) سورة الأنعام ١٥٧

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة النكبات ١٧

(٥) سورة يونس ٣٦

(٧) سورة الفتح ٤

(٩) سورة إبراهيم ١

كقوله تعالى : ﴿ وَبِیَوْمٍ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ ^(١) .
وكذلك قوله : ﴿ یَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَیْهِمْ كِتَابًا ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْزَنَّا بَنِي إِسْرَءِیلَ الْكِتَابَ . هُدًى ﴾ ^(٣) ،
قال الزمخشري : المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع ، والهدى
والإرشاد .

وتارة تقوم قربنة على الاتحاد ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ
مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ . قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ^(٤) .
وقوله : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ ﴾ إلى قوله :
﴿ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا ﴾ ^(٥) .

وأما قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ^(٦) .
وقوله أيضاً : ﴿ مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ ^(٧) ، فهو من إعادة النكرة معرفة ، لأن ﴿ من معروف ﴾
وإن كان في التلاوة متأخراً عن ﴿ بالمعروف ﴾ ، فهو في الإنزال متقدم عليه .

قواعد تتعلق بالعطف

القاعدة الأولى

ينقسم باعتبار إلى عطف المفرد على مثله ، وعطف الجمل .

(١) سورة الروم ٥٥	(٢) سورة النساء ١٥٣
(٣) سورة غافر ٥٣ ، ٥٤	(٤) سورة الزمر ٢٧ ، ٢٨
(٥) سورة الأحقاف ٢٩ ، ٣٠	(٦) سورة البقرة ١٧٨ ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ ﴾
أَخِيهِ شَيْءٌ لَا فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ .	(٧) سورة البقرة ٢٤٠ ، والآية : ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَا
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ .	

فأما عطف المفرد ففائدته تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب، ليُعلم أنه مثل الأول في فاعليته أو مفعوليته؛ ليتصل الكلام بعضه ببعض، أو حكم خاصّ دون غيره، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١)، فمن قرأ بالنصب عطفاً على «الوجوه» كانت «الأرجل» مفعوله، ومن قرأ بالجر عطفاً على «الرؤوس» كانت ممسوحة، لكن خولف ذلك لعارض يرجح. ولا بدّ في هذا من ملاحظة المشاكلة بين المتعاطفين، فتقول: جاءني زيد وعمرو، لأنهما معرفتان، ولو قلت: جاء زيد ورجل، لم يستقيم لكون المعطوف نكرة، نعم إن تخصّص قلت: ورجل آخر، جاز.

ولذا قال صاحب «المستوفى» من النحويين: وأما عطف الجملة، فإن كانت الأولى لا محلّ لها من الإعراب فكما سبق، لأنها محل محلّ المفرد؛ نحو مررت برجلٍ خلقه حسن، وخلقه قبيح. وإن كانت لا محلّ لها، نحو زيد أخوك وعمرو صاحبك، ففائدة العطف الاشتراك في مقتضى الحرف العاطف. فإن كان العطف بغير الواو ظهر له فائدة من التعقيب كالفاء، أو الترتيب كـ «ثم»، أو نفي الحكم عن الباقي كـ «لا». وأما الواو فلا تفيد شيئاً هنا غير المشاركة في الإعراب.

وقيل: بل تفيدأهما كالنظيرين والشريكين؛ بحيث إذا علم السامع حال الأول عساه أن يعرف حال الثاني. ومن ثمة صار بعض الأصوليين إلى أن القرآن في اللفظ يوجب القرآن في الحكم، ومن هاهنا شرط البيانين التناسب بين الجمل لتظهر الفائدة، حتى إنهم منعوا عطف الإنشاء على الخبر وعكسه.

ونقله الصّفار في شرح سيبويه عن سيبويه؛ ألا ترى إلى قوله: يقبح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع النفي، فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس بمعناه. انتهى. ولهذا منع الناس من «الواو»؛ في «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد»، لأن الأولى

خبرية والثانية طلبية ، وجوزّه ابنُ الطَّراوة ؛ لأنهما يجتمعان في التبرّك .

وخالفهم كثيرٌ من النحويين ، كابن خروف والصفار وابن عمرو ، وقالوا : يُعْطَفُ الأمر على الخبر ، والنهي على الأمر والخبر ، قال تعالى : ﴿ بِأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ ^(١) ، فعطف خبراً على جملة شرط ، وجملة الشرط على الأمر .

وقال تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٣) ، فعطف نهياً على خبر .

ومثله : ﴿ يَا بُنَيَّ أَزْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٤) .

قالوا : وتعطف الجملة على الجملة ، ولا اشتراك بينهما ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ^(٥) ، على قولنا بالوقف على « الله » وأنه سبحانه اختصَّ به .

وقال : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(٦) فإنه عِلَّةٌ تامةٌ بخبرها ، فلا يوجب العطف المشاركة فيما تتم به الجملتان الأوليان ، وهو الشرط الذي تضمنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا ﴾ ^(٦) ، كقولك : إن دخلتِ الدار فأنت طالق ، وفلانة طالق ، لا يتعلق طلاق الثانية بالشرط ، وعلى هذا يختص الاستثناء به ولا يرجع لما تقدمه ، ويبقى الحدود في القذف غير مقبول الشهادة بعد التوبة كما كان قبلها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ ^(٧) ؛ فإنه

(٢) سورة يونس ٧٢

(٤) سورة هود ٤٢

(٦) سورة النور ٤

(١) سورة المائدة ٦٧

(٣) سورة يونس ١٠٥

(٥) سورة آل عمران ٧

(٧) سورة الشورى ٢٤

علة تامة معطوفة على ما قبلها ، غير داخل تحت الشرط . ولو دخلت كان ختم القلب ومحو الباطل متعلقين بالشرط ، والمتعلق بالشرط معدوم قبل وجوده ، وقد عدم ختم القلب ووُجد محو الباطل ، فعلنا أنه خارج عن الشرط ، وإما سقطت الواو في الخط ، واللفظ ليس للجزم ، بل سقوطه من اللفظ لالتقاء الساكنين ، وفي الخط اتباعا للفظ ، كسقوطه في قوله تعالى : ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ سَتَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾^(٢) ، ولهذا وقف عليه يعقوب بالواو نظرا للأصل ؛ وإن وقف عليه غيره واو اتباعا للخط .

والدليل على أنها ابتداء لإعادة الاسم في قوله : ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾^(٣) ولو كانت معطوفة على ما قبلها لقبل « وَيَمْنَحُ الباطل » ، ومثله : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ وَيَذُوبُ غَيْظُ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾^(٥) .
وقوله : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾^(٦) ،
وغير ذلك .

قلت : وكثير من هذا لا يرد عليهم ؛ فإن كلامهم في الواو العاطفة ، وأما ﴿ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ وما بعده فهي للاستئناف ؛ إذ لو كانت للعطف لانتصب « نُقِرَ » ، وجزم و « يتوب » . وكذلك في ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ للاستئناف ، ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾ .

وقال البيانون : للجملة ثلاثة أحوال :

فالأول : أن يكون ما قبلها بمنزلة الصفة من الموصوف ، والتأكيد من المؤكد ، فلا يدخلها عطف لشدة الامتزاج ؛ كقوله تعالى : ﴿ آتَمَ . ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾^(٧) .

(٢) سورة الملق ١٧
(٤) سورة الحج ٥
(٦) سورة الأعراف ٢٦

(١) سورة الإسراء ١١
(٣) سورة الثوري ٢٤
(٥) سورة التوبة ١٥
(٧) سورة البقرة ١ ، ٢

- وقوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ ^(١) مع قوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) .
- وكذلك : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ ^(٣) مع قوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ؛ فإن الخادعة ليست شيئاً غير قولهم : ﴿ آمَنَّا ﴾ من غير اتصافهم .
- وقوله : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ ^(٥) ؛ وذلك لأن معنى قولهم : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ : ﴿ إِنَّا لَمْ نُؤْمِنْ ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ خبر لهذا المعنى بعينه .
- وقوله : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ ^(٦) .
- وقوله : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ ^(٧) ؛ فإن كونه « ملكاً » ينفي كونه « بشراً » ؛ فهي مؤكدة للأولى .
- وقوله : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾ ^(٨) .
- وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ ^(٩) .
- وقوله : ﴿ إِنْ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(١٠) ؛ فإنها مؤكدة لقوله : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفًا رَبُّكُمْ ﴾ .
- وقوله : ﴿ إِنْ صَلَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ ^(١١) ؛ فإنها بيان للأمر بالصلاة .

(١) سورة البقرة ٧

(٢) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٣) سورة البقرة ٩

(٤) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٦) سورة لقمان ٧

(٥) سورة البقرة ١٤

(٨) سورة يس ٦٩

(٧) سورة يوسف ٣١

(١٠) سورة الحج ١

(٩) سورة النجم ٣ ، ٤

(١١) سورة التوبة ١٠٣

وقوله : ﴿ إِنَّا الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ ^(١) ؛ بعد قوله : ﴿ إِنَّا هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ نَمْتَرُونَ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ إِنَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ^(٣) ؛ إذا جعلت ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ خبرا ؛ إذ الخبر لا يعطف على المبتدأ .
وقوله : ﴿ إِنَّا الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ ^(٤) ؛ بعد قوله : ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾ ^(٥) .

والثانية : أن يغير ما قبلها ، وليس بينهما نوع ارتباط بوجه ، فلا عطف أيضا ؛
إذ شرط العطف المشاكلة ؛ وهو مقنود ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّا الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٦) بعد قوله : ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٧) .

فإن قيل : إذا كان حكم هذه الحالة والتي قبلها أحدا أدى إلى الإلباس ؛ فإنه إذا لم يعطف التبع حالة المطابقة بحالة المغايرة ؛ وهلا عطف الحالة الأولى بالحالة الثانية ؟ فإن ترك العطف يوم المطابقة ، والعطف يوم عدمها ، فلم اختير الأول دون الثاني ؛ مع أنه لم يخل عن الإلباس ؟

قيل : العاطف يوم للملابسة بوجه قريب أو بعيد ، بخلاف سقوط العاطف ؛ فإنه وإن أومر بالمطابقة ؛ إلا أن أمره واضح ؛ فبادنى نظر يعلم ، فزال الإلباس .

الحال الثالثة : أن يغير ما قبلها ؛ لكن بينهما نوع ارتباط ، وهذه هي التي يتوسطها العاطف ؛ كقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الكهف ٣٠

(٤) سورة البقرة ٥ ، ٦

(٦) سورة الرعد ٥

(١) سورة الدخان ٥٠ ، ٥١

(٣) سورة الأنبياء ١٠٠ ، ١٠١

(٥) سورة البقرة ٥

فإن قلت : لم سقط العطف من ﴿ أَوْلَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾^(١) ، ولم يسقط من ﴿ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ؟

قلت : لأن الفعلة شأن الأنعام ؛ فالجمله الثانية كأنها هي الجملة الأولى .

فإن قلت : لم سقط في قوله : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾^(٢) ؟

قلت : لأن الثانية كالمسئول عنها ، فنزل تقدير السؤال منزلة صريح .

الحال الرابعة : أن يكون بتقدير الاستئناف ، كأن قائلها قال : لم كان كذا ؟ فقيل :

كذا ؛ فهنا لا عطف أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ . قَالُوا : يَا أَبَانَا ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ لِفِرْعَوْنَ قَالُوا أَئِذَا لَدْنَا لَاجِئاً ﴾^(٤) ، التقدير : فما قالوا

أو فعلوا ؟ فأجيب هذا التقدير بقوله : « قالوا » .

القاعدة الثانية

ينقسم - باعتبار عطف الاسم على مثله ، والفعل على الفعل - إلى أقسام :

الأول عطف الاسم على الاسم ، وشرط ابن عمرون وصاحبه ابن مالك فيه أن يصح

أن يُسند أحدهما إلى ما أسند إلى الآخر ؛ ولهذا منع أن يكون : ﴿ وَزَوْجُكَ ﴾ في ﴿ اسْكُنْ

أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾^(٥) ، معطوفاً على المستكن في « أنت » ، وجعله من عطف الجمل ؛

بمعنى أنه مرفوع بفعل محذوف ، أى ولتسكن زوجك .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَا تَخْلِفْهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾^(٦) ؛ لأن من حق

المعطوف، حوله محل المعطوف عليه ، ولا يصح حلول « زوجك » محل الضمير ، لأن فاعل

(١) سورة الأعراف ١٧٩

(٢) سورة البقرة ١٥

(٣) سورة يوسف ١٦ ، ١٧

(٤) سورة الشعراء ٤١

(٥) سورة البقرة ٣٥ ، الأعراف ١٩

(٦) سورة طه ٥٨

فعل الأمر الواحد المذكور ، نحو « قم » ، لا يكون إلا ضميراً مستتراً ، فكيف يصح وقوع الظاهر موقع المضمير الذي قبله !

ورد عليه الشيخ أثير الدين أبو حيان ، بأنه لا خلاف في صحة « تقوم هند وزيد » ، ولا يصح مباشرة « زيد » لـ « تقوم » لتأنيثه .

الثاني : عطف الفعل على الفعل ؛ قال ابن عمرون وغيره : يشترط فيه اتفاق زمانهما ؛ فإن خالف زُدد إلى الاتفاق بالتأويل ، لا سيما إذا كان لا يُلْبِس ، وكانت مغايرة الصيغ انساعاً ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) ، فعطف الماضي على المضارع ؛ لأنها من صلة « الذين » ، وهو يضارع الشرط لإيهامه ، والماضي في الشرط في حكم المستقبل ، فقد تغايرت الصيغ في هذا كما ترى ، واللبس مأمون ؛ ولا نظر في الجمل إلى اتفاق المعاني ؛ لأن كل جملة مستقلة بنفسها . انتهى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾ ^(٢) ، ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾ ، ثم قال : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ ﴾ ^(٣) .

وقال صاحب « المستوفى » : لا يتمشى عطف الفعل على الفعل إلا في المضارع ؛ منصوباً كان ، كقوله تعالى : ﴿ لِيَسْتَقِينَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ ^(٤) ، أو مجزوماً كقوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخِرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ ^(٥) .

فإن قيل : كيف حكتم بأن العاطف مختص بالمضارع ، وهم يقولون : قام زيد وقعد

(٢) سورة الفرقان ١٠

(٤) سورة المدثر ٣١

(١) سورة الأعراف ١٧٠

(٣) سورة الكهف ٤٧

(٥) سورة نوح ٤

بِكُرْ ؛ وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَوْى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ ^(١) فيه عطف الماضي على الماضي ، وعطف الدعاء على الدعاء .

فالجواب ، أن المراد بالعطف هنا أن تكون لفظتان ، تتبع الثانية منهما الأولى في إعرابها ، وإذا كانت اللفظة غير معربة ، فكيف يصح فيها التبعية ؟ فصَحَّ أن هذه الألفاظ لا يصح أن يقال : إنها معطوفة على ما قبلها العطف الذي تقصده الآن . وإن صحَّ أن يقال معطوفة العطف الذي ليس للإتباع ، بل يكون عطف الجملة على الجملة من حيث هما جملتان ؛ والجملة من حيث هي لا مدخل لها في الإعراب ؛ إلا أن تحمل محل الفرد ؛ وظهر أنه يصح وقوع العطف عليه وعدمه باعتبارين .

الثالث : عطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل ، وقد اختلف فيه ؛ فمنهم من منعه ؛ والصحيح الجواز إذا كان مقدرا بالفعل ، كقوله تعالى : ﴿ صَافَاتٍ وَتَقْبِضْنَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ ^(٣) . واحتج الزمخشري بهذا على أن اسم الفاعل حمله ، على معنى المصدقين الذين تصدقوا .

قال ابن عمرون : ويدل لعطف الاسم على الفعلية قوله تعالى : ﴿ فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ

(٢) سورة الملك ١٩.

(١) سورة الكهف ١٠.

(٣) سورة الحديد ١٨.

مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا^(١) فعطف^(١) ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١) وهى جملة اسمية على ﴿فَاخْتَلَفَ﴾ ، وهى فعلية ، بالقاء .

وقال تعالى : ﴿وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾^(٢) .

وقال تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ . فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾^(٣) .

قال : وإذن جاز عطف الاسمى على الفعلية بـ « أم » فى قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(٤) إذا لوضع للمعادلة .

وقيل : إنه أوقع الاسمى موقع الفعلية ، نظرا إلى المعنى : « أصمتم » فما المانع هنا ؟ وجعل ابن مالك قوله تعالى : ﴿وَنُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٥) عطفا على ﴿يُخْرِجُ﴾ ، لأن الاسم فى تأويل الفعل .

والتحقق ما قاله الزمخشري أنه عطف على : ﴿فَالِقُ الْكَلْبِ وَالنَّوَى﴾^(٥) ، ولا يصح أن يكون عطفا على ﴿يُخْرِجُ﴾ ، لأنه ليس تفسيرا لقوله : ﴿فَالِقُ الْكَلْبِ﴾ ، فيعطف على تفسيره ، بل هو قسم له .

القاعدة الثالثة

ينقسم باعتبار المعطوف إلى أقسام : عطف على اللفظ ، وعطف على الموضع ، وعطف على التوهم .

فالأول أن يكون باعتبار عمل موجود فى المعطوف عليه ؛ فهو العطف على اللفظ ، نحو : ليس زيد بقائم ولا ذاهب ، وهو الأصل .

(٢) سورة التوبة ٨٧
(٤) سورة الأعراف ١٩٣

(١) سورة مريم ٣٧
(٣) سورة الحاقة ١٨ ، ١٩
(٥) سورة الأنعام ٩٥

والثاني : أن يكون باعتبار عمل لم يوجد في المعطوف ؛ إلا أنه مقدّر الوجود لوجود طالبه ؛ فهو العطف على الموضع ، نحو ، ليس زيد قائم ولا ذاهبا ؛ بنصب « ذاهبا » عطفا على موضع « قائم » لأنه خبر ليس .

ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(١) ؛ بأن يكون « يوم القيامة » معطوفا على محل « هذه » . ذكره الفارسي .

وقوله : ﴿ مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ^(٢) ؛ في قراءة الجزم أنه بالعطف على محل ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ .

وجعل الزمخشري وأبو البقاء منه قوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى ﴾ ^(٣) ، إن « بُشْرَى » في محل نصب بالعطف على محل لينذر لأنه مفعول له ^(٤) .

وغلطا في ذلك ؛ لأن شرطه في ذلك أن يكون الموضع بحق الأصالة والمحل ليس هنا كذلك ؛ لأن الأصل هو الجر في المفعول له ؛ وإنما نصب ناثي عن إسقاط الخافض . وجوز الزمخشري أيضا في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ﴾ ^(٥) ، كون « الشمس » معطوفا على محل « الليل » .

والثالث : أن يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه ، هو العطف على التوهم ، نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا ، بجر « ذاهب » ، وهو معطوف على خبر « ليس » المنصوب باعتبار جره بالباء ، ولو دخلت عليه فالجر على مفقود ، وعامله وهو الباء مفقود أيضا ؛ إلا أنه متوهم الوجود لكثرة دخوله في خبر ليس ؛ فلما توهم وجوده صحّ اعتبار مثله ؛ وهذا قليل من كلامهم .

وقيل : إنه لم يجز إلا في الشعر ؛ ولكن جوزه الخليل وسيبويه في القرآن ، وعليه

(٢) سورة الأعراف ١٨٦

(١) سورة هود ٦٠

(٤) الكشف ٤ : ٣٣٨ ، وإعراب القرآن للمكبري ٢ : ١٢٤

(٣) سورة الأحقاف ١٢

(٥) سورة الأنعام ٩٦

خَرَجَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَاصْدَقْ وَاصْكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾^(١) ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ : « أَصْدَقْ وَاصْكُنْ » .

وقيل : هو من العطف على الموضع ؛ أى محل « أَصْدَقْ » .
والتحقيق قول سيبويه : هو على توهم أن الفاء لم ينطق بها .
واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين ، وقال : كيف يجوزُ التوهمُ في القرآن !

وهذا جهل منه بمرادهم ؛ فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط ؛ بل تنزيل الوجود منه منزلةَ المعدم ؛ كالفاء في قوله تعالى : ﴿ فَاصْدَقْ ﴾ ليدنى على ذَلِكَ ما يقصد من الإعراب .
وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾^(٢) ، فيمن فصح الباء ، كَأَنَّهُ قِيلَ : « وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ » على طريقة :
... لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ^(٣) .

وقد^(٤) يحىء اسم آخر ، وهو العطف على المعنى ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾^(٥) ؛ ثم قال : ﴿ أَوْ كَالَّذِي ﴾^(٦) ، عطف المجرور بالكاف على المجرور بـ « إِلَى » ، حملاً على المعنى ؛ لأن قوله : « إِلَى الَّذِينَ » في معنى : « أَرَأَيْتَ كَالَّذِي » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾^(٧) ؛ إنه عطف على معنى

(١) سورة الناقين ١٠ (٢) سورة هود ٧١ (٣) البيت بتمامه :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهِمَا

واقطر شواهد الكشاف ١ : ٢٩٢ (٤) الكشاف ٢ : ٣٢١

(٥) سورة البقرة ٢٥٨ (٦) سورة البقرة ٢٥٩ : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ

عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ (٧) سورة الصافات ٧

﴿ إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾^(١) ؛ وهو أنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة
للسماء الدنيا .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ ﴾^(٢) ، على
قراءة النصب : إنه عطف معنى ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ ﴾ ، وهو « لعل أن أبلغ » ؛ فإن خبر
« لعل » يقرن بـ « أن » كثيرا .

القاعدة الرابعة

الأصل في العطف التغاير ؛ وقد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد ، وقد سبق
إفراجه بنوع في فصول التأكيد .

القاعدة الخامسة

يجوز في الحكاية عن المخاطبين إذا طالت : قال زيد ، قال عمرو ، من غير أن تأتي
بالواو وبالفاء ؛ وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْسِنُ وَيُبِيتُ قَالَ
أَنَا أُوْخِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ
الْمَغْرِبِ ﴾^(٣) الآية .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ ﴾^(٤) ، ونظائرها .

وإنما حسن ذلك للاستغناء عن حرف العطف ؛ من حيث إن المتقدم من القولين

(٢) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧

(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

(١) سورة الصافات ٦

(٣) سورة البقرة ٢٥٨

يستدعى التأخر منهما ؛ فلماذا كان الكلام مبنيًا على الانفصال ، وكان كل واحد من هذه الأقوال مستأنفا ظاهراً ؛ وإن كان الذهن يلازم بينهما .

القاعدة السادسة

العطف على المضمرة ؛ إن كان منفصلاً مرفوعاً ؛ فلا يجوز من غير فاصل تأكيده أو غيره ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ ^(١) .
﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ ^(٢) .
﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٣) عند الجمهور ؛ خلافاً لابن مالك في جعله من عطف الجمل ، بتقدير : « ولتسكن زوجك » .
وقوله : ﴿ وَعَلَّمْتُمْ مَالَكُمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾ ^(٤) .
﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ ^(٥) .
﴿ فَقُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ وَمَنْ أَتَّبَعْنِي ﴾ ^(٦) .
وجعل الزمخشري منه : ﴿ أَتَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ . أَوْ آبَاؤُنَا ﴾ ^(٧) فيمن قرأ بفتح الواو ؛ وجعل الفصل بالهمزة .

ورد بأن الاستفهام لا يدخل على المفردات .

وجعل الفارسي منه ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ^(٨) ، وأعرب ابن الدنانير ﴿ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ مبتدأ خبره ﴿ أَشْرَكُوا ﴾ مقدراً .

- | | |
|--------------------------------------|--------------------------|
| (١) سورة الأعراف ٢٧ | (٢) سورة المائدة ٢٤ |
| (٣) سورة البقرة ٣٥ ، سورة الأعراف ١٩ | - |
| (٤) سورة الأنعام ٩١ | (٥) سورة الرعد ٢٣ |
| (٦) سورة آل عمران ٢٠ | (٧) سورة الصافات ١٦ ، ١٧ |
| (٨) سورة الأنعام ١٤٨ | |

وأجاز الكوفيون العطف من غير فاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِئُونَ ﴾ ^(١) .

فأما قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ ^(٢) ، قال الفارسي : ﴿ وَهُوَ ﴾ مبتدأ ، وليس معطوفا على ضمير ﴿ فَاسْتَوَى ﴾ ، وإن كان مجرورا فلا يجوز من غير تكرار الجار فيه ؛ نحو مررت به وبزيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَكَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٥) .
وأما قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ ^(٦) ، فإن جعلنا ﴿ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ معطوفا على ﴿ مِنْكَ ﴾ ، فالإعادة لازمة ، وإن جعل معطوفا على ﴿ النَّبِيِّينَ ﴾ فجائزة .

وقال الكوفيون : لا تلزم الإعادة ، محتجين بآيات :
الأولى : قراءة حمزة : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ^(٧) ، بالجر عطفًا على الضمير في ﴿ بِهِ ﴾ .

فإن قيل : ليس الخفض على العطف ؛ وإنما هو على القسم ، وجوابه : ﴿ إِنْ كَانَ اللَّهُ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(٧) .

قلنا : رده الزجاج بالنهي عن الحلف بغير الله وهو عجيب ؛ فإن ذلك على المخلوقين .
الثانية : قوله تعالى : ﴿ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ ^(٨) ، ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ ﴾ أو ﴿ لَهَا الْمَانِعُونَ كَابِتِ الدَّهَانِ بتقدير : « ويرزق مَنْ لستم » ، والزجاج بتقدير : « أغنى مَنْ لستم » . قال أبو البقاء : ^(٩) لأن المعنى : « أغناكم وأغنى من لستم » ، وقدّم أنها نصب

(٢) سورة النجم ٦ ، ٧

(٤) سورة فصلت ١٢

(٦) سورة الأحزاب ٧

(٨) سورة الحجر ٢٠

(١) سورة المائدة ٦٩

(٣) سورة المؤمنون ٢٢

(٥) سورة الإسراء ٤٥

(٧) سورة النساء ١

(٩) إملأ ما من به الرحمن ١ : ٤٠

﴿ جَعَلْنَا ﴾ ، قال : والمراد به « من » ^(١) العبيد والإماء والبهائم فإنها مخلوقة لئانفسها .
الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٢) وليس من هذا الباب ،
لأن ﴿ الْمَسْجِدِ ﴾ معطوف على ﴿ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ في قوله : ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .
ويدلّ لذلك أنه صرح بنسبة الصدّة إلى المسجد في قوله : ﴿ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ ﴾ ^(٤) .

وهذا الوجه حسن ، لولا ما يلزم منه الفصل بين ﴿ صَدَّ ﴾ و ﴿ الْمَسْجِدِ ﴾ بقوله :
﴿ وَكُفِّرْ ﴾ ، وهو أجنبي .

ولا يحسن أن يقال : إنه معطوف على ﴿ الشهر ﴾ ^(٥) ، لأنهم لم يسألوا عنه ، ولا على
﴿ سَبِيلِ ﴾ ؛ لأنه إذ ذاك من تكملة المصدر ، ولا يعطف على المصدر قبل تمامه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾ ^(٦) ، قالوا : الواو
عاطفة لـ « مَنْ » على الكاف المجرورة ، والتقدير : حَسْبُكَ مَنْ اتَّبَعَكَ .

ورُدَّ بأن الواو للمصاحبة ، « وَمَنْ » في محل نصب عطفا على الموضع ؛ كقوله :
﴿ فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَيَّئٌ ﴾ ^(٧) .

الخامسة : قوله تعالى : ﴿ كَذِبَ قُرَيْشٍ آبَاءُكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ ^(٨) ؛ كما تقول :
كذكر قُرَيْشٍ آبَاءُهم ، أو قوم أشد منهم ذكرا .
لكن هذا عطف على الضمير المحذوف ؛ وذلك لا يجوز على قراءة حمزة .

(١) الأصول : « من » وصوابه من العكبري
(٢) سورة المائدة ٢
(٣) من قوله تعالى في أول الآية السابقة :
(٤) سورة الأتقال ٦٤
(٥) صدره :
(٦) إذا كانت الهيجاء واشتقت العصا
(٧) سورة البقرة ٢٠٠
(٨) سورة الكشاف ٢ : ١٨٣ .
واقتر شواهد الكشاف ٢ : ١٨٣ .

وقد خالفه الجمهور وجعلوه مجروراً عطفاً على ﴿ ذِكْرِكُمْ ﴾ المجرور بكاف التشبيه ،
تقديره : « أو كذا كرم أشد » فجعل للذكر ذكراً مجازاً ؛ وهو قول الزجاج ؛ وتابعه ابن عطية
وأبو البقاء^(١) وغيرهما .

ومما اختلف فيه المطف على عاملين ، نحو نيس زيد قائم ولا قاعد عمرو ؛ على أن يكون
« ولا قاعد » معطوفاً على « قائم » ، و « عمرو » على « زيد » . منعه الجمهور وأجازه الأخفش ،
محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ آيَاتِ ﴾^(٣) بالنصب
عطفاً على قوله : ﴿ لآيَاتِ ﴾ المنصوب بـ « إن » في أول الكلام ، و ﴿ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾
مجرور بالمطف على ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾^(٤) ، المجرور بحرف الجر الذي هو « في » ، فقد وجد
المطف على عاملين . وأجيب بجمل ﴿ آيَاتِ ﴾ تأكيداً لـ « آيات » الأولى .

قواعد في العدد

القاعدة الأولى

في اسم الفاعل المشتق من العدد ، له استعمالان :
أحدهما : أن يراد به واحد من ذلك العدد ؛ فهذا يضاف للعدد الموافق له ، نحو رابع
أربعة ؛ وخامس خمسة ، وليس فيه إلا الإضافة خلافاً لثعلب ؛ فإنه أجاز . ثالث ثلاثة
بالتنوين ، قال تعالى : ﴿ ثَانِيِ اثْنَيْنِ ﴾^(٥) وهذا القسم لا يجوز إطلاقه في حق الله تعالى ،

(١) إملأ ما من به الرحمن ١ : . . .

(٢) سورة الجاثية ٥ ، والآية بتمامها : ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ

مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

(٣) آيات ، بالنصب ، هي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب . إتحاف فضلاء البشر ٣٨٩

(٤) في الآية قبلها ٣ ، وهي : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٥) سورة التوبة ٤٠

ولهذا قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ ^(١) .

الثاني : أن يكون بمعنى التصيير ، وهذا يضاف إلى العدد المخالف له في اللفظ ؛ بشرط أن يكون أنقص منه بواحد ؛ كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، كقوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ ^(٢) ، أى يصيرهم بعلمه وإحاطته أربعة وخمسة .

فإن قيل : كيف بدأ بالثلاث ، وهلا جاء : « ما يكون من نجوى واحد إلا هو ثانيه ، ولا اثنين إلا هو ثالثهم » ؟ قيل : لأنه سبحانه لما علم أن بعض عباده كفر بهذا اللفظ ، وادعى أنه ثالث ثلاثة ، فلو قال : ما يكون من نجوى واحد إلا هو ثانيه ، لثارت ضلالة من كفر بالله وجعله ثانيا ، وقال : وهذا قول الله هكذا . ولو قال : ولا اثنين إلا هو ثالثهم ، لتمسك به الكفار ، فعدل سبحانه عن هذا لأجل ذلك ، ثم قال : ﴿ وَلَا أُذْنِي مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ ﴾ ، فذكر هذين المعنيين بالتلويح لا بالتصريح ، فدخل تحته ما لا يتناهى ، وهذا من بعض إعجاز القرآن .

القاعدة الثانية

حق ما يضاف إليه العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون اسم جنس أو اسم جمع ، وحينئذ فيجرب بـ « من » نحو ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ ^(٣) .

ويجوز إضافته ، نحو : ﴿ نِسْمَةُ رَهْطٍ ﴾ ^(٤) .

وإن كان غيرهما من الجموع ، أضيف إليه الجمع على مثال جمع القلة من التكسير ، وعلته أن المضاف موضوع للقلة ، فتلزم إضافته إلى جمع قلة ، طلبا لمناسبة المضاف إليه

(٢) سورة المجادلة ٧

(٤) سورة النمل ٤٨

(١) سورة المائدة ٧٣

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

المضاف في القلة ؛ لأنّ المفسّر على حسب المفسّر ، فتقول : ثلاثة أفلس وأربعة أعبد ، قال تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ ^(١) .

وقد استشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٢) ، فإنّ « قروء » جمع كثرة ، وقد أضيف إلى الثلاثة ، ولو جاء على القاعدة لقال « أقراء » .

والجواب من أوجه :

أحدها : أنه أوتر جمع الكثرة هنا ؛ لأنّ بناء القلة شاذّ ، فإنه جمع « قرء » بفتح القاف ، وجمع « فعّل » على « أفعال » شاذّ ، فجمعوه على « فُعول » إبتاراً للفصيحة ، فأشبهه ما ليس له إلا جمع كثرة ؛ فإنه يُضاف إليه ، كثلاثة دراهم . ذكره ابن مالك .
والثاني : أنّ القلة بالنسبة إلى كل واحد من المطلقات ؛ وإنما أضاف جمع الكثرة نظراً إلى كثرة المتربصات ؛ لأنّ كل واحدة تتربص ثلاثة . حكاه في « البسيط » ^(٣) عن أهل المعاني .

الثالث : أنه على حذف مضاف ، أي ثلاثة أقراء قروء .

الرابع : أن الإضافة نعت في تقدير الانفصال ؛ لأنه بمعنى « من » التي للتبعيض ، أي ثلاثة أقراء من قروء .

كما أجاز المبرد « ثلاثة حمير » و « ثلاثة كلاب » ؛ على إرادة « من » أي من حمير ومن كلاب .

القاعدة الثالثة

ألفاظ العدد نصوص ، ولهذا لا يدخلها تأكيد ؛ لأنه لدفع المجاز ، في إطلاق الكل .

(١) سورة لقمان ٢٧

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(٣) كتاب البسيط في النحو ، مؤلفه ركن الدين حسن بن محمد الأسترباذي شرح به كافية ابن الحاجب .

وإرادة البعض ؛ وهو منتفٍ في العدد . وقد أورد على ذلك آيات شريفة .

الأولى : قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(١) ، والجواب أن التأكيدها ليس لدفع نقصان أصل العدد ، بل لدفع نقصان الصفة ، لأن الغالب في البَدَل أن يكون دون اللبَدَل منه ؛ معناه ^(٢) أن الفاقد للهدى لا ينقص من أجره شيء ^(٣) .

الثانية : قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(٤) ولو كانت ألقاظ العدد نصوصاً لما دخلها الاستثناء ؛ إنما يكون عاماً . والجواب أن التجوِّز قد يدخل في الألف ، فإنها تذكر في سياق المبالغة ، للكثير ، والاستثناء رَفَعَ ذلك .

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ^(٥) ، وقد سبق في باب التأكيدها الجواب عنه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ ^(٦) . وقوله ﴿ سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ ^(٧) ، قالوا : المراد بها الكثرة ، وخصوص السبعين ليس مراداً ؛ وهذا مجاز . وكذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ^(٨) ، قيل المراد : المراجعة من غير حَصْر ، وحيى بانقضاء التثنية ، تنبيهاً على أصل الكثرة ، وهو مجاز .

(١) سورة البقرة ١٩٦

(٢) م : « فأناد »

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في الآية السابقة : ﴿ فَمَنْ لَمْ يُجِدْ فَبِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ

(٤) سورة الفسكوت ٢٤

وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ .

(٦) سورة التوبة ٨٠

(٥) سورة النحل ٥١

(٨) سورة الملك ٤

(٧) سورة الحاقة ٣٢

[أحكام لألفاظ يكثر دورانها في القرآن]

[لفظ « فعل »]

(١) من ذلك لفظ « فعل » كثيرا ما يحىء كناية عن أفعال متعددة؛ وقادته الاختصار؛ كقوله تعالى : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٢) .
 ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ (٣) .
 وقوله : ﴿ فَإِنْ آتَوْا بِكُفْرَانٍ ﴾ (٤) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله، ولن تأتوا بسورة من مثله .

وحيث أطلقت في كلام الله ، فهي محمولة على الوعيد الشديد، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ (٥) .
 ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ (٦) .

[لفظ « كان »]

ومن ذلك الإخبار عن ذات الله أو صفاته بـ « كان » .
 وقد اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدل على الانقطاع ، على مذاهب :
 أحدها : أنها تفيد الانقطاع ؛ لأنها فعل يشعر بالتجدد .

(١) وجد سقط في الأصل قبل هذا الكلام .

(٢) سورة الفاء ٦٦

(٣) سورة المائدة ٧٩

(٤) سورة الفيل ١

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٦) سورة إبراهيم ٤٥

والثاني : لاتفيده ؛ بل تقتضي الدوام والاستمرار ، وبه جزم ابن معطي^(١) في ألفيته ؛
حيث قال :

* وكان للماضي الذي ما انقطعا *

وقال الراغب في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾^(٢) : نَبَّهَ بقوله :
« كان » على أنه لم يزل منذ أوجد منطويا على الكفر .

والثالث : أنه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام ؛ وليس فيه
دليل على عدم سابق ، ولا على انقطاع طارئ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا
رَحِيمًا ﴾^(٣) ، قاله الزمخشري^(٤) في قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
لِلنَّاسِ ﴾^(٥) .

وذكر ابن عطية في سورة الفتح أنها حيث وقعت في صفات الله فهي مسلوقة الدلالة
على الزمان .

والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري ، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها
بالزمان الماضي لا غير ، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقاءه ؛ بل إن أفاد
الكلام شيئا من ذلك كان لدليل آخر .

إذا علمت هذا فقد وقع في القرآن إخبار الله تعالى عن صفاته الذاتية وغيرها بلفظ
« كان » كثيرا ، نحو : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾^(٦) . ﴿ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴾^(٧) .

(١) هو الشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعطى المتوفى سنة ٦٢٨ ؛ سماها الدرة الألفية ، أولها :

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغَفُورِ . يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنُ عَبْدِ النُّورِ

ولها أشار ابن مالك بقوله فائقة ألفية ابن معطى .

(٣) سورة الأحزاب ٥٠

(٢) سورة الإسراء ٢٧

(٥) سورة آل عمران ١١٠

(٤) الكشاف ١ : ٣٠٧

(٧) سورة النساء ١٣٠

(٦) سورة النساء ١٤٨

﴿ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾^(١) . ﴿ نَوَّابًا رَحِيمًا ﴾^(٢) . ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ ﴾^(٣) .
﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾^(٤) .

فحيث وقع الإخبار « بكان » عن صفة ذاتية ؛ فالمراد الإخبار عن وجودها ،
وأنها لم تفارق ذاته ؛ ولهذا يقررها بعضهم بما زال ؛ قرارا مما يسبق إلى الوهم ، إن كان
يفيد انقطاع الخبر به عن الوجود لقولهم : دخل في خبر كان . قالوا : فكان وما زال
مجازان ، يستعمل أحدهما في معنى الآخر مجازا بالقرينة . وهو تكلف لا حاجة إليه ،
وإنما معناها ما ذكرناه من أزلية الصفة ، ثم تستفيد بقاءها في الحال وفيما لا يزال بالأدلة
العقلية ، وباستصحاب الحال .

وعلى هذا التقدير سؤالان :

أحدهما : إن الباري سبحانه وصفاته موجودة قبل الزمان والمكان ، فكيف تدل
« كان » الزمانية على أزلية صفاته ؛ وهي موجودة قبل الزمان ؟

وثانيهما : مدلول « كان » اقتران مضمون الجملة بالزمان اقترانا مطلقا ، فما الدليل
على استغراقه الزمان ؟

والجواب عن الأول أن الزمان نوعان :

حقيقي وهو مرور الليل والنهار ، أو مقدار حركة الفلك على ما قيل فيه .

وتقديري وهو ما قبل ذلك وما بعده ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا
بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾^(٥) ، ولا بكرة هناك ولا عشيا ؛ وإنما هو زمان تقديري فرضي .

وكذلك قوله : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾^(٦) ،

(١) سورة الأحزاب ٥٩

(٢) سورة الأنبياء ٨١

(٣) سورة مريم ٦٢

(٤) سورة النساء ٦٤

(٥) سورة الأنبياء ٧٨

(٦) سورة الفرقان ٥٩

مع أن الأيام الحقيقية لا توجد إلا بوجود السموات والأرض والشمس والقمر؛ وإنما الإشارة إلى أيام تقديرية .

وعن الثاني أن « كان » لما دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، لم يكن بعض أفراد الأزمنة أولى بذلك من بعض ، فإما ألا يتعلق مضمونها بزمان فيعطل ، أو يتعلق بعضها دون بعض ، وهو ترجيح بلا مرجح ؛ أو يتعلق بكل زمان ، وهو المطلوب .

وحيث وقع الإخبار بها عن صفة فعلية ، فالمراد تارة الإخبار عن قدرته عليها في الأزل ، نحو كان الله خالقاً ورازقاً ومحياً ومميتاً ، وتارة تحقيق نسبتها إليه ، نحو : ﴿ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴾^(١) . وتارة ابتداء الفعل وإنشاؤه ؛ نحو : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾^(٢) ؛ فإن الإرث إنما يكون بعد موت المورث ، والله سبحانه مالك كل شيء على الحقيقة ، من قبل ومن بعد .

وحيث أخبر بها عن صفات الأدميين فالمراد التنبيه على أنها فيهم غريزة وطبيعة مركوزة في نفسه ، نحو : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾ . ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾^(٣) . ويدل عليه قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾^(٤) ، أي خلق على هذه الصفة ، وهي مقدرة أو بالقوة ، ثم تخرج إلى الفعل .

وحيث أخبر بها عن أفعالهم دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، نحو : ﴿ إِسْمُكَ كَانُوا يَسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾^(٥) .

(٢) سورة القصص ٥٨

(٤) سورة المعارج ١٩ ، ٣٠ ، ٢١

(١) سورة الأنبياء ٧٩

(٣) سورة الأحزاب ٧٢

(٥) سورة الأنبياء ٩٠

ومن هذا الباب الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « كان يصوم » و« كنا نفعل » . وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الإلزام ؛ فإن عارضه ما يقتضى عدم الدوام مثل أن يروى : « كان يمسح مرة » ثم قل « أنه يمسح ثلاثا » ، فهذا من باب تخصيص العموم ، وإن روى النفي والإثبات تعارضا .

وقال الصغفار في شرح سيبويه : إذا استعملت للدلالة على الماضي فهل تقتضى الدوام والاتصال أولا ؟ مسألة خلاف ؛ وذلك أنك إذا قلت : كان زيد قائما ، فهل هو الآن قائم ؟ الصحيح أنه ليس كذلك ، هذا هو المفهوم ضرورة ؛ وإنما حملهم على جعلها للدوام ما ورد من مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ﴾ ^(٢) وهذا عندنا يخرج على أنه جواب لمن سأل : هل كان الله غفورا رحيمًا ؟ وأما الآية الثانية ، فالمعنى أى قد كان عندكم فاحشة وكنتم تعتقدون فيه ذلك ، فتركه يسهل عليكم .

قال ابن الشجرى « فى أماليه » : اختلف فى « كان » فى نحو قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ ^(٣) ، على قولين : أحدهما : أنها بمعنى « لم يزل » كأن القوم شاهدوا عزا وحكمة ومغفرة ورحمة ، قليل لهم : لم يزل الله كذلك ، قال : وهذا قول سيبويه .

والثانى : أنها تدل على وقوع الفعل فيما مضى من الزمان ؛ فإذا كان فعلا متطاولا لم يدل دلالة قاطعة على أنه زال واقطع ، كقولك : كان فلان صديقى ، لا يدل هذا على أن صداقته قد زالت ؛ بل يجوز بقاءها ، ويجوز زوالها .

(٢) سورة الإسراء ٣٢

(١) سورة الأحزاب ٧٣

(٣) سورة النساء ١٦٥

فمن الأول : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ ^(١) ، لأن عداوتهم باقية .

ومن الثاني : قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ ^(٢) .

وقال بعضهم: يدل على أن خبرها كان موجودا في الزمن الماضي، وأما في الزمن الحاضر فقد يكون باقيا مستمرا ، وقد يكون منقطعا ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(٣) وكذا سائر صفاته ؛ لأنها باقية مستمرة .

قال السَّيرافي: قد يرجع الانقطاع بالنسبة للمغفور لهم والمرحومين؛ بمعنى أنهم انقرضوا فلم يبق من يغفر له ، ولا من يرحم فتقطع المغفرة والرحمة .

وكذا : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ^(٤) ، ومعناه الانقطاع فيما وقع عليه العلم والحكمة ، لا نفس العلم والحكمة .

وفيه نظر .

وقال ابن برقي مامعناه: إن « كان » تدل على تقديم الوصف وقدمه ، وما ثبت قدمه استحالة عدمه ؛ وهو كلام حسن .

وقل منصور بن فلاح اليميني في كتاب « الكافي » : قد تدل على الدوام بحسب القرائن ، كقوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(٥) . ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ ^(٦) . ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ ^(٧) ، دلّت على الدوام المتصف ب تلك الصفات ودوام التعبد بالصفات . وقد تدل على الانقطاع ، نحو : كان هذا الفقير غنيا ، وكان لي مال

(٢) سورة المائدة ١١٧

(٤) سورة النساء ١٧٠

(٦) سورة النساء ١٣٤

(١) سورة النساء ١٠١

(٣) سورة الأحزاب ٧٣

(٥) سورة الأحزاب ٧٣

(٧) سورة النساء ١٠٣

وقال أبو بكر الرازي : كان في القرآن على خمسة أوجه :

بمعنى الأزل والأبد ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ ^(١) .

وبمعنى المضي المنقطع ، كقوله : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ ^(٢) ؛ وهو الأصل

في معاني « كان » ، كما تقول : كان زيد صالحاً أو فقيراً أو مريضاً أو نحوه .

وبمعنى الحال ، كقوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ

كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً ﴾ ^(٤) .

وبمعنى الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً ﴾ ^(٥) .

وبمعنى « صار » ، كقوله : ﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٦) .

مسألة

[في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن »]

كان فعل ماض ، وإذا وقعت بعد « إن » كانت في المعنى للاستقبال .

وقال المبرد : تبقى على المضي لتجردها ، للدلالة على الزمان فلا يغيرها أداة الشرط ،

قال تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ ^(٧) ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ ^(٨) .

وهذا ضعيف لبنائه على أنها للزمان وحده ، والحق خلافه ؛ بل تدل على الحدث

والزمان كغيرها من الأفعال .

وقد استعملت مع « إن » للاستقبال ، قال تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(٩) .

وأما : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ ^(٧) ، فتأوله ابن السراج على تقدير « إِنْ أكن

قلته » ، وكذا ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ « إِنْ يكن قميصه » .

(٢) سورة النمل ٤٨

(٤) سورة النساء ١٠٣

(٦) سورة البقرة ٣٤

(٨) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة النساء ١٧٠

(٣) سورة آل عمران ١١٠

(٥) سورة الدهر ٧

(٧) سورة المائدة ١١٦

(٩) سورة البقرة ٣١

مسألة

[في نفي « كان » وأخواتها]

إذا نفيت « كان » وأخواتها ، فهي كغيرها من الأفعال . وزعم ابن الطراوة أنها إذا نفيت كان اسمها مثبتاً والخبر منفي ، قال : لأن النفي إنما يتسلط على الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(١) ، فالقول مثبت والحجة هي المنفية ؛ وما ذهب إليه غير لازم ، إذ قد قرئ ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ ﴾ بالرفع على أنه اسم كان ، ولكن تأوله على أن « كان » ملغاة ، أى زائدة ، تقديره : « ما حجتهم إلا » .

وهذا إن ساغ له هاهنا فلا يسوغ له تأويل قوله تعالى : ﴿ تَنْمُ لَمْ تَكُنْ فَتَذَرُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٢) ، فإنه قرئ بالرفع ولا يمكن أن تكون هنا ملغاة .

[لفظ « جعل »]

ومن ذلك « جعل » وهي أحد الأفعال المشتركة ؛ التي هي أمهات أحداث ؛ وهي : فعل ، وعمل ، وجعل ، وطلق ، وأنشأ ، وأقبل . وأعمها « فعل » يقع على القول والهم وغيرهما : ﴿ وَبِفَعْلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾^(٣) .

ودونه « عمل » لأنه يعم النية والهم والعزم والقول : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ ﴾^(٤) ، أى من صلاة وصدقة وجهاد .

ولجعل أحوال :

(٢) سورة الأنعام ٢٣

(٤) سورة الفرقان ٢٥

(١) سورة الجاثية ٢٥

(٣) سورة النحل ٥٠

أحدها : بمعنى « ستمى » ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ ^(١) ، أى سمّوه كذبا ، وقوله : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا ﴾ ^(٢) على قول . ويشهدله قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْإِنْسِيِّ ﴾ ^(٣) .

الثانى : بمعنى المقاربة ، مثل كاد وطفق ، لكنها تفيد ملابسة الفعل والشروع فيه ، تقول : جعل يقول ، وجعل يفعل كذا ؛ إذا شرع فيه .

الثالث : بمعنى الخلق والاختراع ، فتعدى لواحد ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(٤) ، أى خلقهما .

فإن قيل : ما الفرق بين الجعل والخلق ؟

قيل : إن الخلق فيه معنى التقدير ، وفى الجعل معنى التصيير ^(٥) كأنشاء شئ من شئ ، أو تصيير شئ شيئا . أو نقله من مكان ، ويتعدى لمفعول واحد ؛ لأنه لا يتعلق إلا بواحد ، وهو المخلوق .

وأىضا ، فالخلق يكون عن عدم سابق ؛ حيث لا يتقدم مادة ولا سبب محسوس ، والجعل يتوقف على موجود مغاير له جمعول ، يكون منه الجمعول أو عنه ؛ كالمادة والسبب . ولا يرد فى القرآن العظيم لفظ « جعل » فى الأكثر مرادا به الخلق ؛ إلا حيث يكون قبله ما يكون عنه أو منه ، أو شيئا فيه محسوسا عنه ، يكون ذلك المخلوق الثانى ، بخلاف « خلق » فإن العبارة تقع كثيرا به عما لم يتقدم وجوده وجود مغاير ، يكون عنه هذا الثانى ، قال الله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(٦) وإما الظلمات والنور عن أجرام توجد بوجودها ، وتقدم بعدمها .

وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِي ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الزخرف ١٩

(٤) سورة الأنعام ١

(٦) سورة الأنعام ١

(١) سورة الحجر ٩١

(٣) سورة النجم ٧

(٥) فى الكشف : « التضمين » .

(٧) سورة الرعد ٣

وقال : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرَوْنَ كَيْونَ ﴾ ^(١) .
 وقال سبحانه في سورة الأعراف : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ^(٢) .
 وفي سورة النساء : : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ^(٣) ؛ فهو يدل على أنهما قد يستعملان استعمال المترادفين .

الرابع : بمعنى النقل من حال إلى حال والتصيير ، فيتعدي إلى مفعولين ؛ إما حساً كقوله تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾ ^(٤) ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا ﴾ ^(٥) ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُودًا ﴾ ^(٦) ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً ﴾ ^(٧) ﴿ وَجَعَلْنَا كُتُبًا كَثِيرًا خَيْرًا ﴾ ^(٨) . وإما عقلاً مثل ﴿ أَجْعَلِ الْآِلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ ^(٩) ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾ ^(١٠) . ونحو قوله : ﴿ لَجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ ^(١١) ، وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ ^(١٢) ، لأنه يتعلق بشيئين : المنقول وهو الليل ؛ والمنقول إليه وهو اللباس .

وأبين منه قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ ^(١٣) ، ﴿ جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا ﴾ ^(١٤) ، ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴾ ^(١٥) .

والمعاش في قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ ^(١٥) اسم زمان ، لكون الثاني هو الأول ويجوز أن يكون مصدراً لمعنى المميش .

﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ ^(١٦) ، ومعناه صيرناه ، لأن مريم إنما صارت مع ولدها عليه السلام لما خلق من جسدها لا من أب ، فصارا عند ذلك آية للعالمين . ومحال أنه

(٢) سورة الأعراف ١٨٩

(٤) سورة البقرة ٢٢

(٦) سورة الأنبياء ٥٨

(٨) سورة الإسراء ٦

(١٠) سورة فاطر ١

(١٢) سورة عم ١٠

(١٤) سورة هود ٨٢

(١٦) سورة المؤمنون ٥٠

(١) سورة الزخرف ١٢

(٣) سورة النساء ١

(٥) سورة نوح ١٩

(٧) سورة القصص ٤١

(٩) سورة م ٥

(١١) سورة إبراهيم ٣٥

(١٣) سورة الكهف ٨

(١٥) سورة عم ٩ ، ١١

يريد : « خلقناها » لأن مريم لم تخلق في حين خلق ولدها ؛ بل كانت موجودة قبله ، ومحال تعلق القدرة بجعل الموجود موجودا في حال بقاءه .

فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ۖ ﴾^(١) ؛ فهو من هذا الباب على جهة الاتساع . أي صيرناه يُقرأ بلسان عربي ، لأن غير القرآن ما هو عبري وسرياني ؛ ولأن معاني القرآن في الكتب السابقة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴾ ، ﴿ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾^(٢) .

وبهذا احتج من أجاز القراءة بالفارسية ، قال : لأنه ليس في زُبُرِ الأولين من القرآن إلا المعنى ، والفارسية تؤدي المعنى . وإذا عُرف هذا ، فكأنه نقل المعنى من لفظ القرآن فصيره عربيا .

وأخطأ الزمخشري حيث جعله بالخلق ؛ وهو مردود صناعة ومعنى . أما الصناعة ، فلا نه يتعدى لمفعولين ، ولو كان بمعنى الخلق لم يتعد إلا إلى واحد ، وتعديته لمفعولين - وإن احتمل هذا المعنى - لكن بجواز إرادة التسمية أو التصيير على ما سبق . وأما المعنى فلو كان بمعنى « خلقنا التلاوة العربية » فباطل ؛ لأنه ليس الخلاف في حدوث ما يقوم بالسنتنا ؛ وإنما الخلاف في أن كلام الله الذي هو أمره ونهيه وخبره ؛ فعندنا أنه صفة من صفات ذاته ، وهو قديم .

وقالت القدرية : إنه صفة فعل أوجده بعد عدمه ، وأحدثه لنفسه ، فصار عند حدوثه متكلما بعد أن لم يكن ، فظهر أن الآية على تأويله ليس فيها تضمن لعقيدته الباطلة . وقال الآمدي في « أبكار الأفكار » : الجعل فيه بمعنى التسوية ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ۖ ﴾^(٣) ، أي يسمونه كذبا .

قال: ويحتمل أن الجعل على بابه، والمراد القرآن بمعنى القراءة دون مدلولها، فإن القرآن قد يطلق بمعنى القراءة، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «ما أذن الله لشيء أذنه لنبي يتغنى في القرآن» أي بالقراءة.

وقال بعضهم: قاعدة العرب في الجعل أن يتعدى لواحد، وتارة يتعدى لاثنين؛ فإن تعدى لواحد لم يكن إلا بمعنى الخلق، وأما إذا تعدى لاثنين فيجىء بمعنى الخلق، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾^(١)، وبمعنى التسمية: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾^(٢)، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾^(٣). ويجىء بمعنى التصيير، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا آيَنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾^(٤)، أي صيرناها.

إذا علمت هذا فإذا ثبت أن الجعل المتعدى لاثنين ليس نصًّا في الخلق، بل يحتمل الخلق وغيره ولم يكن في الآية تعلق للقدريّة على خلق القرآن، لأن الدليل لابد أن يكون قطعياً لا احتمال فيه. ويجوز أن يكون بمعنى الخلق على معنى: جعلنا التلاوة عربية. قلت: وهذا يمنع إطلاقه؛ وإن جوزنا حدوث الألفاظ، لأنها لم تأت عن الساف، بل نقول: القرآن غير مخلوق على الإطلاق.

الخامس: بمعنى الاعتقاد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾^(٥)، ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾^(٦).

(٢) سورة الزخرف ١٩

(٤) سورة المؤمنين ٥٠

(٦) سورة النحل ٦٢

(١) سورة الإسراء ١٢

(٣) سورة الحجر ٩١

(٥) سورة الأنعام ١٠٠

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا ﴾^(١) ،
أى اعتقدوهم إنانا .

ويموز أن يكون كما قبله ؛ ووجه النقل فيه هو أن للملائكة فى نفس الأمر ليسوا
إنانا ، فهؤلاء السكفار نقلوهم باعتقادهم ؛ فصيروهم فى الوجود ذهنى إنانا .

ومنهم من جعلها بمعنى التسمية ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ ﴾^(٢) ، أى لا تسموها أندادا وأنتم تعلمون ؛ أى لا تسموها أندادا ولا تمتقدوها ؛
لأنهم ما سموها حتى اعتقدوها .

وكذلك : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾^(٣) ، أى سموه وجزّوه أجزاء ،
فجعلوا بهضه شعرا ، وبهضه سحرا ، وبهضه أساطير الأولين .

وقال الزجاج فى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ ﴾^(٤) ، إنها بمعنى^(٥) . . .

وقوله : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ ﴾^(٦) ، أى اعتقدتم هذا مثل هذا .

فأما قوله : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي
الْأَرْضِ ﴾^(٧) ، فالنقل والتصيير راجعان إلى الحال ، أى لا تجعل حال هؤلاء مثل حال
هؤلاء ، ولا تنقلها إليهما .

وكذلك قوله : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ ﴾^(٨) ، أى اعتقدوا له شركاء .

السادس : بمعنى الحكم بالشئ على الشئ ، يكون فى الحق والباطل .

فالحق ، كقوله : ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٩) .

(٢) سورة البقرة ٢٢

(٤) سورة الزخرف ١٩

(٦) سورة التوبة ١٩

(٨) سورة الرعد ١٦

(١) سورة الزخرف ١٩

(٣) سورة الحجر ٩١

(٥) بياض بالأصلين

(٧) سورة ص ٢٨

(٩) سورة القصص ٧

والباطل ، كقوله : ﴿ وَجَعَلُوا اللَّهَ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ . . . ﴾ ^(١) الآية .
وبمعنى أوجب ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ ^(٢) ، أى
أوجبنا الاستقبال إليها .

وكقوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ ^(٤)
ومعنى « كنت عليها » أى أنت عليها ، كقوله : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٥) ، أى أنتم .
السابع : ذكره الفارسي ، بمعنى « ألقى » فيتعدى لمفعولين : أحدهما بنفسه والآخر
بحرف الجر ، كما في قولك : جعلت متاعك بعضه فوق بعض .

ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ .
ومعته قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ^(٦) و « بعضه » بدل
من الخبيث .

وقوله : « جعلى بعض » أى فوق بعض .
ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ ^(٧) ، أى ألقى ، يدلل قوله في الآية الأخرى
التي علل فيها المراد بخلق الجبال ، وأبان إنعامه ، فقال : ﴿ وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ
أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ ^(٨) .

فائدة

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ ﴾ ^(٩) ، قيل : كيف يستعمل لفظ « الجعل »

(١) سورة البقرة ١٤٣

(٢) سورة البقرة ١٤٣

(٣) سورة الأنفال ٣٧

(٤) سورة النحل ١٥

(١) سورة الأنعام ١٣٦

(٢) سورة المائدة ١٠٣

(٣) سورة آل عمران ١١٠

(٤) سورة الرعد ٣٣

(٥) سورة الإسراء ١٢

هنا مع أن المفعول عنه ينبغي أن يتحقق قبل الجعل ، مع صفة المفعول ، كقولك : « جعلت زيدا قائما » ، فهو قبل ذلك كان متصفا بضد القيام ، وهنا لم يوجد « الجعل » إلا على هذه الصفة ، فكيف يصح استعمال الجعل فيه ؟

والجواب أن الليل جوهر قام به السواد ، والنهار جوهر قام به النور ، وكذلك الشمس جسم قام به ضوء ، والأجسام والجواهر متقدمة على الأعراض بالذات ، والعرب تراعى مثل هذا ، نقل الفراء أنهم قالوا : أحسنت إليك فكسوتك ؛ فجعلوا الإحسان متقدما على الكسوة ؛ بدليل العطف بالفاء ، وليس ذلك إلا تقدم ذاتي ، لأن الإحسان في الخارج هو نفس الكسوة .

ولك أن تقول : لا نسلم أن الإحسان نفس الكسوة ؛ بل معنى يقوم بالنفس ينشأ عنه الكسوة .

حَسِبَ

يَتَعَدَّى لمفعولين . وحيث جاء بعدها أن والفعل ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنَّا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾^(١) ، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا ﴾^(٢) ونظائره ، فذهب سيبويه أنها ساذة مسددة المفعولين ، ومذهب المبرد أنها ساذة مسددة المفعول الواحد ، والثاني عنده مقدر .

ويشهد لسيبويه أن العرب لم يُسَمَّعَ من كلامهم نطقٌ بما ادعاه من التصريح به ، ولو كان كما ذكره النطقوا به ولو مرة .

كاد

وللنحويين فيها أربعة مذاهب :

أحدها : أن إثباتها إثبات ونفيها نفي ، كغيرها من الأفعال .

والثاني : أنها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر ، وهو مذهب ابن جني .

والثالث : أن إثباتها نفي ونفيها إثبات ، فإذا قيل : « كاد يفعل » ، فمعناه أنه لم يفعله ،
بدليل قوله : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ ^(١) ، وإذا قيل « لم يكد يفعل » فمعناه أنه فعله ،
بدليل قوله : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٢) .

والرابع : التفصيل في النفي بين المضارع والماضي ، فنفي المضارع نفي ، ونفي الماضي إثبات ،
بدليل : ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا ﴾ ^(٤) ، مع أنه
لم ير شيئاً ، وهذا حكاه ابن أبي الربيع ^(٥) في « شرح الجمل » وقال : إنه الصحيح .
والمختار هو الأول ؛ وذلك ، لأن معناها المقاربة ، فمعنى « كاد يفعل » قارب الفعل ،
ومعنى « ما كاد يفعل » لم يقاربه ، فخيرها منفي دائماً .

أما إذا كانت منفية فواضح ، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلاً عدم
حصوله ، ويدل له قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا ﴾ ^(٤) ، ولهذا كان
أبلغ من قوله : « لم يرها » لأن مَنْ لَمْ يَرَ قَدْ يُقَارِبُ الرؤية .

وأما إذا كانت المقاربة منفية ، فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضى عرفاً عدم حصوله ،
وإلا لم يتجه الإخبار بقربه ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٣) ؛

(١) سورة الإسراء ٧٣

(٢) سورة البقرة ٧١

(٣) سورة البقرة ٨١

(٤) سورة النور ٤٠

(٥) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ، أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي ، إمام أهل النعم
في زمانه ؛ شرح الجمل في عشر مجلدات لم يشذ عنه مسألة في العربية ؛ مات سنة ٦٨٨ . بغية الوعاة ٣١٩

فإنها منفية مع إثبات الفعل لهم في قوله : ﴿ فَذَبْحُوهَا ﴾ .

ووجهه أيضاً إخبار عن حلهم في أول الأمر ، فإنهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها ، بدليل ما ذكر الله عنهم من تعنتهم . وحصول الفعل إنما فهمناه من دليل آخر ، وهو قوله : ﴿ فَذَبْحُوهَا ﴾ .

والأقرب أن يقال : إن النفي واردٌ على الإثبات ، والمعنى هنا : « وما كادوا يفعلون الذبح قبل ذلك » ، لأنهم قالوا : ﴿ اتَّخِذْنَا هُزُوءاً ﴾ وغير ذلك من التشديد . وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً ﴾^(١) فالمعنى على النفي ، وأنه صلى الله عليه وسلم لم يركن إليهم لا قليلاً ولا كثيراً ، من جهة أن « لولا » الامتناعية تقتضى ذلك ، وأنه امتنع مقاربة الركون القليل لأجل وجود التثبيت ، لينتفى الكثير من طريق الأولى .

وتأمل كيف جاء « كاد » المقتضية للمقاربة للفعل ، بقدر الظاهرة للتقليل ، كل ذلك تعظيماً لشأن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما جُبِلَتْ عليه نفسه الزكية من كونه لا يكاد يركن إليهم شيئاً قليلاً ، للتثبيت مع ما جُبِلَتْ عليه .

هكذا ينبغي أن يفهم معنى هذه الآية ، خلافاً لما وقع في كتب التفسير من ابن عطية وغيره ، فهم عن هذا المعنى اللطيف بمعزل .

وحكى الشريف الرضى في كتاب « الفرر »^(٢) ثلاثة أقوال في قوله تعالى : ﴿ يَكْذِبُ رَأَاهَا ﴾^(٣) .

الأول : أنها دالة على الرؤية بعسر ، أى رآها بعد عُسر وبطء لتكاثف الظلم .

(١) سورة الإسراء ٧٤

(٢) أمالى المرتضى ، المسمى بالفرر ١ : ٣٣١ وما بعدها ، مع تصرف في العبارة .

(٣) سورة النور ٤٠

والثاني : أنها زائدة ، والكلام على النفي المحض ، وثقله عن أكثر المفسرين ، أى لم يراها أصلا ، لأن الله تعالى قال : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ ^(١) ، كان مقتضى هذه الظلمات تحوّل بين العين وبين النظر إلى البدن وسائر المناظر .

والثالث : أنها بمعنى « أراد » من قوله : ﴿ كَذَنَّا لِيُوسُفَ ﴾ ^(٢) ، أى لم يُرَدُّ أن يراها .

وذكر غيره أن التقدير : إذا أخرج يده ممتحنا لبصره لم يكذب يخرجها ، و « يراها » صفة للظلمات ، تقديره : ظلمات بعضها فوق بعض يراها .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِيُجْزَى ﴾ ^(٣) ، فيحتمل أن المعنى : أريد أخفيها ، لكي تجزى كل نفس بسعيها .

ويموز أن تكون زائدة ، أى أخفيها لتجزى .

وقيل : تم الكلام عند قوله : ﴿ آتِيَةٌ أَكَادُ ﴾ ، والمعنى : أكاد آتى بها ، ثم ابتداء بقوله : ﴿ أُخْفِيهَا لِيُجْزَى ﴾ .

وقرأ سعيد بن جبير : ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ بفتح الألف ، أى أظهرها ، يقال : أخفيت الشيء إذا سترته وإذا أظهرته .

وقراءة الضم تحتمل الأمرين ، وقراءة الفتح لا تحتمل غير الإظهار ؛ ومعنى سترتها لأجل الجزاء ، لأنه إذا أخفى وقتها قويت الدواعى على التأهب لها خوف الحىء بفتنة .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾^(١) ، فلم يثبت للزيت الضوء ، وإنما أثبت له المقاربة من الضوء قبل أن تمسه النار ، ثم أثبت النور بقوله : ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾^(٢) ، فيؤخذ منه أن النور دون الضوء لا نفسه .

فإن قلت : ظاهره أن المراد : يكاد يضيء ؛ مسته النار أو لم تمسه ، فيعطى ذلك أنه مع أن مساس النار لا يضيء ، ولكن يقارب الإضاءة ، لكن الواقع أنه عند المساس يضيء قطعاً ! أجيب : بأن الواو ليست عاطفة ، وإنما هي للحال ، أى يكاد يضيء والحال أنه لم تمسه نار ، فيفهم منه أنها لو مسته لأضاء قطعاً .

تأعيدة

[فى مجيء كاد بمعنى أراد]

تجىء كاد بمعنى أراد ، ومنه : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾^(٢) ﴿ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾^(٣) . وعكسه ، كقوله تعالى : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِضَ ﴾^(٤) أى يكاد .

تأعيدة

[فعل المطاوعة]

فعل المطاوعة هو الواقع مسبباً عن سبب اقتضاه ، نحو كسرتة فانكسر . قال ابن مالك فى شرح « الخلاصة » : هو الدال على قبول مفعولٍ لأثرِ الفاعل ؛ ومعنى ذلك أن الفعل المطاوع ، بكسر الواو ، يدل على أن المفعول لقولك : كسرت الشيء ، يدل على مفعول معالجتك فى إيبصال الفعل إلى المفعول ، فإذا قلت : فانكسر ، علم أنه قبل

(٢) سورة يوسف ٨٦

(٤) سورة الكهف ٨٧

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة طه ١٥

الفعل ، وإذا قلت : لم ينكسر على أنه لم يقبله وأما المطاوع ، بفتح الواو ، فيدلّ على معالجة الفاعل في إيصال فعله إلى المفعول ، ولا يدلّ على أن المفعول قبل الفعل أو لم يقبله .
وذكر الزمخشري وغيره أن المطاوع والمطاوع ، لا بدّ وأن يشتركا في أصل المعنى ، والفرق بينهما إنما هو من جهة التأثير والتأثير ، كالنكسر والانكسار ، إذ لا معنى للمطاوعة إلا حصول فعل عن فعل ، فالثاني مطاوع ؛ لأنه طاع الأول ، والأول مطاوع ، لأنه طاعه الثاني ، فيكون المطاوع لازما للمطاوع ومرتبيا عليه .

وقد استشكل هذا بقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾^(١) ، فأثبت « الهدى » بدون « الاهتداء » .

وقوله : « أمرته فلم ياتمر » فأثبت الأمر بدون الائتمار . وأيضا فاشتراط الموافقة في أصل المعنى منقوض بقوله : « أمرته فائتمر » ، أي امتثل ، فإن الامتثال خلاف الطلب .
وأجيب بأنّه ليس المراد : ﴿هَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ﴾ الهدى الحقيقي ، بل أوصلنا إليهم أسباب الهداية ، من بعث النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يلزم وجود الاهتداء .
وأما الأمر فيقتضيه لغة ألا يثبت إلا بالامتثال والائتمار .

وقال المطرزي في « المغرب »^(٢) : الائتمار من الأضداد ، وعليه قول شيخنا في « الأساس »^(٣) : يقال : أمرته فائتمر ، وأبى أن ياتمر ، أي أمرته فاستقيد برأيه ولم يمتثل ، والمراد بالؤتمر الممتثل . ويقال : علمته فلم يعلم ؛ لأنّ التعليم فعل صالح لأن يترتب عليه حصول العلم لإيجاده .

(١) سورة فصلت ١٧

(٢) كتاب المغرب في اللغة ؛ لمؤلفه الإمام أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي ؛ من أهل خوارزم ، قرأ على الزمخشري والموفق ، وبرع في النحو واللغة والفقه على مذهب أبي حنيفة ؛ وكان لهم كالأزهري للشافعية ، توفي سنة ٦١٠ . بغية الوعاة ٤٠٢

(٣) أساس البلاغة للزمخشري ص ٩ .

كذا قاله الإمام نجر الدين ، ومنعه بعضهم .

وقال الشيخ علاء الدين الباجي : لو لم يصح : علمته فما تعلم ، لما صح علمته فعلم ؛ لأنه إذا كان التعليم يقتضي إيجاد العلم وهو آلة فيه ، فعملوه - وهو التعلم - يوجد معه ؛ بناء على أن الآلة مع المعلول ، والفاء في قولنا : « فتعلم » تقتضي تعقب العلم . وإن قلنا : المعلول يتأخر ، فلا فائدة في « فتعلم » لأن التعلم قد فهم من « علمته » ، فوضح أنه لو صح « علمته فما تعلم » لكان إما ألا يصح علمته فتعلم ، بناء على أن الآلة مع المعلول ، أو لا تكون في قولنا : « فتعلم » فائدة بتأخر المعلول .

فإن قيل : قد منعوا « كسرته فما انكسر » فما وجه صحة قولهم : « علمته فما تعلم » ؟

قيل : فرق بعضهم بينهما ؛ بأن العلم في القلب من الله يتوقف على أمر من المعلم ومن المتعلم ، وكان علمه موضوعا للجزاء الذي من المعلم فقط ، لعدم إمكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ، ولا بد بخلاف الكسر ، فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار .

واعلم أن الأصل في فعل المطاوعة أن يعطف عليه بالفاء ، تقول دعوته فأجاب ، وأعطيته فأخذ ، ولا تقولها بالواو ؛ لأن المراد إفاضة السببية ، وهو لا يكون في الغالب إلا بالفاء ، كقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾ ^(١) .

ويموز عطفه بالواو ، كقوله : ﴿ وَلَا تَطِيعُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ ^(٢) .

وكقوله : ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ ﴾ ^(٣) .

وفي موضع آخر : ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنجَّيْنَاهُ ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة الكهف ٢٨

(٤) سورة الأنبياء ٧٦

(١) سورة الأعراف ١٧٨

(٣) سورة الأنبياء ٨٨

وزعم ابن جني في كتاب « الخصاص » أنه لا يجوز فعل المطاوعة إلا بالفاء .
وأجاب عن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾^(١) ، بأن « أغفل »
في الآية بمعنى وجدناه غافلا ، لا جعلناه يغفل ، وإلا لقل : « فاتبع هواه » بالفاء ؛ لأنه
يكون مطاوعا .

وفي كلامه نظر ؛ لأننا نقول : ليس اتباع الهوى مطاوعا لـ « أغفلنا » ، بل المطاوع
لـ « أغفلنا » ، غفل .

فإن قيل : إنه من لازم الغفلة اتباع الهوى ، والمسبب عن السبب سبب .
قيل : لا نسلم أن اتباع الهوى مسبب عن الغفلة ، بل قد يغفل عن الذكر ولا يتبع
الهوى ، ويكون المانع له منه غفلة أخرى عنه .

واعلم أن الحامل لأبي الفتح على هذا الكلام اعتقاده الاعتزالي أن معصية العبد
لا تنسب إلى الله تعالى ؛ وأنها مسببة له ، فهذا جعل « أفعل » هنا بمعنى « وجد »
لا بمعنى التعدية خاصة . وقد بينا ضعف كلامه ، وأن المطاوع لا يجب عطفه بالفاء .
وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾^(٢) :
هذا موضع الفاء ، كما يقال : أعطيته فشكر ، ومنعته فصبر ؛ وإنما عطف بالواو للإشعار
بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما [إيتاء]^(٣) العلم ، [فاضمر ذلك ثم عطف عليه بالتحميد]^(٤)
كأنه قال : فعلا به وعلماه ، وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة ، وقالوا الحمد لله^(٥) .

وقال السكاكي : يحتمل عندي أنه تعالى أخبر عما صنع بهما ، وعما قالا ؛ كأنه قال :
نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فعلا الحمد ، من غير بيان ترتبه عليه اعتمادا على فهم السامع ،
كقولك : « قم يدعوك » بدل « قم فإنه يدعوك » .

(١) سورة الكهف ٢٨

(٢) سورة النمل ١٥

(٣) تكملة من الكشاف

(٤) الكشاف ٣ : ٢٧٨

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(١) ؛ فظنَّ بعضُ الناس أن التقوى سبب التعليم ، والمحققون على منع ذلك ؛ لأنه لم يربط الفعل الثاني بالأول ربطاً الجزاء بالشرط ، فلم يقل : واتقوا الله يعلمكم « ولا قال : « فيعلمكم الله » ، وإنما أتى بواو العطف ، وليس فيه ما يقتضى أن الأول سبب للثاني ، وإنما غاية الاقتران والتلازم ، كما يقال : زرنى وأزورك ، وسلم علينا ونسلم عليك ، ونحوه ، مما يقتضى اقتران الفعلين والتعارض من الطرفين ، كما لو قال [عبد] لسيده : أعتقني ولك ألف ، أو قالت المرأة لزوجها : طلقني ولك ألف ؛ فإن ذلك بمنزلة قولها : بألف أو على ألف . وحينئذ فيكون متى علم الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك .

ونظير الآية قوله تعالى : ﴿ فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) .

وقوله عقيب ذكر الغيبة : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٣) ، ووجه هذا الختام التنبيه على التوبة من الاغتياب ، وهو من الظلم .

وهاهنا بحث ، وهو أن الأئمة اختلفوا في أن العلم هل يستدعى مطاوعة أم لا ! على قولين :

أحدهما : نعم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ ^(٤) ، فأخبر عن كل من هداه الله بأنه يهتدى . وأما قوله : ﴿ وَأَمَّا تَعُودُ فَيَهْدِيَنَاهُمْ ﴾ ^(٥) ، فليس منه لأن المراد بالهداية فيه الدعوة ، بدليل : ﴿ فَاسْتَجَبُوا أَلْعَمَىٰ عَلَىٰ الْهُدَىٰ ﴾ ^(٥) .

والثاني : لا يدل على المطاوعة ، بدليل قوله : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ ^(٦) . وقوله : ﴿ وَتُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾ ^(٦) ، لأن التخويف حصل ، ولم يحصل

(٢) سورة هود ١٢٣
(٤) سورة الأعراف ١٧٨
(٦) سورة الإسراء ٥٩ ، ٦٠

(١) سورة البقرة ٢٨٢
(٣) سورة الحجرات ١٢
(٥) سورة فصلت ١٧

للكفار خوف نافع بصرفهم إلى الإيمان ؛ فإنه المطاوع للتخويف المراد بالآية الكريمة ، وعلى الأول تكون القاء التعقيب في الزمان ، ويكون : « أخرجته فما خرج » حقيقة .

فائدة

[في قوله تعالى : « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا »]

قالوا في قوله : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا ﴾ ^(١) : إن التقدير « منذرٌ إنذاراً نافعا من يخشاها » .

قال الشيخ عز الدين : ولا حاجة إلى هذا ، لأن فعل وأفعل ، إذا لم يترتب عليه مطاوعة ، كخوف وعلم وشبهه لا يكون حقيقة ؛ لأن « خوف » إذا لم يحصل الخوف ، و « علم » إذا لم يحصل العلم كان مجازاً ، و ﴿ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا ﴾ ، يترتب عليه أثره ، وهو الخشية ، فيكون حقيقة لمن يخشاها ، فإذا ليس منذراً من لم يخش ، لأنه لم يترتب عليه أثر . فعلى هذا : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ﴾ ^(١) فيه جمع بين الحقيقة والمجاز لترتب أثره عليه ، بالنسبة إلى « من يخشى » دون « من لم يخش » .

احتمال الفعل للجزم والنصب

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٢) ، يحتمل أن يكون ما بعد القاء مجزوماً ، ويحتمل أن يكون منصوباً ، وإذا كان مجزوماً كان داخلاً في النهي ، فيكون قد نهى عن الظلم ، كما نهى عن قربان الشجرة ، فكأنه قال : « لا تقربا هذه الشجرة فلا تكونا من الظالمين » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾^(١) ، فإنه يحتمل أن يكون « تكتموا » مجزوماً ؛ فهو مشترك مع الأول في حرف النهي ؛ والتقدير : لا تلبسوا ولا تكتموا ، أى لا تفعلوا هذا ، كما في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالجزم . أى لا تفعل واحداً من هذين . ويحتمل أن يكون منصوباً ، والتقدير : لا تجمعوا بين هذين ، ويكون مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وانعني : لا تجمعوا بين هذين الفعلين القبيحين ، كما تقول لمن لقيته : أما كفأك أحدهما حتى جمعت بينهما ! وليس في هذا إباحة أحدهما . والأول أظهر .

وقوله : ﴿ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾^(٢) ، أى ما لم يكن أحد الأمرين : المس أو الفرض المستلزم ؛ لعدم كل منهما ، أى لا هذا ولا هذا ؛ فإن وُجد أحدهما فعليكم الجناح ، وهو المهر^(٣) أو نصف الفروض ، و « تفرضوا » مجزوم عطفاً على « تَمْسُوهُنَّ » .

وقيل : نصب ، و « أو » بمعنى « إلا أن » .

والصحيح الأول ؛ ولا يجوز تقدير « لم » بعد « أو » لفساد المعنى ، إذ يؤول إلى رفع الجناح عند عدم المس مع الفرض وعدمه . وعند عدم الفرض مع المس وعدمه . وليس كذلك ؛ ولا يقدر فيما انتفى أحدهما ، لازوم نفي الجناح عند نفي أحدهما ووجود الآخر ، فلا بد من المحافظة على أحدهما على الإيهام وانسحاب حكم « لم » عليه . ونظيره : ﴿ وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْأُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾^(٥) :

(١) سورة البقرة ٢٣٦

(٤) سورة الدهر ٢٤

(١) سورة البقرة ٤٣

(٣) ت : « الفرض »

(٥) سورة البقرة ١٨٨

وقوله تعالى : ﴿ إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾^(١) ، والوجه الجزم ، ويجوز النصب .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبْذَرُوا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ... ﴾^(٢) الآية .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا مَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾^(٥) .

وقوله في آل عمران : ﴿ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾^(٦) .

وقوله في الأعراف : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾^(٧) .

وقوله في الأنفال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(٨) .

وقوله في سورة التوبة : ﴿ وَإِنْ تَصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِنْ قَبْلُ وَيَتَوَلَّوْا ﴾^(٩) .

وقوله : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يُرِغِبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾^(١٠) .

وقوله في سورة يونس : ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾^(١١) ، يجوز أن يكون

معطوفا على : ﴿ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾^(١١) فيكون منصوبا ، ويجوز أن يكون منصوبا بالهاء

(٢) سورة البقرة ٢٨٤

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة آل عمران ١٤٩

(٨) سورة الأنفال ٢٧

(١٠) سورة التوبة ١٢٠

(١) سورة آل عمران ١٤٩

(٣) سورة النساء ١٩

(٥) سورة النساء ١٢٩

(٧) سورة الأعراف ١٩

(٩) سورة التوبة ٥٠

(١١) سورة يونس ٨٨

على جواب الدعاء ، وأن يكون مجزوما ، لأنه دعاء .

وقوله في سورة يوسف: ﴿ أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ ﴾^(١) .

وقوله: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾^(٢) .

وقوله في سورة هود: ﴿ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ . أَلَّا تَعْبُدُوا ﴾^(٣) ، أى « بأن لا تعبدوا » فيكون منصوبا ، ويجوز جزمه لأنه نهى .

وقوله في سورة النحل: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا الشَّوْءَ بِمَا صَدَدْتُمْ ﴾^(٤) يجوز عطف ، « وتذوقوا » على « تتخذوا » أو « فتزل » قبل دخول الفاء ، فيكون مجزوما .

وقوله في سورة الإسراء: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾^(٥) ، أى بالآلا تعبدوا ، أو على نهى .

وفيها: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾^(٦) .

وقوله في سورة الكهف: ﴿ إِنَّهُمْ يَظَاهَرُوا عَلَيْكُمْ يَزْجُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ ﴾^(٧) .

وقوله في الحج: ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ ﴾^(٨) ، يجوز أن يكون لام كي أو لام الأمر ، وفائدة هذا تظهر في جواز الوقف .

وقوله: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُدُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا ﴾^(٨) ، فيمن كسر

اللامات .

(٢) سورة غافر ٨٢
(٤) سورة النحل ٩٤
(٦) سورة الإسراء ٣٣
(٨) سورة الحج ٢٨ ، ٢٩

(١) سورة يوسف ٩
(٣) سورة هود ٢ ، ١
(٥) سورة الإسراء ٢٣
(٧) سورة الكهف ٢٠

- وقوله في النمل : ﴿ أَلَا تَعْلَمُوا عَلَىٰ وَاتِّتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ ^(١) ، أى يأن ، أو نهى .
- وقوله في العنكبوت : ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا ﴾ ^(٢) .
- وفي فاطر : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ ^(٣) .
- وفي يس : ﴿ لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ ﴾ ^(٤) ، هل هى لام كي ، أو لام الأمر ؟
- وفي المؤمن : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ ^(٥) .
- وفي فصلت : ﴿ تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا ﴾ ^(٦) .
- وفي الأحقاف : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(٧) .
- وفي القتال : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ ^(٨) .
- وبدل على جواز النصب ظهوره في مثله ، ﴿ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾ ^(٩) .
- وقوله : ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ ﴾ ^(١٠) .
- وقوله : ﴿ أَلَا تَطْفَئُوا فِي آلِيزَانِ ﴾ ^(١١) أى لثلا . أو مجزوم .
- وقوله : ﴿ إِنْ يَتَّقَوْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءَ ﴾ ^(١٢) .
- وقوله : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ ^(١٣) ، فإن ﴿ يَبْتَذِرُونَ ﴾
- أجل مع الأول في النفي عند سيبويه ، بدليل قوله : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ ، فإن كان
- انطق قد نفي عنهم في ذلك اليوم فالاعتذار نطق ، فينبغى أن يكون منفيا معطوفا على قوله :

(٢) سورة العنكبوت ٦٦

(٤) سورة يس ٣٥

(٦) سورة فصلت ٣٠

(٨) سورة محمد ١٠

(١٠) سورة محمد ٣٥

(١٢) سورة المتحنة ٣

(١) سورة النمل ٣١

(٣) سورة فاطر ٤٤

(٥) سورة غافر ٨٢

(٧) سورة الأحقاف ٢١

(٩) سورة الحج ٤٦

(١١) سورة الرحمن ٨

(١٣) سورة المراتل ٣٥ ، ٣٦ .

﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾^(١) ، ولو أُجِل على إضمار المبتدأ ، - أى فهم يعتذرون - لجاز على أن يكون المعنى فى ﴿لَا يَنْطِقُونَ﴾ أنهم وإن نطقوا فنطقهم كلا نطق ؛ لأنه لم يقع الموقع الذى أرادوه ، كقولهم : تكلمت ولم تكلم .

وقوله : ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(٢) ، وعلى الأول يكون هذا قولاً فى أنفسهم من غير نطق .

وقوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ﴾^(٣) ، يجوز أن يكون لام كي ، والفعل منصوب ، أو لام الأمر ، والفعل مجزوم .

وقوله : ﴿أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) ، فالظاهر أنه منصوب ، ويجوز أن يكون مجزوماً ، واللام زائدة ، ومن نصب ﴿وَيَذَرُكَ﴾ ، عطفه على ﴿لِيُفْسِدُوا﴾ .

رَأَى

إن كانت بصرية تعدت لواحد ، أو علمية تعدت لثنين ؛ وحيث وقع بعد البصرية منصوبان كان الأول مفعولها ، والثانى حالاً .

ومما يحتمل الأمرين قوله تعالى : ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾^(٥) ، فإن كانت بصرية كان « الناس » مفعولاً و « سكارى » حالاً ، وإن كانت علمية فهما مفعولاهما .

وكذلك قوله تعالى : ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِئَةٍ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾^(٧) ،

(٢) سورة الشعراء ١٠٢

(٤) سورة الأعراف ١٢٧

(٦) سورة الجاثية ٢٨

(١) سورة المرسلات ٣٦

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

(٥) سورة الحج ٢

(٧) سورة الزمر ٦٠

فهذه الجملة - أعنى قوله : ﴿ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ ^(١) - فى موضع نصب، إمّا على الحال إن كانت بَصَرِيَّةً ، أو مفعول ثانٍ إن كانت قلبيّة .

واعلم أنه قد وقع فى القرآن : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ^(٢) ، فى بعض المواضع بغير واو كما فى الأنعام ، وفى بعضها بالواو ^(٣) ، وفى بعضها بالفاء ﴿ أَلَمْ يَرَوْا ﴾ ^(٤) .

وهذه الكلمة تأتى على وجهين :

أحدهما : أن تتصل بما كان الاعتبار فيه بالمشاهدة ، فيذكر بالالف والواو ، ولتدلّ الألف على الاستفهام ، والواو ، على عطف جملة على جملة قبلها . وكذلك الفاء ؛ لكنها أشدّ اتصالاً بما قبلها .

والثانى : أن يتصل بما الاعتبار فيه بالاستدلال ، فاقصر على الألف دون الواو والفاء ، ليجرى مجرى الاستئناف .

ولا ينتقض هذا الأصل بقوله فى النحل : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ ﴾ ^(٥) ، لاتصالها بقوله : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ ^(٦) وسبيلها الاعتبار بالاستدلال ، فبنى عليه ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ ﴾ .

وأما «أرأيت» فبمعنى «أخبرنى» ولا يذكر بعدها إلا الشرط ؛ وبعده الاستفهام ، على التقديم والتأخير ؛ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمَكَكُمْ ﴾ ^(٧) الآية ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ ^(٨) .

- | | |
|--|--------------------|
| (١) سورة الزمر ٦٠ | (٢) سورة الأنعام ٦ |
| (٣) كقوله تعالى فى سورة الرعد ٤١ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾ | (٤) سورة سبأ ٩ |
| (٥) سورة النحل ٧٩ | (٦) سورة النحل ٧٨ |
| (٧) سورة الأنعام ٤٦ | (٨) سورة الملك ٣٠ |

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾ ^(١) .

وأما « رأيت » الواقعة في كلام الفقهاء ، فهي كذلك ، قال ابن خروف : إلا أنهم يلجئون فيها ، وجوابها : أَرَأَيْتَ إن كان كذا وكذا ؟ كيف يكون كذا ؟ بمعنى عدم الشرط . ثم الاستفهام بعده على نمط الآيات الشريفة ، وهي معلقة عن العمل بما بعدها من الآيات الكريمة ، وكذلك الرؤية كيف تصرف .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ^(٢) ، فدخلها معنى التعجب ، كأنه قيل : ألم تعجب إلى كذا ! فتعدت بـ « إلى » كأنه : ألم تنظر ، ودخلت « إلى » بمعنى التعجب ، وعلق الفعل على جملة الاستفهام ؛ وليست يبدل من « الرب » تعالى ؛ لأن الحرف لا يعلق .

وأما « أَرَأَيْتُكَ » فقد وقعت هذه اللفظة في سورة الأنعام في موضعين ^(٣) وغيرها ، وليس لها في العربية نظير ؛ لأنه جمع فيها بين علامتي خطاب ، وهما التاء والكاف ، والتاء اسم بخلاف الكاف ؛ فإنها عند البصريين حرف يفيد الخطاب ، والجمع بينهما يدل على أن ذلك تنبيهاً على مبنائها عليه من مرتبة ، وهو ذكر الاستبعاد بالهلاك ، وليس فيما سواها ما يدل على ذلك ، فاكتمى بخطاب واحد .

قال أبو جعفر بن الزبير : الإتيان بأداة الخطاب بعد الضمير المفيد لذلك تأكيد

(١) سورة الماعون ١

(٢) سورة الفرقان ٤٥

(٣) في سورة الأنعام بلفظ « أَرَأَيْتُكُمْ » آية ٤٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ

أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ . . . ﴾ ، وآية ٤٧ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً

أَوْ جَهْرَةً . . . ﴾ ، وفي سورة يونس بلفظ « أَرَأَيْتَكَ » ، آية الإسراء ٦٢ ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ

هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ . . . ﴾ .

باستحكام غفلته ؛ كما تحرك النائم باليد ، والمفرط الغفلة باليد واللسان ؛ ولهذا حذفت الكاف في آية يونس ^(١) ؛ لأنه لم يتقدم قبلها ذكر صمم ولا بكم يوجب تأكيد الخطاب ، وقد تقدم قبلها قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾ ^(٢) إلى ما بعدهن ، فحصل تحريكهم وتنبيههم بما لم يبق بعده إلا التذكير بعذابهم . انتهى .

وقال ابن فارس في قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ ^(٣) قال : البصريون ^(٤) : هذه الكاف [زائدة ، زيدت لمعنى الخطابية ، قال محمد بن يزيد : وكذلك رويك زيدا ، قال : والدليل على ذلك أنك إذا قلت : أرايتك زيدا ، فإنما هي : أرايت زيدا ؟ لأن الكاف ^(٥) لو كانت اسما استحال أن تعدى « أرايت » إلى مفعولين ، والثاني هو الأول . يريد قولهم : « أرايت زيدا قائما » لا يعدى « رأيت » إلا إلى مفعول هو « زيد » ، ومفعول آخر هو « قائم » ؛ فالأول هو الثاني .

وقال غيره : مَنْ جعل الأداة المؤكدة بها الخطاب في « أرايتكم » ضميرا لم يلزمه اعتراض بتعدى فعل الضمير المتصل إلى مضمرة المتصل ؛ لأن ذلك جائز في باب الظن ، وفي فعلين من غير باب ظننت ؛ وهما « قدت » و « عدت » ، وكذلك تعدى فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل جائز في الأفعال المذكورة ؛ والآيات المذكورة من باب الظن ، لأن المراد بـ « رأيت » رؤية القلب ، فهي من المستثنى ؛ وإنما الممتنع ^(٦) مطلقا تعدى

(١) وهو قوله تعالى في الآية . . ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَغْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ .

(٢) سورة يونس ٣١

(٣) سورة الإسراء ٧٢

(٤) فقه ص ٨٣

(٥) الزيادة من فقه اللغة للصاحبي

(٦) ت : « وإنما امتنع » .

فعل المضمر المتصل إلى ظاهره ، فلا اختلاف في منع هذا من كل الأفعال .
وأما مَنْ جَرَّد أداة الخطاب للؤكد بها للحرفية - وهو قول الجمهور - فلا كلام في ذلك .
وقد اختلف في موضع الكاف من هذا اللفظ على أقوال :
قال سيبويه : لا موضع لها .
وقال السكاكي : موضعها نصب .
وقال الفراء : رفع .

إذا علمت هذا، فلها موضعان : أحدهما أن تكون بمعنى « أخبرني » فلا تقع إلا على اسم مفرد أو جملة شرط ، كقوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ... ﴾ (١) الآية ولا يقع الشرط إلا ماضيا ، لأن ما بعده ليس بجواب له ، وإنما هو معلق بـ « أَرَأَيْتَكَ » ، وجواب الشرط ؛ إما محذوف للعلم به ، وإما للاستفهام مع عامله . وإذا تثنى هذا أو جمع لحقت بالتثنية والجمع الكاف ، وكانت التاء مفردة بكل حال .

قال السيرافي : يجوز أن يكون إفرادهم للتاء ، استغناء بتثنية الكاف وجمعها ، لأنها للخطاب ، وإنما فعلوا ذلك للفرق بين « أَرَأَيْتَ » بمعنى « أخبرني » وغيرها إذا كانت بمعنى « علمت » .

والثاني : تكون فيه بمعنى « انتبه » كقوله : أَرَأَيْتَ زيدا فإني أحبه ، أي انتبه له ؛ فإني أحبه ؛ ولا يلزمه الاستفهام .

وقد يحذف الكلام الذى هو جواب للعلم به فلا يذكر ، كقوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّى وَرَزَقَنِى مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِى إِلَّا بِاللّهِ ﴾ (١) ، فلم يأت بجواب .

وأتى فى موضع آخر بالجواب ولم يأت بالشرط ، قال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ ﴾ (٢) ف « من » الأول بمنزلة « الذى » .

تَنْبِيْهِ

قال سيبويه : لا يجوز إلغاء « أرايت » كما يُلغى : علمت أزيد عندك أم عمرو ؟ ولا يجوز هذا فى « أرايت » ، ولا بد من النصب إذا قلت : « أرايت زيد أبو من هو ؟ » قال : لأن دخول معنى « أخبرنى » فيها لا يجعلها بمنزلة أخبرنى فى جميع أحوالها .

قال السهيلي : وظاهر القرآن يقتضى خلاف قوله ، وذلك أنها فى القرآن ملغاة ، لأن الاستفهام مطلوبها ، وعليه وقع فى قوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَمْ ﴾ (٣) ، فقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ ﴾ (٣) ، استفهام ، وعليه وقعت « أرايت » وكذلك « أرايتم » و « أرايتكم » فى الأنعام ، والاستفهام واقع بعدها ، نحو : ﴿ هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٤) و ﴿ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٥) .

(٢) سورة الجاثية ٢٣

(٤) سورة الأنعام ٤٧

(١) سورة هود ٨٨

(٣) سورة الملق ١٣ ، ١٤

(٥) سورة الأحقاف ٣٥

وهذا هو الذى منع سيبويه فى « رأيت » و « رأيتك » ولا يقال : « رأيتك أبو من أنت » ؟ قال : لكن الذى قاله سيبويه صحيح ، لكن إذا وَلِيَ الاستفهام « رأيت » ولم يكن لها مفعول سوى الجملة .

وأما فى هذه المواضع التى فى التنزيل فليست الجملة المستفهم عنها هى مفعول « رأيت » ، ولم يكن لها مفعول محذوف يدلّ عليه الشرط ، ولا بدّ من الشرط بعدها فى هذه الصورة ، لأنّ المعنى « رأيتكم صنعكم إن كان كذا وكذا » ؟ كما تقول : « رأيت إن لقيت العدو أتقاتل أم لا ؟ » ؛ تقديره : رأيت رأيك وصنعك إن لقيت العدو ؟ فحذف الشرط وهو « إن » دالّ على ذلك المحذوف ، ومرتبطة به ، والجملة المستفهم عنها كلام مستأنف منقطع ؛ إلا أن فيها زيادة بيان لما يستفهم عنه ، ولو زال الشرط وولّوها الاستفهام لقُبِحَ ، كما قال سيبويه وغيره فى « علمت » ، وهل « علمت » ، وهل « رأيت » وإنما يتجه مع « رأيت » خاصة ، وهى التى دخلها معنى « أخبرنى » ^(١) .

عَلِمَ العرفانيّة

لا تعلق إلا بالمعاني ؛ نحو : ﴿ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .

فأما نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ ^(٤) فالتقدير « لا تعلم خبرهم نحن نعلم خبرهم » ، « فليعلمن الله صِدْقَ الذين صدقوا وليعلمن الله نفاق المنافقين » ، فحذف المضاف .

وذكر ابن مالك أنها تختص باليقين ، وذكر غيره أنها تستعمل فى الظن أيضا ، بدليل قوله : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ ^(٥) .

وله أن يقول : العلم على حقيقته . والمراد بالإيمان التصديق اللسانى .

(١) الروض الأنف ١ : ١٨٨ (المطبعة الجبالية) .

(٢) سورة التوبة ١٠١

(٣) سورة النحل ٧٨

(٤) سورة المتحنة ١٠

(٥) سورة العنكبوت ٣

ظَنّ

أصلها للاعتقاد الراجح ، كقوله تعالى : ﴿ إِن ظَنَّا أَنْ مِيْقِيَا ﴾^(١) .

وقد تستعمل بمعنى اليقين ؛ لأن الظن فيه طرف من اليقين ، لولاه كان جهلاً ، كقوله تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾^(٢) ، ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ ﴾^(٣) ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ﴾^(٤) ، ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ ﴾^(٥) ، وللفرق بينهما في القرآن ضابطان : أحدهما : أنه حيث وجد الظن محموداً مثاباً عليه ، فهو اليقين ، وحيث وجد مذموماً متوعداً بالعقاب عليه ، فهو الشك .

الثاني : أن كل ظن يتصل بعده « إن » الخفيفة فهو شك ، كقوله : ﴿ إِن ظَنَّا أَنْ مِيْقِيَا حَدُودَ اللَّهِ ﴾^(١) . وقوله : ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ ﴾^(٦) . وكل ظن يتصل به « إن » المشددة ، فالمراد به اليقين ، كقوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾^(٧) ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ﴾^(٨) . والمعنى فيه أن المشددة للتأكيد ، فدخلت على اليقين ، وأن الخفيفة بخلافها ، فدخلت في الشك .

مثال الأول ، قوله سبحانه : ﴿ وَعَلِمَ أَنْ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾^(٩) ذكره بـ « أن » وقوله : ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(١٠) .

ومثال الثاني : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾^(١١) ، والحسبان الشك .

فإن قيل : يرد على هذا الضابط قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾^(١٢) .

(٢) سورة البقرة ٤٦
(٤) سورة القيامة ٢٨
(٦) سورة الفتح ١٢
(٨) سورة القيامة ٢٨
(١٠) سورة محمد ١٩
(١٢) سورة التوبة ١١٨

(١) سورة البقرة ٢٣٠
(٣) سورة الحاقة ٢٠
(٥) سورة المطففين ٤
(٧) سورة الحاقة ٢٠
(٩) سورة الأنفال ٦٦
(١١) سورة المائدة ٧١

قيل : لأنها اتصلت بالفعل .

فتمسك بهذا الضابط ، فإنه من أسرار القرآن !

ثم رأيت الراغب قال في تفسير سورة البقرة :

الظنّ أعمّ ألفاظ الشكّ واليقين ، وهو اسم لما حصل عن أمارّة ، فمضى قويت أدّت إلى العلم ، ومتى ضعف جدا لم تتجاوز حدّ الهم ، وأنه متى قوى استعمل فيه « أن » المشددة و « أن » المخففة منها ، ومتى ضعف استعمل معه « أن » المختصة بالمعدومين من الفعل ، نحو ظننت أن أخرج وأن يخرج ، فالظنّ إذا كان بالمعنى الأول محمود ، وإذا كان بالمعنى الثانى مذموم .

فمن الأول : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ ^(١) .

ومن الثانى : ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ ^(٣) .

فائدة

لا يجوز الاقتصار فى باب « ظنّ » على أحد المفعولين ؛ إلا أن يكون بمنزلة أنهم قالوا : قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ^(٤) ، قرأ الحرمين وابن كثير بالظاء ، وهو « فعيل » بمعنى « مفعول » والضمير هو المفعول الذى لم يسم فاعله . وقرأه الباقون بالضاد ، وهو بمعنى فاعل ، وفيه ضمير هو فاعله ، والمعنى : « بخيل على الغيب » فلا يمنعه كما تفعله السكّهان ، والمعنى على القراءة الأولى : ليس بمتهم على الغيب ؛ لأنه الصادق .

وأما قوله : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ ^(٥) فإنها بمنزلة ما فى قولك : « نزلت بزيد »

(٢) سورة الجاثية ٢٤

(٤) سورة التكوير ٢٤

(١) سورة البقرة ٤٦

(٣) سورة النجم ٢٨

(٥) سورة الأحزاب ١٠

شعر

ومنه شعر ، بمعنى « علم » ومصدره « شِعْرَة » بكسر الشين ، كالفطنة ، وقالوا :
ليت شِعْرَى ، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة . قال الفارسي : وكأنه مأخوذ من الشُّعار ،
وهو ما يلي الجسد ، فكان شعرت به ، علمته بِأَمِّ حس ، فهو نوع من العلم ،
ولهذا لم يوصف به الله .

وقوله تعالى في صفة الكفار : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ^(١) ، أبلغ في الذم للبعد عن الفهم
من وصفهم بأنهم لا يعلمون ، فإن البهيمة قد تشعر بحيث كانت تحس ، فكأنهم وصفوا
بنهاية الذهاب عن الفهم .

وعلى هذا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أحيَاءُ ﴾ ^(٢) ،
إلى قوله : ﴿ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ ^(٣) ولم يقل : « لا تعلمون » لأن المؤمنين إذا أخبرهم
الله تعالى بأنهم أحياء ، علموا أنهم أحياء ، فلا يجوز أن ينفي عنهم العلم ، ولكن يجوز
أن يقال : ﴿ لا تشعرون ﴾ ، لأنه ليس كل ما علموه يشعرون به ، كما أنه ليس كل ما علموه
يحسونه بحواسهم ، فلما كانوا لا يعلمون بحواسهم حياتهم ، وأنهم علموها بإخبار الله ،
وجب أن يقال : ﴿ لا تشعرون ﴾ دون « لا تعلمون » .

عسى ولعل

من الله تعالى واجبتان ، وإن كانتا رجاء وطمعا في كلام المخلوقين ، لأن الخلق
هم الذين يعرض لهم الشكوك والظنون ، والبارئ منزّه عن ذلك .
والوجه في استعمال هذه الألفاظ أن الأمور الممكنة لما كان الخلق يشكون فيها

ولا يقطعون على الكائن منها ، وكان الله يعلم الكائن منها على الصحة صارت لها نسبتان : نسبة إلى الله تعالى ، تسمى نسبة قطع و يقين ، ونسبة إلى المخلوق ، وتسمى نسبة شك وظن ، فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارة بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند الله ، كقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ۖ ﴾^(١) .

وتارة بلفظ الشك بحسب ما هي عليه عند المخلوقين ، كقوله : ﴿ فَعَسَىٰ آلَ اللَّهِ أَن يَأْتِيَهُمُ الْفَتْحُ أَوْ أَمْرٌ مِّنْ عِنْدِهِ ۖ ﴾^(٢) ، ﴿ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ۖ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ۖ ﴾^(٤) ، وقد علم الله حين أرسلهما^(٥) ما يفضي إليه حال فرعون ، لكن ورد اللفظ بصورة ما يحتاج في نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع ؛ فكأنه قال : انهضوا إليه وقولا في نفوسكما ، لعله يتذكر أو يخشى .

ولما كان القرآن قد نزل بلغة العرب جاء على مذاهبهم في ذلك ، والعرب قد تخرج الكلام المتيقن في صورة المشكوك ؛ لأغراض ، فتقول : لا تعرض لما يسخطني ، فمالك إن تفعل ذلك ستندم ؛ وإنما مراده أنه يندم لا محالة ، ولكنه أخرجه مخرج الشك تحريرا للمعنى ، ومبالغة فيه ؛ أي أن هذا الأمر لو كان مشكوكا فيه لم يجب أن تعرض له ؛ فكيف وهو كائن لا شك فيه !

وبنحو من هذا فسر الزجاج قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ۖ ﴾^(٦) .

وأما قوله : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۖ ﴾^(٧) ، فاطلاعه إلى الإله مستحيل ، فبجهله اعتقد في المستحيل الإمكان ؛ لأنه يستقد في الإله الجسمية والمكان .

(٢) سورة المائدة ٥٢

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) سورة الحجر ٢

(١) سورة المائدة ٥٤

(٣) سورة الإسراء ٧٩

(٥) ت : « إرسالهما » .

(٧) سورة غافر ٢٦

ونصّ ابن الدقان في لعل جواز استعماله في المستحيل ، محتجا بقوله : « لعل زمانا تولى يعود » .

وقال أيضا : كل ما وقع في القرآن من « عسى » ، فاعلمها الله تعالى ، فهي واجبة .
وقال قوم : إلا في موضعين ، قال تعالى : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾^(١) ، ولم يطلقهن ولم يبدل بهن .

وقوله : ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾^(٢) ، وهذه في بني النضير ، وقد سباهم النبي صلى الله عليه وسلم وقتلهم وأبادهم .

وقال أيضا : وهذا عندي متأول ، لأن الأول تقديره : « إِنْ طَلَّقَكُنَّ يبدله » وما فعل ، فهذا شرط يقع فيه الجزاء ولم يفعله ، والثاني تقديره : « إِنْ عُدْتُمْ رَحِمَكُمْ » ، وهم أمصروا ، وعسى على بابها .

قال : وعسى ماضى اللفظ والمعنى ، لأنه طمع ، وذلك حصل في شيء مستقبل .
وقال قوم : ماضى اللفظ مستقبل في المعنى ، لأنه أخبر عن طمع ، يريد أن يقع .

واعلم أن عسى تستعمل في القرآن على وجهين :

أحدهما : ترفع اسما صريحا ويؤتى بعده بخبر ، ويلزم كونه فعلا مضارعا ، نحو عسى زيد أن يقوم ، فلا يجوز « قائما » ، لأن اسم الفاعل لا يدل على الزمان الماضى ، قال الله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ ﴾^(٣) فيكون « أن والفعل » في موضع نصب ، بـ « عسى » .

(٢) سورة الإسراء ٨

(١) سورة التحريم ٥

(٣) سورة المائدة ٥٢

وقال الكوفيون : في موضع رفع بدل .
ورُدَّ بأنه لا يجوز تركه ، ويجوز تقديمه عليه .
الثاني : أن يكون المرفوع بها « أن والفعل » ، وهو عسى أن يقوم زيد ، فلا يفتقر
هنا إلى منصوب .

٢ ونظيره : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ۖ ﴾ (١) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ۖ ﴾ (٢) لا يجوز رفع
« ربك » بـ « عسى » ؛ لئلا يلزم الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي ، وهو « ربك » ،
لأن « مقاما محمودا » منصوب بـ « يبعثك » .
وكذلك كقوله : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ ﴾ (٣) ، لأن
الضميرين متصلان بـ « تكرهوا » و « تحبوا » ، فلا يكون في « عسى » ضمير .

اتخذ

قال تعالى : ﴿ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ ﴾ (٤) . قال الفارسي : ولا أعلم
« اتخذت » يتعدى إلا إلى واحد .

وقيل : أصل « اتخذت » « اتخذت » ، فأما « اتخذت » فعلى ثلاثة أضرب :
أحدها : ما يتعدى به إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي آتَّخَذْتُ مَعَ
الرَّسُولِ سَبِيلًا ۖ ﴾ (٥) .

﴿ أَمْ آتَّخَذَ لِمَا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ۖ ﴾ (٦) .
﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً ۖ ﴾ (٧) .

(٢) سورة الإسراء ٧٩

(٤) سورة الكهف ٧٧

(٦) سورة الزخرف ١٦

(١) سورة المائدة ٧١

(٣) سورة البقرة ٢١٦

(٥) سورة الفرقان ٢٧

(٧) سورة الفرقان ٣

﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَا نَتَّخِذُهُ مِنْ دُونِنَا﴾^(١) .

﴿كَمَثَلِ الْمُنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾^(٢) .

والثاني : ما يتعدى لمفعولين ، والثاني منهما الأول في المعنى .

وهما إما مذكوران ، كقوله تعالى : ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾^(٣) .

وقال : ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾^(٤) .

﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾^(٥) .

وإما مع حذف الأول ، كقوله : ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ

قُرْبَانًا آلِهَةً﴾^(٦) ، فمفعول « اتخذوا » الأول الضمير المحذوف الراجع إلى الذين ، الثاني « آلهة » و « قربانا » على الحال .

قال الكواشي : ولو نصب « قربانا » مفعولا ثانيا ، و « آلهته » بدلا منه فسد المعنى .

وإما مع حذف الثاني ، كقوله : ﴿اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾^(٧) .

﴿بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾^(٨) .

﴿اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾^(٩) .

﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَداً﴾^(٩) ، تقديره في الجميع :

اتخذوه آلهة ؛ لأن نفس اقتناء العجل لا يلحقه الوعيد الشديد ، فيتعين تقدير آلهة .

الثالث : ما يجوز فيه الأمران ، كقوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾^(١٠) .

(٢) سورة العنكبوت ٤١

(٤) سورة المتحنة ١

(٦) سورة الأحقاف ٢٨

(٨) سورة البقرة ٥٤

(١٠) سورة البقرة ١٢٥

(١) سورة الأنبياء ١٧

(٢) سورة المنافقون ٢

(٥) سورة المؤمنون ١١٠

(٧) سورة البقرة ٥١

(٩) سورة الأعراف ١٤٨

فإن جوزنا زيادة « من » في الإيجاب كان من التعدى لاثنتين ، وإن منعنا كان لواحد .

ونظيره « جعلت » قال : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(١) ، أى خلقهما .
فإذا تعدى لمفعولين كان الثانى الأول فى المعنى ، كقوله : ﴿ وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً ﴾ ^(٢) ،
﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ ^(٤) .

أخذ

تجى بمعنى « غصب » ، ومنه : « من أخذ قيد شبر من أرض طوق من سبع أرضين » .

وبمعنى « عاقب » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ ^(٨) .

﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ ^(٩) .

﴿ لَوْ يُوَافِقُكُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ ﴾ ^(١٠) .

﴿ وَلَوْ يُوَافِقُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا ﴾ ^(١١) .

- (٢) سورة يونس ٨٧
(٤) سورة السجدة ٢٤
(٦) سورة الأعراف ٩٤
(٨) سورة الأعراف ١٦٥
(١٠) سورة الكهف ٥٨

- (١) سورة الأنعام ١
(٣) سورة القصص ٤١
(٥) سورة هود ١٠٢
(٧) سورة هود ٦٧
(٩) سورة القمر ٤٢
(١١) سورة فاطر ٤٥

و ﴿لَا تُؤْخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (١) .
 ﴿لَا يُؤْخِذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (٢) .
 وتجيء للمقاربة ، قالوا : أخذ يفعل كذا ، كما قالوا : جعل يقول ، وكرب يقول .
 وتجيء قبل القسم ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ (٣) .
 ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ (٤) .
 وبمعنى «اعمل» ، كقوله تعالى : ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ (٥) ، أى اعملوا بما
 أمرتم به ، وانتهوا عما نهيتم عنه بجد واجتهاد .

سأل

تعدى لمفعولين كأعطى ، ويجوز الاختصار على أحدهما .
 ثم قد تعدى بغير حرف ، كقوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا﴾ (٦) .
 ﴿فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ (٧) .
 وقد تعدى بالحرف ؛ إما بالباء كقوله : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (٨) .
 وإما بـ «عن» ، كقولك : سل عن زيد . وكذا : ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ (٩) .
 والمتعدية لمفعولين ثلاثة أضرب :
 أحدها : أن تكون بمنزلة « أعطيت » كقولك : سألت زيدا بعد عمرو حقاً ، أى
 استطيت ، أو سألته أن يفعل ذلك .

(٢) سورة المائدة ٨٩
 (٤) سورة البقرة ٦٣
 (٦) سورة الأنبياء ٧
 (٨) سورة الأعراف ١٦٣

(١) سورة البقرة ٢٨٦
 (٣) سورة آل عمران ١٨٧
 (٥) سورة المتحنة ١٠
 (٨) سورة المارج ١

والثاني : بمنزلة : اخترت الرجال زيدا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً ﴾^(١) ، أى عن حميم لذهوله عنه .

والثاني : أن يقع موقع الثانى منهما استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ سَلِّ بْنِ إِسْرَافِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمُ ﴾^(٢) .

﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾^(٣) .

وأما قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾^(٤) ، فالمعنى : سأل سائل النبي صلى الله عليه وسلم أو المسلمين بعذاب واقع ، فذكر المفعول الأول ، وسؤالهم عن العذاب إنما هو استعجالهم له كاستبعادهم لوقوعه ، ولردّهم ما يوعدون به منه .

وعلى هذا : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ ﴾^(٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾^(٦) ، فيجوز أن تكون « من » فيه موضع المفعول الثانى ، وأن يكون للمفعول الثانى محذوقا ، والصفة قائمة مقامه .
وأما قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾^(٧) فيحتمل أن « عنها » متعلقة بالسؤال ، كأنه : يسألونك عنها كأنك حفي عنها ، فحذف الجار والمجرور ، فحسن ذلك لطول الكلام . ويجوز أن يكون ﴿ عنها ﴾ بمنزلة « بها » ، وتتصل بالخفاوة .

وَعَدَ

فعل يتعدى لمفعولين ، يجوز الاختصار على أحدهما كأعطيته ، وإيس كسظننت ، قال

(٢) سورة البقرة ١١

(٤) سورة المعارج ١

(٦) سورة النساء ٣٢

(١) سورة المعارج ١٠

(٣) سورة الزخرف ٤٥

(٥) سورة الرعد ٦

(٧) سورة الأعراف ١٨٧

تعالى : ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾^(١) ، فـ « جانب » مفعول ثان ، ولا يكون ظرفاً لاختصاصه ، أى وعدناكم إتيانه ، أو مكثنا فيه .

وقوله تعالى : ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾^(٢) ، فالغنيمة تكون الغنم . فإن قلت : الغنم حدث لا يؤخذ ؛ إنما يقع الأخذ على الأعيان دون للماعى ! قلت : يجوز أن يكون مسمى باسم المصدر ، كالخلق والخلق ، أو يُقدَّر محذوف ، أى تملك مغانم .

فأما قوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾^(٤) فإن الفعل لم يتعد فيه إلى مفعول ثان ؛ ولكن قوله : ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ ولهم ﴿مغفرة﴾ تفسير للوعد ، كما أن قوله : ﴿لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾^(٥) ؛ تبين للوصية فى قوله : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾^(٦) ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾^(٧) ، فيحتمل انتصاب الواحد بالمصدر ، أو بأنه المفعول الثانى ، وسمى للوعود به الوعد ، كالخلق الخلق .

وأما قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾^(٨) ، و ﴿إِحْدَى﴾ فى موضع نصب مفعول ثان ، و ﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ بدل منه ، أى إتيان إحدى الطائفتين أو تملكه ، والطائفتان العير والنصر .

وأما قوله : ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُمْ وَكُنْتُمْ﴾^(٩) فمن قدر فى أن الثانية البدل ،

(٢) سورة الفتح ٢٠

(٤) سورة النور ٥٥

(٦) سورة طه ٨٦

(٨) سورة الأنفال ٧

(١) سورة طه ٨٠

(٣) سورة المائدة ٩

(٥) سورة النساء ١١

(٧) سورة إبراهيم ٢٢

(٩) سورة المؤمنون ٣٥

فينبغي أن يقدر محذوفاً ، لِيَتِمَّ الكلام ، فيصحّ البَدَل ، والتقدير : أَيْدُكُمْ إِرَادَةُ أَنْكُمْ إِذَا مِتُمْ ، لِيَكُونَ اسْمُ الزَّمَانِ خَبَرًا عَنِ الْحَدَثِ ، وَمَنْ قَدَّرَ فِي الثَّانِيَةِ الْبَدَلَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذَلِكَ .
وأما قوله : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ ^(١) ، فالجمله في موضع جرّ صفة للنكرة ، وقد عاد الضمير فيها إلى الموصوف ، والفعل متعدّ إلى واحد .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ آيَةً ﴾ ^(٢) ، فلا يجوز أن يكون « ثلاثين » ظرفاً ، لأنّ الوعد ليس في كلّها بل في بعضها ، فيكون مفعولاً ثانياً .

وَدَّ

قال أبو مسلم الأصفهاني ^(٣) بمعنى « تمنّى » يستعمل معها « لو » و « أن » ، وربما تُجمع بينهما نحو : ودّوا لو أن فعل ، ومصدره الودادة ، والاسم منه ودّ . وقد يتداخلان في الاسم والمصدر .

وقال الراغب : إذا كان « ودّ » بمعنى أحبّ لا يجوز إدخال « لو » فيه أبداً .
وقال علي بن عيسى ^(٤) : إذا كان بمعنى « تمنّى » صلح للمضى والحال والاستقبال ، وإذا كان بمعنى المحبة لم يصلح للماضى ؛ لأنّ الإرادة هي استدعاء الفعل ، وإذا كان للماضى لم يجز « أن » ، وإذا كان للحال أو للاستقبال جاز « أن » و « لو » .
فما قاله نظر ، لأن « أن » توصل بالماضى ؛ نحو سرتني أن فمت .

(٢) سورة الأعراف ١٤٢

(١) سورة التوبة ١٩٤

(٣) كان أبو مسلم الأصفهاني على مذهب المعتزلة ، وصنف التفسير على طريقتهم ، وتوفى سنة ٣٧٠ .

لسان الميزان ٢١٢

(٤) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، كان مفتناً في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة ؛ وله مصنفات في كل ذلك . توفى سنة ٣٨٤ إنباه الرواة ٢ : ٢٩٤

قلت : فكان الأحسن الرد عليه بكلامه ، وهو أنه جواز إذا كان بمعنى الحال دخول « أن » وهي للمستقبل ، فقد خرجت عن موضعها .

أفعل التفضيل

فيه قواعد :

الأولى : إذا أضيف إلى جنسه لم يكن بعضه ، كقولك زيد أشجع الأسود وأجود السحب ، فيصير المعنى زيد أشجع من الأسود ، وأجود من السحب ؛ وعليه قوله تعالى : ﴿ خَيْرُ الرَّاغِبِينَ ﴾^(١) ، و ﴿ أَحْكَمُ اتَّخَاكِيَيْنَ ﴾^(٢) ، و ﴿ أَحْسَنُ اتَّخَالِقِينَ ﴾^(٣) .
أى خير من كل من تسمى برازق ، وأحكم من كل من تسمى بجاكم . كذا قاله أبو القاسم السعدي .

قال الشيخ أثير الدين : الذى تقرر عن الشيوخ أن « أفعل » هذه لاتضاف إلا ويكون المضاف بعض المضاف إليه ، فلا يقال : هذا الفرس أسبق الحمير ؛ لأنه ليس بعض الحمير ؛ وعلى هذا بنى البصريون منع « زيد أفضل إخوته » ، وأجازوا « أفضل الإخوة » ، إلا إذا أخرجت عن معناها ؛ فإنه قد يجوز ذلك عن بعضهم .

الثانية : إذا ذكر بعد « أفعل » جنسه ، وواحد من آحاد جنسه ، وجب إضافته إليه ، كقولك : زيد أحسن الرجال ، وأحسن رجل قال تعالى ...^(٤) .
وإذا ذكر بعد ما هو من متعلقاته ، وجب نصبه على التمييز ، نحو زيد أحسن وجهاء ، وأغزر علما .

(١) سورة الجمعة ١١

(٢) سورة هود ٤٥

(٣) سورة المؤمنون ١٤

(٤) هنا سقط في الأصول .

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾^(١)، وقوله: ﴿أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٢)، فقد أضيف إلى غير جنسه، وانتصب.

وقد تأول العلماء هذا حتى رجعوا به إلى جعل «أشد» لغير الخشية، فقال الزمخشري معنى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾^(٣)، أى مثل أهل خشية الله، أو مثل قوم أشد خشية من أهل خشية الله.

قال ابن الحاجب: وعلى مثل هذا يحمل ماخالف هذه القاعدة.

الثالثة: الأصل فيه الأفضلية على ما أضيف إليه؛ وأشكل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا نُزِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾^(٤)، لأن معناه: ما من آية من التسع إلا وهى أكبر من كل واحدة منها، فاضلة ومفضولة، فى حالة واحدة.

وأجاب الزمخشري بأن^(٥) الغرض وصفهن بالكبر من غير تفاوت فيه، وكذلك العادة فى الأشياء التى تتفاوت فى الفضل التفاوت اليسير، أن تختلف [آراء]^(٥) الناس فى تفضيلها، وربما اختلف آراء الواحد فيها، كقول الحماسي:

مَنْ تَلَقَّ مِنْهُمْ تَقَلَّ لَاقِيَتْ سَيِّدَهُمْ مِثْلَ النُّجُومِ الَّتِي يُهْدَى بِهَا السَّارِي^(٦)

وأجاب ابن الحاجب، بأن المراد الأعلى أكبر من أختها عندهم، وقت حصولها،
مشاهدة الآية فى النفس أثرا عظيما ليس للغائب عنها.

الرابعة: قالوا: لا ينبى من العاهات: فلا يقال: ما أعور هذه القرس! وأما قوله تعالى:

(٢) سورة الكهف ١٩

(٤) الكشاف ٤ : ٢٠٢ مع تصرف فى العبارة.

(٦) للبرندس، الحماسة بشرح الرزوقي ١٥٩٣

(١) سورة النساء ٧٧

(٣) سورة الزخرف ٤٨

(٥) من الكشاف.

﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي آخِرَةِ أَعْمَى ﴾^(١) ، ففيه وجهان :
أحدهما : أنه من عمى القلب الذي يتولد من الضلالة ، وهو ما يقبل الزيادة والنقص ،
لا من عمى البصر الذي يحجب المرئيات عنه .

وقد صرح ببيان هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى
الْقُلُوبُ أَلَيْسَ فِي الصُّدُورِ ﴾^(٢) وعلى هذا فالأول اسم فاعل والثاني أفعل تفضيل ،
من فقد البصيرة .

والثاني : أنه من عمى العين ، والمعنى : مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى من الكفار ؛ فإنه يحشر
أعمى ، فلا يكون « أفعل تفضيل » .

ومنهم من حمل الأول على عمى القلب ، والثاني على فقد البصيرة ، وإليه ذهب
أبو عمرو ، فأمال الأول ، وترك الإمامة في الثاني ؛ لما كان اسما ، والاسم أبعد من الإمامة .

الخامسة : يكثر حذف المفعول إذا دلّ عليه دليل ، وكان « أفعل » خيرا ، كقوله
تعالى : ﴿ أَنْتَبِدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾^(٣) .

﴿ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ﴾^(٤) .
﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾^(٥) .

﴿ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾^(٦) .

﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾^(٧) .

﴿ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾^(٨) .

﴿ أَيْ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾^(٩) .

(٢) سورة الحج ٤٦
(٤) سورة البقرة ٢٨٢
(٦) سورة آل عمران ١١٨
(٨) سورة الكهف ٤٦

(١) سورة الإسراء ٧٢
(٣) سورة البقرة ٦١
(٥) سورة آل عمران ٣٦
(٧) سورة النحل ٩٥
(٩) سورة مريم ٧٣

﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا ﴾^(١) .

وقد يحذف المفعول و « أفعل » ليس مخبر ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾^(٢) .

السادسة : قد يجيء مجردا عن معنى التفضيل ، فيكون للتفضيل لا للأفضلية .
ثم هو تارة يجيء مؤولا باسم فاعل ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ ﴾^(٣) .

ومؤولا بصفة مشبهة ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾^(٤) .
ف « أعلم » هاهنا بمعنى « عالم بكم » ، إذ لا مشارك لله تعالى في علمه بذلك ، « وأهون عليه » بمعنى هين ، إذ لا تفاوت في نسبة المقدورات إلى قدرته تعالى .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يُبْلَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾^(٦) .

أو لفظا لا معنى ، كقوله تعالى : ﴿ تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ ﴾^(٧) .
و ﴿ تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ ﴾^(٨) .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾^(٩) فعناه : الضرر بعبادته ؛
أقرب من النفع بها .

فإن قيل : كيف قال : ﴿ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾^(٩) ، ولا نفع من قبله البتة ؟ .

قيل : لما كان في قوله : ﴿ لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ تبعيد لنفعه ، والعرب تقول

(٢) سورة طه ٧

(٤) سورة الزمزم ٢٧

(٦) سورة الفرقان ٢٤

(٨) سورة طه ١٠٤

(١) سورة مريم ٧٥

(٣) سورة النجم ٣٢

(٥) سورة فصلت ٤٠

(٧) سورة الإسراء ٤٧

(٩) سورة الحج ١٣

لما لم يصح في اعتقادهم : هذا بعيد - جاز الإخبار بـ « بُعِدَ » نفع الوثن ، والشاهد له قوله تعالى حكاية عنهم : ﴿ أَتُذَكِّرُنَا مِثْنًا وَكُنُفًا تَرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾^(١) .

السابعة : « أفعل » في الكلام على ثلاثة أضرب :
مضاف ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾^(٢) .
ومعترف باللام ، نحو : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾^(٣) و ﴿ لِيُخْرِجَنَّا الْأَعْرَضَ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾^(٤) .

وخال منها . ويلزم اتصاله بـ « من » التي لا ابتداء الغاية جارة للمفضل عليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾^(٥) .

وقد يستغنى بتقديرها عن ذكرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾^(٥) .
ويكثر ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبرا ، كقوله : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾^(٦) .
وحيث أضيف إنما يضاف إلى جمع معرف ، نحو « أحكم الحاكمين » ، ولا يجوز « زيد أفضل رجل » ، ولا « أفضل رجال » ، لأنه لا فائدة فيه ، لأن كل شخص لا بد أن يكون جماعة يفضلها ، وإنما الفائدة في أن تقول : « أفضل الرجال » .

فأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾^(٧) فجوابه أنه غير مضاف إليه تقديرا ، بل المضاف إليه محذوف ، وقامت صفته مقامه ، وكأنه قال : « أسفل قوم سافلين » .
ولا خلاف أنه يضاف إلى اسم الجمع معرفا ومنكرا ، نحو أفضل الناس والقوم ، وأفضل ناس وأفضل قوم .

فإن قيل : لم أجازوا تنكير هذا ولم يميزوا ذلك في الجمع ؟

(٢) سورة التين ٨
(٤) سورة المنافقون ٨
(٦) سورة الأعلى ١٧

(١) سورة ق ٣
(٣) سورة الأعلى ١
(٥) سورة الكهف ٣٤
(٧) سورة التين ٥

قلت : لأن « أفضل القوم » ليس من ألقاظ الجوع ، بل من الألقاظ المفردة تخففوه بترك الألف واللام الثانية ، إذا كان « أفعل » بالألف واللام أو مضافا جاز تثنيته وجمعه ، قال تعالى : ﴿ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْضَ ذُلُونٌ ﴾^(١) ، و ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾^(٢) .

وقال في المفرد : ﴿ إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴾^(٣) .

وقال في الجمع : ﴿ أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا ﴾^(٤) ، و ﴿ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا ﴾^(٥) .

وتقول في المؤنث « هذه الفضلى » ، قال تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَإِجْدَى الْكِبَرِ ﴾^(٦) ، ﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾^(٧) .

وحكم « فعلى » حكم « أفعل » لا يستعمل بغير « من » إلا مضافا أو معرفا بأل .

وأما قوله : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾^(٨) ، فقالوا : إنه على تقدير « من » أى وأخر

منها متشابهات .

تَشْبِيْهِ

لفظ « سواء »

سواء : أصله بمعنى الاستواء ، وليس له اسم يجرى عليه ، يقال : استوى استواء ، وسواء مساواة لا غير ؛ فإذا وقع صفة كان بمعنى مستوٍ ، ولهذا تقول : هما سواء ، هم سواء ، كما تقول : هما عدل ، وهم عدل ؛ والسواء القام ، ومنه درهم سواء ، أى تام . ومنه قوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ﴾^(٩) ، أى مستويات . ومن نصب فعلى

(٢) سورة الكهف ١٠٣

(٤) سورة الأعمام ١٢٣

(٦) سورة الدثر ٣٥

(٨) سورة آل عمران ٧

(١) سورة الشعراء ١١١

(٣) سورة الشمس ١٢

(٥) سورة هود ٢٧

(٧) سورة طه ٧٥

(٩) سورة فصلت ١٠

المصدر ، أى استوت استواء ، كذا قال سيبويه^(١) . وجوز غيره أن يكون حالا من النكرة .

ويجىء السواء بمعنى الوسط ، كقوله تعالى : ﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنِنَا وَبَيْنَكُمْ﴾^(٢) أى عدل ، وهو الحق .

قال ابن أبى الربيع : وسواء لا يرفع الظاهر إلا إذا كان معطوفا على المضمير فى سواء وهو مرفوع بسواء ، وهو مما جاز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه .

(١) الكتاب ١ : ٢٧٥

(٢) سورة آل عمران ٦٤

النوع السابع والأربعون في الكلام على المفردات من الأدوات

والبحث عن معاني الحروف ؛ مما يحتاج إليه المفسر لاختلاف مدلولها .

ولهذا توزع الكلام على حسب مواقعها ، وترجح استعمالها في بعض المحال على بعض ،
بحسب مقتضى الحال .

كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾^(١) ،
فاستعملت « على » في جانب الحق ، و « في » في جانب الباطل ؛ لأن صاحب الحق
كأنه مُسْتَعْلٍ يرقب نظره كيف شاء ، ظاهرة له الأشياء ، وصاحب الباطل كأنه منغمس
في ظلام ، ولا يدرى أين توجه ا

وكما في قوله تعالى : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ
أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ﴾^(٢) ، فعطف هذه الجمل الثلاث بالفاء ،
ثم لما انقطع نظام الترتيب عطف بالواو ، فقال تعالى : ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾^(٣) ، إذ لم يكن
التلطف مترتبا على الإتيان بالطعام ، كما كان الإتيان منه مترتبا على التوجه في طلبه ،
والتوجه في طلبه مترتبا على قطع الجدل في المسألة عن مدّة اللبث ، بتسليم العلم له سبحانه .
وكما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ . . . ﴾^(٤) الآية ؛ فعدل عن اللام

(١) سورة سبأ ٢٤

(٢) سورة الكهف ١٩

(٣) سورة التوبة ٦٠ ، والآية : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا

وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَارِسِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ .

إلى « في » في الأربعة الأخيرة، إيدانا بأنهم أكثر استحقاقا للتصدق عليهم ممن سبق ذكره باللام ؛ لأن « في » للوعاء، فنبه باستعمالها على أنهم أحقّاء بأن يجعلوا مظنة لوضع الصدقات فيهم ، كما يوضع الشيء في وعائه مستقرّا فيه . وفي تكرير حرف الظرف داخلا على « سبيل الله » دليل على ترجيحه على الرقاب والغارمين .

قال الفارسي : وإنما قال : ﴿ وفي الرقاب ﴾ ، ولم يقل « والرقاب » ليدلّ على أن العبد لا يملك .

وفيه نظر ؛ بل ما ذكرناه من الحكمة فيه أقرب .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ ^(١) ، فإنه يقال : أحسن بي وإليّ ؛ وهي مختلفة المعاني وأليقها بيوسف عليه السلام « بي » ، لأنه إحسانٌ درج فيه دون أن يقصد الغاية التي صار إليها .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا أَتَّبِعُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ ^(٢) ، ولم يقل « على » كما ظن بعضهم ؛ لأن « على » للاستعلاء ، والمصوب لا يجعل على رؤوس النخل ؛ وإنما يصلب في وسطها ، فكانت « في » أحسن من « على » .

وقال : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل « في الأرض » ؛ لأن عند الفناء ليس هناك حال القرار والتمكين .

وقال : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ ^(٤) وقال : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ^(٥) ، وما قال « على الأرض » ؛ وذلك لما وصّف العباد بين أنهم لم يوطنوا أنفسهم في الدنيا ؛ وإنما هم عليها مُستَوِقِرُونَ . ولما أرشده ونهاه عن فعل التبختر ، قال : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِيهَا مَرَحًا ﴾ ، بل أمش عليها هَوْنًا .

(٢) سورة طه ٧١
(٤) سورة الفرقان ٦٣

(١) سورة يوسف ١٠٠
(٣) سورة الرحمن ٢٦
(٥) سورة الإسراء ٣٧ ، لقمان ١٨

وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَبُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(١).

وقال ابن عباس: الحمد لله الذي قال: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^(٢)، ولم يقل: «في صلاتهم».

وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾^(٣):

«لو سقطت «مِنْ» جاز كون الحجاب في الوسط، وإن تباعدت. وإذا أتيت بـ «مِنْ» أفادت أن الحجاب ابتداء من أول ما ينطلق عليه «مِنْ»، وانتهى إلى غايته، فكان الحجاب قد ملا ما بينك وبينه»^(٤).

وقال: كرر الجار في قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾^(٥) ليكون أدل على شدة الختم في

الموضعين، حين استجد له تعديّة أخرى.

وهذا كثير لا يمكن إحصاؤه؛ والمعين عليه معرفة معاني المفردات، فلنذكر مهمات

مطالبها على وجه الاختصار.

(٢) سورة الماعون •

(٤) الكشاف ٤ : ١٤٤ - ١٤٥

(٦) الكشاف ١ : ٤١

(١) سورة الدوبة ٦١

(٣) سورة فصلت •

(٥) سورة البقرة ٧

الهمزة

أصلها الاستفهام ، وهو طلب الإفهام . وتأتى لطلب التصور والتصديق ، بخلاف «هل» فإنها للتصور خاصة . والهمزة أغلب دَوَرَانَا ، ولذلك كانت أم الباب . واختصت بدخولها على الواو ، نحو : ﴿ أَوْ كَلِمَاتًا عَاهَدُوا ﴾ ^(١) . وعلى الفاء ، نحو : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾ ^(٢) . وعلى ثَمَّ ، نحو : ﴿ أَنتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ ^(٣) . و«هل» أظهر في الاختصاص بالفعل من الهمزة ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ ^(٤) ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ ^(٥) ، و ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٦) ؛ فذلك لتأكيد الطلب للأوصاف الثلاثة ؛ حيث أن الجملة الاسمية أدلُّ على حصول المطلوب وثبوته ؛ وهو أدلُّ على طلبه من « فهل تشكرون » « وهل تسلمون » لإفادة التجدد . واءلم أنه يُعَدَّل بالهمزة عن أصلها ، فيُتَجَوَّزُ بها عن النفي والإيجاب والتقرير ، وغير ذلك من المعاني السالفة في بحث الاستفهام مشروحة ، فانظره فيه .

مسألة

[في دخول الهمزة على « رأيت »]

وإذا دخلت على « رأيت » امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب ، وصارت بمعنى « أخبرني » ، كقولك : « رأيك زيدا ما صنع » ؟ في المعنى تعدي بحرف ، وفي اللفظ تعدي بنفسه .

(٢) سورة الأنبياء ٩٧

(٤) سورة الأنبياء ٨٠

(٦) سورة هود ١٤

(١) سورة البقرة ١٠٠

(٣) سورة يونس ٥١

(٥) سورة المائدة ٩١

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ ^(١) .
﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴾ ^(٢) .
﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُسَكِّدُ بِالْدِّينِ ﴾ ^(٣) .

مسألة

[في دخول الهمزة على « لم »]

وإذا دخلت على « لم » أفادت معنيين :
أحدهما : التنبيه والتذكير ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ^(٤) .
والثاني : التعجب من الأمر العظيم ، كقولك : ألم تر إلى فلان يقول كذا ، ويعمل
كذا ، على طريق التعجب منه . وكيف كان فهي تحذير .

(٢) سورة العلق ٩ ، ١٠

(٤) سورة الفرقان ٤٥

(١) سورة مريم ٧٧

(٣) سورة الماعون ١

أم

حرف عطف نائب عن تكرير الاسم والفعل ، نحو أزيد عندك أم همرو ؟
وقيل : إنما تُشرك بين المتعاطفين كما تُشرك بينها « أو » .
وقيل : فيها معنى العطف . وهي استفهام كالألف^(١) ؛ إلا أنها لا تكون في أول الكلام لأجل معنى العطف .
وقيل : هي « أو » أبدلت [الميم]^(٢) من الواو ، ليحول إلى معنى . يريد إلى معنى « أو » .

وهي قسمان : متصلة ومنفصلة :

فالمتصلة هي الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد ، والمراد بها الاستفهام عن التعيين ؛ فلهذا يُقدَّر بأيّ . وشرطها أن تتقدمها همزة الاستفهام ، ويكون ما بعدها مفردا ، أو في تقديره .

والمنفصلة ما نُقدِّم فيها الشرطان أو أحدهما ، وتقدَّر : « بل » والهمزة .
ثم اختلف النحاة في كيفية تقدير المنفصلة في ثلاثة مذاهب ، حكاهما الصغار :
أحدها : أنها تقدر بهما وهي بمعناها ، فتفيد الإضراب عما قبلها على سبيل التحول والانتقال كـ « بل » ، والاستفهام عما بعدها . ومن ثم لا يجوز أن تستفهم مبتدئا كلامك ؛ « أم » . ولا تكون إلا بعد كلام ، لإفادتها الإضراب ، كما تقدم .
قال أبو الفتح : والفارق بينها وبين « بل » أن ما بعد « بل » منقّى ، وما بعد « أم » مشكوك فيه .

والثاني : أنها بمنزلة « بل » خاصة ، والاستفهام محذوف بعدها ، وإيست مفيدة الاستفهام وهو قول القراء في « معاني القرآن » .

(١) في الأصلين : « بالألف » ، صوابه من فقه اللغة لابن فارس ٧٩ .

(٢) من فقه اللغة .

والثالث : أنها بمعنى الهمزة ، والإضراب مفهوم من أخذك في كلام آخر وترك الأول .

قال الصفار : فأما الأول فباطل ؛ لأن الحرف لا يعطى في حيز واحد أكثر من معنى واحد ، فيبقى الترجيح بين المذهبين . وينبغي أن يرجح الأخير ؛ لأنه ثبت من كلامهم : إنها لإيل أم شاء .

ويلزم على القول الثانى حذف همزة الاستفهام في الكلام ؛ وهو من مواضع الضرورة . قال : والصحيح أنها لا تخلو عن الاستفهام ؛ وكذلك قال سيبويه . انتهى .

واعلم أن المتصلة يصير معها الاسمان بمنزلة « أى » ، ويكون ما ذكر خبراً عن « أى » ، فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فالعنى : أيهما عندك ؟ والظرف خبر لها .

ثم المتصلة تكون في عطف المفرد على مثله ، نحو أزيد عندك أم عمرو ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾^(١) ، أى أى المعبودين خير ؟ وفي عطف الجملة على الجملة المتأولتين بالمفرد ، نحو : ﴿ أَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ﴾^(٢) ، أى الحال هذه أم هذه ؟

والمنقطعة إما تكون على عطف الجمل ، وهى في الخبر والاستفهام بمثابة « بل » والهمزة ، ومعناها في القرآن التوبيخ ، كما كان في الهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾^(٣) أى بل أتخذ ؟ لأن الذى قبلها^(٤) خبر ، والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك وجري على كلام العباد .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَنْزِلْ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾^(٥) ثم قال : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ

(١) سورة يوسف ٣٩

(٢) سورة الواقعة ٧٢

(٣) سورة الزخرف ١٦

(٤) وهو قوله تعالى في الآية قبلها ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ ﴾ .

(٥) سورة السجدة ١ - ٣

أَفْتَرَاهُ ، تقديره : بل يقولون ؟ كذا جعلها سيبويه ^(١) منقطعة ، لأنها بعد الخبر .
ثم وجه اعتراضه : كيف يستفهم الله عن قولهم هذا ؟ وأجيب بأنه جاء في كلام العرب ؛
يريد أن في كلامهم يكون المستفهم محققا للشيء لكن يورده بالنظر إلى المخاطب ، كقوله :
﴿ قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(٢) ، وقد علم الله أنه لا يتذكر ولا يخشى ؛
لكنه أراد : « لعله يفعل ذلك في رجائك » .

وقوله : ﴿ أَمْ آتَّخَذَ لَنَا مِثْلًا مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ ^(٣) ، تقديره : بل أتخذ ؟ بهمزة منقطعة للإنكار .
وقد تكون بمعنى « بل » من غير استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، وما بعدها في سورة النمل .

قال ابن طاهر ^(٥) : ولا يمتنع عندي إذا كانت بمعنى « بل » أن تكون عاطفة ،
كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ أَمْ كَانَ مِنَ الْفَاتِينَ ﴾ ^(٧) .
وقال البغوي في قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَمْنُونٌ ﴾ ^(٨) بمعنى « بل »
وليس بحرف عطف ، على قول أكثر المفسرين .

وقال الفراء وقوم من أهل المعاني : الوقف على قوله « أم » ، وحينئذ يتم الكلام ،
وفي الآية إضمار ، والأصل : ﴿ أَفَلَا تَبْصُرُونَ ﴾ ^(٩) أم تبصرون ؟ ثم ابتداء فقال : ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ^(٨) .
قلت : فعلى الأول تكون منقطعة ، وعلى الثاني متصلة .

وفيها قول ثالث ، قال أبو زيد : إنها زائدة ، وإن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير منه !
والشهور أنها منقطعة ، لأنه لا يسألهم عن استواء علمه في الأول والثاني ؛ لأنه إنما أدركه

(١) الكتاب ١ : ٤٨٤

(٢) سورة طه ٤٤

(٣) سورة الزخرف ١٦

(٤) سورة النمل ٦٠ - ١٤

(٥) هو محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي أبو بكر ، كان من حذافي النحويين المتأخرين ، أخذ عنه ابن

خروف ، ومصعب الحنثي ، وله تعليق على الإيضاح : توفي في عشر الثمانين وخمسمائة . بنية الوعاة ١٢

(٦) سورة الطور ٣٠

(٧) سورة النمل ٢٠

(٨) سورة الزخرف ٥١

(٩) سورة الزخرف ٥٢

الشك في تبصرهم بعد ما مضى كلامه على التقرير ، وهو مثبت وجواب السؤال « بلى » ، فلما أدركه الشك في تبصرهم ، قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ .

وسأل ابن طاهر شيخه أبا القاسم بن الرماك : لِمَ لم يجعل سيبويه أم متصلة أي « أفلا تبصرون أم تبصرون » ؟ أي أي هذين كان منكم ؟ فلم يُجِبْ جواباً ، وغضب وبقى جمعة لا يقرّر حتى استعطفه .

والجواب من وجهين : أحدهما أنه ظن أنهم لا يبصرون ، فاستفهم عن ذلك ، ثم ظن أنهم يبصرون ، لأنه معنى قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ ﴾ ، فأضرب عن الأول واستفهم ، وكذلك : أزيد عندك أم لا ؟ .

والثاني : أنه لو كان الإبصار وعدمه عنده مُتَعَادِلَيْنِ لم يكن للبدن باله في شيء . فلا يصح إلا أن تكون منقطعة .

وقد تحمل المتصلة والمنقطعة ، كما قال في قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ كَيْدًا ﴾ ^(١) . قال الواحدي : إن شئت جعلت قبله استفهاماً رُدَّ عليه ، وهو قوله : ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ ﴾ ^(٢) . وإن شئت منقطعة عما قبلها مستأنفاً بها الاستفهام ، فيكون استفهاماً متوسطاً في اللفظ ، مبتدأ في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ ۖ ۝ ٥٠ ﴾ ^(٣) الآية ، ثم قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ^(٤) . انتهى .

والتحقيق ما قاله أبو البقاء : إنها هاهنا منقطعة ؛ إذ ليس في الكلام همزة تقع موقعها ، وموقع « أم » « أيهما » والهمزة في قوله : ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ ﴾ ، ليست من « أم » في شيء ، والتقدير : بل أتريدون أن تسألوا ؟ فخرج به « أم » من كلام إلى آخر ^(٥) .

(٢) سورة البقرة ١٠٦

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ١٢٢

(١) سورة البقرة ٨-١٠

(٣) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢

وقد تكون بمعنى «أو» كما في قوله تعالى : ﴿ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ
الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ . أَمْ أَمِنْتُمْ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ
لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا . أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَ كُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى ﴾ ^(٢) .

ومعنى ألف الاستفهام عند أبي عبيد ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا
رُسُلَكُمْ ﴾ ^(٣) أى أتريدون ؟

وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ^(٥) ، أى
أيحسدون ؟

وقوله : ﴿ مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ . أَتُخَذُّنَاهُمْ سِخْرِيًا
أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٦) ، أى أزاغت عنهم الأبصار ؟

وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ﴾ ^(٧) ، أى أله !

﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا ﴾ ^(٧) أى أنسألهم أجرا ؟

وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ ﴾ ^(٨) ، قيل : أى أظننت هذا ؟ ومن
عجائب ربك ما هو أعجب من قصة أصحاب الكهف !

وقيل : بمعنى ألف الاستفهام ، كأنه قال : أحسبت ؟ وحسبت بمعنى الأمر ، كاتقول
لمن مخاطبه : أعلمت أن زيدا خرج بمعنى الأمر ، أى أعلم أن زيدا خرج ، فعلى هذا التدريج
يكون معنى الآية : أعلم يا محمد ، أن أصحاب الكهف والرقيم .

(٢) سورة الإسراء ٦٨ ، ٦٩

(٤) سورة البقرة ٢١٤

(٦) سورة ص ٦٢ ، ٦٣

(٨) سورة الكهف ٩

(١) سورة الملك ١٦ ، ١٧

(٣) سورة البقرة ١٠٨

(٥) سورة النساء ٥٤

(٧) سورة الطور ٣٩ ، ٤٠

وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ أُمِّ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ ^(١) تقديره بل « اتَّخَذَ » بهمزة مقطوعة على الإنكار ، ولو جعلناه همزة وصل لصار إثباتاً : تعالى الله عن ذلك ! ولو كانت « أم » المنقطعة بمعنى « بل » وحدها دون الهمزة وما بعد « بل » متحقق ، فيصير ذلك في الآية متحققاً ، تعالى الله عن ذلك !

مسألة

[في ضرورة تقدم الاستفهام على « أم »]

أم لا بدّ أن يتقدّمها استفهام أو ما في معناه . والذي في معناه التّسوية ؛ فإن الذي يستفهم ، استوى عنده الطرفان ؛ ولهذا ^(٢) يسأل ، وكذا المسئول استوى عنه الأمران . فإذا ثبت هذا ؛ فإنّ المعادلة تقع بين مُفْرَدَيْنِ وبين جملتين ، والجلتان يكونان اسميتين وفعليتين ؛ ولا يجوز أن يعادّل بين اسمية وفعلية ؛ إلا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية ، أو الفعلية بمعنى الاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْنُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ^(٣) أي أم صمت .

وقوله : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ^(٤) ؛ لأنّهم إذا قلوا له : أنت خير ، كانوا عنده بصراء ، فكأنه قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ؟

قال الصّفار : إذا كانت الجملتان مُوجِبَتَيْنِ قدّمت أيّهما شئت ، وإن كانت إحداها منفية آخرتها ، فقلت : أقام زيد أم لم يقم ؟ ولا يجوز : ألم يقم ، أم لا ؟ ولا سواء على ألم يقم أم قمت لأنهم يقولون : سواء على أقمت أم لا ، يريدون : أم لم تقم ، فيحذفون لدلالة الأول ، فلا يجوز هذا : سواء على أم قمت ، لأنّه حذف من غير دليل ، فحلت سائر المواضع المنفية على هذا .

(٢) م : « سأل »

(٤) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢

(١) سورة الزخرف ١٦

(٣) سورة الأعراف ١٩٣

قال : فإنه لا بد أن يتقدمها الاستفهام أو التسوية ، بخلاف « أو » فإنه يتقدمها كل كلام إلا التسوية ، فلا تقول : سواء على قمت أو قعدت ؛ لأن الواحد لا يكون « سواء » .

مسألة

قال الصفار : ينبغي أن يُعلم أن السؤال بـ « أو » غير السؤال بـ « أم » .
فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فجواب هذا : زيد أو عمرو ، وجواب « أو »
نعم ، أولا . ولو قلت في جواب الأول : نعم ، أولا ، كان محالاً ، لأنك مدّيع أن
أحدهما عنده .

فإن قلت : وهل يجوز أن تقول : زيد أو عمرو ، في جواب : أقام زيد
أو عمرو ؟

قلت : يكون تطوعاً بما لا يلزم ، ولا قياس يمنع .

وقال الرنخسرى^(١) وابن الحاجب : وضع « أم » للعلم بأحد الأمرين ، بخلاف
« أو » فأنت مع « أم » عالم بأن أحدهما عنده ، مستفهم عن التعيين ، ومع « أو » مستفهم
عن واحد منهما ، على حسب ما كان في الخبر ، فإذا قلت : أزيد عندك أو عمرو ؟ فمعناه :
هل واحد منهما عندك ؟ ومن ثمّ كان جوابه بـ « نعم » أولا مستقيماً ، ولم يكن ذلك مستقيماً
في « أم » لأن السؤال عن التعيين .

إِذَنْ

نوعان :

الأول : أن تدلّ على إنشاء السببية والشرط ؛ بحيث لا يفهم^(١) الارتباط من غيرها ، نحو « أزورك فتقول : « إذن أكرمك » ، وهى فى هذا الوجه عاملة تدخل على الجملة الفعلية ، فتنصب المضارع المستقبل ؛ إذا صُدِّرت ، ولم تفصل ، ولم يكن الفعل حالا .
والثانى : أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم ، أو منبهة على سبب حصل^(٢) فى الحال وهى فى الحال غير عاملة ؛ لأن المؤكدات لا يعتمد عليها ، والعامل يعتمد عليه ، نحو « إن تأتى إذن آتاك » ، « والله إذن لأفعلن » ، ألا ترى أنها لو سقطت لفهم الارتباط .
وتدخل هذه على الاسمية ، نحو أزورك فتقول : إن أنا أكرمك .
ويجوز توسطها وتأخرها .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنْ آخِطَاءٍ ﴾^(٣) ، فهى مؤكدة للجواب ، وتربطه بما تقدم .
وذكر بعضُ المتأخرين لها معنى ثالثا ؛ وهى أن تكون مركبة من « إذ » التى هى ظرف زمن ماض ومن جملة بعدها تحقيقا أو تقديرا ، لكن حذفت الجملة تحقيقا ، وأبدل التنوين منها ، كما فى قولهم : « حينئذ » .

وليست هذه الناصبة المضارع ؛ لأن تلك تختص به ، وكذلك ما عملت فيه ، ولا يعمل إلا ما يختص ، وهذه لا تختص به ، بل تدخل على الماضى نحو : ﴿ وَإِذَا لَأَتَيْنَاهُمُ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾^(٤) ، و ﴿ إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾^(٥) ، و ﴿ إِذَا لَأَذُقَنَّكَ ﴾^(٦) .

(٢) ت : « جعل » .

(٤) سورة النساء ٦٧

(٦) سورة الإسراء ٧٥

(١) ت : « يعلم »

(٣) سورة البقرة ١٤٥

(٥) سورة الإسراء ١٠٠

وعلى الاسم ، نحو : إن كنت ظالماً فأذنْ حكمك في ماضٍ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ ^(١) .

ورام بعض النحويين جعلها فيه بمعنى « بعد » .

واعلم أن هذا المعنى لم يذكره النحاة ، لكنه قياس قولهم : إنه قد تحذف الجملة المضاف إليها « إذ » . ويعوّض عنها التنوين كيومئذ ، ولم يذكروا حذف الجملة من « إذا » وتعويض التنوين عنها .

وقال الشيخ أبو حيان : في « التذكرة » : ذكر لي علم الدين البلقيني ، أن القاضي تقي الدين بن رزين ، كان يذهب إلى أن « إذن » عوض من الجملة المحذوفة . وليس هذا بقول نحوي . انتهى .

وقال القاضي ابن الجويني : وأنا أظن أنه يجوز أن تقول لمن قال : أنا آتيك : « إذن أكرمك » بالرفع ، على معنى « إذا أتيتني أكرمك » لحذف « أتيتني » وعوض التنوين عن الجملة ، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين .

وقال : ولا يقدح في ذلك اتفاق النحاة ، على أن الفعل في مثل هذا المثال منصوب به « إذن » ؛ لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفاً ناصباً للفعل ، ولا ينفي ذلك رفع الفعل بعده ، إذا أريد به « إذ » الزمانية معوضاً عن جملة التنوين ، كما أن من منهم من يجزم ما بعدها ، نحو : من يزرني أكرمه . يريد بذلك الشرطية ، ولا يمنع مع ذلك الرفع بها إذا أريد الموصولة ، نحو : من يزرني أكرمه .

قيل : ولو لا قول النحاة : إنه لا يعمل إلا ما يختص ، وإن « إذن » عاملة في المضارع ، لقليل : إن « إذن » في الموضعين واحدة ، وإن معناها تقييد ما بعدها بزمان أو حل ؛ لأن

معنى قولهم : أنا أزرؤك ، فيقول السامع : إذن أكرمك ، هو بمعنى قوله : أنا أكرمك
ضمن أو حال أو عند زيارتك لى .

ثم عند سيبويه معناها الجواب ، فلا يجوز أن تقول : « إذن يقوم زيد » ابتداء ،
من غير أن تجيب به أحدا .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَعَلَّهَا إِذَا وَاَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ ^(١) ، فيحمل على أنه لجواب مقدر ،
وأنه أجاب بذلك قوله : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) ،
أى بأنعمنا ، فأجاب : لم أفعل ذلك كفرا للنعمة كما زعمت ، بل فعلتها وأنا غير
عارف بأن الوَكْزَةَ تقضى ، بدليل قراءة بعضهم : ﴿ وَأَنَا مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ .

إذا

نوعان : ظرف ومفاجأة .

فالتى للمفاجأة نحو : خرجت فإذا السبع .

وتجىء اسما وحرفا ، فإذا كانت اسما كانت ظرف مكان ، وإذا كانت حرفا كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة ؛ كما أن الهمزة تدل على الاستفهام . فإذا قلت : خرجت فإذا زيد ، فلك أن تقدر « إذا » ظرف مكان ، ولك أن تقدرها حرفا ؛ فإن قدرتها حرفا كان الخبر محذوفا ، والتقدير « موجود » ، وإن قدرتها ظرفا كان الخبر ، وقد تقدم ؛ كما تقول : عندي زيد ، فتخبر بظرف المكان عن الجثة ، والمعنى : حيث خرجت فهناك زيد .

ولا يجوز أن يكون في هذه الحالة ظرف زمان ؛ لامتناع وقوع الزمان خبرا عن الجثة ، وإذا امتنع أن تكون للزمان تعين أن تكون مكانا . وقد اجتمع في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ ﴾^(١) ، فإذا الأولى ظرفية ، والثانية مفاجأة .

وتجىء ظرف زمان وحق زمانها أن يكون مستقبلا ، نحو ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾^(٢) .

وقد تستعمل للماضي من الزمان ، كـ « إذ » كما في قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٣) ، لأن « قالوا » ماض ، فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلا .

ومثله قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ ﴾^(٤) ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ

(١) سورة الروم ٤٨

(٢) سورة الز - ١

(٣) سورة آل عمران ١٥٦

(٤) سورة النمل ١٨

يُجَادِلُونَكَ ^(١) ، ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾ ^(٢) ﴿ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ
الصَّدَفَيْنِ ﴾ ^(٣) ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفُوا
إِلَيْهَا ﴾ ^(٥) لأن الانقضاض واقع في الماضي .

وتجىء للحال ، كقوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ .
وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَافَىٰ ﴾ ^(٧) ؛ والتقدير : والنجم هاويا ، والليل غاشيا ، والنهار متجاليا ،
فهذا « إذا » ظرف زمان ، والعامل فيه استقرار محذوف في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها
« أقسم » المحذوف .

وقد استشكل الزمخشري تقدير العامل في ذلك ، وأوضحه الشيخ أثير الدين ،
فقال : إذا ظرف مستقبل ، ولا جائز أن يكون العامل فيه فعل القسم المحذوف ، لأن
« أقسم » إنشائي فهو في الحال ، وإذا لما يُستقبل فيأبى أن يعمل الحال في المستقبل ؛
لاختلاف زمان العامل والمعمول . ولا جائز أن يكون ثَمَّ مضاف أقيم للقسم به مقامه ،
أى وطلوع النجوم ، وتجىء الليل ؛ لأنه معمول لذلك الفعل ، فالطلوع حال ، ولا يعمل
في المستقبل ، ضرورة أن زمان العامل زمان المعمول . ولا جائز أن يعمل فيه نفس القسم
به ، لأنه ليس من قبيل ما يعمل ، ولا جائز أن يقدر محذوف قبل الظرف ، ويكون قد عمل
فيه ، فيكون ذلك العامل في موضع الحال ، وتقديره : والنجم كائنا إذا هوى ، والليل
كائنا إذا يغشى ، لأنه يلزم « كائنا » ألا يكون منصوبا بعامل ، إذ لا يصح ألا يكون معمولا
لشيء مما فرضناه أن يكون عاملا .

وأيضاً فيكون القسم به جثة ، وظروف الزمان لا تكون أحوالا عن الجُثث ، كما
لا تكون أخبارا لمن .

(٢) سورة الكهف ٩٣

(٤) سورة الكهف ٩٦

(٦) سورة النجم ١

(١) سورة الأنعام ٢٥

(٣) سورة الكهف ٩٦

(٥) سورة الجمعة ١١

(٧) سورة الليل ١ ، ٢

فأما الوجه الأول فهو الذى ذكره أبو البقاء، قال فى قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾^(١) :
العامل فى الظرف فعل القسم المحذوف ، تقديره : أَقْسِمُ بالنجم وقت هَوِيَّةِ^(٢) .

وما ذكره الشيخ عليه من الإشكال فقد يجاب عنه بوجهين :

أحدهما : أن الزمانين لما اشتركا فى الوقوع المحقق نُزِّلَا منزلة الزمان الواحد؛ ولهذا يصح
عطف أحدهما على الآخر ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ﴾^(٣) ،
ثم قال : ﴿وَيَجْعَلُ﴾^(٤) .

وهو قريب من جواب الفارسي، لما سأله أبو الفتح عن قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ
الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٥) مستشكلا إبدال «إِذْ» من «اليوم» فقال : «اليوم» حال
و «ظلمتم» فى الماضى ، فقال : إِنْ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ مَتَّصِلَتَانِ ، وإِنِّهِنَّ فى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى
سواء^(٥) فَكَأَنَّ «اليوم» ماضٍ ، وَكَأَنَّ «إِذْ» مستقبله .

والثانى : أنه على ظاهره ، ولا يلزم ما ذكر ، لأن الحال كما تأتى مقارنة ، تأتى مقدرة ،
وهى أن تقدر المستقبل مقارنا ، فتكون أطلقت ما بالفعل على ما بالقوة مجازا ، وجعلت
المستقبل حاضرا ، كقوله تعالى : ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾^(٦) .

وأما الوجه الثانى ؛ فيمكن أن يقال : يجوز تقديره ، وهو العامل ، ولا يلزم ما قال من
اختلاف الزمانين ؛ لأنه يجوز الآن أن يقسم بطلوع النجم فى المستقبل ، ويجوز أن يقسم بالشيء
الذى سيوجد .

وأما الوجه الأخير ، فهو الذى ذكره ابن الحاجب فى شرح «المفصل» فقال : إذا

(١) سورة النجم ١

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ١٣٢

(٣) سورة الفرقان ١٠ ، والآية بتمامها : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ

جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ . وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ .

(٤) سورة الزخرف ٣٩

(٥) ت : د . ١٠٠

(٦) سورة الزمر ٧٣

ثبت أنها مجرد الظرفية ، فليست متعلقة بفعل القسم ، لأنه يصير المعنى : أقسم في هذا الوقت ،
فهي إذن في موضع الحال من الليل . انتهى .

وقد وقع في محذور آخر ؛ وهو أن الليل عبارة عن الزمان المعروف ، فإذا جعلت
« إذا » منمولة لفعل هو حال من الليل ، لزم وقوع الزمان في الزمان ، وهو محال .
وقوله : « يلزم ألا يكون له عامل » .

قلنا : بل له عامل ، وهو فعل القسم ، ولا يضر كونه إنشاء^(١) لما ذكرنا أنها
حال مقدرة .

وأما الشبهة الأخيرة فقد سألتها أبو الفتح ، فقال : كيف جاز لظرف الزمان هنا أن يكون
حالا من الجثة ، وقد علم امتناع كونه صلة له وصفة وخبرا
وأجاب بأنها جرت مجرى الوقت الذي يؤخر ويقدم . وهي أيضا بميدة لاتناله أيدينا ،
ولا يحيط علمنا بها في حال نصبها ، إحاطتنا بما يقرب منها ، فجرت لذلك^(٢) مجرى المعدوم .
فإن قيل كيف جاز لظرف الزمان أن يكون حالا من النجم ؟

وأجاب : بأن مثل هذا يجوز في الحال ، من حيث كان فضلا . انتهى .
وقد يقال : ولئن سلمنا الامتناع في الحال أيضا ، فيكون على حذف مضاف ، أي
وحضور الليل ، وتجمله حالا من الحضور لا من الجثة .

والتحقيق - وبه يرتفع الإشكال في هذه المسألة - أن يدعى أن « إذا » كما تجرد
عن الشرطية كذلك تجرد عن الظرفية ، فهي في هذه الآية الشريفة لمجرد الوقت من دون
تعلق بالشئ . تعلق الظرفية الصناعية ، وهي مجرورة المحل هاهنا لكونها بدلا عن الليل ،
كما جرت به « حتى » في قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾^(٣) . والتقدير : أقسم بالليل وقت

(٢) ن : « كذلك » .

(١) ن : « إنشائها » .

(٣) سورة الزمر ٧١

غشيانه ، أى أقسم بوقت غشيان الليل ، وهذا واضح .
 فإن قلت : هل صار أحدٌ إلى تَجَرُّدها عن الظرفية والشرطية معا ؟
 قلت : نعم نصّ عليه فى « فى التسهيل » ، فقال : وقد تفارقها الظرفية ، مفعولا بها ،
 أو مجرورة بحتى ، أو مبتدأ .
 وعلم مما ذكرنا زيادة رابع ، وهو البدلية .

فائدة

وتستعمل أيضا للاستمرار ، كقوله : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾^(١)
 وقوله : ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٢)
 فهذا فيما مضى ، لكن دخلت « إذا » : لتدلّ على أن هذا شأنهم أبدا ومستمر فيما سيأتى ،
 كما فى قوله :

وَنَدَمَانِ بَرِيدُ السَّكَّاسِ طَيِّبَا سُقِيتُ إِذْ تَفَوَّرتِ النُّجُومُ^(٣)
 ثم فيه مسائل :

الأولى : المفاجأة عبارة عن موافقة الشيء فى حال أنت فيها ، قال تعالى : ﴿ قَالَتِ
 مُوسَىٰ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَمُوتُ مَبِينٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ
 إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾^(٤) .

قالوا : ولا تقع بعد « إذا » المفاجأة إلا الجملة الاسمية ، وبعد « إذ » إلا الفعل الماضى .

(٢) سورة آل عمران ٥٦

(١) سورة البقرة ١٤

(٣) البيت من شواهد المغنى ١ : ٨١ ، ونسبه فى الحاشية - فقلا عن تصحيف المسكرى - إلى البرج

ابن مسهر الطائى .

(٤) سورة الروم ٣٦

ومذهب البرد - وتبعه أكثر المتأخرين - أن المفاجأة نقلها إلى المكان عن الزمان ومعنى الآية موافقة الشعبان لإلقاء موسى العصا في المكان . وكذلك قولهم : خرجت فإذا السبع ، أى فإذا موافقة السبع ، وعلى هذا لا يكون مضافا إلى الجملة بعدها .

الثانية : الظرفية ضربان : ظرف تحض ، وظرف مضمن معنى الشرط .

فالأول : نحو قولك : راحة المؤمن إذا دخل الجنة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾^(١) .

ومنه « إذا كنت على راضية » و « إذا كنت على غضبي » ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط ، لكان جوابها معنى ما تقدم ، ويصير التقدير الأول « إذا يغشى أقسم » فيفسد المعنى ، أو يصير القسم متعلقا على شرط ، لا مطلقا فيؤدى إلى أن يكون القسم غير حاصل الآن ؛ وإنما يحصل إذا وجد شرطه ، وليس المعنى عليه ، بل على حصول القسم الآن من غير تقييد . وكذا حكم : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾^(٢) ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا بَسَرِ ﴾^(٣) .

ومما يتمحض للظرفية العارية من الشرط قوله : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾^(٤) ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط لوجب الفاء في جوابها .

والضرب الثانى : يقتضى شرطا وجوابا ، ولهذا تقع الفاء بعدها على حدث وقوعها بعد « إذ » ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ﴾^(٥) ، وكذا كثر وقوع الفعل بعد ماضى اللفظ مستقبل المعنى ، نحو : إذا جئتني أكرمك .

ومنه : « إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت » .

وتختص المضمنة معنى الشرط بالفعل ، ومذهب سيبويه أنها لا تضاف إلا إلى جملة

(١) سورة الليل ١

(٢) سورة النجم ١

(٣) سورة الفجر ٤

(٤) سورة الأقال ٤٥

(٥) سورة النجم ١

(٦) سورة الشورى ٣٩

فعلية ، ولهذا إذا وقع بعدها اسم قدّر بينه وبينها فعل ، محافظة على أصلها؛ فإن كان الاسم مرفوعا كان فاعل ذلك الفعل المقدّر، كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١)، وإن كان منصوبا كان مفعولا والفاعل فيه أيضا ذلك المقدّر ، كقوله :

• إذا ابنُ أبي موسى بلالًا بلغته •

والتقدير : إذا بلغت .

ومنهم من منع اختصاصها بالفعل ، لجواز : « إذا زيد ضربته » .

وعلى هذا فالرفوع بعدها مبتدأ ، وهو قول الكوفيّين ، واختاره ابن مالك .
وعلى القولين فحّلّ الجملة بعدها الجر بالإضافة . والفاعل فيها جوابها . وقيل : ليست مضافة والعامل فيها الفعل الذي يليها ، لا جوابها .

تنبيه : مما يفرّق فيه بين المفاجأة والجازاة ، أن « إذا » التي للمفاجأة لا يبتدأ بها ، كقوله : ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٢) ، والتي بمعنى الجازاة يبتدأ بها ، نص عليه سيبويه ، فقال في الأولى : إذا جواب بمنزلة الفاء ، وإنما صارت جوابا بمنزلة الفاء ، لأنه لا يبتدأ بها كما لا يبتدأ بالفاء .

قال ابن النحاس : ولكن قد عورض سيبويه بأن الفاء قد تدخل عليها ، فكيف تكون عوضا منها ؟

والجواب أنها إنما تدخل توكيدا ، وأما قوله تعالى : ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾^(٣) ، فيحتمل أنها متمحضة الظرفية لعدم الفاء في جوابها

(٢) سورة الروم ٣٦

(١) سورة الانشقاق ١

(٣) سورة الجاثية ٢٥

مع « ما » ، ويحتمل أن يكون « ما » جواب قسم مقدر ، لا جواب الشرط ، فلذلك لم يجرى بالقاء .

الثالثة : جواز ابن مالك أن تجيء لا ظرفا ولا شرطا ، وهي الداخلة عليها « حتى » الجارة ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا ﴾ ^(١) . أو الواقعة مفعولا ، كقوله عليه السلام : « إني لأعلم إذا كنت على راضية » . وكما جاز تجردها عن الشرط جاز تجردها عن الظرف . وتحصل أنها تارة ظرف لما يُستقبل وفيها معنى الشرط ، نحو : ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ^(٢) ، وتارة ظرف مستقبل غير شرط ، نحو : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِيتٌ لَّسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ ^(٣) ، وتارة ظرف غير مستقبل ، نحو : ﴿ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ ﴾ ^(٤) وتارة لا ظرف ولا شرط ، وتارة لا تكون اسم زمان ، وهي المفاجأة .

الرابعة : أصل « إذا » الظرفية لما يُستقبل من الزمان ؛ كما أن « إذ » لما مضى منه ، ثم يتوسع فيها ، فتستعمل في الفعل المستمر في الأحوال كلها : الحاضرة والماضية والمستقبلية . فهي في ذلك شقيقة الفعل المستقبل الذي هو يفعل حيث يفعل به نحو ذلك . قالوا : إذا استعطى فلان أعطى ، وإذا استنصر نصر ، كما قالوا : فلان يعطى الراغب ، وينصر المستغيث ، من غير قصد إلى تخصيص وقت دون وقت . قاله الزمخشري في كشافه القديم .

الخامسة : تجاب الشرطية بثلاثة أشياء :

(٢) سورة الطلاق ١

(٤) سورة التوبة ٩٢

(١) سورة الزمر ٧١

(٣) سورة مريم ٦٦

أحدها : الفعل ، نحو إذا جئتني أكرمتك .

وثانيها : الفاء ، نحو إذا جئتني فأنا أكرمك .

ثالثها : إذا المكانية ؛ قال تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ ﴾^(٢) .

وما قبلها إما جوابها ، نحو إذا جئتني أكرمتك ، أو ما دل عليه جوابها ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾^(٣) . والمعنى : فإذا نُفِخَ في الصور تقاطعوا ، ودل عليه قوله : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ ﴾ .

وكذا قوله : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْجَارِمِينَ ﴾^(٤) وإنما احتيج لهذا التقدير ؛ لأن ما بعد « ما » النافية في مثل هذا الموضع لا يعمل فيه ما قبلها . وأيضاً فإن « بشرى » مصدر ، والمصدر لا يتقدم عليه ما كان في صلته .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾^(٥) ، فالعامل في « إذا » الأولى ما دل عليه ﴿ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، والتقدير « خرجتم » . ولا يجوز أن يعمل فيه « تخرجون » لامتناع أن يعمل ما بعد « إذا » المكانية فيما قبلها ، وحكمها في ذلك حكم الفاء .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾^(٦) ، فالعامل في « إذا » ما دل عليه قوله : ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ ، والتقدير : فإذا نُقِرَ في الناقور صُعِبَ الأمر .

وقوله : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ ﴾^(٧) ، فالعامل

(٢) سورة المؤمنون ٦٤

(٤) سورة الفرقان ٢٢

(٦) سورة سبأ ٧

(١) سورة الروم ٢٥

(٣) سورة المؤمنون ١٠١

(٥) سورة المدثر ٨ ، ٩

في « إذا » مادل عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾^(١) من معنى « بنعم » أو « مبهوثون » .

فإن قيل : أيجوز نصب « إذا » بقوله « جديد » ، لأن المعنى عليه ؟

قيل : لا يجوز ، لامتناع أن يعمل ما بعد « إن » فيما قبلها ؛ وهذا بسمى مجاوبة الإعراب ، والمعنى للشيء الواحد وكان أبو علي الفارسي يلم به كثيرا ؛ وذلك أنه يوجد في المنظوم والمنثور . والمعنى يدعو إلى أمر ، والإعراب يمنع منه ؛ وقد سبق بيانه في نوع ما يتعلق بالإعراب .

السادسة : « إذا » توافق « إن » في بعض الأحكام ، وتخالفها في بعض :
فأما الموافقة ؛ فهي إن كل واحد منهما يطلب شرطا وجزاء ، نحو ، إذا قمت قمت ، وإذا زرتني أكرمتك .

وكل واحدة منهما تطلب الفعل ، فإن وقع الاسم بعد واحدة منهما قدر له فعل يرفعه بفسره الظاهر ؛ مثاله [في إن] قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾^(٢) ، ﴿ وَإِنْ آمُرُوا هَلَكَ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٤) . ومثاله في « إذا » : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾^(٥) ، ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾^(٦) وما بعدها في السورة من النظائر ، وكذا قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾^(٧) وما بعدها من النظائر ، ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾^(٨) .

وأما الأحكام التي تخالفها في مواضع :

(٢) سورة النساء ١٢٨

(٤) سورة التوبة ٦

(٦) سورة التكوين ١

(٨) سورة الواقعة ١

(١) سورة سبأ ٧

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٥) سورة الانشقاق ١

(٧) سورة الانفطار ١

الأول : ألا تدخل إلا على مشكوك ؛ نحو إن جئتنى أكرمتك، ولا يجوز: إن طلعت الشمس آتيك ؛ لأن طلوع الشمس متيقن . ثم إن كان المتيقن الوقوع مُبهم الوقت ، جاز ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ ﴾^(١) ، ونظائره .

وأما « إذا » فظاهر كلام النحاة ، يُشعر بأنها لا تدخل إلا على المتيقن وما في معناه ؛ نحو إذا طلعت الشمس فأتني .

وقوله :

* إِذَا مِتْ فَأَدِفْنِي إِلَى جَنْبِ كَرَمِيَّةٍ^(٢) *

وقوله :

* إِذَا طَلَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ فَسَلِّى *

وذلك لكونها للزمن المعين بالإضافة على مذهب الأكثر ؛ ولم يجزموا بها في الاختيار لعدم إبهامها ، كالشروط ، ولذلك وردت شروط القرآن بها ، كقوله : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾^(٣) ونظائرها السابقة ، لكونها متحققه الوقوع .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَلَهُمْ تَبْدِيلًا ﴾^(٤) ، فقد أشكل دخولها على غير الواقع .

وأجيب بأن التبديل محتمل وجهين :

أحدهما : إعادتهم في الآخرة ، لأنهم أنكروا البعث .

(١) سورة الأنبياء ٣٤

(٢) لأبي عجين الثقفي ؛ من أبيات في تاريخ الطبري ٤ : ١٢٤ ، وبقيته :

* تَرَوْنِي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرُوقَهَا *

(٣) سورة التكويد ١

(٤) سورة الإنسان ٢٨

والثاني : إهلاكهم في الدنيا وتبديل أمثالهم ؛ فيكون كقوله : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيْهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بآخَرِينَ ﴾^(١) ، فإن كان المراد في الدنيا ، وجب أن يجعل هذا بمعنى « إن » الشرطية ؛ لأن هذا شيء لم يكن ، فهي مكان « إن » ، لأن الشرط يمكن أن يكون وألا يكون ، ألا ترى إلى ظهورها في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيْهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بآخَرِينَ ﴾^(١) ، ﴿ إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ فِيهِمُ الْأَرْضَ ﴾^(٢) ، وإنما أجاز له « إذا » أن تقع موقع « إن » لما بينهما من التداخل والتشابه .

وقال ابن الجويني : الذي أظنه أنه يجوز دخولها على المتيقن والمشكوك ، لأنها ظرف وشرط ، فبالنظر إلى الشرط تدخل على المشكوك ، كـ « إن » وبالنظر إلى الظرف تدخل على المتيقن كسائر الظروف .

وإنما اشترط فيما تدخل عليه « إن » أن يكون مشكوكا فيه ؛ لأنها تفيد الحث على الفعل المشروط لاستحقاق الجزاء ، ويمتنع فيه لامتناع الجزاء ، وإنما يحث على فعل ما يجوز ألا يقع ، أما ما لا بد من وقوعه فلا يحث عليه . وإنما امتنع دخول « إذا » على المشكوك إذا لحظت فيها الظرفية ، لأن المعنى حينئذ التزام الجزاء في زمان وجود الشرط ، والتزام الشيء في زمان لا يعلم وجود شرط فيه ليس بالتزام . ولما كان الفعل بعد « إن » مجزوما به يستعمل فيه ما ينبيء عن تحققه ، فيغلب لفظ الماضي ، كقوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾^(٣) ؛ فجاء به « إذا » حانب الحسنة ، و به « إن » في جانب السيئة ؛ لأن المراد بالحسنة جنس الحسنة ، ولهذا ت ، وحصول الحسنة المطلقة مقطوع به ، فاقتضت البلاغة التعبير به « إذا » وجيء به « إن » في جانب السيئة ، لأنها نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ، كالمرض بالنسبة إلى الصحة ، والخوف بالنسبة إلى الأمن .

(٢) سورة سبأ ٩

(١) سورة النساء ١٣٣

(٣) سورة الأعراف ١٣١

ومنه قوله تعالى في سورة الروم: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(١).

وقوله: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ . وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ﴾^(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ﴾^(٣)، بلفظ «إذا» مع «الضر» قال السكاكي: نظر في ذلك إلى لفظ المس، وتنكير «الضر» المفيد للتعليل ليستقيم التوبيخ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر، وللتنبية على أن مس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء، حقه أن يكون في حكم المقطوع به.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُوْ دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾^(٤)، بعد قوله: ﴿وَإِذَا نَعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾^(٥)، أي أعرض عن الشكر، وذهب بنفسه وتكبر. والذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير للمعرض المتكبر لا المطلق الإنسان، ويكون لفظ «إذا» للتنبية على أن مثل هذا المعرض المتكبر يكون ابتلاؤه بالشكر مقلوعاً.

الثاني: من الأحكام المخالفة أن المشروط بـ «إن» إذا كان عدماً لم يمتنع الجزاء في الحال؛ حتى يتحقق اليأس من وجوده، ولو كان العدم مشروطاً بـ «إذا» وقع الجزاء في الحال؛ مثل: إن لم أطلقك فأنت طالق، لم^(٥) تطلق إلا في آخر العمر. وإذا قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق، تطلق في الحال؛ لأن معناه: أنت طالق في زمان عدم تطليقي لك، فأى زمان تخلف عن التطليق يقع فيه الطلاق. وقوله: «إن لم أطلقك» تعليق للطلاق على امتناع الطلاق، ولا يتحقق ذلك إلا بموته غير مطلق.

الثالث: أن «إن» تجزم الفعل المضارع إذا دخلت عليه، و«إذا» لا تجزمه؛ لأنها لا تتمحض شرطاً، بل فيها معنى التزام الجزاء في وقت الشرط، من غير وجوب أن يكون معللاً بالشرط.

(٢) سورة الروم ٤٨، ٤٩

(٤) سورة فصلت ٥١

(١) سورة الروم ٣٦

(٣) سورة الزمر ٨

(٥) ت: «لا».

وقد جاء الجزم بها إذا أريد بها معنى « إن » وأعرض عما فيها من معنى الزمان ، كقوله :

* وَإِذَا نُصِبَكَ خَصَاصَةً فَتَجَمَّلِ *

الرابع : أن « إذا » هل تفيد التكرار والعموم ؟

فيه قولان ، حكاهما ابن عصفور :

أحدهما : « نعم » ، فإذا قلت : إذا قام زيد قام عمرو ، أفادت أنه كلما قام زيد قام عمرو .

والثاني : لا يلزم .

قال : والصحيح أن المراد بها العموم كسائر أسماء الشرط ، وأما « إن » ففيها كلام عن ابن جني يأتي في باب « إن » .

الخامس : أنك تقول : أقوم إذا قام زيد ، فيقتضى أن قيامك مرتبط بقيامه لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ، بل يعاقبه على الاتصال ، بخلاف : أقوم إن قام زيد ؛ فيقتضى أن قيامك بعد قيامه . وقد يكون عقبه وقد يتأخر عنه .

فالحاصل أن التقييد بالاستقبال دون اقتضاء مباحة ، بخلاف « إذا » . ذكره أبو جعفر ابن الزبير في كتابه ملاك التأويل .

السابعة : قيل : قد تأتي زائدة ، كقوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(١) ؛ تقديره : انشقت السماء ، كما قال : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ ^(٢) ، ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .
ورذ هذا بأن الجواب مضمر .

(٢) سورة القمر ١

(١) سورة الانشقاق ١

(٣) سورة النحل ١

ويحوز مجيئها بمعنى « إذ » وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾^(١).

وردت بفوات المعنى ، لأن « إذا » تفيد أن هذا حالهم المستمر ، بخلاف « إذ » فإنها لا تعطى ذلك .

وقولهم : « إذا فعلت كذا » ، فيكون على ثلاثة أضرب :
أحدها : يكون للأمر به قبل الفعل ، تقول : إذا أتيت الباب ، فلبس أحسن الثياب ،
ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾^(٣) .

الثاني : أن يكون مع الفعل ، كقولك : إذا قرأت فترسل .
الثالث : أن يكون بعده ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾^(٤) ، ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا ﴾^(٥) .

فائدة

من الأسئلة الحسنة ، في قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾^(٦) أنه يقال : لم أتى قبل « أضاء » بـ « كلما » ؟
وقبل « أظلم » بـ « إذا » ؟ وما وجه المناسبة في ذلك ؟
وفيه وجوه : الأول أن تكرار الإضاءة يستلزم تكرار الإظلام ، فكان تنويع الكلام أعذب .

(٢) سورة المائدة ٦

(٤) سورة المائدة ٧

(٦) سورة البقرة ٢٠

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) سورة النحل ٩٨

(٥) سورة الجمعة ٩

الثانى : أن مراتب الإضاءة مختلفة متنوعة ، فذكر « كلما » تنبيهاً على ظهور التمدد وقوته لوجوده بالصورة والنوعية ، والإظلام نوع واحد ، فلم يوث بصيغة التكرار لضعف التمدد فيه ، بعد ظهوره بالنوعية ، وإن حصل بالصورة .

الثالث : قاله الزمخشري ، وفيه تكلف - أنهم لما اشتد حرصهم على الضوء المستفاد من النور ، كانوا كلما حدث لهم نور تجدد لهم باعث الضوء فيه ، لا يمتنعهم من ذلك تقدم قده واختفاؤه منهم ، وأما التوقف بالظلام فهو نوع واحد .

وهذا قريب من الجواب الثانى ، لكنه بمادة أخرى . ويفترقان بأن جواب الزمخشري يرجع التكرار فيه إلى جواب « كلما » لا إلى مشروطها الذى يليها ويباشرها ، فطلب تكراره - وهو الأولى فى مدلول التكرار ، والجواب المتقدم يرجع إلى تكرار مشروطها ، يتبعه الجواب من حيث هو ملزومه ، وتكرره فرع تكرار الأول .

الرابع : أن إضاءة البرق منسوبة إليه وإظلامه ليس منسوباً إليه ، لأن إضاءته هى لمعانه ، والظلام أمرٌ يحدث عن اختفائه ؛ فتظلم الأماكن كظلام الأجرام الكثائف ، فأتى بأداة التكرار عند الفعل المتكرر من البرق ، وبالأداة التى لا تقتضى التكرار عند الفعل الذى ليس متكرراً منه ، ولا صادراً عنه .

الخامس : ذكره ابن المنير - أن المراد بإضاءة البرق الحياة ، وبالظلام الموت ، فالمنافق تمرّ حاله فى حياته بصورة الإيمان ، لأنها دار مبنية على الظاهر ، فإذا صار إلى الموت رفعت له أعماله ، وتحقق مقامه ، فتستقيم « كلما » فى الحياة ، و« إذا » فى المات ، وهكذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم أحيني ما دامت الحياة خيراً لى ، وأمتنى إذا كانت الوفاة خيراً لى » ، فاستعمل مع الحياة لفظ التكرار والدوام ، واستعمل مع لفظ الوفاة لفظ الاختصار والتقييد .

وقيل : إن ذلك لأحد معنيين : إما لأن الحياة مأثورة لازدياد العمل الصالح الذي
الهم العالية معقودة به ، فمرتض بالاستكثار منه ، والدوام عليه ، ونبه على أن الموت
لا يُتمنى ، ولكن إذا نزل وقته رضى به . وإما لأن الحياة يتكرر زمانها ، وأما الموت
مرة واحدة .

وجواب آخر ، أن الكلام في الأنوار هو الأصل المستمر ، وأما خفقان البرق في
أثناء ذلك فعوارض تتصل بالحدوث والتكرار ، فناسب الإتيان فيها « بكلمة » وفي تلك
بـ « إذا » ، والله أعلم .

إِذْ

ظرف لماضى الزمان ، يضاف للجملتين ، كقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾^(١) ، وتقول : أَيْدِكَ اللهُ إِذْ فعلت ؟

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾^(٢) وَ « تَرَى » مستقبل ، « وَإِذْ » ظرف للماضى ، وإنما كان كذلك لأن الشئ كائن ، وإن لم يكن بعد ؛ وذلك عند الله قد كان ؛ لأن علمه به سابق ، وقضائه به نافذ ؛ فهو كائن لا محالة .

وقيل : للمعنى : ولو ترى ندمهم وخزيهم فى ذلك اليوم بعد وقوفهم على النار ف « إِذَا » ظرف ماض ، لكن بالإضافة إلى ندمهم الواقع بعد المعاينة ، فقد صار وقت التوقف ماضياً بالإضافة إلى ما بعده ، والذي بعده هو مفعول « ترى » .

وأجاز بعضهم مجيئها مفعولاً به ، كقوله : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾^(١) ، ومنعه آخرون ، وجعلوا المفعول محذوفاً ، و « إِذْ » ظرف ، عامله ذلك المحذوف ، والتقدير ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ إِذَا ، واذكروا حالكم .

ونحوه قوله : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ﴾^(٣) ، قيل : قال له ذلك لما رفعه إليه . ونكون بمعنى « حين » كقوله : ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾^(٤) ، أى حين تفيضون فيه .

وحرف تعليل ، نحو : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾^(٥) وَ إِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ^(٦) .

وقيل : تأتى ظرفاً لما يستقبل بمعنى « إِذَا » ، وخُرج عليه بعض ما سبق . وكذا قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ . إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾^(٧) وأنكره السهيلي ؛ لأن « إِذَا » لا يجيىء بعدها المضارع مع النفى .

(٢) سورة الأنعام ٢٧

(١) سورة الأَنْفَال ٢٦

(٣) سورة آل عمران ٥٥

(٤) سورة يونس ٦١

(٦) سورة الأحقاف ١١

(٥) سورة الزخرف ٣٩

(٧) سورة غافر ٧٠ ، ٧١

وقد تجيء بعد القسم ، كقوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ ^(١) لانعدام معنى الشرطية فيه .
 وقيل : تجيء زائدة ، نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ ^(٢) . وقيل هي فيه بمعنى « قد » .
 وقد تجيء بمعنى « أن » ، حكاه الشَّهيد في « الروض » عن نص سيبويه في كتابه ،
 قال : ويشهد له قوله تعالى : ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْتَلُونَ ﴾ ^(٣) .
 وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ^(٤) . قال : وغفل الفارسي عما في الكتاب من هذا ، وجعل الفعل المستقبل
 الذي بعد « لن » عاملاً في الظرف الماضي ، فصار بمنزلة من يقول : سأنيك اليوم أمس ^(٥) .
 قال : وليت شعري ما تقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ آمَ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَ
 قَدِيمٌ ﴾ ^(٦) ، فإن جوز وقوع الفعل في الظرف الماضي على أصله ، فكيف يعمل ما بعد الفاء
 فيما قبلها ، لا سيما مع السين وهو قبيح أن تقول : غداً سأنيك ! فكيف إن قلت : غدا
 فسأنيك ! فكيف إن زدت على ما قلت : أمس فسأنيك وإذ على أصله بمعنى أمس .

تنبيه

[في وقوع « إذ » بعد « واذكر »]

حيث وقعت « إذ » بعد « واذكر » ، فالمراد به الأمر بالنظر إلى ما اشتمل عليه
 ذلك الزمان ، لغرابة ما وقع فيه ، فهو جدير بأن ينظر فيه . وقد أشار إلى هذا الزمخشري
 في قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ ﴾ ^(٧) .
 وقوله : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ ﴾ ^(٨) ،
 ونظائره .

(٢) سورة البقرة ٣٠
 (٤) سورة الزخرف ٣٩
 (٦) سورة الأحقاف ١١
 (٨) سورة مريم ٤١ ، ٤٢

(١) سورة العنكبوت ٤
 (٣) سورة آل عمران ٨٠
 (٥) في الكلام غموض .
 (٧) سورة مريم ١٦

أو

تقع في الخبر والطلب ؛ فأتا في الخبر فلما فيه معان :

الأول : الشك ، نجو قام زيد أو عمرو .

والثاني : الإبهام ، وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا
أَوْ إِنَّا كُمْ لَعَلَى هُدًى ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَمْرُنَا كَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾^(٢) ، يريد : إذا أخذت الأرض زخرفها ،
وأخذ أهلها الأمن ، أتاها أمرنا وهم لا يعلمون . أى فجأة ؛ فهذا إبهام ؛ لأن الشك محال
على الله تعالى .

وقوله : ﴿ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(٣) .

فإن قلت : « يزيدون » فعل ، ولا يصح عطفه على الجرور بـ « إلى » ، فإن حرف
الجر لا يصح تقديره على الفعل ، ولذلك لا يجوز : مررت بقائم ويقعد ، على تأويل :
قائم وقاعد .

قلت : « يزيدون » خبر مبتدأ محذوف في محل رفع ، والتقدير « أو هم يزيدون » .
قاله ابن جني في « المحتسب » .

وجاز عطف الاسمية على الفعلية بـ « أو » لاشتراكهما في مطلق الجملة .

فإن قلت : فكيف تكون « أو » هنا لأحد الشيئين ، والزيادة لا تنفك عن

المزيد عليه ؟

(٢) سورة يونس ٢٤

(١) سورة سبأ ٢٤

(٣) سورة الصافات ١٤٧

قلت : الأمر كذلك ، ولهذا قدروا في المبتدأ ضمير المائة ألف ، والتقدير : وأرسلناك إلى مائة ألف معها زيادة . ويحتمل أن تكون على بابها للشك ، وهو بالنسبة إلى المخاطب ، أى لو رأيتهم لعلمتهم أنهم مائة ألف أو يزيدون .

الثالث : التنوين ، كقوله تعالى : ﴿ فَبِئْسَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾^(١) ، أى أن قلوبهم تارة تزداد قسوة ، وتارة ترد إلى قسوتها الأولى ، فجاء بـ « أو » لاختلاف أحوال قلوبهم .
الرابع : التفصيل ، كقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(٢) ، أى قالت اليهود : لا يدخل الجنة إلا من كان هودا ، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا الذين هم نصارى . وكذلك قوله : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(٣) .
الخامس : للإضراب كـ « بل » ، كقوله : ﴿ كَذَّبَ الْبَصَرُ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾^(٤) ، و ﴿ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(٥) على حد قوله : ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾^(٦) .
السادس : بمعنى الواو ، كقوله : ﴿ فَالْمَلَقِيَاتِ ذِكْرًا أَوْ نَذْرًا ﴾^(٧) .
﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾^(٨) .

﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾^(٩) .

وأما في الطلب فلها معان :

الأول : الإباحة ، نحو تعلم فقها أو نحوا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ أَنْتُمْ بَنَاتٌ مَوْلَاةٌ مِنْ بَنَاتِكُمْ أَوْ بَنَاتُ آبَائِكُمْ . . . ﴾^(١٠) الآية .
وكذلك قوله : ﴿ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾^(١١) ، يعنى إن شُبِّهَتْ قلوبهم بالحجارة فصواب ، أو بما هو أشد فصواب .

(٢) سورة البقرة ١١١

(٤) سورة النحل ٧٧

(٦) سورة النجم ٩

(٨) سورة طه ٤٤

(١٠) سورة النور ٦١

(١) سورة البقرة ٧٤

(٣) سورة البقرة ١٣٥

(٥) سورة الصافات ١٤٧

(٧) سورة المرسلات ٥ ، ٦

(٩) سورة طه ١١٣

وقوله : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ ^(١) ، ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ ﴾ ^(٢)

والمعنى أن التمثيل مباح في المناقنين إن شابهتهم بأي النوعين .

قوله : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(٣) إباحة لإيقاع أحد الأمرين .

الثاني : التخيير ، نحو خذ هذا الثوب أو ذاك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ

أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ . . . ﴾ ^(٤) الآية ؛ فتقديره : « فافعل » ؛

كأنه خير على تقدير الاستطاعة أن يختار أحد الأمرين ؛ لأن الجمع بينهما غير ممكن .

والفرق بينهما أن التخيير فيما أصله المنع ؛ ثم يرد الأمر بأحدهما ؛ لا على التعمين ،

ويمتنع الجمع بينهما . وأما الإحالة فإن يكون كل منهما مباحا ويطلب الإتيان بأحدهما ؛

ولا يمتنع من الجمع بينهما ؛ وإنما يذكر بـ « أو » لئلا يؤهم بأن الجمع بينهما هو الواجب

لو ذكرت الواو ؛ ولهذا مثل النجاة بالإباحة بقوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ

مَسَاكِينَ . . . ﴾ ^(٥) . وقوله : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ ^(٦) ؛ لأن المراد به

الأمر بأحدهما رفقا بالكلف ؛ فلو أتى بالجمع لم يمنع منه ؛ بل يكون أفضل .

وأما تمثيل الأصوليين بآتي الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع ؛ فقد أجاب عنه

صاحب « البسيط » ^(٦) بأنه إنما يمتنع الجمع بينهما في المحذور ؛ لأن أحدهما ينصرف إليه

الأمر ، والآخر يبقى محظورا لا يجوز له فعله ؛ ولا يمتنع في خصال الكفارة ؛ لأنه يأتي

بما عدا الواجب تبرعا ؛ ولا يمنع من التبرع .

واعلم أنه إذا ورد النهي على الإباحة جاز صرفه إلى مجموعتهما ؛ وهو ما كان يجوز فعله ؛

أو إلى أحدهما وهو ما تقتضيه « أو » .

(٢) سورة طه ٤٤

(٤) سورة المائدة ٨٩

(٦) البسيط في شرح الكافية للاستزاد

(١) سورة البقرة ١٧ ، ١٩

(٣) سورة الأنعام ٣٥

(٥) سورة البقرة ١٩٦

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(١) ؛ فليس المراد منه النهى عن إطاعة أحدهما دون الآخر ؛ بل النهى عن طاعتها مفردتين أو مجتمعين ، وإنما ذكرت « أو » لثلاثتهم أن النهى عن طاعة من اجتمع فيه الوصفان .

وقال ابن الحاجب : استشكل قوم وقوع « أو » في النهى في هذه الآية ، فإنه لو انتهى عن أحدهما لم يمثل ، ولا يعدّ ممثلاً ؛ إلا بالانتهاء عنهما جميعاً !

فقال : إنها بمعنى « الواو » . والأولى أنها على بابها ؛ وإنما جاء التعمين فيها من القرينة ، لأن المعنى قبل وجود النهى : « تطيع آثماً أو كفوراً » ، أى واحداً منهما ؛ فإذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتاً في المعنى ؛ فيصير المعنى : « ولا تطع واحداً منهما » ، فيجى التعميم فيهما من جهة النهى الداخل ؛ وهى على بابها فيما ذكرناه ، لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينهى عنهما ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر . قال : فهذا معنى دقيق ، يُعلمُ منه أن « أو » في الآية على بابها ، وأن التعميم لم يجى منها ؛ وإنما جاء من جهة المضموم إليها . انتهى .

ومن هذا - وإن كان خبراً - قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ ^(٢) ؛ لأن الميراث لا يكون إلا بعد إنفاذ الوصية والدَّيْن ؛ وجِد أحدهما أو وجداً معاً .

وقال أبو البقاء في « اللباب » ^(٣) : إن اتصلت بالنهى وجب اجتناب الأمرين عند النحويين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(٤) ، ولو جُمع بينهما لفعل النهى عنه مرتين ؛ لأن كل واحدٍ منهما أحدهما .

وقال في موضع آخر : مذهب سيبويه أن « أو » في النهى تقيضية « أو » في الإباحة ؛

(١) سورة الإنسان ٢٤

(٢) سورة النساء ١١

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) سورة الإنسان ٢٤

ققولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ، إذنٌ في مجالستهما ومجالسة من شاء منهما ، فضده في النهى « لا تطع منهم آثماً أو كفوراً » ، أى لا تطع هذا ولا هذا ؛ والمعنى : لا تطع أحدهما ، ومن أطاع منهما كان أحدهما ؛ فمن هاهنا كان نهياً عن كل واحد منهما ، ولو جاء بالواو في الموضعين أو أحدهما لأوهم الجمع .

وقيل : « أو » بمعنى الواو ؛ لأنه لو انتهى عن أحدهما لم يعد ممثلاً بالانتهاء عنهما جميعاً . قال الخطيب^(١) : والأولى أنها على بابها ؛ وإنما جاء التعميم فيها من النهى الذى فيه معنى النفي ، والنكرة في سياق النفي تعمم ؛ لأن المعنى قبل وجود النهى : « تطيع آثماً أو كفوراً » ، أى واحداً منهما ، فالتعميم فيهما ؛ فإذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتاً ، فالمعنى : لا تطع واحداً منهما فسمى التعميم فيهما من جهة النهى ، وهى على بابها فيما ذكرناه ؛ لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما ؛ حتى ينتهى عنهما ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد ينتهى عن أحدهما دون الآخر .

تشبيهات

الأول : روى البيهقي في سننه في باب القدية بغير النعم ، عن ابن جريج ، قال : كل شيء في القرآن فيه « أو » للتخيير ، إلا قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُقَاتِلُوا أَوْ يَصَلُّوا ﴾^(٢) ، ليس بمخير فيهما .

قال الشافعي : وبهذا أقول .

الثاني : من أجل أن مبناها على عدم التشريك ، أعاد الضمير إلى مفرديتها بالإفراد ؛

(١) هو محمد بن مشير بن محمد ، شمس الدين . كان إماماً في العلوم العقلية والنقلية ؛ شرح التلخيص ؛

مات سنة ٧٤٥ هـ . بقية نهجا . ١٠٦

(٢) سورة المائدة ٣٣

بمخلاف الواو ؛ وأما قوله تعالى : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ ^(١) ، فقد قيل : إن «أو» بمعنى الواو ؛ ولهذا قال : ﴿بِهِمَا﴾ ، ولو كانت لأحد الشئيين لقل «به» .
وقيل : على بابها ، ومعنى ﴿ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ : إن يكن الخصمان غنيين أو فقيرين ، أو منهما ، أى الخصمين على أى حال كان ؛ لأن ذلك ذكر عقيب قوله : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ ^(١) يشير للحاكم والشاهد ، وذلك يتعلق بـائنين .
وقيل : الأولوية المحكوم بها ثابتة للمفردين معا ، نحو : جاءنى زيد أو عمرو ورأيتهما ، فالضمير راجع إلى الغنى والفقير المعلومين من وجوه الكلام ؛ فصار كأنه قيل : فالله أولى بالغنى والفقير .

ويستعمل ذلك المذكور وغيره ؛ ولو قيل : « فالله أولى به » ، لم يشمل ، ولأنه لما لم يخرج المخلوقون عن الغنى والفقير ، صار المعنى : افعلوا ذلك ، لأن الله أولى ممن خلق ؛ ولو قيل : أولى به ، لعاد إليه من حيث الشهادة فقط .

إِنْ المكسورة الخفيفة

ترد لمعان :

الأول : الشرطية ، وهو الكثير ، نحو : ﴿ إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ ^(١) .
﴿ إِنْ يَذَّتَبُوا بُغِرُوا لَهُمْ ﴾ ^(٢) .

ثم الأصل فيه عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط ، كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ ^(٣) ، وعيسى جازم بعدم وقوع قوله .

وقد تدخل على التيقن وجوده إذا أبهم زمانه ، كقوله : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ أَنَحَالِدُونَ ﴾ ^(٤) .

وقد تدخل على المستحيل ، نحو : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ^(٥) .

ومن أحكامها أنها للاستقبال ، وأنها تخلص الفعل له وإن كان ماضيا ، كقولك :
إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، ومعناه : إِنْ تَكْرَمْنِي . وأما قولهم : إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ
أَكْرَمْتِكَ أَمْسَ ، وقوله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقَتْ ﴾ ^(٦) ، فقول : معنى
« أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ » يكون سببا للإخبار بذلك ، وإن ثبت كان قميصه قد من قبل يكون
سببا للإخبار بذلك .

قاله ابن الحاجب . وهي عكس « لو » فإنها للماضي ، وإن دخلت على المضارع .

مَسْأَلَةٌ

إِنْ دخلت « إِنْ » على « لَمْ » يكن الجزم بـ « لَمْ » لا بها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا ﴾ ^(٧)

(٢) سورة الأنفال ٣٨

(٤) سورة الأنبياء ٣٤

(٦) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة الأنفال ٢٩

(٣) سورة المائدة ١١٦

(٥) سورة الزخرف ٨١

(٧) سورة المائدة ٧٣

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾^(١) ، وإن دخلت على « لا » كان الجزم بها لا : « لا » ، كقوله تعالى :
﴿ وَإِلَّا تَغْفِرَ لِي ﴾^(٢) .

والفرق بينهما أن « لم » عامل يلزم معموله ، ولا يفرق بينهما بشيء ، و « إن » يجوز
أن يفرق بينهما وبين معمولها معمول معمولها ، نحو : إن زيدا يضرب أضربه .
وتدخل أيضاً على الماضي فلا تعمل في لفظه ، ولا تفارق العمل ، وأما « لا » فليست
عاملة في الفعل ، فأضيف العمل إلى « إن » .

الثاني : بمنزلة « لا » . وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله في الأنعام : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا
الدُّنْيَا ﴾^(٣) ، بدليل « ما » في الجائية : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾^(٥) .
﴿ إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾^(٦) .
﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(٧) .
﴿ إِنْ أُمَمَاتُهُمْ إِلَّا آلَاءُ اللَّهِ وَلَدَنَّهُمْ ﴾^(٨) .
﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾^(٩) .
﴿ إِنْ يَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾^(١٠) .
﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾^(١١) .

وعلى الجملة الفعلية ، نحو : ﴿ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى ﴾^(١٢) .

(١) سورة البقرة ٢٤

(٣) سورة الأنعام ٢٩

(٥) سورة فاطر ٢٣

(٧) سورة انطاش ٤

(٩) سورة مريم ٤٠

(١١) سورة مريم ٤٠

(٢) سورة هود ٤٧

(٤) سورة الجاثية ٢٤

(٦) سورة التكا ٢٠

(٨) سورة النجاة ٢

(١٠) سورة مريم ٤٠

(١٢) سورة التكا ٢٠

﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾^(١) .

﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا﴾^(٢) .

﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣) .

﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾^(٤) .

﴿بِسْمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٥) .

وزعم بعضهم أن شرط النافية مجيء «إلا» في خبرها ، كهذه الآيات ، أو «لما»
التي بمعناها ، كقراءة بعضهم : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٦) ، بتشديد الميم ،
أى ما كل نفس إلا عليها حافظ .

﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(٧) .

﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٨) .

ورُدَّ بقوله : ﴿وَإِنْ أَذْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾^(٩) .

﴿وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ﴾^(١٠) .

﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾^(١١) .

﴿بِسْمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١٢) .

وأما قوله : ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾^(١٣) ، فالتقدير : وإن أحد

من أهل الكتاب .

- | | |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة الكهف ٥ | (٢) سورة النساء ١١٧ |
| (٣) سورة الإسراء ٥٢ | (٤) سورة يس ٢٩ |
| (٥) سورة البقرة ٩٣ | (٦) سورة الطارق ٤ |
| (٧) سورة يس ٣٢ | (٨) سورة الزخرف ٣٥ |
| (٩) سورة الأنبياء ١١١ | (١٠) سورة الأنبياء ١٠٩ |
| (١١) سورة يونس ٦٨ | (١٢) سورة البقرة ٩٣ |
| (١٣) سورة النساء ١٥٩ | |

وأما قوله : « وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ »^(١) ، فالأولى شرطية والثانية نافية ، جواب للقسم الذى أذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوبا .

واختلف فى قوله : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾^(٢) ، فقال الزمخشري وابن السجري : إن نافية ، أى فيما ما مكناكم فيه ، إلا أن « إن » أحسن فى اللفظ لما فى جملة مثلها من التكرار المستبشع ، ومثله يتجنب . قال : ويدل على النفي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نَكُنْ لَكُمْ ﴾^(٣) . وحكى الزمخشري أنها زائدة ، قال : والأول أنعم .

وقال ابن عطية : « ما » بمعنى « الذى » و « إن » نافية وقعت مكان « ما » فيختلف اللفظ ، ولا تتصل ما بـ « ما » ، والمعنى : لقد أعطيناكم من القوة والغنى عالم نعطيكم ، ونالهم بسبب كفرهم هذا العقاب ، فأنتم أخرى بذلك إذا كفرتم . وقيل : إن شرطية ، والجواب محذوف ، أى الذى إن مكناكم فيه طفيتم . وقال : وهذا مطرح فى التأويل .

وعن قطرب أنها بمعنى « قد » . حكاه ابن السجري .
ويحتمل النكرة الموصوفة .

واعلم أن بعضهم أنكر مجيء النافية ، وقال فى الآيات السابقة إن « ما » محذوفة والتقدير : « ما إن الكافرون إلا فى غرور » ، « ما إن تدعون » ، « ما إن أدرى » ، وظائرها ، كما قال الشاعر :

(٢) سورة الأحقاف ٢٦

(١) سورة فاطر ٤١

(٣) سورة الأنعام ٦

وَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَابِتَا وَدُورَةَ آخِرِينَا^(١)
 محذفت « ما » اختصاراً كما حذف « لا » في ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾^(٢) .

الثالث : مخففة من الثقيلة ، فتعمل في اسمها وخبرها ، ويلزم خبرها اللام ، كقوله تعالى :
 ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لَيُوقِفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾^(٣) .
 ويكثر إهمالها ، نحو : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^(٤) .
 ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^(٥) .
 ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(٦) ، في قراءة مَنْ خَفَّفَ « لَمَّا » ، أى أنه كلُّ
 نفس لعلَّيها حافظ .

الرابع : للتعليل بمعنى « إذ » عند الكوفيين ، كقوله : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ
 إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٧) ، قال بعضهم : لم يخبرهم بعلوم إلا بعد أن كانوا مؤمنين .
 وقوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٨) .
 قال بعضهم : لو كانت للخبر لكان الخطاب لغير المؤمنين .
 وكذا : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾^(٩) ونحوه ؛ مما الفعل فيه محقق الوقوع ؛
 والبصريون يمنعون ذلك ، وهو التحقيق ، كالمعنى مع « إذا » .
 وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن لنكتة ، وهى أنه من باب خطاب التهبيج ،
 نحو : إن كنت ولدى فأطعنى .

(١) لفروة بن مسيك ؛ وهو من شواهد الكتاب ١ : ٤٧٥ (٢) سورة يوسف ٨

(٤) سورة الزخرف ٣٥

(٦) سورة الطارق ٤

(٨) سورة البقرة ٢٧٨

(٣) سورة هود ١١١

(٥) سورة يس ٣٢

(٧) سورة آل عمران ١٣٩

(٩) سورة البقرة ٢٣

وأما قوله : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ ﴾ ^(١) ، فالاستثناء مع تحقق الدخول تأديبا بأدب الله في المشيئة . والاستثناء من الداخلين ؛ لا من الرؤيا ؛ لأنه كان بين الرؤيا وتصديقها سنة ، ومات بينهما خلق كثير ، فكأنه قال : كل منكم إن شاء الله .

الخامس : بمعنى « لقد » في قوله : ﴿ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾ ^(٢) ، أى لقد كنا .

﴿ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ ^(٣) .

و ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ ﴾ ^(٤) .

﴿ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ^(٥) .

فائدة

ادعى ابن جني في كتاب « القد » أن « إن » الشرطية تفيد معنى التأكيد لما كان فيه هذا الشيع والعوم ؛ لأنه شائع في كل مرة . ويدل لذلك دخولها على « أحد » التي لا يستعمل إلا في النفي العام ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(٦) ؛ لأنه ليس في واحد يقتصر عليه ، فلذلك أدخل عليه « أحد » ، الذي لا يستعمل في الإيجاب .

قال : يجوز أن تكون « أحد » هنا ليست التي للعموم ، بل بمنزلة « أحد » من

(١) سورة الفتح ٢٧

(٢) سورة يونس ٢٩

(٣) سورة الإسراء ١٠٨

(٤) سورة الصافات ٥٦

(٥) سورة الشعراء ٩٧

(٦) سورة التوبة ٦

« أحد وعشرين » ونحوه ، إلا أنه دخله معنى العموم ، لأجل « إن » كما في قوله :
﴿ وَإِنْ أَمْرًا ﴾^(١) ﴿ وَإِنْ أَمْرًا ﴾^(٢) .

تَنْبِيْهُ

قيل : قد وقع في القرآن الكريم « إن » بصيغة الشرط ، وهو غير مراد ،
في مواضع :

﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِبَّاءَ تَعْبُدُونَ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانَ مَنِ مَّقْبُوضَةٍ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ إِنْ أَرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ﴾^(٧) .

وقد يقال : أما الأولى فيمتنع النهي عن إرادة التحصن ، فإنهن إذا لم يردن التحصن
يردن البغاء ، والإكراه على المراد ممتنع .

وقيل : إنها بمعنى « إذا » ، لأنه لا يجوز إكراههن على الزنا إن لم يردن التحصن ،
أو هو شرط مقحم ، لأن ذكر الإكراه يدل عليه ، لأنهن لا يكرهن إلا عند إرادة
التحصين . وفائدة إيجابه للمبالغة في النهي عن الإكراه ؛ فالنهي : إن أردن العفة فالمولى
أحق بإرادة ذلك .

(٢) سورة النساء ١٧٦

(٤) سورة النحل ١١٤

(٦) سورة النساء ١٠١

(١) سورة النساء ١٢٨

(٣) سورة النور ٣٣

(٥) سورة البقرة ٢٨٣

(٧) سورة الطلاق ٤

وأما الرابعة فهو يشعر بالإتمام ، ولا نسلم أن الأصل الإتمام ، وقد قالت عائشة
رضي الله عنها: « فرضت الصلاة ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيدت صلاة الحضر » .
وأما البواقي فظاهر الشرط ممتنع فيه ، بدليل التعجب المذكور ، لكنه لا يمنع
مخالفة الظاهر لعارض .

أن

المفتوحة المهمزة ، الساكنة النون

ترد لمعان :

الأول : حرفاً مصدرياً ناصباً للفعل المضارع ، وتقع معه في موقع المبتدأ ، والفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه .

فالمبتدأ ، يكون في موضع رفع ، نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(١) .
﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ ﴾^(٣) .
﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾^(٤) .

والفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا ﴾^(٥) .

﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾^(٦) .
﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٧) ، في قراءة من نصب « جواب » .
وتقع معه موقع المفعول به ، فيكون في موضع نصب ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾^(٨) .

﴿ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾^(٩) .
﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾^(١٠) .

- | | |
|---------------------|---------------------|
| (١) سورة البقرة ١٨٤ | (٢) سورة النساء ٢٥ |
| (٣) سورة النور ٦٠ | (٤) سورة البقرة ٢٣٧ |
| (٥) سورة التوبة ١٢٠ | (٦) سورة يونس ٢ |
| (٧) سورة الأعراف ٨٢ | (٨) سورة يونس ٣٧ |
| (٩) سورة المائدة ٥٢ | (١٠) سورة الكهف ٧٩ |

﴿وَأْمَرْتُ لَأَن أُكُونَ﴾^(١) .

وقوله : ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ﴾^(٢) .

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾^(٣) .

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَن أَنْذِرْ﴾^(٤) ، معناه « بأن أنذر » ، فلما حذفت الباء تعدى الفعل فنصب .

ومنه في أحد القولين : ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتُنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٥) ؛ نصب على البذل من قوله : ﴿مَا أَمَرْتُنِي بِهِ﴾^(٥) .

والمضاف إليه ، فيكون في موضع جر كقوله : ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ﴾^(٦) ، ﴿قَالُوا أَوْذِينَا مِنْ قَبْلِ أَن تَأْتِينَا﴾^(٧) أى من قبل إتيانك .

وإنما ينصب في قوله تعالى : ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَن أَوْحَيْنَا﴾^(٨) ، وإن كان المعنى : لو حِينَا لأن الفعل بعدها لم يكن مستحقا للإعراب ، ولا يستعمل إلا أن تعمل فيه العوامل .

وقد يعرض ا «أن» هذه حذف حرف الجر ، كقوله تعالى : ﴿لَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا﴾^(٩) ، أى بأن يقولوا ، كما قدرت في قوله تعالى : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَن لَهُمْ﴾^(١٠) ، أى بأن لهم . ومذهب سيبويه أنها في موضع نصب ، ونفاها الخليل على أصل الجر .

وتقع بعد «عسى» ، فتكون مع صلتها في تأويل مصدر منصوب ، إن كانت ناقصة ؛ نحو : عسى زيد أن يقوم .

(٢) سورة الأنعام ٣٥

(٤) سورة نوح ١

(٦) سورة الأنعام ٦٥

(٨) سورة يونس ٢

(١٠) سورة البقرة ٢٥

(١) سورة الزمر ١٢

(٣) سورة النساء ٢٨

(٥) سورة المائدة ١١٧

(٧) سورة الأعراف ١٢٩

(٩) سورة العنكبوت ١ ، ٢

ومثله : ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۖ ﴾^(١) .

وتكون في تأويل مصدر مرفوع إن كانت تامة ، كقولاك : عسى أن ينطلق زيد ،
ومثله : ﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا ۖ ﴾^(٢) .

الثاني : مخففة من الثقيلة ، فتقع بعد فعل اليقين وما في معناه ، ويكون اسمها ضمير
بالشأن ، وتقع بعدها الجملة خبرا عنها ، نحو ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ۖ ﴾^(٣) .

﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ۖ ﴾^(٤) .

﴿ وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً ۖ ﴾^(٥) .

﴿ وَأَن عَسَىٰ أَن يَكُونَ ۖ ﴾^(٦) .

﴿ وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا ۖ ﴾^(٧) .

﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۖ ﴾^(٨) .

وجعل ابن السجري منه : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ ﴾^(٩) ، أى أنه يا إبراهيم .

الثالث : مفسرة بمنزلة « أى » التى لتفسير ما قبلها ، بثلاثة شروط : تمام ما قبلها من الجملة ،
وعدم تعلقها بما بعدها ، وأن يكون الفعل الذى تفسره فى معنى القول ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ
أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ ﴾^(٩) ، ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ۖ ﴾^(١٠) ، ﴿ وَأَن طَهِّرَا بَيْتِيَ ﴾^(١١)

(٢) سورة البقرة ٢١٦

(٤) سورة الزمل ٢٠

(٦) سورة الأعراف ١٨٥

(٨) سورة يونس ١٠

(١٠) سورة المؤمنین ٢٧

(١) سورة الإسراء ٨

(٣) سورة طه ٨٩

(٥) سورة المائدة ٧١

(٧) سورة الجن ١٦

(٩) سورة الصافات ١٠٤

(١١) سورة البقرة ١٢٥

قال ابن الشجرى : تكون هذه فى الأمر خاصة ، وإنما قد تبيها بعد كلام تام ، لأنها تفسير ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها حرف يعبر به عن المعنى .
 وخرج بالأول ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) ؛ لأن الكلام لم يتم ، فإن ما قبلها مبتدأ وهى فى موضع الخبر ؛ ولا يمكن أن تكون ناصبة ، لوقوع الاسم بعدها بمقتضى أنها المخففة من الثقيلة .
 وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا ﴾^(٢) ؛ فقليل : إنها مفسرة ، لأن الانطلاق متضمن لمعنى القول .

وقال الخليل : يريدون أنهم انطلقوا فى الكلام بهذا ، وهو امشوا ، أى اكثروا يقال : أمشى الرجل ومشى ، إذا كثرت ماشيته ، فهو لا يريد : انطلقوا بالمشى الذى هو انتقال ؛ إنما يريد : قالوا هذا .

وقيل : عبارة عن الأخذ فى القول فىكون بمنزلة صريحه ، وأن مفسرة .
 وقيل مصدرية .

فإن قيل : قد جاءت بعد صريح القول ، كقوله تعالى : ﴿ أَقَاتُ أُنْهَمُ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾^(٣) .

قلنا : لا دلالة فيه ، لاحتمال أنها مصدرية .

وقال الصفار : لا تصور المصدرية هنا بمعنى « إلا عبادة الله » ، لأن القول لا يقع بعده المفرد ؛ إلا أن يكون هو المقول بنفسه ، أو يكون فى معنى المقول ، نحو : قلت خبرا وشعرا ، لأشهما فى معنى الكلام ، أو يقول : قلت « زيدا » ، أى هذا اللفظ ، وهذا لا يمكن فى الآية ؛ لأنهم لم يقولوا هذه العبارة ، فثبت أنها تفسيرية ، أى اعبدوا الله .

(٢) سورة ص ٦

(١) سورة يونس ١٠

(٣) سورة المائدة ١١٧

وقال السَّيرافي : ليست « أن » تفسيرا للقول ، بل للأمر ، لأن فيه معنى القول ، فلو كان « مَا قُلْتَ لَهُمْ إِلَّا مَا قُلْتَ لِي أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ » لم يجوز لذكر القول .

الرابع : زائدة ، وبتثنية بعد « لما » التوقيفية ، كقوله تعالى في سورة العنكبوت : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لَهَا الْآيَاتِ... ﴾^(١) بدليل قوله في سورة هود : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾^(٢) ، فجاء في الآية الأصل .

وأما قوله ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾^(٣) ، فجاء بـ « أن » ولم يأت على الأصل من الحذف ؛ لأنه لما كان مجيء البشير إلى يعقوب عليه السلام بعد طول الحزن وتباعد المدة ، فاسب ذلك زيادة « أن » ، لما في مقتضى وصفها من التراخي .

وذهب الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي مزيدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا ﴾^(٥) « وأن » في الآيتين زائدة بدليل : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنَ بِاللَّهِ ﴾^(٦) .

الخامس : شرطية في قول الكوفيين ، كقوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾^(٧) ، قالوا : ولذلك دخلت الفاء .

السادس : رغبة بمعنى « لا » في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أَلْهَدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ ﴾^(٨) ، أي لا يؤتى أحد . والصحيح أنها مصدرية .

(٢) سورة هود ٧٧
(٤) سورة البقرة ٢٤٦
(٦) سورة المائدة ٨٤
(٨) سورة آل عمران ٧٣

(١) سورة العنكبوت ٣٣
(٣) سورة البقرة ١٦٥
(٥) سورة المائدة ١٠٤
(٧) سورة المائدة ١٠٤

وزعم المبرد أن « يؤتى » متصل بقوله : ﴿ وَلَا تَوْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾^(١) ، واللام زائدة .

وقيل : إن « يؤتى » في موضع رفع ، أى إن الهدى أن يؤتى .

السابع : التعليل ، بمنزلة « لئلا » ، كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾^(٢) .

وقال البصريون : على حذف مضاف ، أى كراهة أن تضلوا .

وكذا قوله : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى ﴾^(٤)

الثامن : بمعنى « إذ » مع الماضى ، كقوله : ﴿ بَلْ تَحِبُّوا أَنْ جَاءَهُمْ ﴾^(٥) .

وقيل : بل المعنى « لأن جاءهم » ، أى من أجله .

قيل : ومع المضارع ، كقوله : ﴿ أَنْ تَوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾^(٦) ، أى إذا آمنتم .
والصحيح أنها مصدرية .

وأجاز الزمخشري أن تقع « أن » مثل « ما » فى نياتها عن ظرف الزمان ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَرِ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾^(٧) ، وقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا ﴾^(٨) .

ورد بأن استعمالها للتعليل مجمع عليه ، وهو لائق فى هاتين الآيتين ، والتقدير « لأن آتاه » و « لئلا يصدقوا » .

(٢) سورة النساء ١٧٦

(٤) سورة الزمر ٥٦

(٦) سورة المتحنة ١

(٨) سورة النساء ٩٢

(١) سورة آل عمران ٧٣

(٣) سورة الأنعام ١٥٦

(٥) سورة قى ٣

(٧) سورة البقرة ٢٥٨

إِنَّ

المكسورة المشددة

لها ثلاثة أوجه :

أحدها : للتأكيد ، نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾^(١) .

وللتعليل ، أثبتته ابن جنى من النحاة ، وكذا أهل البيان ، وسبق بيانه في نوع التعليل من قسم التأكيدي .

وبمعنى « نعم » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا نِ لَسَاحِرَانِ ﴾^(٢) فيمن شدد النون .

قال أبو إسحاق : عرضت هذا على محمد بن يزيد ، وإسماعيل بن إسحاق ، فرضياه .

وقال ابن برهان : كأنهم أجمعوا بعد التنازع على قذف النبيين بالسحر ، صلى

الله عليهما !

وعبارة غيره : هي بمعنى « أجل » وإن لم يتقدم سؤال عن سحرهم ، فقد تقدم : ﴿ أَجِئْتَنَا لِنُخْرِجَنَّهُ مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ ﴾^(٣) فتكون على هذا القول مصروفة إلى تصديق ألسنتهم فيما ادَّعَوْه من السحر .

واستضعفه الفارسي بدخول اللام في خبر المبتدأ ، وهو لا يجوز إلا في ضرورة .
فإن قدرت مبتدأ محذوفا - أي فهما ساحران - فردود ؛ لأن التأكيدي لا يليق به الحذف .

وقيل : دخلت اللام في خبر المبتدأ مراعاة للفظ ، أو لما كانت تدخل معها في الخبرية .

وقيل : جاء على لغة بني الحارث ، في استعمال المثني بالألف مطلقا .

(١) سورة الأحزاب ١

(٢) سورة طه ٦٣

(٣) سورة طه ٥٧

أَنَّ

المفتوحة المشددة

يجيء للتأكيد كالمكسورة. واستشككه بعضُهم، لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم تُقدِّم تأكيداً. وهو ضعيف لما علم من الفرق بين « أَنَّ والفعل » والمصدر.

وقال في المفصل : إِنَّ وَأَنَّ تؤكدان مضمونَ الجملة : إلا أَنَّ المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، [والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد ^(١)] .

قال ابن الحاجب : لأنَّ وضع « إِنَّ » تأكيد للجملة من غير تغيير لمعناها ، فوجب أنَّ تستقل بالفائدة بعد دخولها ، وأما المفتوحة فوضعها وضع الموصولات ، في أنَّ الجملة معها كالجملة مع الموصول ؛ فلذلك صارت مع جملتها في حكم الخبر ، فاحتاجت إلى جزء آخر ليستقلَّ معها بالكلام ، فتقول : إِنَّ زيدا قائم ، وتسكت . وتقول : أعجبنى أَنَّ زيدا قائم ، فلا تجدد بداً من هذا الجزء الذي معها ، لكونها صارت في حكم الجزء الواحد ، إذ معناه : أعجبنى قيام زيد ، ولا يستقل بالفائدة ما لم ينضمَّ إليه جزء آخر ، فكذلك المفتوحة مع جملتها . ولذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها ، وغير ذلك مما تقع فيه المفردات .

ومن وجوه الفرق بينهما أنه لا تصدَّر بالمفتوحة الجملة كما تصدَّر بالمكسورة ، لأنها لو صدَّرت لوقعت مبتدأ ، والمبتدأ معرض لدخول « إِنَّ » فيؤدى إلى اجتماعهما .

ولأنها قد تكون بمعنى « لعل » كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) وتلك لها صدر الكلام ، فقصدوا إلى أنَّ تكون هذه مخالفة لذلك في الوضع .

إنما

لقصر الصفة على الموصوف ، أو الموصوف على الصفة ، وهي للحصر عند جماعة ، كالنفي والاستثناء .

وفرق البيانين بينهما ، فقالوا : الأصل أن يكون ما يستعمل له « إنما » مما يعلمه المخاطب ، ولا ينكره ؛ كقولك : إنما هو أخوك ، وإنما هو صاحبك القديم ؛ لمن يعلم ذلك ويقر به . وما يستعمل له النفي والاستثناء ، على العكس ، فأصله أن يكون مما يجهله المخاطب وينكره ، نحو : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(١) .

ثم إنه قد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب ، فيستعمل له النفي والاستثناء ، نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ... ﴾^(٢) الآية ، ونحو : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾^(٣) والرسول ما كانوا على دفع البشرية عن أنفسهم وادعاء الملائكية ؛ لكن الكفار كانوا يعتقدون أن الله لا يرسل إلا الملائكة ، وجعلوا أنهم باءاتهم النبوة ينفون عن أنفسهم البشرية ، فأخرج الكلام مخرج ما يعتقدون ، وأخرج الجواب أيضاً مخرج ما قالوا ، حكاية لقولهم ، كما يحكى المجادل كلام خصمه ، ثم يكرّ عليه بالإبطال ، كأنه قيل : الأمر كما زعمتم أننا بشر ، ولكن ليس الأمر كما زعمتم^(٤) من اختصاص الملائكة بالرسالة ، فإن الله يبعث من الملائكة رسلاً ومن الناس .

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره ، فيستعمل له « إنما » ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾^(٥) ، فإن كونهم مصلحين منتفٍ فهو مجهول ، بمعنى أنه لم يعلم بينهم صلاح^(٦) ، فقد نسبوا الإصلاح إلى أنفسهم ، وادّعوا أنهم كذلك ظاهر جلي ، ولذلك جاء الرد عليهم مؤكداً من وجوه .

(٢) سورة آل عمران ١٤٤

(٤) ت : « اعتقدتم »

(٦) ت : « إصلاح »

(١) سورة آل عمران ٦٢

(٣) سورة إبراهيم ١٠

(٥) سورة البقرة ١١

إلى

لأنهاء الغاية ، وهى مقابلة « مِنْ » . ثم لا يخلو أن يقتن بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها ، أو غير داخل . وإن لم يقتن بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها أو غير داخل ، فيصار إليه قطعاً ، وإن لم يقتن بها .

واختلف فى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها على مذاهب :

أحدها : لا تدخل إلا مجازاً ، لأنها تدلّ على غاية الشئ ونهايته التى هى حده ، وما بعد الحد لا يدخل فى الحدود ؛ ولهذا لم يدخل شئ من الليل فى الصوم فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(١) .

الثانى : عكسه ، أى أنه يدخل ولا يخرج إلا مجازاً ، بدليل آية الوضوء .

والثالث : أنها مشتركة فىهما لوجود الدخول وعدمه .

والرابع : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزءاً كالمرافق ، دخل ، وإلا فلا . والحق أنه لا يطلق ، فقد يدخل نحو : ﴿ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْوَرَاغِ ﴾^(٢) ، وقد لا يدخل نحو : ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(١) .

وقيل فى آية المرافق : إنها على بابها ، وذلك أن المرفق هو الموضع الذى يتسكى الإنسان عليه فى رأس العضد وذلك هو المفصل وفريقته ، فيدخل فيه مفصل الذراع ، ولا يجب فى الفسل أكثر منه .

وقيل : « إلى » تدل على وجوب الفسل إلى المرافق ، ولا ينبغى وجوب غسل المرفق ؛

(١) سورة البقرة ١٨٧

(٢) سورة المائدة ٦

لأن الحد لا يدخل في المحدود ، ولا ينفيه التحديد ، كقولك : سرت إلى الكوفة ، فلا يقتضى دخولها ولا ينفيه ، كذلك المرافق ؛ إلا أن غسله ثبت بالسنة .

ومنشأ الخلاف في آية الوضوء أن « إلى » حرف مشترك ، يكون للغاية والمعية ، واليد تطلق في كلام العرب على ثلاثة معان : على السكّين فقط ، وعلى الكف والذراع والعضد ، فمن جعل « إلى » بمعنى « مع » ، وفهم من اليد مجموع الثلاثة ، أوجب دخوله في الغسل ، ومن فهم من « إلى » الغاية ، ومن اليد ما دونه المرفق لم يدخلها في الغسل .

قال الآمدى : ويلزم من جعلها بمعنى « مع » أن يوجب غسلها إلى المنكب ، لأن العرب تسميه يدا .

وقد تأتى بمعنى « مع » كقوله : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(١) .

﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(٣) .

﴿ وَأَبْدِيكُمْ إِلَى الْعَرَافِقِ ﴾ ^(٤) .

﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾ ^(٥) .

وقيل : ترجع إلى الانتهاء ، والمعنى في الأول : من يضيف نصرته إلى نصره الله ؟ وموضعها حال ، أى مَنْ أَنْصَارِي مضافا إلى الله ؟ .

والمعنى في الأخرى : ولا تضيفوا أموالكم إلى أموالهم ، وكفى عنه بالأكل كما قال : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٦) أى لا تأخذوا .

وقد تأتى للتبيين ، قال ابن مالك : وهى المعلقة فى تعجب أو تفضيل بحب أو بغض .

(١) سورة آل عمران ٥٢

(٣) سورة النساء ٢

(٥) سورة البقرة ١٤

(٢) سورة هود ٥٢

(٤) سورة المائدة ٦

(٦) سورة البقرة ١٨٨

١٠٠. « قَالَ رَبِّ آلِي » (١) .
 ١٠١. « وَأَلْمِزْ إِلَيْكَ » (٢) . وقيل : الانتهاء ، وأصله والأمر إليك .
 ١٠٢. « مَنْ يَشَاءُ إِلَى مِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » (٣) . و « فِي » في قوله
 ١٠٣. « أَنْ تَزَكَّى » (٤) ، وقيل : إلى ، بل أَدْعُوكَ إِلَيَّ أَنْ تَزَكَّى .
 ١٠٤. « فَتَقَرُّوهُمْ » (٥) . « فَتَقَرُّوهُمْ » (٥) بفتح الواو .
 ١٠٥. « تَمِيلُ » . « تَمِيلُ » . « تَمِيلُ » .

تفسير

١٠٠. « قَالَ رَبِّ آلِي » ، أي : يا رب آل أبي ، كما يقال :
 ١٠١. « وَأَلْمِزْ إِلَيْكَ » ، أي : يا رب ، أَلْمِزْ مِنْ أَيْدِي الْأَنْبَارِ .
 ١٠٢. « مَنْ يَشَاءُ إِلَى مِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ، أي : يا رب ، مَنْ يَشَاءُ إِلَى مِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ،
 ١٠٣. « أَنْ تَزَكَّى » ، أي : يا رب ، أَنْ تَزَكَّى ، أي : يا رب ، أَنْ تَزَكَّى ،
 ١٠٤. « فَتَقَرُّوهُمْ » ، أي : يا رب ، فَتَقَرُّوهُمْ ، أي : يا رب ، فَتَقَرُّوهُمْ ،

١٠٥. « تَمِيلُ » ، أي : يا رب ، تَمِيلُ ، أي : يا رب ، تَمِيلُ ،
 ١٠٦. « تَمِيلُ » ، أي : يا رب ، تَمِيلُ ، أي : يا رب ، تَمِيلُ ،
 ١٠٧. « تَمِيلُ » ، أي : يا رب ، تَمِيلُ ، أي : يا رب ، تَمِيلُ ،

(١) سورة البقرة ١٠٠

(٢) سورة البقرة ١٠١

(٣) سورة البقرة ١٠٢

(٤) سورة البقرة ١٠٣

(٥) سورة البقرة ١٠٤

(٦) سورة البقرة ١٠٥

أَلَا

الانتح والتخفيف

تأتى الامة اح ، وقادته العنبره على تحقيق ما بعدتها ، واما الامة
إلا مصدره بنحو : ينفى به القسم ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾
﴿ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُخْبِرٌ ﴾
﴿ أَلَا لَيْسَ آلِ الْفَالِغِينَ ﴾^(١)
﴿ أَلَا إِنَّهُمْ كَفَرُوا زُجْجًا أَلَا بُعْدًا لِمُودٍ ﴾^(٢)
﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَرٌ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ ﴾^(٣)
﴿ أَلَا حِينَ اسْتَفْشَرُوا نَبِيَّاهُمْ ﴾^(٤)
وتأتى مركبة من كلمتين : همزة الاستفهام ولا النافية .
والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ نَارًا
أَلَا يَتَّقُونَ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾^(٦) .

والتقدير أنهم ليسوا بمتقين ، وليسوا بأكليين .

وللعرض وهو طلب بليين ، نحو : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ ذُنُوبَكُمْ ﴾^(٧) .

﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾^(٨) .

(٢) سورة قمل .

(٤) سورة هود .

(٦) سورة هود .

(٨) سورة النور .

(١٠) سورة التوبة .

(١) سورة : القرة ١٢

(٣) سورة هود ١٨

(٥) سورة هود ٧

(٧) سورة الشعراء ١١

(٩) سورة التوبة ٢٥

أَلَا

بالفتح والتشديد

حرف تفضيض ، مركبة من « أن » الناصبة و « لا » النافية ، كقوله تعالى :
﴿ أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَيَّ ﴾^(١) ، ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾^(٢) .

ثم قيل : المشددة أصل والمخففة فرع . وقيل بالعكس .

وقيل : الهمزة بدل من الهاء ، وبالعكس ، حكاه ابن هشام الخضراوى^(٣)
في حاشية سيبويه .

إِلَّا

ترد لمعان :

الأول : الاستثناء . وينقسم إلى متصل ، وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه ،
نحو جاء القوم إلا زيدا . وإلى منقطع ، وهو ما كان من غير جنسه .

وتقدر بـ « لكن » ، كقوله : ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ . إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾^(٤) .

و ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٦) في سورة الانشقاق .

و ﴿ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾^(٧) ، في آخر الغاشية .

(١) سورة النمل ٣١

(٢) سورة النمل ٢٥

(٣) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى ، أبو عبد الله الأنصارى الحررجى ، أخذ عن آبن خروف

والشلوبين وتوفى سنة ٦٤٦ بغية الوعاة ١١٥

(٤) سورة الغاشية ٢٢ ، ٢٣

(٥) سورة الفرقان ٥٧

(٦) سورة الانشقاق ٥٥

(٧) سورة الغاشية ٢٣

وكذلك : ﴿ إِلَّا مَنْ آتَى مِنْ رَسُولٍ ﴾^(١) ، ودخول الفاء في : ﴿ فَإِنَّهُ يَسْأَلُ ﴾ دليل انقطاعه ، ولو كان متصلاً لثم الكلام عند قوله : « رسول » .

وقوله : ﴿ إِلَّا تَذَكُّرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴾^(٢) . ويجوز أن تكون ﴿ تذكُّرة ﴾ بدلا من ﴿ لِتَشْقَى ﴾^(٣) ، وهو منصوب بـ : « أنزلنا »^(٤) تقديره : ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكُّرة .

وقوله : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى . إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾^(٥) ، فابتغاء وجه ربه ليس من جنس النعم التي تجزى .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾^(٦) . فقولهم : ﴿ رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ ليس بحق يوجب إخراجهم .

وقوله : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾^(٧) ، لا حرج عليهم في قعودهم ؛ وإنما كان منقطعا ؛ لأن القاعد عن ضرر - وإن كانت له نية الجهاد - ليس مستويا في الأجر مع المجاهد ، لأن الأجر على حسب العمل ، والمجاهد يعمل ببذنه وقلبه ، والقاعد بقلبه .

وقوله : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾^(٨) ، إذ لو كان متصلاً لكان المعنى : فهل آمنت قرية إلا قوم يونس ، فلا يؤمنون ! فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس ، وذلك باطل ، لأن الله تعالى يطلب من كل شخص الإيمان ، فدل على أن المعنى : لكن قوم يونس .

(١) سورة الجن ٢٧ وبقيتها : ﴿ فَإِنَّهُ يَسْأَلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴾ .

(٢) سورة طه ٣

(٣) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴾ .

(٤) سورة الحج ٤٠

(٥) سورة الليل ١٩ ، ٢٠

(٦) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة النساء ٩٥

وقال الزجاج : يمكن اتصاله . لأن قوله : ﴿ فَلَوْلَا ﴾ في المعنى نفى ، فإن الخطاب لما يقع منه الإيمان ، وذلك إذا كان الكلام نفياً ، كان ما بعد « إلا » يوجب إنكاره . قال : ما من قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس .

وقد رد عليه الأمدى بأن جعل « إلا » منقطعة عما قبلها لغة فصيحة ، وإن كان جعلها متصلة أكثر ، وتحمل الكلام على المعنى ليس بقياس .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(١) ، فإن « من رحم » بمعنى المرحوم ليس من جنس العاصمين ؛ وإنما هو معصوم ، فدل على أنها بمعنى « لكن » .

فإن قيل : يمكن اتصاله على أن ﴿ مَنْ رَحِمَ ﴾ بمعنى « الراحم » أى الذى برحم ، فيكون الثانى من جنس الأول .

قيل : تحمل هذه القراءة على القراءة الأخرى ، أعنى قراءة ﴿ رُحِمَ ﴾ بضم الراء ، حتى يتفق معنى القراءتين .

الثانى : بمعنى « بل » كقوله تعالى : ﴿ طه . مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى . إِلَّا تَذَكُّرَةً ... ﴾^(٢) ، أى بل تذكرة .

الثالث : عاطفة بمعنى « الواو » فى التشريك ، كقوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٣) ، معناه « ولا الذين ظلموا » .

وقوله : ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْأَمْرِ سُلُونِ . إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾^(٤) ، أى ومن ظلم . وتأولها الجمهور على الاستثناء المنقطع .

(٢) سورة طه ١ - ٣
(٤) سورة النمل ١٠ ، ١١

(١) سورة هود ٤٣
(٣) سورة البقرة ١٥٠

الرابع : بمعنى « غير » إذا كانت صفة . ويعرب الاسم بعد « إلا » إعراب « غير » كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(١) ، وليست هنا للاستثناء . وإلا لكان التقدير : لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وهو باطل .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾^(٢) ، فلو كان استثناء لكان من غير الجنس ؛ لأن « أنفسهم » ليس شهوداً على الزنا ؛ لأن الشهداء على الزنا يعتبر فيهم العدد ، ولا يسقط الزنا المشهود به بيمين المشهود عليه .

وإذا جعل وصفا فقد أمن فيه مخالفة الجنس فـ « إلا » هي بمنزلة « غير » لا بمعنى الاستثناء ؛ لأن الاستثناء إما من جنس المستثنى منه أو من غير جنسه . ومن توهم في صفة الله واحدا من الأمرين فقد أ بطل .

قال الشيخ عبدالقاهر الجرجاني : هذا توهم منه ، وخاطر خطر من غير أصل ؛ ويلزم عليه أن تكون « إلا » في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾^(٤) استثناء ، وأن تكون بمنزلة « غير » ، وذلك لا يقوله أحد ؛ لأن « إلا » إذا كانت صفة ، كان إعراب الاسم الواقع بعدها إعراب الموصوف بها ، وكان تابعا له في الرفع والنصب والجر .

قال : والاسم بعد « إلا » في الآيتين منصوب كما ترى ، وليس قبل « إلا » في واحد منهما منصوب بإلا .

واعلم أنه يوصف بما بعد « إلا » ، سواء كان استثناء منقطعا أو متصلا . قال اللبرّد والجرمى في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾^(٥) ، لو قرئ بالرفع « قائل » على الصفة لكان حسنا والاستثناء منقطع .

(٢) سورة النور ٩٠

(٤) سورة الإسراء ٦٧

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الشعراء ٧٧

(٥) سورة هود ١١٦

الخامس : بمعنى « بدل » وجعل ابن الضائع منه قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(١) ، أى « بدل الله » أى عوض الله ؛ وبه يخرج على الإشكال المشهور فى الاستثناء ، وفى الوصف به « إلا » من جهة المفهوم .

بقى أن يقال : إن ابن مالك جعلها فى الآية صفة ، وأنها للتأكيد لا للتخصيص ، لأنه لو قيل : لو كان فيهما آلهة فسدتا ، لصح ؛ لأن الفساد مرتب على تعدد الآلهة .

فيقال : ما فائدة الوصف المقتضى هاهنا للتأكيد ؟ وجوابه أن « آلهة » تدل على الجنس ، أو على الجمع ، فلو اقتصر عليه لتوهم أن الفساد مرتب على الجنس من حيث هو ، فأتى بقوله : ﴿ إلا الله ﴾ ليدل على أن الفساد مرتب على التعدد . وهذا نظير قولهم فى : ﴿ إلهين اثنين ﴾^(٢) ، أن الوصف هنا مخصص لا مؤكد ، لأن ﴿ إلهين ﴾ يدل على الجنسية وعلى التثنية ، فلو اقتصر عليه لم يفهم النهى عن أحدهما ، فأتى بـ « اثنين » ليدل على أن النهى عن الاثنين على ما سبق .

السادس : للحصر إذا تقدمها نفى :

إما صريح ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾^(٣) . أو مقدر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾^(٤) ، فإن « إلا » ما دخلت بعد لفظ الإيجاب إلا لتأويل ما سبق إلا بالنفى ، أى فإنها لا تسهل ، وهو معنى « كبيرة » ، وإما لأن الكلام صادق معها ، أى وإنها لكبيرة على كل أحد إلا على الخاشعين ، بخلاف ضربت إلا زيدا ، فإنه لا يصدق .

(٢) سورة النحل ١
(٤) سورة البقرة ٤٥

(١) سورة الأنبياء ٢٢
(٣) سورة الحجر ١١

السابع : مركبة من « إن » الشرطية ، و « لا » النافية ، ووقعت في عدة مواقع من القرآن .

- نحو : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾ ^(١) .
 ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) .
 ﴿ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ ﴾ ^(٣) :
 ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ ﴾ ^(٥) .

ولأجل الشبه الصوري غلط بعضهم فقال في « إلا تفعلوه » : إن الاستثناء منقطع أو متصل .

وعجبت من ابن مالك في شرح « التسهيل » حيث عدها في أقسام « إلا » ، لكنه في « شرح الكافية » قال في باب الاستثناء : لا حاجة للاحتراز عنها .

فائدة

قال الرماني في تفسيره : معنى « إلا » : اللزم لها الاختصاص بالشئ دون غيره ، فإذا قلت : جاءني القوم إلا زيدا ، فقد اختصصت زيدا بأنه لم يحن ، وإذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، فقد اختصصته بالحن . وإذا قلت : ما جاءني زيد إلا راكبا ، فقد اختصصت هذه الحال دون غيرها ، من المشي والعدو ونحوه .

(٢) سورة الأنفال ٧٣

(٤) سورة هود ٤٧

(١) سورة التوبة ٤٠

(٣) سورة التوبة ٣٩

(٥) سورة يوسف ٣٣

أما

المفتوحة الهمزة المشددة الميم

كلمة فيها معنى الشرط ، بدليل لزوم الفاء في جوابها .

وقد رها سيديويه بـ « مهما » ، وفائدتها في الكلام : أنها تكسبه فيضلاً تاركيد ، تقول : زيد ذاهب ؛ فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب ، قلت : أما زيد فذاهب . ولهذا قال سيديويه : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب .

وفي إيرادها في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾^(١) إجماع عظيم للمؤمنين ، ونهى على الكافرين لرميهم بالكلمة الخفاء .

والاسم الواقع بعدها ، إن كان مرفوعاً فهو مبتدأ ، كقوله : ﴿ أَمَّا السَّيِّئَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾^(٢) ، ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ ﴾^(٣) ، ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾^(٤) .

وإن كان منصوباً ، فالناصب له ما بعد الفاء على الأصح ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾^(٥) .

وقرى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٦) ، بالرفع والنصب ، فلرفع بالابتداء لاشتغال الفعل عنهم بضميرهم .

وتذكر لتفصيل ما أجمله المخاطب . وللاقتصار على بعض ما ادعى .

فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ ﴾^(٧) ، ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا

(١) سورة البقرة ٢٦

(٢) سورة الكهف ٨٠

(٣) سورة الضحى ٩ ، ١٠

(٤) سورة هود ١٠٦

(٥) سورة الكهف ٧١

(٦) سورة الكهف ٨٢

(٧) سورة فاطر ١٧

فَفِي الْجَنَّةِ ﴿١﴾ ، فهذا تفصيل لما أُجِّع في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ تَجْمُوعُ لَهُ النَّاسُ ﴾ ﴿٢﴾ ، وبيان أحكام الشق والسعيد .

والثاني : كما لو قيل : زيد عالم شجاع كريم ؛ فيقال : أما زيد فعالم ، أى لا يثبت له بما ادعى سوى العلم .

واختلف في تعدد الأقسام بها ، ف قيل : إنه لازم ، وحمل قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ﴿٣﴾ على معنى « وأما الراسخون » ، ليحصل بذلك التعدد بعدها ، وقطعه عن قوله : ﴿ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ﴿٤﴾ .

ومنه من قال : إنه غير لازم ، بل قد يذكر فيها قسم واحد . ولا ينافي ذلك أن تكون للتفصيل ١١ في نفس المتكلم ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ ﴿٥﴾ .
حكى القوين ابن جمعة الموصلى في شرح « الدرة » وصحح الأول .

والأقرب الثاني ، والتقدير في الآية : « وأما غيرهم فيؤمنون به وبكلون معناه إلى ربهم » ودل عليه : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ . . . ﴾ الآية .

قال بعضهم : وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَلْخَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ﴿٦﴾ ، إلى قوله : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ ﴿٧﴾ .

وهذا حكاه ابن قتيبة عن بعض المتقدمين ، قال : فالفاسقون هاهنا هم الذين في قلوبهم زيغ ، وهم الضالون بالتمثيل . ثم خالفه فقال : وأنت إذا جعلت المتبعين المتشابهة بالتأويل المناققين في اليهود المحرفين له دون المؤمنين ، كما قال الله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ ﴿٨﴾

(٢) سورة هود ١٠٣

(٤) سورة البقرة ٢٦

(١) سورة هود ١٠٨

(٣) سورة آل عمران ٧

أى غير الإسلام ، وضح لك الأمر وصح ما قلناه من معرفة الراسخين بالمشابه ، وعلى هذا فالوقف على : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ ﴾^(٢) ، فقليل : الفاء جواب « أما » ، ويكون الشرط لا جواب له ، وقد سدت جواب « أما » مسدّة جواب الشرط .

وقيل : بل جواب الشرط ، والشرط وجوابه سدّة مسدّة جواب « أما » .
وتجىء أيضاً مركبة من « أم » المنقطعة و « ما » الاستفهامية ، وأدغمت الميم في الميم ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ مَآذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٣) .

(٢) سورة الواقعة ٩٠ ، ٩١

(١) سورة آل عمران ٧

(٣) سورة النمل ٨٤

إِمَّا

المكسورة المشددة

نحو: اشتر لي ، إما لحماً وإما لبناً .

وكقوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾^(١).

﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ ﴾^(٢).

﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾^(٣) وانتصب « مَنَّا » و « فداء » على المصدر ، أى مِنْ

« منتم » و « فاديتم » .

وقال صاحب « الأزهية »^(٤) : حُكِّمَها في هذا القسم التكرير ، ولا تكرير إذا

كان في الكلام عِوَضٌ من تكريرها ، تقول : إما تقول الحق وإلا فاسكت ، و « إلا » بمعنى « إما » .

وبمعنى الإيهام ، نحو : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾^(٥).

﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾^(٦).

﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾^(٧).

وتسكون بمعنى الشرطية ، مركبة من « إن » الشرطية و « ما » الزائدة ، وهذه

لا تكرر .

والأكثر في جوابها نون التوكيد ، نحو : ﴿ فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾^(٨).

(١) سورة الكهف ٨٦

(٢) سورة طه ٦٥

(٣) سورة القيامة ٤

(٤) كتاب الأزهية في النحو للشيخ أبي الحسن علي بن محمد الهروي ، ذكر فيه أنه جمع فيه ما فرق في كتابه الملقب بالخاتر ، وزاد عليه . ذكره صاحب كشف الظنون .

(٥) سورة مريم ٧٥

(٥) سورة محمد ١٠٦

(٨) سورة مريم ٢٦

(٧) سورة الدهر ٣

﴿ قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْنِي مَا يُوعَدُونَ ﴾^(١) .

﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ ﴾^(٢) .

﴿ وَإِمَّا يَنْخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾^(٣) .

وإنما دخلت معها نون التوكيد للفرق بينها وبين التي للتخيير .

واختلف في قوله تعالى : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾^(٤) ، فقال البصريون :

للتخيير ، فانتصاب « شاكرًا » و « كفورًا » على الحال .

وقيل : التخيير هنا راجع إلى إخبار الله بأنه يفعل ما يشاء .

وقيل : حال مقيدة ، أى إمّا إن تجدهما الشكر ، فهو علامة السعادة ، أو الكفر

فهو علامة الشقاوة ، فعلى هذا تكون للتفصيل .

وأجاز الكوفيون أن تكون هاهنا شرطية ، أى إن شكر وإن كفر .

قال مكى : وهذا ممنوع ، لأن الشرطية لا تدخل على الأسماء إلا أن تضم بعد « إن »

فعلا ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٥) ، ولا يجب إضماره هنا ،

لأنه يلزم رفع « شاكر » بذلك الفعل .

ورد عليه ابن السجري ، بأن النحويين يضمرون بعد « إن » الشرطية فعلا يفسره

ما بعده ، من لفظه ، فيرفع الاسم بعد أن يكون فاعلا لذلك المضمّر ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ

أَمْرٌ هَلَكَ ﴾^(٥) ، ﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ ﴾^(٦) ، كذلك يضمرون بعده أفعالا تنصب

الاسم ، بأنه مفعول به ، كقولك : إن زيدا أكرمته نفعك ، أى إن أكرمت .

أل

تقدمت بأقسامها في قاعدة التنكير والتعريف .

(٢) سورة الأنفال ٥٧ ، ٥٨

(٤) سورة التوبة ٦

(٦) سورة النساء ١٢٨

(١) سورة المؤمنین ٩٣

(٣) سورة الدهر ٣

(٥) سورة النساء ١٧٦

الآن

اسم للوقت الحاضر بالحقيقة . وقد تستعمل في غيره مجازا .

وقال قوم : هي حدة للزمانين ، أى ظرف للماضى وظرف للمستقبل . وقد يتجاوز بها عما قرُب من الماضى وما يقرب من المستقبل . حكاه أبو البقاء في « اللباب » .

وقال ابن مالك : لوقت حضر جيمه ، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به ، أو ببعضه ، مقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِئًا بِأَرْصَدًا ﴾ ^(١) ، ﴿ الْآنَ خَفَّتْ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ ^(٢) .

وهذا سبقه إليه الفارسي ، فقال : « الآن » يراد به الوقت الحاضر ، ثم قد تنسح فيه العرب فتقول : أنا الآن أنظر في العلم ، وليس الغرض أنه في ذلك الوقت اليسير يفعل ذلك ، ولكن الغرض أنه في وقته ذلك ، وما أتى بعده ، كما تقول : أنا اليوم خارج ، تريد به اليوم الذى عقب الليلة .

قال ابن مالك : وظرفيته غالبه ، لا لازمة .

أَفْ

صوت يستعمل عند التكرار والتضجر ، واختلف في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفِ ۖ ﴾^(١) فقيل : اسم لفعل الأمر ، أى كُفَا ، أو اتركَا .
وقيل : اسم لفعل ماض ، أى كرهت وتضجرت . حكاهما أبو البقاء^(٢) .
وحكى غيره ثالثاً ؛ أنه اسم لفعل مضارع ، أى أتضجر منكما .
وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء : ﴿ أَفِ لَكُمْ ۖ ﴾^(٣) ، فأحال أبو البقاء^(٤) على ما سبق في الإسراء ، وقضيته تساوى المعنيين .
وقال العزيزى في « غريبه » في هذه : أى تلفاً لكم^(٥) ، فغاير بينهما ، وهو الظاهر .
وقسر صاحب « الصحاح » أف ، بمعنى « قدرا »^(٦) .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٩٤

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٧٤

(٦) الصحاح ٢ : ١٣٣٠

(١) سورة الإسراء ٢٣

(٣) سورة الأنبياء ٦٧

(٥) غريب القرآن للعزيزى ٣٢

أَنَّى

مشتركة بين الاستفهام والشرط، ففي الشرط تكون بمعنى « أين » ، نحو: أنَّى يقيم زيد يقيم عمرو .

وتأتى بمعنى « كيف » ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَّى يُخْرِجِي هَٰذِهِ ٱللَّهُ بِعَدَّةِ مَوَٰزِينَا ۖ ﴾ ^(١) .
﴿ فَأَنَّىٰ لَهُمُ ۖ ﴾ ^(٢) ، ﴿ أَنَّىٰ يُؤَفَّكُونَ ۖ ﴾ ^(٣) .

﴿ فَأَنتُمْ حَرَّتْكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ ﴾ ^(٤) ، أى كيف شئتم ، مقبلة ومدبرة .
وقال الضحاك : متى شئتم . ويردّه سبب نزول الآية ^(٥) .

وقال بعضهم : من أى جهة شئتم ، وهو طبق سبب النزول .

وتجىء بمعنى « من أين » نحو . ﴿ أَنَّىٰ لَكَ هَٰذَا ۖ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ ۖ ﴾ ^(٧)

﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ ۖ ﴾ ^(٨) .

قال ابن فارس : والأجود أن يقال فى هذا أيضاً « كيف » ^(٩) . وقال ابن قتيبة :
المعنيان متقاربان .

وقرى شاذاً : ﴿ أَنَّىٰ صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ۖ ﴾ ^(١٠) أى « من أين » ، فيسكون الوقف
عند قوله ﴿ إِلَىٰ طَعَامِهِ ۖ ﴾ ^(١٠) .

-
- | | |
|------------------------------------|----------------------|
| (١) سورة البقرة ٢٥٩ | (٢) سورة محمد ١٨ |
| (٣) سورة التوبة ٣٠ | (٤) سورة البقرة ٢٢٣ |
| (٥) انظر تفسير القرطبي ٣ : ٩٢ ، ٩٣ | (٦) سورة آل عمران ٣٧ |
| (٧) سورة آل عمران ٤٧ | (٨) سورة آل عمران ٣٥ |

(٩) فقه اللغة ١١٣ ، واستشهد بقول الكمي :

* أَنَّىٰ وَمِنْ أَيْنَ ٱبْكَ الطَّرَبُ *

(١٠) سورة عبس ٢٤ ، ٢٥

وتكبرن بمعنى « متى » كقوله تعالى: ﴿ أَنَّى يَكُونُ هَٰذَا إِذْ بَعَدَ مَوْتُهَا ﴾^(١) .
وقوله ﴿ قُلْتُمْ أَنَّى هَٰذَا ﴾^(٢) ، ويحتمل أن تكون معناه « من أين » .
والحاصل أنها للسؤال عن الحال وعن المكان .

قال الفراء: أنى مشاكلة لعنى « أين » إلا أن « أين » للموضع خاصة ، « وأنى »
تصلح لغير ذلك .

وقال ابن الدهان : فيها معنى يزيد على « أين » لأنه لو قال : أين لك هذا ؟ كان
يقصر عن معنى « أنى لك » لأن معنى « أنى لك » « من أين لك » فإن معناه مع
حرف الجر ، لأنه يرى أنه وقع في الجواب ، كذلك قوله : ﴿ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ،
ولم يقل : هو عند الله . وجواب « أنى لك » غير « أين » من أين لك هذا ، فاعرفه .

حرف الباء

أصله للإلصاق ، ومعناه اختلاط الشيء بالشيء ، ويكون حقيقة ، وهو الأكثر ، نحو : « به داء » ، ومجازا كـ : « مررت به » ، إذ معناه : جعلت مروري ملصقا بمكان قريب منه ، لا به ، فهو وارد على الاتساع .

وقد جعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(١) .

وقد تأتي زائدة :

إمام الخليل ؛ نحو : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٢) .

وإمام الفاعل ، نحو : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ ^(٣) فـ « الله » فاعل و « شهيدا » نصب على الحال أو التمييز ، والباء زائدة ، ودخلت لتأكيد الاتصال ، أى لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل ، لأنَّ الفعل يطلب فاعله طلبا لا بد منه ، والباء توصل الأول إلى الثانى ، فكانَّ الفعل يصل إلى الفاعل ، وزادته الباء اتصالا .

قال ابن السجري : فعلوا ذلك ؛ إيدانا بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره فى عظم المنزلة ، فضوعف لفظها ليضاعف معناها .

وقيل : دخلت الباء لتدل على المعنى ؛ لأن المعنى : اكتفوا بالله .

وقيل : الفاعل مقدر ، والتقدير كفى الاكتفاء بالله ، فحذف المصدر وبقي معموله دالا عليه .

(٢) سورة الشورى ٤٠

(١) سورة المائدة ٦

(٣) سورة النساء ٧٩

وفيه نظر ، لأن الباء إذا سقطت ارتفع اسم الله على الفاعلية ، كقوله :

* كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا *^(١)

وإما مع المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْنِهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾^(٣) ، أى تبذلونها لهم .

وقوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ بِأَيِّكُمْ الْفِتُونُ ﴾^(٥) ؛ جعلت « الفتون » اسم مفعول لا مصدرا ،

كالمفعول والمصور والميسور .

وقوله : ﴿ عَجَبًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾^(٦) .

﴿ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْجَدِّ يَظْلَمُ ﴾^(٧) .

﴿ تَذَبُّتُ بِالذُّهْنِ ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾^(٩) ، ونحوه .

والجمهور على أنها لا تجيء زائدة ، وأنه إنما يجوز الحكم بزيادتها إذا تآدى المعنى

المقصود بوجودها وحالة عدمها على السواء ، وليس كذلك هذه الأمثلة ، فإن معنى :

﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾^(١٠) ، كما هي فى : أحسن بزيدا ومعنى ﴿ أَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ :

اجعلوا المسح ملاصقا برؤوسكم ، وكذا ﴿ بوجوهكم ﴾ ، أشار إلى مباشرة العضو بالمسح ، وإنما

لم يحسن فى آية الغسل « فاغسلوا بوجوهكم » لدلالة الغسل على المباشرة ، وهذا كما تنعین

للمباشرة فى قولك : « أمسكت به » وتحتملها فى « أمسكته » .

وأما قوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾^(١١) ، فحذف المفعول للاختصار .

(١) مطلع قصيدة لسجيم ، وأوله :

* عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنِّ تَجَهَّزَتْ غَادِيًا *

(٢) سورة البقرة ١٩٥

(٣) سورة المائدة ٦

(٤) سورة الحج ٢٥

(٥) سورة المائدة ٦

(٦) سورة البقرة ١٩٥

(٧) سورة البقرة ١٩٥

(٨) سورة المائدة ٦

(٩) سورة الإنسان ٦

(١٠) سورة المؤمنین ٢٠

(١١) سورة النساء ٧٩

وأما ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ فمعناه : تلقون إليهم النصيحة بالموودة .
 وقال ابن النحاس : معناه تخبرونهم بما يخبر به الرجل أهل مودته .
 وقال السهيلي : ضمن ﴿ تلقون ﴾ معنى « ترمون » ، من الرمي بالشئ ، يقال :
 ألقي زيد إلى بكذا ، أى رمى به ؛ وفى الآية إنما هو إلقاء بكتاب أو برسالة ، فعبر عنه
 بالموودة ، لأنه من أفعال أهل الموودة ، فلمذا جىء بالباء .
 وأما قوله : ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾^(١) ، فليست زائدة ، وإلا للاحق
 الفعل قبلها علامة التانيث ، لأنه للنفس ، وهو مما يغلّب تأنيثه .
 وجوز فى الفعل وجهان : أحدهما أن تكون « كان » مقدرة بعد « كفى » ، ويكون
 « بنفسك » صفة له قائمة مقامه .
 والثانى : أنه مضمّر يفسره المنصوب بعده ، أعنى « حسيبا » ، كقولك : نعم
 رجلا زيد .

وتجىء للتعديّة ، وهى القائمة مقام الهمزة فى إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به ، نحو :
 ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾^(٢) ، أى أذهب .
 كما قال : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾^(٣) .
 ولهذا لا يجمع بينهما ، فهما متعاقبتان ؛ وأما قوله تعالى ﴿ أُسْرِيَ بِعَبْدِهِ ﴾^(٤) ، فقليل :
 « أسرى » و « سرى » بمعنى ، كسقى وأسقى ، والهمزة ليست للتعديّة ، وإنما المعدى الياء
 فى « بِعَبْدِهِ » .
 وزعم ابن عطية أن مفعول « أسرى » محذوف ، وأن التعديّة بالهمزة ، أى أسرى
 الليلة بعبد .

(٢) سورة البقرة ٢٠

(٤) سورة الإسراء ١

(١) سورة الإسراء ١٤

(٣) سورة الأحزاب ٣٣

ومذهب الجمهور أنها بمعنى الهمزة ، لا تقتضى مشاركة الفاعل للمفعول .
 ومذهب المبرد والتسهيلى أنها تقتضى مصاحبة الفاعل للمفعول فى الفعل بخلاف الهمزة .
 ورد بقوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾^(١) ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ
 وَأَبْصَارِهِمْ ﴾^(٢) ، ألا ترى أن الله لا يذهب مع سمعهم ، فالمعنى : لأذهب سمعهم .
 وقال الصفار : وهذا لا يلزم ، لأنه يحتمل أن يكون فاعل « ذهب » البرق ،
 ويحتمل أن يكون الله تعالى ، ويكون الذهاب على صفة تليق به سبحانه ، كما قال :
 ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾^(٣) .

قال : وإنما الذى يبطل مذهبه قول الشاعر :
 دِيَارُ الَّتِي كَانَتْ وَتَحْنُ عَلَى مَنِيَّ تَحُلُّ بِنَا لَوْ لَا بَجَاءِ الرَّسَائِبِ^(٤)
 أى تجملنا حُلَّالاً ، لا محرمين ، وليست الديار داخلة معهم فى ذلك .
 واعلم أنه لا يكون الباء بمعنى الهمزة ، لا يجمع بينهما ، فإن قلت : كيف جاء ﴿ تَنْبُتُ
 بِالذَّهْنِ ﴾^(٥) والهمزة فى « أنبت » للنقل ؟
 قلت : لهم فى الانفصال عنه ثلاثة أوجه :
 أحدها : أن تكون الباء زائدة .
 والثانى : أنها باء الحال ، كأنه قال : تنبت ثمرها وفيه الدهن ، أى وفيهما الدهن ، والمعنى :
 تنبت الشجرة بالدهن ، أى ما هو موجود منه ، وتختلط به القوة ينبتها ، على موقع المنّة ،
 ولطيف القدرة ، وهداية إلى استخراج صبغة الآكلين .
 والثالث : أن « نبت » و « أنبت » بمعنى .

(٢) سورة البقرة ٢٠
 (٤) البيت لقيس بن الخطيم ، من مذهبه .
 (٥) سورة المؤمنین ٢٠

(١) سورة البقرة ١٧
 (٣) سورة الفجر ٢٢
 الشعر ١٢٣

وللاستعانة ، وهى الدالة على آلة الفعل ، نحو كتبت بالقلم ، ومنه فى أشهر الوجهين :
﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ .

والتعليل بمنزلة اللام ، كقوله : ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ ﴾^(١) .
﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾^(٢) .
﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾^(٣) .

وللمصاحبة بمنزلة « مع » ، وتسمى باء الحال ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾^(٤) أى مع الحق أو محققا .
﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا ﴾^(٥) .

والظرفية بمنزلة « فى » .
وتكون مع المعرفة ، نحو : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَعْمُرُونَ عَلَيْهِمُ مَّصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ ﴾^(٦) .
﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾^(٧) .
ومع النكرة ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾^(٨) .
﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾^(٩) .
قال أبو الفتح فى « التنبية »^(١٠) : وتوهم بعضهم أنها لاتقع إلا مع المعرفة ،
نحو : كنا بالبصرة ، وأقمنا بالمدينة .

- | | |
|---|----------------------------|
| (١) سورة البقرة ٥٤ | (٢) سورة النساء ١٦٠ |
| (٣) سورة العنكبوت ٤٠ | (٤) سورة النساء ١٧٠ |
| (٥) سورة هود ٤٨ | (٦) سورة الصافات ١٣٧ ، ١٣٨ |
| (٧) سورة الذاريات ١٨ | (٨) سورة آل عمران ١٢٣ |
| (٩) سورة القمر ٣٤ | |
| (١٠) التنبية لأبى الفتح عثمان بن جنى ، ذكره صاحب كشف الظنون . | |

وهو محجوج بقول الشماخ :
وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُونَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي غَدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَامِرٌ^(١)
أى فى ضاحى وهى نكرة .

وللهجاءة كـ « عن » ، نحو : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾^(٢) .
﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾^(٣) .
﴿ وَبَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءِ بِالْغَمَامِ ﴾^(٤) ، أى عن الغمام .
﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾^(٥) ، أى وعن أيمنهم .

والاستعلاء ، كـ « على » : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ ﴾^(٦) ، أى على قنطار ؛ كما قال : ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾^(٧) .
و« نحو » : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾^(٨) ، أى عليهم ، كما قال : ﴿ وَإِنَّا لَنَدْمُرُهُنَّ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾^(٩) .

وللتبعيض كـ « من » ، نحو : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾^(١٠) ، أى منها . وخرج عليه : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾^(١١) .

والصحيح أنها باء الاستماتة ، فإن « مَسَحَ » يتعدى إلى مفعول ، وهو المزال عنه ، وإلى آخر بحرف الجر وهو المزيل ؛ فيكون التقدير : « فامسحوا بأيديكم برؤوسكم » .

(١) ديوانه ٤٤ ، والضاحى : الظاهر ؛ والضامر : الساكت الذى لا يجتر ، وهو من وصف الحمار .

(٢) سورة الفرقان ٥٩ (٣) سورة المعارج ١

(٤) سورة الفرقان ٢٥ (٥) سورة التحريم ٨

(٦) سورة آل عمران ٧٥ (٧) سورة يوسف ٦٤

(٨) سورة المطففين ٣٠ (٩) سورة الصافات ١٣٧

(١٠) سورة الإسبان ٦ (١١) سورة المائدة ٦

(١٧ - برهان - رابع)

بَلْ

حرف إضراب عن الأول ، وإثبات للثاني ؛ يتلوه جملة ومفرد .

فالأول الإضراب فيه ، إما بمعنى ترك الأول والرجوع عنه بإبطاله ، وتُسمى حرف ابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ ^(١) أى بل هم عباد . وكذا : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٢) .

وإما الانتقال من حديث إلى حديث آخر ، والخروج من قصة إلى قصة ؛ من غير رجوع عن الأول ؛ وهى فى هذه الحالة عاطفة ، كما قاله الصغار ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ^(٣) .

﴿ بَلْ زَعَمْتَ أَنْ لَنْ نَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْخَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٥) ؛ انتقل من القصة الأولى إلى ما هو أهم منها .

﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ . بَلْ أَدَارِكُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ ^(٦) ليست للانتقال ، بل هم متصفون بهذه الصفات .

وقوله : ﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ ^(٧) . وفى موضع : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ ^(٨) .

(١) سورة الأنبياء ٢٦

(٢) سورة الأنعام ٩٤

(٣) سورة السجدة ٣

(٤) سورة الشعراء ١٦٦

(٥) سورة المؤمنون ٧٠

(٦) سورة الكهف ٤٨

(٧) سورة النمل ٦٥ ، ٦٦

(٨) سورة النمل ٥٥ ، والآية بنماها : ﴿ أَأَنْتُمْ لَكُمْ أَنْتُونَ الرِّجَالِ شَهْوَةٌ مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ .

وفي موضع : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾^(١).

والمواد تعدد خطاياهم ، واتصافهم بهذه الصفات ، وبل لم ينو ما أضافه إليهم ، من إتيان الذكور والإعراض عن الإناث ؛ بل استدرك بها بيان عدوانهم ؛ وخرج من تلك القصة إلى هذه الآية .

وزعم صاحب « البسيط » وابن مالك أنها لا تقع في القرآن إلا بهذا المعنى ؛ وليست كذلك لما سبق ، وكذا قال ابن الحاجب في شرح « المفصل » ، إبطال ما للأول وإثباته للثاني ، إن كان في الإثبات ، نحو جاء زيد بل عمرو ؛ فهو من باب الغلط ؛ فلا يقع مثله في القرآن ، ولا في كلام فصيح . وإن كان ما في النفي نحو : ما جاء في زيد بل عمرو . ويجوز أن يكون من باب الغلط ، يكون عمرو غير جاء ، ويجوز أن يكون مثبتا لعمرو والحجى ، فلا يكون غلطا . انتهى .

ومنه أيضا : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى . بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِأَلْحَقٍّ وَهُمْ لَا يَبْظَلُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾^(٣) .
وقوله : ﴿ ص . وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾^(٤) ،
ترك الكلام الأول ، وأخذ به « بل » في كلام ثان ، ثم قال حكاية عن المشركين :
﴿ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾^(٥) ، ثم قال : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي ﴾ ،
ثم ترك الكلام الأول ، وأخذ به « بل » في كلام آخر ، فقال : ﴿ بَلْ لَمَّا يَبْدُؤُوا عَذَابَ ﴾^(٥) .

(١) سورة الأعراف ٨١ ، والآية بتمامها : ﴿ إِنَّكُمْ كَتَّانُونَ الرِّجَالِ شَهْوَةٌ مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ .

(٣) سورة المؤمنون ٦٢ ، ٦٣

(٢) سورة الأعلى ١٤ - ١٦

(٥) سورة ص ٨

(٤) سورة ص ١ ، ٢

والثاني - أعنى ما يتلوها مفرد - فهي عاطفة . ثم إن تقدمها إثبات نحو : اضرب زيدا بل عمرا ، وأقام زيد بل عمرو ، فقال النحاة : هي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، ويثبت ما بعدها . وإن تقدمها نفي أو نهى ، فهي لتقرير ما قبلها على حاله . وجعل ضده لما بعدها ، نحو : ما قام زيد بل عمرو ، ولا يقيم زيد بل عمرو .

ووافق المنبرّد على ما ذكرنا ، غير أنه أجاز مع ذلك أن تكون ناقلّة مع النهى أو النفي إلى ما بعدها .

وحاصل الخلاف أنه إذا وقع قبلها النفي هل تنفى الفعل أو توجبه ؟ .

بَلَىٰ .

لما وضعان :

أحدهما : أن تكون ردًّا لنفى يقع قبلها ، كقوله تعالى ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ﴾^(١) ، أى علمتم السوء .

وقوله : ﴿ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ ﴾^(٣) ثم قال : ﴿ بَلَىٰ ﴾ ، أى عليهم سبيل .

والثانى : أن تقع جوابا لاستفهام ، دخل عليه نفي حقيقة ، فيصير معناها التصديق لما قبلها ، كقولك : « ألم أكن صديقك ا » « ألم أحسن إليك ا » فتقول : « بلى » أى كنت صديقى .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ . قالوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ^(٤) .

ومنه : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ قالوا بَلَىٰ^(٥) ، أى أنت ربنا . فهى فى هذا الأصل تصديق لما قبلها ، وفى الأول ردّ لما قبلها وتكذيب .

وقوله : ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ ﴾ قالوا بَلَىٰ^(٦) ، أى كنتم معنا . ويجوز أن يقرن النفي بالاستفهام مطلقا ، أعم من الحقيقى والمجازى ، فالحقيقى كقوله : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ

(١) سورة النحل ٢٨

(٣) سورة آل عمران ٧٥

(٥) سورة الأعراف ١٧٢

(٢) سورة النحل ٣٨

(٤) سورة تبارك ٨ ، ٩

(٦) سورة الحديد ١٤

أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ ﴿١﴾ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ . بَلَىٰ ﴿٢﴾ .

ثم قال الجمهور : التقدير : بل نحييها قادرين ؛ لأن الحساب إنما يقع من الإنسان على نفى تجمّع العظام ، و « بلى » إثبات فعل النفي ، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكورا على سبيل الإيجاب .

وقال القراء : التقدير فلنحييها قادرين ؛ لدلالة « أَيْحَسِبُ » عليه ، وهو ضعيف ؛ لأنه عدول عن مجيئ الجواب ، على نمط السؤال .

والجائز كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ ﴿٣﴾ ، فإن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ، بل هو للتقرير ، لكنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ « بلى » .

وكذلك قال ابن عباس : لو قالوا : نعم لكفروا . ووجهه أن « نعم » تصديق لما بعد الهمزة ، نفيا كان أو إثباتا .

ونازع السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس من وجه أن الاستفهام التقريرى إثبات قطعا ، وحينئذٍ فنعم في الإيجاب تصديق له ، فهلا أجيب بما أجيب به الإيجاب ! فإن قولك : ألم أعطك درهما بمنزلة أعطيتك .

والجواب من أوجه :

أحدها : ذكره الصفار ، أن المقرر قد يوافق المقرر فيما يدعيه وقد لا . فلو قيل في جواب : ألم أعطك ! « نعم » لم يدّر : هل أراد : نعم لم تعطني ، فيكون مخالفا للمقرر ، أو نعم أعطيتني فيكون موافقا . فلما كان يلتبس أجابوه على اللفظ ، ولم يلتفتوا إلى المعنى .

(٢) سورة القيامة ٣ ، ٤

(١) سورة الزخرف ٨٠

(٣) سورة الأعراف ١٧٢

تنبیهات

الأول : ما ذكرنا من كون « بلى » إنما يجاب بها النفي ، هو الأصل ، وأما قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَ نَكَ آيَاتِي ﴾^(١) ، فإنه لم يتقدمها نفي لفظا لكنه مقدر ؛ فإن معنى ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾^(٢) ما هَدَانِي ، فلذلك أجيب به « بلى » التي هي جواب النفي المعنوي ، ولذلك حققه بقوله : ﴿ قَدْ جَاءَ نَكَ آيَاتِي ﴾^(١) وهي من أعظم الهدايات .
ومثله ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾^(٣) ، فإنه سبق نفي ، وهو ﴿ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ ﴾^(٤) ، فجاءت الآية على جهة التوبيخ لهم في اعتقادهم أن الله لا يجمع عظامهم ، فرد عليهم بقوله : ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾^(٣) .

وقال ابن عطية : حق « بلى » أن تجيء بعد نفي عليه تقرير . وهذا القيد الذي ذكره في النفي لم يذكره غيره ، وأطلق النحويون أنها جواب النفي .
وقال الشيخ أثير الدين : حققها أن تدخل على النفي ، ثم حمل التقرير على النفي ، ولذلك لم يحمله عليه بعض العرب ، وأجابه بنعم .
وسأل الزمخشري : هلا قرن الجواب بما هو جواب له ، وهو قوله : ﴿ أَنْ اللَّهَ هَدَانِي ﴾^(٥) ، [ولم يفصل بينهما بآية ؟]^(٦) .
وأجاب بأنه إن تقدم على إحدى القرائن الثلاث فرق بينهما وبين النظم ، فلم يحسن ، وإن تأخرت القرينة الوسطى نقض الترتيب وهو التحسر على التفريط في الطاعة ، ثم التعليل بفقد الهداية ثم تمتي الرجعة ؛ فكان الصواب ما جاء عليه ، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها^(٧) . ثم أجاب عما افتضى الجواب من بينها .

(٢) سورة الزمر ٥٧
(٤) سورة القيامة ٣
(٦) تكملة من الكشاف

(١) سورة الزمر ٥٩
(٣) سورة القيامة ٤
(٥) سورة الزمر ٥٧

(٧) الكشاف ٤ : ١٠٧ مع تصرف في العبارة .

الثانى : اعلم أنك متى رأيت « بلى » أو « نعم » بعد كلام يتعلق بها تعلق الجواب ، وليس قبلها ما يصلح أن يكون جوابا له ، فاعلم أن هناك سؤالا مقدرا ، لفظه لفظ الجواب ، ولكنه اختصر وطوى ذكره ، علما بالمعنى ، كقوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ ^(١) ، فقال الجيب : « بلى » ، ويعاد السؤال فى الجواب . وكذا قوله : ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ ^(٢) ، ليست « بلى » فيه جوابا لشيء قبلها ، بل ما قبلها دال على ما هو جواب له ، والتقدير : ليس من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته خالدا فى النار أو يخلد فى النار ، فجوابه الحق « بلى » . وقد يكتفى بذكر بعض الجواب دالا على باقى ، كما قال تعالى : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾ ^(٣) ، أى بلى نجمعها قادرين فذكر الجملة بمثابة ذكر الجزء من الجملة ، وكاف عنها .

الثالث : من القواعد النافعة أن الجواب إما أن يكون للمفوض به أو مقدر . فإن كان لمقدر ، فالجواب بالكلام ؛ كقولك لمن تقدره مستغفما عن قيام زيد : قام زيد ، أو لم يقم زيد ، ولا يجوز أن تقول « نعم » ولا « لا » ، لأنه لا يعلم ما يعنى بذلك ؛ وإن كان الجواب للمفوض به ؛ فإن أردت التصديق قلت : نعم ، وفى تكذيبه « بلى » ، فتقول فى جواب مَنْ قال : أما قام زيد ؟ « نعم » إذا صدقته ، و « بلى » إذا كذبه . وكذلك إذا أدخلت أداة الاستفهام على النفى ، ولم ترد التقرير ، بل أبقيت الكلام

(٢) سورة البقرة ٨١

(١) سورة البقرة ١١٢

(٣) سورة القيامة ٤

على نفيه ، فتقول فى تصديق النفى : « نعم » وفى تكذيبه « بلى » محو ألم يقيم زيد ؟ فتقول
فى تصديق النفى : « نعم » ، وفى تكذيبه : « بلى » .

الرابع : يجوز الإثبات والحذف بعد « بلى » ؛ فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۚ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ۚ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾^(٢) .
ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ . بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا ﴾^(٣) ،
فالفعل المحذوف بعد « بلى » فى هذا الموضع « يكفيكم » ، أى بلى يكفيكم إن تصبروا .
وقوله : ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ لَىٰ ۖ ﴾^(٤) ، أى قد آمنت .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾^(٥) ، ثم قال : « بلى » ، أى تمسكم
أكثر من ذلك .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾^(٦) ، ثم قال : بلى ،
أى يدخلها غيرهم .

وقوله : ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ۖ ﴾^(٧) .
وقد تحذف « بلى » وما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾^(٨) ، أى بلى قلت لى .

- | | |
|-----------------------------|---------------------|
| (١) سورة الملك ٨ ، ٩ | (٢) سورة سبأ ٣ |
| (٣) سورة آل عمران ١٢٤ ، ١٢٥ | (٤) سورة البقرة ٢٦٠ |
| (٥) سورة البقرة ٨٠ | (٦) سورة البقرة ١١١ |
| (٧) سورة الحديد ١٤ | (٨) سورة الكهف ٧٥ |

ثم

لترتيب مع التراخي ، وأما قوله : ﴿لَمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾^(١) ،
والهداية سابقة على ذلك ، فالمراد « ثم دام على الهداية » ، بدليل قوله : ﴿وَأْمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا﴾^(٢) .

وقد تآنى لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الخبر عنه ، كقوله تعالى : ﴿فَالْيَنَّا مَرَجِعُهُمْ
ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾^(٤) .

وتقول : زيد عالم كريم ، ثم هو شجاع .

قال ابن برى : قد تجىء « ثم » كثيراً لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم
فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل ، كقوله تعالى :
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٥) ، فـ « ثم » هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل من رتبة العدل ،
مع السكوت عن وصف العادلين .

ومثله قوله تعالى : ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^(٦) ، إلى قوله : ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ
آمَنُوا﴾^(٦) ، دخلت لبيان تفاوت رتبة الفلك والإطعام ، من رتبة الإيمان ، إلا أن فيها
زيادة تعرض لوصف المؤمنين بقوله : ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ . وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾^(٦) .
وذكر غيره في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٥) : أن « ثم »

(١) سورة طه ٨٢

(٣) سورة يونس ٤٦

(٥) سورة الأنعام ١

(٢) سورة المائدة ٩٣

(٤) سورة هود ٩٠

(٦) سورة البلد ١١ - ١٧

دخلت لُبعد ما بين الكفر وخلق السموات والأرض .

وعلى ذلك جرى الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشاف ، كقوله تعالى : ﴿ لَغْفَارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾^(٢) ، قال : كلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين ؛ دلالتها على تباين الوقتين ، في « جاءني زيد ثم عمرو - أعني أن منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه ؛ لأنها أعلى منها وأفضل^(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾^(٤) إن قلت : ما معنى « ثم » الداخلة في تكرير الدعاء ؟ قلت : الدلالة على أن الكرة الثانية من الدعاء أبلغ من الأولى^(٥) .

وقوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٦) ، قال : جاء بـ « ثم » لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة على العتق والصدقة ، لافي الوقت ، لأن الإيمان هو السابق للمقدم على غيره^(٧) .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٨) : إن « ثم » [هذه]^(٩) فيها من تعظيم منزلة النبي صلى الله عليه وسلم وإجلال محله والإيدان بأنه أولى وأشرف ما أوتي خليل الله [إبراهيم من الكرامة ، وأجل ما أوتي من النعمة أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم]^(٩) في ملته^(١٠) .

واعلم أنه بهذا التقدير يندفع الاعتراض بأن « ثم » قد تخرج عن الترتيب والمهلة وتصح كالواو ؛ لأنه إنما يتم على أنها تقتضي الترتيب الزماني لزوماً ، أما إذا قلنا : إنها ترد

(٢) سورة الأحقاف ١٣
(٤) سورة المدثر ١٨ - ٢٠
(٦) سورة البلد ١٧
(٨) سورة النحل ١٢٣
(١٠) الكشاف ٢ : ٥٠١

(١) سورة طه ٨٢
(٣) الكشاف ٣ : ٦٣
(٥) الكشاف ٤ : ٥١٩
(٧) الكشاف ٤ : ٦٠٤
(٩) من الكشاف

لقصد، متفاوت والتراخي عن الزمان لم يحتاج إلى الانفصال عن شيء مما ذكر من هذه الآيات الشريفة، لا أن تقول: إن «ثم» قد تكون بمعنى الواو.

والحاصل أنها للتراخي في الزمان، وهو المعبر عنه بالمهلة، وتكون للتباين في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمانية، بل ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله، وأنه لو انفردا كان كافيا فيما قصد فيه، ولم يقصد في هذا ترتيب زمني، بل تعظيم الحال فيما عطف عليه وتوقعه، وتحريك النفوس لاعتباره.

وقيل: تأتي للتعجب، نحو: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(١).

وقوله: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ﴾^(٢).

وقيل: بمعنى واو العطف، كقوله: ﴿فَالْيَنَّا مَرَجَهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾^(٣)، أي

هو شهيد.

وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾^(٤).

والصواب أنها على بابها لما سبق قبله.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾^(٥)،

وقد أمر الله الملائكة بالسجود قبل خلقنا، فالمعنى: وصوّرناكم.

وقيل على بابها، والمعنى: ابتدأنا خلقكم؛ لأن الله تعالى خلق آدم من تراب ثم صوره

وابتدا خلق الإنسان من نطفة ثم صوره.

وأما قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى الْأَجَلَ﴾^(٦)، وقد كان قضى الأجل،

فمعناه: أخبركم أني خلقته من طين، ثم أخبركم أني قضيت الأجل، [كما تقول: كلمتك

اليوم ثم كلمتك أمس، أي أني أخبرك بذلك، ثم أخبرك بهذا]^(٧) وهذا يكون في الجمل،

(١) سورة الأمام ١

(٢) سورة يونس ٤٦

(٣) سورة الأعراف ١١

(٤) كلمة من ابن فارس.

(٥) سورة المدثر ١٥، ١٦

(٦) سورة القيامة ١٩

(٧) سورة الأنعام ٢

فأما عطف المفردات فلا تكون إلا للترتيب . قاله ابن فارس ^(١) .

قيل : وتأتى زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَفَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٣) ، لأن « تاب » جواب « إذا » من قوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ ﴾ ^(٤) .

وتأتى للاستئناف ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُوَلُّوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ﴾ ^(٥) .

فإن قيل : ما المانع من الجزم على العطف ؟

فالجواب ، أنه عدل به عن حكم الجزاء ، إلى حكم الإخبار ابتداء ، كأنه قال : ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : أى فرق بين رفعه وجزمه فى المعنى ؟

قيل : لو جزم لكان نفي النصر مقيدا بمقاتلتهم كتوليهم ، وحين رفع كان النصر وعدا مطلقا ، كأنه قال : ثم شأنهم وقصتهم أنى أخبركم عنها ، وأبشركم بها بعد القولية أنهم مخذولون ، منعت عنهم النصرة والقوة ، ثم لا ينهضون بعدها بنجاح ، ولا يستقيم لهم أمر .

واعلم أنها وإن كانت حرف استئناف ، ففيها معنى العطف ، وهو عطف الخبر على جملة الشرط والجزاء ، كأنه قال : أخبركم أنهم يقاتلونكم فيهزمون ، ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : ما معنى التراخى فى « ثم » ؟

(١) فقه اللغة لابن فارس ص ١٢٠ ، عبارته « فأما عطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل ،

فلا يكون إلا مرتبا أحدهما بعد الآخر » .

(٢) سورة آل عمران ١١١

(٣) سورة التوبة ١١٨

قيل : التراخى فى الرتبة ، لأن الأخبار التى تسلط عليهم أعظم من الإخبار بتوليهم
الأدبار ، وكقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ . ثُمَّ نَنْبِئُهُمُ الْآخِرِينَ ﴾^(١) .

ثم

المفتوحة

ظرف للبعيد بمعنى هنالك ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ ﴾^(٢) .
وقرى : ﴿ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾^(٣) ، أى هنالك الله شهيد ، بدليل :
﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾^(٤) .
وقال الطبرى فى قوله : ﴿ أَنتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾^(٥) ، معناه : أهنالك ،
وليست « ثم » العاطفة . وهذا وهم اشتبه عليه المضمومة بالمفتوحة .

—————

(٢) سورة الدهر ٢٠
(٤) سورة الكهف ٤٤

(١) سورة المراتل ١٦ ، ١٧
(٣) سورة يونس ٤٦ ، ٥١

حاشا

اسم يأتي بمعنى التنزيه ، كقوله : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾^(١) ، بدليل قول بعضهم : « حاشا لله » بالتنوين ، كما قيل : ﴿ براءة من الله ﴾ من كذا ، أى حاشا لله بالتنوين كقولهم : رَعِيًّا لزيد .

وقراءة ابن مسعود ﴿ حاشا لله ﴾ بالإضافة ، فهذا مثل سبحان الله ، ومعاذ الله .
وقيل : بمعنى جانب يوسف المعصية لأجل الله ، وهذا لا يتأتى فى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٢) .

قال الفارسي : وهو فاعل ، من الحشا الذى هو الناحية ، أى صار فى ناحية ، أى بعد مما رُمي به وتنحى عنه فلم يَفْشَ ولم يلابسه .
فإن قلت : إذا قلنا باسمية « حاشا » ، فما وجه ترك التنوين فى قراءة الجماعة وهى غير مضافة ؟

قلت : قال ابن مالك : والوجه أن تكون « حاشى » المشبهة بحاشى الذى هو حرف ، وأنه شابه لفظا ومعنى ، فجرى مجراه فى البناء .

حَتَّى

كـ « إلى » لكن يفترقان ؛ في أن ما بعد « حتى » يدخل في حكم ما قبلها قطعاً ،
كتقولك : قام القوم حتى زيد ؛ فـ « زيد » هاهنا دخل في القيام ، ولا يلزم ذلك
في قام القوم إلى زيد . ولهذا قال سيبويه : إنَّ « حتى » تجرى مجرى الواو « و ثم »
في التشريك .

ومن الدليل على دخول ما بعدها فيما قبلها ؛ قوله صلى الله عليه وسلم : « كل شيء
بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » .

وقوله : « أريت كل شيء حتى الجنة والنار » .

وقال الكواشي في تفسيره : الفرقُ بينهما أن « حتى » تختص بالغاية المضروبة ،
ومن ثمَّ جاز : أكلت السمكة حتى رأسها ، وامتنع « حتى نصفها » أو « ثلثها » و « إلى »
عامة في كل غاية . انتهى .

ثم الغاية تسمى عاطفة ؛ وهي للغاية كيف وقعت ؛ إما في الشرف ، كجاء القوم حتى
رئيسهم ، أو الضعة ، نحو أسدت الفصال حتى القرعى .

أو تكون جملة من القول على حال هو آخر الأحوال المفروضة أو المتوقعة ، بحسب
ذلك الشأن ؛ إما في الشدة ، نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ ﴾^(١) إذا أريد حكاية الحال ؛
ولولا ذلك لم تعطف الجملة الحالية ، على الجملة الماضية . فإن أريد الاستقبال لزم النصب .
وإما في الرخاء ، نحو شربت الإبل حتى يجيء البعير يجرّ بطنه ، على الحكاية .

ولا انتهاء الغاية ، نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾^(١) ، ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾^(٢) .

والتعليل ، وعلامتها أن تحسن في موضعها « كي » نحو : « حتى تفيظ ذا الحسد » ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ ﴾^(٣) .
ويحتملها : ﴿ حَتَّى تَفِيءَ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ ﴾^(٥) .
﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا ﴾^(٦) .
قيل : وللاستثناء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا ﴾^(٧) ؛ والظاهر أنها للغاية .

وحرف ابتداء ؛ أى تبتدأ به الجملة الاسمية أو الفعلية ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾^(٨) في قراءة نافع .

وكذا الداخلة على « إذا » ، في نحو : ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِنْتُمْ ﴾^(٩) ونظائره ، والجواب محذوف .

(٢) سورة البقرة ٢٣٥

(٤) سورة الحجرات ٩

(٦) سورة المنافقون ٧

(١) سورة القدر ٥

(٣) سورة القتال ٣١

(٥) سورة البقرة ٢١٧

(٧) سورة البقرة ١٠٢

(٨) سورة البقرة ٢١٤ ؛ برفع « يقول » ؛ وانظر القرطبي ٣ : ٣٤

(٩) سورة آل عمران ١٥٢

حيث

ظرف مكان . قال الأخفش : ولزمان ، وهي مبنية على الضم تشبيهاً بالغايات ، فإن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ، ولهذا قال الزجاج في قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾^(١) : ما بعد « حيث » صلة لها وليست بمضافة إليه ؛ يريد أنها ليست مضافة للجملة بعدها ، فصارت كالصلة لها ، أى كالزيادة .

وفهم الفارسي أنه أراد أنها موصولة ، فردّ عليه .
ومن العرب من يعرب « حيث » ، وقراءة بعضهم : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٢) ، بالكسر تحملياً . وتحتمل البناء على الكسر . وقد ذكروا الوجهين في قراءة : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾^(٣) بفتح الثاء .
والشهور أنها ظرف لا يتصرف .

وجوز الفارسي وغيره في هذه الآية كونها مفعولاً به على السعة ، قالوا : ولا تكون ظرفاً ، لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان .
وإذا كانت مفعولاً لم يعمل فيها « أعلم » لأن « أعلم » ؛ لا يعمل في المفعول به ، فيقدر لها فعل .

واختار الشيخ أثير الدين أنها باقية على ظرفيتها مجازاً . وفيه نظر .

(٢) سورة الأعراف ١٨٢

(١) سورة الأعراف ٢٨

(٣) سورة الأنعام ١٢٤

دُون

تقيض « فوق » ، ولها معان :

أحدها : من ظروف المكان المبهم ؛ لاحتمالها الجهات الست .

وقيل : هي ظرف يدل على السفلى في المكان أو المنزلة ، كقولك : زيد دون عمرو .

وقال سيبويه : وأما « دون » فتقصير عن الغاية .

قال الصَّغَار : لا يريد الغاية على الإطلاق ، بل الغاية التي تكون بعدها ، فإذا قلت :

أنا دونك في العلم ، معناه : أنا مقصر عنك ، وهو ظرف مكان متجاوز فيه ، أي أنا

في موضع من العلم لا يبلغ موضعتك . ونظيره : فلان فوقك في العلم .

الثاني : اسم ، نحو : ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾^(١) .

الثالث : صفة ، نحو : هذا الشيء دون ، أي رديء ، فيجري بوجوه الإعراب .

وقد تكون صفة لا بمعنى رديء ، ولكن على معناه من الظرفية ؛ نحو : رأيت

رجلا دونك .

ثم قد يحذف هذا الموصوف وتقام الصفة مقامه ؛ وحينئذ فلا مرب فيه لغتان : أحدهما :

إعرابها كإعراب الموصول وجريها بوجوه الإعراب ، والثانية : إبقاؤها على أصلها من

(١) سورة النساء ١١٧ ، والآية : ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ إِلَّا إِنْشَاءً وَإِنْ يَدْعُونَ

إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴾ .

الظرفية ، وعليها جاء قوله : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾^(١) ، قرئ بالرفع والنصب .
وقال الزمخشري : معناه : أدنى مكان من الشيء .

ومنه الدون للتحقير ، ويستعمل للتفاوت في الحال ، نحو : زيد دون عمرو ، أى في
الشرف والعلم ، واتسع فيه ، فاستعمل في تجاوز حدّ إلى حدّ ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْلِيَاءَ
مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) ، أى لا يتجاوزون ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .
وقيل : إنه مشتق من « دون » فعل ، يقال : دان يدون دونا ، وأدين إدانة ؛
والمعنى على الحقارة والتقريب . وهذا دون ذلك ، أى قريب منه . ودون الكتب إذا جمعها ؛
لأن جمع الأشياء إدناء بعضها من بعض وتقليل المسافة بينها ، ودونك هذا ، أصله خذ
من دونك ، أى من أدنى منك فاختصر .

ذو وذات

بمعنى صاحب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ ^(٢) . ولا يستعمل إلا مضافا ، ولا يضاف إلى صفة ، ولا إلى ضمير .
وإنما وضعت وُصلة إلى وصف الأشخاص بالأجناس ، كما أن « الذي » وضعت وُصلة إلى وصل المعارف بالجل ، وسبب ذلك أن الوصف إنما يراد به التوضيح والتخصيص ، والأجناس أعم من الأشخاص فلا يتصور تخصيصها لها ؛ فإياك إذا قلت : مررت برجل عِلم ، أو مال أو فضل ؛ ونحوه لم يعقل ؛ ما لم يقصد به المبالغة ؛ فإذا قلت : بذى علم ، صح الوصف ، وأفاد التخصيص ؛ ولذلك كانت الصفة تابعة للوصوف في إعرابه ومعناه .
وأما قراءة ابن مسعود : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) ، فقليل : « العالم » هنا مصدر ، كالصالح والباطل ، وكأنه قال : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾ ^(٣) ؛ فالقراءتان في المعنى سواء .

وقيل : « ذى » زائدة .

وقيل : من إضافة المسمى إلى الاسم ، أى وفوق كل ذى شخص يسمى عالما ، أو يقال له عالم عليم .

ولا يضاف إلى ضمير الأشخاص ، ولهذا لحنوا قول بعضهم : « صلى الله على محمد وذويه » .

(٢) سورة الرحمن ٤٨

(١) سورة البروج ١٥

(٣) سورة يوسف ٧٦

واختلفوا هل تضاف « ذو » إلى ضمير الأجناس ، فمنه الأكثرون . والظاهر الجواز ؛ لأن ضمير الجنس هو الجنس في المعنى .

وعن ابن برّي أنها تضاف إلى ما يضاف إليه صاحب ، لأنها رديفته ؛ وأنه لا يمنع إضافتها للضمير إلا إذا كانت وصلة ، وإلا فلا يمنع .

وقال المطرزي^(١) في « المغرب » : ذو بمعنى الصاحب تقتضى شيئين : موصوفا ومضافا إليه ؛ تقول : جاءني رجل ذو مال ، بالواو في الرفع ، وبالألف في النصب ، وبالياء في الجر ، ومنه : ذو بطن خارجة ، أي جنينها ، وألقت الدجاجة ذا بطنها ، أي باضت أو سلحت . وتقول للوثث : امرأة ذات مال ، وللبنتين ذواتا مال ، وللجماعة ذوات مال . قال : هذا أصل الكلمة ، ثم اقتطعوا عنها مقتضاها ؛ وأجروها مجرى الأسماء التامة المستقلة ، غير المقتضية لما سواها ، فقالوا : ذات متميزة ، وذات قديمة ومحدثة ، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث ، فقالوا : الصفات الذاتية ، واستعملوها استعمال النفس والشيء .

وعن أبي سعيد - يعني السيرافي - كل شيء ذات ، وكل ذات شيء .

وحكى صاحب « التكملة »^(٢) قول العرب : جعل ما بيننا في ذاته ، وعليه قول أبي تمام :
* وبضرب في ذات الإله فيوجع^(٣) *

قال شيخنا - يعني الزنجشري : إن صح هذا ، فالكلمة عربية ، وقد استمر المتكلمون في استعمالها ، وأما قوله : ﴿ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾^(٤) ، وقوله : « فلان قليل ذات اليد » ،

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن المطرزي ، أبو الفتح المعروف بالمطرزي ، تلميذ الزنجشري ، وخليفته في النحو واللغة والاعتزال ، توفي سنة ٥٨٣ هـ بغية الوعاة ٤٠٢

(٢) هو الإمام رضى الدين حسن بن محمد الصنفاني ؛ صاحب التكملة على الصحاح ؛ ذكر فيها ما فاته من اللغة ؛ وهي أكبر حجما منه ؛ وتوفي سنة ٦٥٠ هـ ، كشف الظنون ١٠٧٢

(٣) ديوانه ٢ : ٣٢٦ ، صدره :

* يَقُولُ فَيُسْمِعُ وَيَمْشِي فَيُسْرِعُ *

(٤) سورة هود هـ

فمن الأول ، والمعنى الإقلال ، لصاحبة اليد . وقولهم : «أصلح الله ذات يمينه» ، و «ذواليد أحق» . انتهى .

وقال السهيلي : والإضافة لـ «ذى» أشرف من الإضافة لصاحب ، لأن : قولك : «ذو» يضاف إلى التابع ، و «صاحب» يضاف إلى المتبوع ، تقول : أبو هريرة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا تقول : النبي صاحب أبي هريرة إلا على جهة ما ، وأما «ذو» فإنك تقول فيها : ذو المال ، وذو العرش ، فتجد الاسم الأول متبوعا غير تابع ، ولذلك سميت أقبال حمير بالأذواء ، نحو قولهم : ذو جَدَن ، ذو يَزَن ، في الإسلام أيضا : ذو العين ، وذو الشهادتين ، وذو السماكين ، وذو اليدين ؛ هذا كله تفخيم للشيء ، وليس ذلك في لفظة «صاحب» ، وبني على هذا الفرق أنه سبحانه قال في سورة الأنبياء : ﴿وَذَا النُّونِ﴾^(١) ، فأضافه إلى «النون» وهو الحوت ، وقال في سورة القلم : ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْخُوتِ﴾^(٢) ، قال : والمعنى واحد ، لكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالتين ، وتنزيل الكلام في الموضعين ، فإنه ذكر في موضع الثناء عليه ذو النون ، ولم يقل صاحب النون ، لأن الإضافة بـ «ذى» أشرف من صاحب ، ولفظ النون أشرف من الحوت ، لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء أوائل السور ، وليس في اللفظ الآخر ما يشرفه لذلك . فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين يلح لك ما أشرنا إليه في هذا الغرض ؛ فإن التدبير لإعجاز القرآن واجب ومفترض .

وقوله تعالى : ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾^(٣) أى الحال بينكم ، وأزيلوا المشاجرة . وتكون الإرادة والنية ، كقوله : ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾^(٤) ، أى السرائر .

(١) سورة الأنبياء ٨٧

(٢) سورة ن ٤٨

(٣) سورة الأنفال ١

(٤) سورة آل عمران ١٥٤

رُود

تصغير « رُود » ، وهو المَهْل ، قال تعالى : ﴿ أَمِهْلُهُمْ رُودًا ﴾^(١) ، أى قليلا .
قال ابن قتيبة : وإذا لم يقدمها « أمهلم » ؛ كانت بمعنى « مهلا » ولا يُتكلم بها
إلا مصفرا مأمورا بها .

رَبِّمَا

لا يكون الفعل بعدها إلا ماضيا ؛ لأن دخول « ما » لا يزيلها عن موضعها في اللفظ ،
فأما قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٢) ، قيل على إضمار « كان » ، تقديره
« ربما كان يود الذين كفروا » .

السين

حرف استقبال . قيل : وتأتى للاستمرار ، كقوله تعالى : ﴿ سَتَجِدُونَ آخِرِينَ ﴾^(٣) .
وقوله : ﴿ سَيَقُولُ الشُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ ﴾^(٤) ؛ لأن ذلك إنما نزل
بعد قولهم : ﴿ مَا وَلَّاهُمْ ﴾ ، فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال .
قال الزمخشري : أفادت السين وجود الرحمة لا محالة ، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد
الوعيد إذا قلت : سأنتقم منك .

(١) سورة الطارق ١٧

(٢) سورة الحجر ٢

(٣) سورة النساء ٩١

(٤) سورة البقرة ١٤٢

ومثله قول سيبويه في قوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ ﴾ ^(١) : معنى السين أن ذلك كائن لا محالة ، وإن تأخرت إلى حين .

وقال الطيبي : مراد الزمخشري أن السين في الإثبات مقابلة « إن » في النفي ؛ وهذا مردود ؛ لأنه لو أراد ذلك لم يقل : السين تؤكد للوعد ، بل كانت حينئذ تأكيداً للوعود به ، كما أن « لو » تفيد تأكيد النفي بها .

وتأني زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ ^(٢) ، أي تجيبون . وقوله : ﴿ وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) .

(٢) سورة الإسراء ٥٢

(١) سورة البقرة ١٣٧

(٣) سورة الشورى ٢٦

سوف

حرف يدل على التأخير والتنفيس ، وزمانه أبعد من زمان السين ؛ لمسا فيها من إرادة التسويف .

ومنه قيل : فلان يسوف فلانا ، قال تعالى : ﴿ وَسَوْفَ تَسْأَلُونَ ﴾^(١) .

وقال : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ ﴾^(٢) ، فقرَّب القول .

وممن صرح بالتفاوت بينهما الزمخشري وابن الخشاب في شرح الجمل ، وابن يعيش وابن أبان وابن بابشاذ ، وابن عصفور وغيرهم .

ومنع ابن مالك كون التراخي في « سوف » أكثر ، بأن الماضي والمستقبل متقابلان ، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان أو بعده ، فكذا المستقبل ، ليجري المتقابلان على سَنَنٍ واحد ، ولأنهما قد استعملتا في الوقت الواحد . وقال تعالى في سورة : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾^(٣) : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾^(٤) . وفي سورة التكاثر : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾^(٥) .

قلت : ولا بد من دليل على أن قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ فَسَيُؤْتِيهِمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾^(٦) معبرا به عن معنى واحد .

ولما منع أن ينمى مستندا إلى أن الله تعالى وعد المؤمنين أحوال خير في الدنيا والآخرة ، فجاز أن يكون ماقرن بالسين لما في الدنيا ، وما قرن بسوف لما في الآخرة . ولا يخفى خروج

(٢) سورة البقرة ١٤٢

(٤) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٦) سورة النساء ١٧٥

(١) سورة الزخرف ٤٤

(٣) سورة النبأ ١ ، ٤ ، ٥

(٥) سورة النساء ١٤٦

قوله : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) عن دعواه ؛ لأن الوعد والوعيد مع « سوف » لا إسكان فيه ، ومع السين للمبالغة وقصد تقريب الوقوع ، بخلاف سيقوم زيد ، وسوف يقوم ؛ مما القصد فيه الإخبار المجرد .

وفرق ابن بابشاذ أيضا بينهما ، بأن « سوف » تستعمل كثيرا في الوعيد والتهديد ، وقد تستعمل في الوعد .

مثال الوعيد : ﴿ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ^(٣) ، و﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) .

وأما لها في الوعد : ﴿ وَلَسَوْفَ يُمْطِئِكَ رَبُّكَ قَتَرَضَى ﴾ ^(٤) فأما قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ ^(٥) ، لتضمنه الوعد والوعيد جميعا ، فالوعد لأجل المؤمنين المحبين ، والوعيد لما تضمنت من جواب المرتدين بكونهم أعزاة عليهم وعلى جميع الكافرين .

والأكثر في السين الوعد ، وتأتي الوعيد .

مثال الوعد : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا ﴾ ^(٦) .

ومثال الوعيد : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَابٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة النكاث ٣

(٥) سورة المائدة ٥٤

(٧) سورة الشعراء ٢٢٧

(١) سورة النبأ ٤

(٣) سورة الفرقان ٢٤

(٤) سورة الضحى ٥

(٦) سورة مريم ٩٦

قَلَى

- للاستعلاء حقيقة ، نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَقَلَى الْفُلْكَ تُحْمَلُونَ ﴾ ^(١) .
- أو مجازاً ، نحو : ﴿ وَلَهُمْ قَلَى ذَنْبٌ ﴾ ^(٢) .
- ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ^(٣) .
- وأما قوله : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ ^(٤) ، فهي بمعنى الإضافة والإسناد ، أى أضفت توكلى وأسندته إلى الله تعالى ؛ لا إلى الاستعلاء ؛ فإنها لا تقيده هاهنا .
- وللمصاحبة ، كقوله : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ^(٥) .
- ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ^(٦) .
- وتأتى للتعليل ، نحو : ﴿ لَتَكْبَرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٧) أى لهدايته إياكم .
- قال بعضهم : وإذا ذكرت النعمة فى الغالب مع الحمد لم تقترن بـ « على » ، نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ^(٨) ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٩) ، وإذا أريدت النعمة أتى بـ « على » ، ففى الحديث : كان إذا رأى ما يكره قال : الحمد لله على كل حال . ثم أورد هذه الآية .
- وأجاب بأن العلو هنا رفع الصوت بالتكبير .
- وتجىء للظرفية ، نحو : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الشعراء ١٤
(٤) سورة الفرقان ٥٨
(٦) سورة الرعد ٦
(٨) سورة الأنعام ١
(١٠) سورة القصص ١٥

(١) سورة المؤمنون ٢٢
(٣) سورة البقرة ٢٥٣
(٥) سورة البقرة ١٧٧
(٧) سورة الحج ٣٧
(٩) سورة فاطر ١

ونحو: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾^(١) ، أى فى ملك سليمان،
أو فى زمن سليمان ، أى زمن ملكه .

ويمحتمل أن «تتلوا» ضمن معنى «تقول» ، فتكون بمنزلة ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾^(٢) .
وبمعنى «من» كقوله تعالى: ﴿اَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾^(٣) .

وحمل عليه قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾^(٤) أى منهم .
وقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾^(٥) أى كان الورد حتما مقضيا من ربك .
وبمعنى عند نحو ﴿وَلَهُمْ عَلَىٰ ذَنْبٍ﴾^(٦) ، أى عندى .

والباء ، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾^(٧) وفى قراءة أبى رضى الله عنه: بالباء .

تَنْبِيْهِ

حيث وردت فى حق الله تعالى؛ فإن كانت فى جانب الفضل كان معناه الوقوع وتأكيده ،
كقوله: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾^(٨) .
وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾^(٩) .

(٢) سورة الحاقة ٤٤

(٤) سورة المائدة ١٠٧

(٦) سورة الشعراء ١٤

(٨) سورة الرعد ٤٠

(١) سورة البقرة ١٠٢

(٣) سورة المطففين ٢

(٥) سورة مريم ٧١

(٧) سورة الأعراف ١٠٥

(٩) سورة النازية ٢٦

عن

تقتضى مجاوزة ما أضيف إليه نحو غيره وتعديبه عنه ، تقول : أطعمته عن جوع ،
أى أزلت عنه الجوع ، ورميت عن القوس ؛ أى طرحت السهم عنها . وقولك : أخذت
العلم عن فلان ، مجاز ، لأن علمه لم ينتقل عنه ؛ ووجه المجاز أنك لما تلقيته منه صار كالمنتقل
إليك عن محله ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ ^(١) ،
لأنهم إذا خالفوا أمره بعدوا عنه وتجاوزوه .

قال أبو محمد البصرى : « عن » تستعمل أعم من « على » ، لأنه يستعمل فى الجهات
الست ، وكذلك وقع موقع « على » فى قوله :

* إِذَا رَضِيتُ عَلَىٰ بَنُو قَشِيرٍ *

ولو قلت : أطعمته من جوع ، وكسوته على عرى ، لم يصح .

وتجىء للبدل ، نحو : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .

وللاستعلاء ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ إِنِّى أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّى ﴾ ^(٤) ، أى قدمته عليه .

وقيل : على بابها ، أى منصرفا عن ذكر ربى .

وحكى الرماني عن أبي عبيدة أن « أحببت » من أحب البعير إجابا ؛ إذا برك

فلم يقم ، فـ « من » متعلقة باعتبار معناه التضمين ، أى تثببت عن ذكر ربى ، وعلى هذا
« حب الخير » ، مفعول لأجله .

(٢) سورة البقرة ٤٨

(٤) سورة ص ٣٢

(١) سورة النور ٦٣

(٣) سورة محمد ٣٨

والتعليل ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ﴾ ^(١) .
﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ ^(٢) .

وبمعنى « بعد » ، نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ ^(٣) .
﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ ^(٤) ، بدليل أن في مكان آخر « من
بعد مواضعه » .

﴿ لَتَرَكُنَّ بَطِيقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ ^(٥) .

وبمعنى « من » نحو ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ ^(٦) .
﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ ^(٧) ، بدليل : ﴿ فَتَقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا
وَلَمْ يَتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ ﴾ ^(٨) .

وبمعنى « الباء » نحو : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ ^(٩) . وقيل : على حقيقتها ،
أى : وما يصدر قوله عن هوى . وقيل : للمجازة ؛ لأن نطقه متباعد عن الهوى ،
ومتجاوز عنه .

وفيه نظر ، لأنها إذا كانت بمعنى الباء ، نفى عنه النطق في حال كونه متلبساً بالهوى ،
وهو صحيح ، وإذا كانت على بابها نفى عنه التعلق حال كونه مجاوزاً عن الهوى ، فيلزم
أن يكون النطق حال كونه متلبساً بالهوى . وهو فاسد .

(٢) سورة هود ٥٣
(٤) سورة المائدة ١٣
(٦) سورة الشورى ٢٥
(٨) سورة المائدة ٢٧

(١) سورة التوبة ١١٤
(٣) سورة المؤمنون ٤٠
(٥) سورة الانشقاق ١٩
(٧) سورة الأحقاف ١٦
(٩) سورة النجم ٣

عسى

للترجى فى المحبوب ، والإشفاق فى المكروه . وقد اجتمعما فى قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ ^(١) .

قال ابن فارس : وتأتى للقرب والدنو ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ ^(٢) ، قال : وقال الكسائى : كل ما فى القرآن من « عسى » على وجه الخبر فهو موحد ، نحو : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ ^(٤) ، ووحد على « عسى الأمر أن يكون كذا » .

وما كان على الاستفهام فهو يُجمع ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ ^(٥) .

قال أبو عبيدة معناه : هل عدوتم ذلك ؟ ^(٥) هل جزتموه ؟

وروى البيهقى فى سننه عن ابن عباس ، قال : كل « عسى » فى القرآن فهى واجبة .

وقال الشافعى : يقال : عسى من الله واجبة .

وحكى ابن الأنبارى عن بعض المفسرين أن « عسى » فى جميع القرآن واجبة ، إلا فى موضعين فى سورة بنى إسرائيل :

﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُرَحِّمَكُمْ ﴾ ^(٦) ، يعنى بنى النضير ، فما رحمهم الله ، بل قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوقع عليهم العقوبة .

(٢) سورة النمل ٧٢

(٤) سورة محمد ٢٢

(٦) سورة الإسراء ٨

(١) سورة البقرة ٢١٦

(٣) سورة الحجرات ١١

(٥) فقه اللغة ١٢٨ ، مع تصرف واختصار .

وفي سورة التحريم: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾^(١) ،
ولازمته حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعمَّ بعضهم القاعدة ، وأبطل الاستثناء ، لأن تقديره أن يكون على شرط ، أى
فى وقت من الأوقات ، فلما زال الشرط وانقضى الوقت ، وجب عليكم العذاب ، فعلى
هذا لم تخرج عن بابها الذى هو الإيجاب .

وكذلك قوله : ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾^(١) تقديره : واجب أن يبدله أزواجاً
خيراً منك ، أى لبت طلاقك ، ولم يبت طلاقهن ، فلا يجب التبديل .

وقال صاحب « الكشاف » فى سورة التحريم : ﴿عَسَى رَبُّهُ﴾^(١) إطماع من الله
تعالى لعباده . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون على ما جرت به عادة الجبارة من الإجابة
بـ « لعل » وعسى ، ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت . والثانى أن تجيء أفعالاً للعباد
وجوب الترجيح بين الخوف والرجاء .

(١) سورة التحريم •

عند

ظرف مكان بمعنى « لدن » إلا أن « عند » معربة . وكان القياس بناءها لافتقارها إلى ما تضاف إليه ، كـ « لدن » و « إذ » ، ولكن أعربوا « عند » لأنهم توسعوا فيها ، فأوقعوها على ما هو ملك الشخص ، حضره أو غاب عنه ، بخلاف « لدن » فإنه لا يقال : لدن فلان ؛ إلا إذا كان بحضرة القائل ، فـ « عند » بهذا الاعتبار أعم من « لدن » ؛ ويستأنس له بقوله : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾^(١) ، أى من العلم الخاص بنا ، وهو علم الغيب .

وقوله : ﴿ وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ﴾^(٢) ، الظاهر أنها بمعنى « عندك » ؛ وكأنها أعم من « لدن » لما ذكرنا ، فهي أعم « من بين يدي » ؛ لاختصاص هذه بجهة « أمام » ؛ فإن من حقيقة الكون من جهتي مسامطة البدن .

وتفيد معنى القرب .

وقد تجيء بمعنى « وراء » و « أمام » ، إذا تضمنت معنى « قبل » كـ « بين يدي الساعة » .

وقد تجيء « وراء » بمعنى « لدى » المضمن معنى « أمام » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ ﴾^(٣) .

﴿ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ ﴾^(٤) .

(٢) سورة آل عمران ٨

(٤) سورة إبراهيم ١٦

(١) سورة الكهف ٦٥

(٣) سورة الكهف ٧٩

﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾^(١) .

وقوله : ﴿مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾^(٢) ، يتناول الحالين بالتضاييف .

وقد يطلق لتضمنه معنى الطواعية وترك الاختيار مع الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٣) ، من النهى عن التقديم ، أو التقدم على وجه المبادرة بالرأى والقول ، أى لا تقدموا القول ، أو لا تقدموا بالقول بين يدي قول الله . وعلى هذا يكون المعنى بقوله : ﴿بين يدي الله ورسوله﴾ أملاً بالمعنى .

وإذا ثبت أن «عند» و «لدى» للقرب ، فتارة يكون حقيقياً ، كقوله : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى . عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾^(٤) .
﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾^(٥) .

وتارة مجازياً ، إما قرب المنزلة والزلنى ، كقوله : ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(٦) .
﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾^(٧) وعلى هذا قيل : الملائكة المقرَّبون .

أو قرب التشريف ، كقوله : ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾^(٨) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اغفر لي خطيئتي وعمدي ، وهزلي وجدي ، كل ذلك عندي » ، أى فى دائرتى ؛ إشارة لأحوال أمته ؛ وإلا فقد ثبتت له العصمة .

وتارة بمعنى الفضل ؛ ومنه : ﴿فَإِنْ أُنِمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾^(٩) ، أى من فضلك وإحسانك .

وتارة يراد به الحكم ، كقوله : ﴿فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^(١٠) .

- | | |
|----------------------|-----------------------------|
| (١) سورة البقرة ٩١ | (٢) سورة الحشر ١٤ |
| (٣) سورة الحجرات ١ | (٤) سورة النجم ١٣ ، ١٤ ، ١٥ |
| (٥) سورة يوسف ٢٥ | (٦) سورة آل عمران ١٦٩ |
| (٧) سورة الأعراف ٢٠٦ | (٨) سورة التحريم ١١ |
| (٩) سورة القصص ٢٧ | (١٠) سورة النور ١٣ |

﴿ وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾^(١) أى فى حكمه تعالى .
وقوله : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْخَلْقُ مِنْ عِنْدِكَ ﴾^(٢) أى فى حكمك . وقيل بحذف
« عند » فى الكلام ؛ وهى مرادة للإيجاز ، كقوله تعالى : ﴿ الْخَلْقُ مِنْ رَبِّكَ ﴾^(٣) .
﴿ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ ﴾^(٤) .
﴿ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾^(٥) ، أى من عند الرحمن ؛ لظهور : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ
مِنَ اللَّهِ نُورٌ ﴾^(٦) .
وقد تكون « عند » للحضور ، نحو : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾^(٧) .
وقد يكون الحضور والقرب معنويين ، نحو : ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ
الْكِتَابِ ﴾^(٨) .
ويجوز : وأنزل عندك .

(٢) سورة الأنفال ٣٢

(٤) سورة البينة ٢

(٦) سورة المائدة ١٥

(٨) سورة النمل ٤٠

(١) سورة النور ١٥

(٣) سورة البقرة ١٤٧

(٥) سورة مريم ٤٥

(٧) سورة النمل ٤٠

غير

متى ما حسن موضعها « لا » كانت حالا ، ومتى حسن موضعها « إلا » كانت استثناء .

ويجوز أن تقع صفة لمعرفة ، إذا كان مضافها إلى ضد الموصوف ، بشرط أن يكون له ضد واحد ، نحو مررت بالرجل الصادق غير الكاذب ؛ لأنه حينئذ يتعرف .
ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾^(١) ، فإن الغضب ضد النعمة ، والأول هم المؤمنون والثاني هم الكفار .
وأورد عليه قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾^(٢) ، فإنه أضيف إلى الذين كانوا يعملون ، وهو ضد الصالح كأنه قيل : « الصالح » .
وأجيب بأن الذين كانوا يعملونه بعض الصالح فلم يمتحض فيهما .

الفاء

ترد عاطفة ، والسببية ، وجزاء ، وزائدة .

الأول : العاطفة ، ومعناها التعقيب ، نحو قام زيد فعمرو ؛ أى أن قيامه بعده بلامهلة . والتعقيب فى كل شيء بحسبه ؛ نحو ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ﴾^(٢) ، والبأس فى الوجود قبل الهلاك - وبها احتجّ القراء على أن ما بعد الفاء يكون سابقا - ففيه عشرة أوجه :

أحدها : أنه حذف السبب وأبقى المسبب ؛ أى أردنا إهلاكها .

الثانى : أن الهلاك على نوعين : استئصال ، [وبغير استئصال]^(٣) ، والمعنى : وكم قرية أهلكناها بغير استئصال للجميع ، فجاءها بأسنا باستئصال الجميع .

الثالث : أنه لما كان مجيء البأس مجهولا للناس ، والهلاك معلوم لهم ، وذكره عقب الهلاك ، وإن كان سابقاً ؛ لأنه لا يتضح إلا بالهلاك .

الرابع : أن المعنى : قاربنا إهلاكها ؛ فجاءها بأسنا فأهلكناها .

الخامس : أنه على التقديم والتأخير ؛ أى جاءها بأسنا فأهلكناها .

السادس : أن الهلاك ومجيء البأس ، لما تقاربا فى المعنى ، جاز تقديم أحدهما على الآخر .

(٢) سورة الأعراف ٤

(١) سورة البقرة ٣٦

(٣) زيادة يقتضيه السياق .

السابع : أن معنى ﴿ فَجَاءَهَا ﴾ أنه لما شوهده الهلاك ، عليم مجيء البأس ، وحكم به من باب الاستدلال بوجود الأثر .

الثامن : أنها عاطفة للفصل على الجملة ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنثَاءً . فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا . عُرُبًا ﴾^(١) .

التاسع : أنها للترتيب الذي كرى .
العاشر . . . (٢)

وتجىء للمهلة كـ « ثم » ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾^(٣) ؛ ولا شك أن بينها وسائط .
وكقوله : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى . فَجَعَلَهُ نُعْثًا أَحْوَى ﴾^(٤) ، فإن بين الإخراج والنُعْث وسائط .

وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾^(٥) . وتوالت على أن « تصبح » معطوف على محذوف تقديره « أتينا به فطال النبات ، فتصبح » .

وقيل : بل هي للتعقيب ، والتعقيب على ما بعد في العادة ، تعقبا لاعلى سبيل المضايقة ، سنين بعد الثاني عقب الأول في العادة ؛ وإن كان بينهما أزمان كثيرة ، كقوله :
خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا . قاله ابن الحاجب .

وقيل : بل للتعقيب الحقيقي على بابها ؛ وذلك لأن أسباب الاخضرار عند زمانها ؛

(٢) كذا في الأصول .

(٤) سورة الأعلى ٤ ، ٥ .

(١) سورة الواقعة ٣٥ - ٣٧

(٣) سورة المؤمنون ١٤

(٥) سورة الحج ٦٣

فإذا تكاملت أصبحت مخضرة بغير مهلة ، والمضارع بمعنى الماضي يصحّ عطفه على الماضي ، وإنما لم ينصب على جواب الاستفهام لوجهين :

أحدهما : أنه بمعنى التقرير ، أى قد رأيت ؛ فلا يكون له جواب ؛ لأنه خبر .
والثانى : أنه إنما ينصب ما بعد الفاء ؛ إذا كان الأول سبباً له ، ورؤيته لإزالة الماء ليست سبباً لاختزار الأرض ؛ إنما السبب هو إزالة الماء ؛ ولذلك عطف عليه .
وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ ^(١) ، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ ^(٢) ، فالتقدير : فإذا أردت ؛ فاكْتَفَى بالسبب عن المسبب .
ونظيره : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ﴾ ^(٣) ، أى فضرب فانهجرت .
وأما قوله : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عِلْقَةً فَخَلَقْنَا الْعِلْقَةَ مَضْجَةً فَخَلَقْنَا الْمَضْجَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ ^(٤) ، قيل : الفاء فى ﴿ فَخَلَقْنَا الْعِلْقَةَ ﴾ ، وفى ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى « ثم » لتراخى معطوفها .

وقال صاحب « البسيط » : طول المدة وقصرها بالنسبة إلى وقوع الفعل فيهما ؛ فإن كان الفعل يقتضى زمناً طويلاً طالت المهلة ؛ وإن كان فى التحقيق وجود الثانى عقيب الأول بلا مهلة ؛ وإن كان الفعل يقتضى زمناً قصيراً ظهر التعقيب بين الفعلين ؛ فالآية واردة على التقدير الأول ؛ فلا ينافى معنى الفاء .

والحاصل أن المهلة بين الثانى والأول بالنسبة إلى زمن الفعل ؛ وأما بالنسبة إلى الفعل فوجود الثانى عقب الأول من غير مهلة بينهما ، هذا كله فى سورة المؤمنين .

(١) سورة النحل ٩٨

(٢) سورة المائدة ٦

(٣) سورة الأعراف ١٦٠

(٤) سورة المؤمنون ١٤

وقال في سورة الحج : ﴿ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾^(١) فطف السكل بـ « ثم » ، ولهذا قال بعضهم : ثم للملاحظة أول زمن المعطوف عليه ، والفاء للملاحظة آخره ؛ وبهذا يزول سؤال أن المخبر عنه واحد وهو مع أحدهما بالفاء وهي للتعقيب ، وفي الأخرى بتم وهي للمهلة ، وهما متناقضان .

وقد أورد الشيخ عز الدين هذا السؤال في قوله : ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢) ، وفي أخرى : ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُمْ﴾^(٣) .

وأجاب بأن أول ما تناسب أمة النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم الأمم بعدهم ، فتحمل الفاء على أول المحاسبين ؛ ويكون من باب نسبة الفعل إلى الجماعة إذا صدر عن بعضهم ؛ كقوله تعالى : ﴿وَقَتَلَهُمُ الْآلُفُ نَبِيَّاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾^(٤) ، ويحمل « ثم » على تمام الحساب .

فإن قيل : حساب الأولين متراخٍ عن البعث ، فكيف يحسن الفاء ؟ فيعود السؤال . قلنا : نص الفارسي في « الإيضاح » على أن « ثم » أشد تراخيا من « الفاء » ، فدل على أن الفاء لها تراخ ، وكذا ذكر غيره من المتقدمين ، ولم يدع أنها للتعقيب إلا المتأخرون . انتهى .

وتجىء لتفاوت ما بين رتبتين ؛ كقوله : ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا . فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا . فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾^(٥) تحتمل الفاء فيه تفاوت رتبة الصف من الزجر ورتبة الزجر من التلاوة ، ويحتمل تفاوت رتبة الجنس الصاف من رتبة الجنس الزاجر ؛ بالنسبة إلى صفهم وزجرهم ، ورتبة لجنس الزاجر من الجنس التالى بالنسبة إلى زجره وتلاوته .

وقال الزمخشري : للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال :
أحدها : أنها تدل على ترتيب معانيها في الوجود ، كقوله :

(٢) سورة الزمر ٧
(٤) سورة آل عمران ١٨١

(١) سورة الحج ٥
(٣) سورة الأنعام ٦٠
(٥) سورة الصافات ١ - ٣

يَا لَهْفَ زِيَابَةَ الْحَارِثِ ^(١) صَاحِبِ الْغَانِمِ فَلَا يَبِ

أَيُّ الَّذِي أَصْبَحَ قَعْنَمَ فَآبَ .

الثاني : أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه ؛ نحو قولك : خذ الأكل
فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجمل .

الثالث : أنها تدل على ترتيب موصوفاتها ؛ فإنها في ذلك ، نحو « رحم الله المحلقين
فالمقصرين » .

النوع الثاني : لجرد السببية والربط ، نحو : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ ﴾ ^(٢) ، ولا يجوز
أن تكون عاطفة ؛ فإنه لا يعطف الخبر على الإنشاء ، وعكسه عكسها بمجرد العطف فيما سبق ،
من نحو : ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ ^(٣) .

وقد تأتى لها ، نحو : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ
كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ ^(٥) ، ﴿ لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقْوِمٍ . فَمَا لِيُثُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ .
فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ . فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ﴾ ^(٦) .
وأما قوله تعالى : ﴿ فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ ^(٧) ، فهذه
ثلاث فاءات ؛ وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة .

وقال بعضهم : إذا ترتب الجواب بالفاء ، فتارة يتسبب عن الأول ، وتارة يقام مقام
ما تسبب عن الأول .

مثال الجارى على طريقة السببية : ﴿ سَنُقَرِّثُكَ فَلَا نَنْمِي ﴾ ^(٨) ، ﴿ فَآمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ

(١) البيت من شواهد المغنى ؛ قال ابن هشام في شرحه : « البيت لابن زبابه ؛ يقول : يالهف أبى على
الحارث إذ صبح قوى بالغارة قعنم فآب سليما ، ألا أكون لقيته فقتلته ؛ وذلك أنه يريد : يالهف نفسى » .

(٢) سورة الكوثر ١ ، ٢

المغنى ١ : ١٦٣

(٤) سورة الفصص ١٥

(٣) سورة الأعلى ٥

(٦) سورة الواقعة ٥٢ - ٥٥

(٥) سورة البقرة ٣٧

(٨) سورة الأعلى ٦

(٧) سورة الأعراف ١٧٥

إِلَى حِينٍ ﴿١﴾ ، ﴿فَسَكَدَتْ يَدُهَا فَأَنْجَيْنَاهُ﴾ ﴿٢﴾ .

ومثال الثاني : ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا
وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ﴾ ﴿٤﴾ .

النوع الثالث : الجزائية ، والفاء تلزم في جواب الشرط إذا لم يكن فعلا خبريا ، أعنى
ماضيا ومضارعا ، فإن كان فعلا خبريا امتنع دخول الفاء ، فيحتاج إلى بيان ثلاثة أمور :
العلة ، وتعاقب الفعل الخبري والفاء .

والجواب عن اجتماعهما في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ﴾ ﴿٥﴾ . وقوله :
﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ ﴿٦﴾ . وقراءة حمزة : ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا
فَتَذَكَّرْهُ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى﴾ ﴿٧﴾ .

وعن ارتفاعهما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ
يَقْنَطُونَ﴾ ﴿٨﴾ وفي قول الشاعر :

* مَنْ يَنْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

والجواب عن الأول ، وهو السؤال عن علة تعاقب الفعل والفاء ؛ أن الجواب هو جملة
تامة ؛ يجوز استقلالها فلا بد من شيء يدل على ارتباطها بالشرط ، وكونها جوابا له ؛ فإذا
كانت الجملة فعلية صالحة لأن تكون جزاء ، اكتفى بدلالة الحال على كونها جوابا ؛ لأن
الشرط يقتضى جوابا ، وهذه الجملة تصلح جوابا ولم يوث بغيرها ؛ فلزم كونها جوابا . وإذا
تعقبت الجواب امتنع دخول الفاء للاستغناء عنها ، فإن كانت الجملة غير فعلية لم تسكن صالحة

(٢) سورة الأعراف ٦٤

(٤) سورة الأحقاف ٢٦

(٦) سورة الجن ١٣

(٧) سورة البقرة ٢٨٢ أى يرفع « فتذكر » . (٨) سورة الروم ٣٦

(١) سورة الصافات ١٤٨

(٣) سورة الإسراء ٦٠

(٥) سورة النمل ٩٠

للجواب بنفسها ؛ لأن الشرط إنما يقتضى فعلين : شرطا وجزاء ؛ فما ليس فعلا ليس من مقتضيات أداة الشرط ؛ حتى يدل انتضاؤها على أنه الجزاء ، فلا بد من رابطة ، فعملوا الفاء رابطة ؛ لأنها للتعقيب ؛ فيدل تنفيها الشرط بتلك الجملة ؛ على أنها الجزاء ، فهذا هو السبب في تعاقب الفعل والفاء في باب الجزاء .

والجواب عن الثانى : هو أن اجتماع الفعل والفاء فى الآيتين غير مبطل للمدعى بتعاقبهما وهو أن المدعى تعاقبهما ، إذا كان الفعل سالحا لأن يجازى به ؛ وهو إذا ما كان سالحا للاستقبال ؛ لأن الجزاء لا يكون إلا مستقبلا .

وقوله : « صدقت » و « كذبت »^(١) المراد بالفعل فى الآية المضى ؛ فلم يصح أن يكون جوابا فوجبت الفاء .

فإن قيل : فلم سقطت « الفاء » فى قوله : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾^(٢) ؟ قلنا عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن « إذا » فى الآية ليست شرطا ، بل لمجرد الزمان ؛ والتقدير : والذين هم ينتصرون زمان إصابة البغى لهم .

والثانى : أن « هم » زائدة للتوكيد .

والثالث : أن الفاء حسن حذفها كون الفعل ماضيا .

وبالأول يجاب عن قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٣) .

(١) كذا فى الأصول ، ولم يرد فيما سبق مراده بالآية ؛ ولعله يريد قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

والجواب عن الثالث أن الفعل والفاء أيضا من قوله ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(١) ، فهو أن « إذا » قامت مقام الفاء ، وسدت مسدها ، لحصول الربط بها ، كما يحصل بالفاء ؛ وذلك لأن « إذا » للمفاجأة ، وفي المفاجأة معنى التوقيب .
وأما الأخفش ، فإنه جوز حذف الفاء حيث يوجب سيبويه دخولها ، واحتج بقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٢) .
وبقراءة من قرأ : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾^(٣) ، في قراءة نافع وابن عامر .

ولا حجة فيه ، لأن الأول يجوز أن يكون جواب قسم ، والتقدير : والله إن أطعتموهم ؛ فتكون ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ جوابا للقسم ؛ والجزاء محذوف سدة جواب القسم مسده .
وأما الثانية ؛ فلأن « ما » فيه موصولة لا شرطية ، فلم يجز دخول الفاء في خبرها .

والرابع : الزائدة ، كقوله تعالى : ﴿فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾^(٤) ، والخبر « حميم » وما بينهما معترض .

وجعل منه الأخفش : ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾^(٥) .
وقال سيبويه : هي جواب لشرط مقدر أى إن أردت عليه فذلك .
وقوله : ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾^(٦) على قول .

(٢) سورة الأنعام ١٢١

(٤) سورة ص ٥٧

(٦) سورة الكوثر ٢

(١) سورة الروم ٣٦

(٣) سورة الثورى ٣٠

(٥) سورة الماعون ٢

في

نَجَىء لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ :

للظرفية :

ثم تارة يكون الظرف والمظروف حسيين ، نحو زيد في الدار ؛ ومنه : ﴿ إِنَّا الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ ﴾ ^(١) ، ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ ﴾ ^(٤) .

وتارة يكونان معنويين ؛ نحو رغبت في العلم ، ومنه : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ^(٥) .

وتارة يكون المظروف جسما ، نحو : ﴿ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ^(٦) .

وتارة يكون الظرف جسما ، نحو : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ ^(٧) .

والأول حقيقة ، والرابع أقرب المجازات إلى الحقيقة .

ونَجَىء بمعنى « مع » ، نحو : ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ ^(٨) ، ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾ ^(٩) ،

على قول .

وبمعنى « عند » ، نحو : ﴿ وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾ ^(١٠)

وللتعليل : ﴿ فَذَلِكَ السُّكْنُ الَّذِي لُمْتُذَنِّي فِيهِ ﴾ ^(١١) .

(٢) سورة الفجر ٢٩ ، ٣٠

(٤) سورة الأحقاف ١٨

(٦) سورة الأعراف ٦٠

(٨) سورة النمل ١٢

(١٠) سورة يوسف ٣٢

(١) سورة المرسلات ٤١

(٣) سورة النمل ١٩

(٥) سورة البقرة ١٧٩

(٧) سورة البقرة ١٠

(٩) سورة الشعراء ١٨

وبمعنى « على » كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ ﴾^(١) ؛ بدليل قوله : ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ وَلَا صَلْبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٣) لما فى الكلام من معنى الاستملاء .

وقيل : ظرفية ؛ لأن الجذع للصلوب بمنزلة القبر للمقبور ؛ فلذلك جاز أن يقال : فى .
وقيل : إنما أثر لفظة « فى » للإشعار بسهولة صلبهم ؛ لأن « على » تدل على نبوة يحتاج فيه إلى تحرك إلى فوق .

وبمعنى « إلى » نحو : ﴿ فَتَهَاجِرُوا فِيهَا ﴾^(٤) .
﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾^(٥) .
وبمعنى « من » : ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾^(٦) .

والمقايسة وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(٧) .
وللتوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ أَرْكَبُوا فِيهَا ﴾^(٨) .

وبمعنى بعد : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾^(٩) أى بعد عامين .

(٢) سورة المؤمنون ٢٨

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة النحل ٨٩

(٨) سورة هود ٤١

(١) سورة يونس ٢٢

(٣) سورة طه ٧١

(٥) سورة إبراهيم ٩

(٧) سورة التوبة ٣٨

(٩) سورة لقمان ١٤

وبمعنى « عن » ، كقوله : ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَغْنَىٰ ﴾^(١) ، قيل لما نزلت :
﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾^(٢) ، لم يسمعوا ولم يصدقوا ؛ فنزل : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَٰذِهِ
أَغْنَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَغْنَىٰ ﴾^(١) أى عن النعيم الذى قلناه ، ووصفناه فى الدنيا ،
فهو فى نعيم الآخرة أغنى إذ لم يصدق .

قد

تدخل على الماضي المتصرف ، وعلى المضارع ؛ بشرط تجرّده عن الجازم والناصب وحرف التنفيس .

وتأتى الخمس معان : التوقع ، والتقريب ، والتقليل ، والتكثير ، والتحقيق .

فأما التوقع فهو نقيض « ما » التى للنفي . وتدخل على الفعل المضارع ، نحو : قد يخرج زيد ، تدلّ على أن الخروج متوقع ؛ أى منتظر . وأما مع الماضي فلا يتحقق الوقوع بمعنى الانتظار ؛ لأن الفعل قد وقع ، وذلك بنافى كونه منتظرا ، ولذلك استشكل بعضهم كونها للتوقع مع الماضي ؛ ولكن معنى التوقع فيه أن « قد » تدلّ على أنه كان متوقعا منتظرا ، ثم صار ماضيا ؛ ولذلك تستعمل فى الأشياء المترتبة .

وقال الخليل : إن قولك : قد قعد ، كلام لقوم ينتظرون الخبر . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون^(١) .

وظاهر كلام ابن مالك فى « تسهيله » أنها لم تدخل على التوقع لإفادة كونه متوقعا بل لتقريبه من الحال . انتهى .

ولا يبعد أن يقال : إنها حينئذ تفيد المعنيين .

واعلم أنه ليس من الوجه الابتداء بها إلا أن تكون جوابا لمتوقع ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(٢) ؛ لأن القوم توقعوا علم حالهم عند الله .

(١) نقله صاحب الغنى ١ : ٧١ ؛

(٢) سورة المؤمنين ١

وكذلك قوله : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ ^(١) ؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله تعالى لدعائها .

وأما العقرب ، فإنها ترد للدلالة عليه مع الماضي فقط ، فتدخل لتقريبه من الحال ؛ ولذلك تلزم « قد » مع الماضي إذا وقع حالا ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٢) وأما ما ورد دون « قد » فقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ ^(٣) ، فـ « قد » فيه مقدرة ؛ هذا مذهب المبرد والقراء وغيرهما .

وقيل : لا يقدر قبله قد .

وقال ابن عصفور : إن جواب القسم بالماضي المتصرف للمثبت ، إن كان قريباً من زمن الحال دخلت عليه « قد واللام » ، نحو : والله لقد قام زيد ؛ وإن كان بعيداً لم تدخل ، نحو : والله لقد قام زيد .

وكلام الزمخشري يدل على أن « قد » مع الماضي في جواب القسم للتوقع ، قال في الكشاف عند قوله : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ ^(٤) في سورة الأعراف ^(٥) .

فإن قلت : ما لم لا يكادون ينطقون باللام إلا مع « قد » ، وقلّ عندهم مثل قوله : حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ ^(٦)

قلت : إنما كان كذلك ؛ لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها ؛ فكانت مظنة معنى التوقع ؛ الذي هو معنى « قد » عند استماع المخاطب .
كلمة القسم .

(١) سورة المجادلة ١

(٢) سورة يوسف ٦٥

(٣) الكشاف ٢ : ٨٨

(٤) سورة الأنعام ١١٩

(٥) سورة الأعراف ٥٩

(٦) لامرئ القيس ، ديوانه ٣٢

وقال ابن الخباز : إذا دخلت « قد » على الماضي أثرت فيه معنيين : تربيته من زمن الحال ، وجعله خبرا منتظرا ؛ فإذا قلت : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك . هذا تفسير الخليل . انتهى .

وظاهره أنها تفيد المعنيين معاً في الفعل الواحد .

ولا يقال : إن معنى التقريب ينافي معنى التوقع ؛ لأن المراد به ما تقدم تفسيره . وكلام الزمخشري^(١) في « المفصل » يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع .

وأما التقليل ، فإنها ترد له مع المضارع ، إما لتقليل وقوع الفعل نحو : قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب . أو للتقليل لمتعلق ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَتَمُّ عَلَيْهِ ﴾^(٢) أى ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه .

وقال الزمخشري : هي للتأكيد ، وقال : إن « قد » إن دخلت على المضارع كانت بمعنى « ربما » ، فواققت « ربما » في خروجها إلى معنى التكثير ؛ والمعنى : إن جميع السموات والأرض مختصا به خلقا وملكاً وعلماً ، فكيف يخفى عليه أحوال المناققين^(٣) !

وقال في سورة الصف : ﴿ لَمْ تُوْذَوْا نَبِيٍّ وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾^(٤) : قد معناها التوكيد ، كأنه قال تعلمون علماً يقينا لا شبهة لكم فيه^(٥) .

ونص ابن مالك على أنها كانت للتقليل صرفت المضارع إلى الماضي .

وقد نازع بعض المتأخرين في أن « قد » تفيد التقليل ، مع أنه مشهور ونص عليه الجمهور ، فقال : قد تدل على توقع الفعل عمن أسند إليه ، وتقليل المعنى لم يستفد من « قد » بل لو قيل : البخيل يجود والكذوب يصدق ، فهم منه التقليل ؛ لأن الحكم على من شأنه

(٢) سورة النور ٦٤

(١) انظر المفصل ص ٣١٦

(٣) الكشاف ٣ : ٢٠٧ مع اختصار في العبارة .

(٥) الكشاف ٤ : ٤١٩

(٤) سورة الصف ٥

البخل بالجود ، وعلى مَنْ شأنه الكذب بالصدق ، إن لم يحمل ذلك على صدور ذلك قليلا ،
كان الكلام كذبا ؛ لأن آخره يدفع أوله .

وأما التكثير فهو معنى غريب ؛ وله من التوجيه نصيب ، وقد ذكره جماعة
من المتأخرين .

وجعل منه الزمخشري : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾^(١) .
وجعلها غيره للتحقيق .

وقال ابن مالك : إن المضارع هنا بمعنى الماضي ، أى قد رأينا .

وأما التحقيق فتد لتحقيق وقوع المتعلق مع المضارع والماضى ، لكنه قد يرد والمراد به
المضى ، كما فى قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾^(١) .

﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾^(٢) .

﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾^(٣) .

وقال الراغب : إن دخلت على الماضى اجتمعت لكل فعل متجدد ، نحو : ﴿ قَدْ مَنَّ
اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾^(٤) .

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ ﴾^(٥) .

﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٦) .

﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ ﴾^(٧) .

(٢) سورة الأنعام ٣٣

(٤) سورة يوسف ٩٠

(٦) سورة الفتح ١٨

(١) سورة البقرة ٩٤٤

(٣) سورة التور ٦٤

(٥) سورة آل عمران ١٣

(٧) سورة التوبة ١١٧

ولهذا لا تستعمل في أوصاف الله ، لا يقال : « قد كان الله غفورا رحيمًا » .
فأما قوله : ﴿ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾^(١) ، فهو متأول للرضى في المعنى ؛
كما أن النفي في قولك : ما علم الله زيد يخرج ، هو لا يخرج ، وتقديره : وما يخرج زيد فيما
علم الله . وإن دخلت على المضارع فذلك لفعل يكون في حاله ، نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ
يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ ﴾^(٢) ، أى قد يتسللون فيما علم الله .

الكاف

للتشبيه ، نحو : ﴿ وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾^(١) وهو كثير .
وللتعليل كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾^(٢) ، قال الأخفش : أى
لأجل إرسالى فيكم رسولا منكم ، فاذا كرونى .

وهو ظاهر فى قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾^(٣) .
وجعل ابن برهان النحوى منه قوله تعالى : ﴿ وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٤) .
وللتوكيد : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٥) ، أى ليس شيء مثله ؛ وإلا لزم إثبات المثل .
قال ابن جنى : وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة
الجملة ثانيا .

وقال غيره : الكاف زائدة ؛ لئلا يلزم إثبات المثل لله تعالى ؛ وهو محال ، لأنها تفيد
نفي المثل عن مثله ، لا عنه ، لأنه لولا الحكم بزيادتها لأدى إلى محال آخر ؛ وهو أنه
إذا لم يكن مثل شيء لزم ألا يكون شيئا ؛ لأن مثل المثل مثله .

وقيل : المراد مثل الشيء ذاته وحقيقته ، كما يقال : مثلى لا يفعل كذا ، أى
أنا لا أفعل ؛ وعلى هذا لا تكون زائدة .

وقال ابن فورك : هى غير زائدة ؛ والمعنى ليس مثل مثله شيء ، وإذا نفيت التماثل
عن الفعل ، فلا مثل لله على الحقيقة .

قال صاحب المستوفى : ولما كيد الوجود ، كقوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنِي مَا كَمَا
رَبِّيَ أَنْي صَغِيرًا ﴾^(٦) ، أى أن تربيتهم ما لى قد وجدت ، كذلك أوجد رحمتك لهما يارب .

(٢) سورة البقرة ١٥١ : ١٩٨

(٤) سورة البقرة ٢٥٩

(٦) سورة الإسراء ٢٤

(١) سورة الرحمن ٢٤

(٣) سورة القصص ٨٢

(٥) سورة الشورى ١١

كان

تأتى للمضى ، وللتوكيد ، وبمعنى القدرة كقوله : ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾^(١) ، أى ما قدرتم .

وبمعنى « ينبغى » كقوله : ﴿ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾^(٢) ، أى لم ينبغ لنا .
وتكون زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَيْنَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(٣) ، أى بما يعملون ؛ لأنه قد كان عالما ما علموه من إيمانهم به .
وقد سبقت فى مباحث الأفعال .

كان

للتشبيه المؤكد ؛ ولهذا جاء ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾^(٤) ، دون غيرها من أدوات التشبيه .
واليقين ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَيَكْأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾^(٥) ؛ على ما سياتى .
وقد تخفف ، قال تعالى : ﴿ كَأَنَّ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضَرٍّ مَسَّةٍ ﴾^(٦) .

كأين

بمعنى « كم » للكثير ؛ لأنها كناية عن العدد ، قال تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَمَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ ﴾^(٧) . وفيها قراءتان : « كائن » على وزن « قائل » و « بائع »
« وكأين » بتشديد الياء .

(٢) سورة النور ١٦

(٤) سورة النمل ٤٢

(٦) سورة يونس ١٢

(١) سورة النمل ٦٠

(٣) سورة الشعراء ١١٢

(٥) سورة انقصص ٨٢

(٧) سورة الطلاق ٨

قال ابن فارس : سمعتُ بعض أهل القرية يقول : ما أعلم كلمة تثبت فيها النون خطأً
غير هذه (١) .

كاد .

بمعنى قارب ، وسبقت في مباحث الأفعال .

كَلَّا

قال سيديويه : حرف ردع وزجر .

قال الصَّغَار : إنها تكون اسما للرد ، إما لرد ما قبلها ، وإما لرد ما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) ، هي رد لما قبلها ؛ لأنه لما قال : ﴿ أَلَيْسَ كُمُ التَّكَاثُرُ . حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾ ^(٢) ، كان إخباراً بأنهم لا يعلمون الآخرة ولا يصدقون بها ، فقال : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ، فلا يحسن الوقف عليها هنا إلا لتبيين ما بعدها ، ولو لم يُفْتَقَرْ لما بعدها لجاز الوقف .

وقوله : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ . كَلَّا ﴾ ^(٣) ، هي رد لما قبلها ؛ فلو وقف عليها حسن . انتهى .

وقال ابن الحاجب : شرطه أن يتقدم ما يرد بها مافي غرض التكلم ؛ سواء كان من كلام غير المتكلم على سبيل الحكاية أو الإنكار ، أو من كلام غيره .
كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا ﴾ ^(٤) بعد قوله : ﴿ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُءُ ﴾ ^(٥) .

وكقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ . قَالَ كَلَّا ﴾ ^(٥) .
وكقولك : أنا أهين العالم ! كَلَّا . انتهى .

(٢) سورة التكاثر ١ ، ٢

(٤) سورة القيامة ١٠ ، ١١

(١) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٣) سورة الهمزة ٣ ، ٤

(٥) سورة الشعراء ٦١ ، ٦٢

- وهي نقيض « إي » في الإثبات ، كقوله : ﴿ كَلَّا لَا تَطِعَهُ ﴾ ^(١) .
 وقوله : ﴿ أَطْلَعَ الْغَيْبَ أُمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا . كَلَّا ﴾ ^(٢) .
 وقوله : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا . كَلَّا ﴾ ^(٣) .
 وتسكون بمعنى « حقا » صلة لليمين ، كقوله : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ ^(٥) .
 وقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَخْجُوبُونَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ
 الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ ﴾ ^(٧) ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيٍّ ﴾ ^(٨) .
 وأما قوله : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ . كَلَّا ﴾ ^(٩) ، فيحتمل الأمرين .

وقد اختلف القراء في الوقف عليها .
 فمنهم من يقف عليها أينما وقعت ، وغلب عليها معنى الزجر .
 ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ؛ ويتبدى بها ، وغلب عليها معنى الزجر .
 ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ، ويتبدى بها ، وغلب عليها أن تكون
 لتحقيق ما بعدها .
 ومنهم من نظر إلى المعنيين ، فيقف عليها إذا كانت بمعنى الردع ، ويتبدى بها إذا كانت
 بمعنى التحقيق . وهو أولى .

(٢) سورة مريم ٧٨ ، ٧٩
 (٤) سورة المدثر ٣٢
 (٦) سورة المطففين ١٥
 (٨) سورة المطففين ١٨

(١) سورة العلق ١٩
 (٣) سورة مريم ٨١ ، ٨٢
 (٥) سورة الفجر ٢١
 (٧) سورة المطففين ٧
 (٩) سورة الهمة ٣ ، ٤

ونقل ابن فارس عن بعضهم أن « ذلك » و « هذا » نقيضان [ل « لا » ، وأن « كذلك » نقيض ^(١) ل « كذلك » ، كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) على معنى : ذلك كما قلنا وكما فعلنا .

ومثله : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ شَرًّا مَآبٍ ﴾ ^(٣) .

قال : ويدل على هذا المعنى دخول الواو بعد قوله : « ذلك » و « هذا » ؛ لأن ما بعد الواو يكون معطوفاً ^(٤) على ما قبله بها وإن كان مضمرًا . وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ ^(٥) ، ثم قال : ﴿ كَذَلِكَ ﴾ ، أى كذلك فعلنا ونفعله من التنزيل ، وهو كثير ^(٦) .

وقيل : إنها إذا كانت بمعنى « لا » فإنها تدخل على جملة محذوفة ، فيها نفي لما قبلها ، والتقدير : ليس الأمر كذلك ؛ وهى على هذا حرف دال على هذا المعنى ، ولا تستعمل عند خلاف النحويين بهذا المعنى إلا فى الوقف عليها ، ويكون زجراً ورداً أو إنكاراً لما قبلها ؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والبرد والزياج وغيرهم ؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد ؛ ولذلك لم تقع فى القرآن إلا فى سورة مكية ، لأن التهديد والوعيد أكثر ما نزل بمسكة ؛ لأن أكثر عتو المشركين وتجيهرهم بمسكة ، فإذا رأيت سورة فيها « كذلك » ، فاعلم أنها مكية .

وتكون « كذلك » بمعنى « حقا » عند الكسائى ، فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها ، فتكون فى موضع المصدر ، ويكون موضعها نصبا على المصدر ، والعامل محذوف ، أى أحق ذلك حقا .

(١) تكملة من فقه اللغة لابن فارس .

(٢) سورة محمد ٤

(٣) سورة م ٥٥

(٤) فقه اللغة : « منسوقا » .

(٥) سورة الفرقان ٣٢

(٦) فقه اللغة ١٣٤

ولا تستعمل بهذا المعنى عند حذاق النحويين إلا إذا ابتدئ بها لتأكيد ما بعدها .
وتكون بمعنى « أَلَا » فيستفتح بها الكلام ، وهي على هذا حرف . وهذا مذهب
أبي حاتم ؛ واستدل على أنها للاستفتاح أنه روى أن جبريل نزل على النبي صلى الله
عليه وسلم بخمس آيات من سورة العلق ، ولما قال : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾^(١) ،
طوى النمط . فهو وقف صحيح ، ثم لما نزل بعد ذلك : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِكَبْفٍ لِّغَفَى ﴾^(٢) ،
فدل على أن الابتداء بـ « كَلَّا » من طريق الوحي ، فهي في الابتداء بمعنى « أَلَا » عنده .
فقد حصل لـ « كَلَّا » معاني النبي في الوقف عليها ، و « حقا » و « أَلَا » في الابتداء بها .
وجميع « كَلَّا » في القرآن ثلاثة وثلاثون موضعا ، في خمس عشرة سورة ، ليس
في النصف الأول من ذلك شيء .

وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾^(٣) ، على معنى « أَلَا » ، واختار
قوم جعلها بمعنى حقا . وهو بعيد لأنه يلزم فتح « إِنَّ » بعدها ، ولم يقرأ به أحد .

(٢) سورة العلق ٦

(١) سورة العلق ٥

(٣) سورة المؤمن ١٠٠

كل

اسم وضع لضم أجزاء الشيء على جهة الإحاطة ؛ من حيث كان لفظه مأخوذا من لفظ « الإكليل » و « السكّلة » و « السكّالة » ؛ تما هو للإحاطة بالشيء ، وذلك ضربان : أحدهما انضمام لذات الشيء وأحواله المختصة به ، وتفيد معنى التمام ، كقوله تعالى : ﴿ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾^(١) ، أى بسطا تاما .

﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾^(٢) ، ونحوه .

والثاني انضمام الذوات ؛ وهو المفيد للاستغراق .

ثم إن دخل على منكر أوجب عموم أفراد المضاف إليه ، أو على معرف أوجب عموم أجزاء مادخل عليه .

وهو ملازم للأسماء ، ولا يدخل على الأفعال .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أَنتَوُهُ دَاخِرِينَ ﴾^(٣) ، فالتنوين بدل من المضاف ، أى كل واحد .

وهو لازم للإضافة معنى ، ولا يلزم إضافته لفظا إلا إذا وقع تأكيدا أو نعتا ، وإضافته منوية عند تجرده منها .

ويضاف تارة إلى الجمع للمعرف ، نحو كل القوم . ومثله اسم الجنس ، نحو : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَ لِابْنِ إِسْرَآئِيلَ ﴾^(٤) ، وتارة إلى ضميره نحو : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ

(١) سورة الإسراء ٢٩

(٢) سورة النساء ١٢٩

(٣) سورة النمل ٨٧

(٤) سورة آل عمران ٩٣

الْقِيَامَةِ فَرْدًا^(١) ، ﴿ فَسَجَدَ آلَ لَآئِكَةٍ كُتِبَ لَهُمُ أَنْ يَسْجُدُوا ﴾^(٢) ، ﴿ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾^(٣) .

وإلى نكرة مفردة ، نحو : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ ﴾^(٤) ، ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^(٥) ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾^(٦) .

وربما خلا من الإضافة لفظا وينوى فيه ، نحو : ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونُ ﴾^(٧) ، ﴿ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾^(٨) ، ﴿ وَكُتِبَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾^(٩) ، ﴿ كُلَّا هَدَيْنَا ﴾^(١٠) ، ﴿ كُلُّ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴾^(١١) ، ﴿ وَكُلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمُتَالِ ﴾^(١٢) .

وهل تنوينه حينئذ تنوين عوض أو تنوين صرف ؟ قولان .

قال أبو الفتح : وتقدمها أحسن من تأخيرها ؛ لأن التقدير : « كلهم » ، فلو أخرت لبشرت العوامل ، مع أنها في المعنى منزلة منزلة مالا يباشره ، فلما تقدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء ؛ في أن كلا منهما لم يل عاملا في اللفظ ، وأما « كل » المؤكد بها فلازمة للإضافة .
وتحصل لها ثلاثة أحوال :

مؤكددة ، ومبتدأ بها مضافة ، ومقطوعة عن الإضافة .

فأما المؤكددة فالأصل فيها أن تكون توكيدا للجملة ، أو ما هو في حكم الجملة مما يتبعض ، لأن موضوعها الإحاطة كما سبق .

وأما المضافة غير المؤكددة ، فالأصل فيها أن تضاف إلى النكرة الشائعة في الجنس لأجل

(٢) سورة الحجر ٣٠ ، ص ٧٣

(٤) سورة الإسراء ١٣

(٦) سورة المدثر ٣٨

(٨) سورة النمل ٨٧

(١٠) سورة الأنبياء ٨٥

(١) سورة مريم ٩٥

(٣) سورة الفتح ٢٨

(٥) سورة النساء ١٧٦

(٧) سورة الأنبياء ٣٣

(٩) سورة الأنعام ٨٤

(١١) سورة الفرقان ٣٩

معنى الإحاطة ، وهو إنما ما يطلب جنساً يحيط به ، فإن أضفته إلى جملة معرفة نحو كل إخوتك ذاهب ، قبح إلا في الابتداء ، إلا أنه إذا كان مبتدأ وكان خبره مفرداً ، تنبيهاً على أن أصله الإضافة للنكرة لشيوعها .

فإن لم يكن مبتدأ وأضفته إلى جملة معرفة ، نحو : ضربت كل إخوتك ، وضربت كل القوم ، لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله ، لأنك لم تضيفه إلى جنس ، ولا معك في الكلام خبر مفرد يدل على معنى إضافته إلى جنس معرف بالالف واللام حسن ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِدِينٍ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ^(١) ، لأن الألف واللام للجنس ، ولو كانت للعهد لم يحسن ، لمنافاتها معنى الإحاطة .

ويجوز أن يؤتى بالكلام على أصله ، فتؤكد الكلام بـ « كل » فنقول : خذ من الثمرات كلها .

فإن قيل : فإذا استوى الأمران في قوله : كل من كل الثمرات ، وكل من الثمرات كلها ، فما الحكمة في اختصاص أحد الجائزين في نظم القرآن دون الآخر ؟

قال السهيلي في « النتائج » ^(٢) : له حكمة ، وهو أن « من » في الآية لبيان الجنس لا للتمييز ، والمجرور في موضع المفعول لا في موضع الظرف ، وإنما يريد الثمرات أنفسها ، لأنه أخرج منها شيئاً ، وأدخل « من » لبيان الجنس كله . ولو قال : « أخرجنا به من الثمرات كلها » لقل : أى شيء أخرج منها ؟ وذهب التوهم إلى أن المجرور في موضع ظرف وأن مفعول ﴿ أَخْرَجْنَا ﴾ فيما بعد ، وهذا يتوهم مع تقدم « كل » لعلم المخاطبين أن « كلا »

(١) سورة الأعراف ٥٧

(٢) هو كتاب « نتائج الفكر » ، في علل النحو للسهيلي ، رتبته على كتاب الجمل ؛ ذكره صاحب

كشف الظنون .

إذا تقدمت اقتضت الإحاطة بالجنس ، وإذا تأخرت اقتضت الإحاطة بالمؤكد بتمامه ؛ جنسا شائعا كان أو معهودا .

وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ كُلِّي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ^(١) ، ولم يقل « من الثمرات كلها » ففيه الحكمة السابقة ، وتزيد فائدة ، وهي أنه قد تقدمها في النظم : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَنْعَابِ . . . ﴾ ^(٢) الآية .

فلو قال بعدها : « ثم كلّي من الثمرات كلها » لأوهم أنها للعهد المذكور قبله ، فكان الابتداء بـ « كل » أحضر للمعنى ، وأجمع للجنس ، وأرفع لللبس .

وأما المقطوع عن الإضافة ، فقال السهيلي : حقها أن تكون مبتدأة مخبرا عنها ، أو مبتدأة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها ، أو مجرورة يتعلق خافضها بما بعدها ، كقولك : كئلا ضربت وبكل مررت . فلا بد من مذكورين قبلها ، لأنه إن لم يذكر قبلها جملة ، ولا أضيفت إلى جملة ، بطل معنى الإحاطة فيها ، ولم يعقل لها معنى .

واعلم أن لفظ « كل » لأفراد التذكير ، ومعناه بحسب ما يضاف إليه ، والأحوال ثلاثة :

فالأول أن يضاف إلى نسكرة فيجب مراعاة معناها ، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّخْرِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ ﴾ ^(٤) ، ومفردا مؤنثا في قوله : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ ^(٥) ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ^(٦) ،

(١) سورة النحل ٦٩

(٣) سورة القمر ٥٢

(٥) سورة المدثر ٣٨

(٢) سورة النحل ٦٧

(٤) سورة الإسراء ١٣

(٦) سورة آل عمران ١٨٥

ومجموعاً مذكراً في قوله : ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾^(١) ، في معنى الجمع ؛ لأنه اسم جمع .

وما ذكرناه من وجوب مراعاة للمعنى مع النكرة دون لفظ « كل » قد أوردوا عليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ وَ عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾^(٣) وقوله : ﴿ وَحِظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ . لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَاءٍ إِلَّا أَغْلَى ﴾^(٤) .

وأجيب بأن الجمع في الأولى باعتبار « الأمة » .

كذلك في الثانية فإن الضامر اسم جمع ؛ كالجمل والباقر .

وكذلك في الثالثة ؛ إنما عاد الضمير إلى الجمع للاستفاد من الكلام ، فلا يلزم عوده إلى « كل » .

وزعم الشيخ أثير الدين في تفسيره : ﴿ وَبَلِّ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ ﴾^(٥) ، ثم قال : ﴿ أَوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ، أنه مما روى فيه المعنى بهذا اللفظ . وليس كذلك ؛ فإن الضمير لم يعد إلى « كل » بل على « الأفَّاكين » الدالة عليه ﴿ كُلُّ أَفَّاكٍ ﴾ .

وأيضاً فهاتان جماتان والكلام في الجملة الواحدة .

الثاني : أن تضاف إلى معرفة ، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، سواء كانت الإضافة لفظاً ، نحو : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾^(٦) ، فراعى لفظ « كل » . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « كلُّكم راع ، وكلُّكم مسئول عن رعيته » ولم يقل : راعون ولا مسئولون .

(١) سورة المؤمنون ٥٣

(٢) سورة غافر ٥

(٣) سورة الحج ٢٧

(٤) سورة الصافات ٧ ، ٨

(٥) سورة الجاثية ٧ ، ٨

(٦) سورة مريم ١٥

(٢١ - برهان - رابع)

أو معنى ؛ نحو : ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾^(١) ، فراعى لفظها ، وقال : ﴿ وَكُلُّ أَتَوُهُ دَاخِرِينَ ﴾^(٢) ، فراعى المعنى .

وقد اجتمع مراعاة اللفظ والمعنى في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا . وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾^(٣) هذا إذا جعلنا « مَنْ » موصولة ، فإن جعلناها نكرة موصوفة ، خرجت من هذا القسم إلى الأول .

الثالث : أن تقطع عن الإضافة لفظاً ، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها .
فمن الأول : ﴿ كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾^(٤) ، ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَأْنِهِ ﴾^(٥) ، ﴿ إِنَّ كُلًّا إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾^(٦) ، ولم يقل : « كذبوا » ، ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾^(٧) .

ومن الثاني : ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾^(٨) ، ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾^(٩) ، ﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾^(١٠) ، ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾^(١١) .

قال أبو الفتح : وعلمته أن أحداً الجمعين عندهم كان عن صاحبه ؛ فإن لفظ « كل » للأفراد ومعناها الجمع ، وهذا يدل على أنهم قد ذروا المضاف إليه المحذوف في الموضعين جمعاً ، فتارة روعى كما إذا صرح به ، وتارة روعى لفظ « كل » ، وتكون حالة الحذف مخالفة لحال الإثبات .

(٢) سورة النمل ٨٧

(٤) سورة البقرة ٢٨٥

(٦) سورة ص ١٤

(٨) سورة الأنفال ٥٤

(١٠) سورة الروم ٢٦

(١) سورة العنكبوت ٤٠

(٣) سورة مريم ٩٣ - ٩٥

(٥) سورة الإسراء ٨٤

(٧) سورة العنكبوت ٤٠

(٩) سورة الأنبياء ٣٣

(١١) سورة النمل ٨٧

قيل : ولو قال قائل : حيث أفردت الحذف مفردا ، وحيث جُمع يقدر جمعا ، فيقدر في قوله : ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾^(١) « كل واحد » ، ويقدر في قوله : ﴿ وَكُلُّ أُنثَى دَاخِرِينَ ﴾^(٢) « كل نوع مما سبق » لكان موافقا إذا أضيف لفظا إلى نكرة .

وما ذكرناه يقتضى أن تقديره : وكلهم أُنثَى ، وكلا التقديرين سائغ ، والمراد الجمع .

ويتعين في قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾^(٣) ، أن كلا من الشمس والقمر والليل والنهار لا يصح وصفه بالجمع . وقد قدر الزمخشري : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَأْنِهِ ﴾^(٤) : كل واحد ، وهو يساعد ما ذكرناه .

وما ذكرناه في هذه الحالة هو المشهور .

وقال السهيلي في « نتاج الفكر » : إذا قطعت « كل » عن الإضافة فيجب أن يكون خبرها جمعا ؛ لأنها اسم في معنى الجمع ، تقول : كل ذاهبون ؛ إذا تقدم ذكر قوم . وأجاب عن أفراد الخبر في الآيات السابقة ؛ بأن فيها قرينة تقتضى تحسين المعنى بهذا اللفظ دون غيره . أما قوله : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَأْنِهِ ﴾ ، فلائن قبلها ذكر فريقين مختلفين ، مؤمنين وظالمين ، فلو جمعهم في الأخبار وقال : كل يعملون ، لبطل معنى الاختلاف ، وكان لفظ الأفراد أدل على المراد ، والمعنى : كل فريق يعمل على شأنته .

وأما قوله : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ الرَّسُلَ ﴾ ، فلائن ذكر قرونا وأممنا ، وختم ذكرهم بقوم تبّع ، فلو قال : كل كذبوا ، لعاد إلى أقرب مذكور ، فكان يتوهم أن الإخبار عن قوم تبّع خاصة ، فلما قال : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ ﴾ ، علم أنه يريد كل فريق منهم كذب ، لأن أفراد الخبر عن « كل » حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى .

(١) سورة العنكبوت ٤٠

(٢) سورة النمل ٨٧

(٣) سورة الأنبياء ٣٣

(٤) سورة الإسراء ٨٤

مَسْأَلَةٌ

وتتصل « ما » بـ « كل » نحو : ﴿ كَلِمًا رُزِقُوا مِنْهَا ﴾^(١) ، وهي مصدرية ، لكنها نائبة بصلتها عن ظرف زمان ، كما يتوب عنه المصدر الصريح ، والمعنى : كل وقت .

وهذه تسمى « ما » المصدرية الظرفية ، أي النائبة عن الظرف ، لا أنها ظرف في نفسها ، فـ « كل » من « كلما » منصوب على الظرفية لإضافته إلى شيء هو قائم مقام الظرف .

ثم ذكر الفقهاء والأصوليون أن « كلما » للتكرار . قال الشيخ أبو حيان : وإنما ذلك من عموم « ما » ، لأن الظرفية مراد بها العموم ، فإذا قلت : أصبحك ما ذرّ الله شارق ، فإنما تريد العموم ، فـ « كل » أكدت العموم الذي أفادته « ما » الظرفية ؛ لا أن لفظ « كلما » وضع للتكرار كما يدلّ عليه كلامهم ، وإنما جاءت « كل » توكيدا للعموم المستفاد من « ما » الظرفية . انتهى .

وقوله : إن التكرار من عموم « ما » ممنوع ؛ فإن « ما » المصدرية لا عموم لها ، ولا يلزم من نياتها عن الظرف دلالتها على العموم ؛ وإن استفيد عموم في مثل هذا الكلام فليس من « ما » إنما هو من التركيب نفسه .

وذكر بعض الأصوليين أنها إذا وصلت بـ « ما » صارت أداة لتكرار الأفعال وعمومها قصدي ، وفي الأسماء ضمني . قال تعالى : ﴿ كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾^(٢) ، وإذا جردت من لفظ « ما » ، انعكس الحكم وصارت عامة في الأسماء قصدا ، وفي الأفعال ضمنا .

(١) سورة البقرة ٢٥

(٢) سورة النساء ٦٥

ويظهر الفرق بينهما في قوله: كل امرأة أتزوجها فهي طالق؛ تطلق كل امرأة يتزوجها، وتكون عامة في جميع النساء لدخولها على الاسم وهو قصدى. ولو تزوج امرأة ثم تزوجها مرة أخرى لم تطلق في الثانية لعدم عمومها قصدا في الأسماء. ولو قال: كلما تزوجت امرأة فهي طالق؛ فتزوج امرأة مرارا طلقت في كل مرة لاقتضاها عموم الأفعال قصدا، وهو الزوج.

مَشَارَةُ

ويأتى «كل» صفة، ذكره سيبويه في باب التعت قال: ومن الصفة اب الرجل كل الرجل؛ ومررت بالرجل كل الرجل.

قال الصَّغَار: هذا يكون عند قصد التأكيذ والمبالغة، فإن قولك: «الرجل» معناه الكامل، ومعنى «كل الرجل» أى هو الرجل، لعظمته قد قام مقام الجنس، كما تقول: أكلت شاة كل شاة وإليه أشار بقوله صلى الله عليه وسلم: «كل الصيد في جوف الفرا» أى أن من صاده فقد صاد جميع الصيد لقيامه مقامه لعظمته، قال: وهذا إنما يجوز إذا سبقها ما فيه رائحة الصفة كما ذكرنا، فلو كان جامدا لم يجوز، نحو: مررت بعبد الله، كل الرجل. لا يفهم من «عبد الله» شيء.

كِلا وَكِلا

هما توكيد الاثنين ؛ وفيهما معنى الإحاطة ؛ ولهذا قال الراغب : هي في التثنية ككل في الجمع ، ومفرد اللفظ مثنى المعنى ؛ عبّر عنه مرة بلفظه ، ومرة بلفظ الاثنين ، إعتباراً بمعناه ؛ قال تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ^(١) .

قلت : لا خلاف أن معناها التثنية . واختلف في لفظها ، فقال البصريون : مفرد ، وقال الكوفيون : تثنية .

والصحيح الأول ؛ بدليل عود الضمير إليها مفرداً في قوله : ﴿ كِلَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ ^(٢) ؛ فالإخبار عن « كِلَا » بالمفرد دليل على أنها مفرد ؛ إذ لو كان مثنى لقال : « آتا » ، ودليل إضافتها إلى المثنى في قوله : ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ^(١) ، ولو كان مثنى لم يجز إضافته إلى التثنية ؛ لأنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه . والفصيح مراعاة اللفظ ؛ لأنه الذي ورد به القرآن ؛ فيقال : كلا الرجلين خرج ، وكِلتا المرأتين حضرت .

وقد نازع بعض المتأخرين وقال : ليس معناها التثنية على الإطلاق كما ذكره النحاة ، ولو كان كذلك لكثرت مراعاة المعنى ؛ كما كثرت مراعاته في « من » و « ما » الموصولتين ؛ لكن أكثر ما جاء في لسان العرب عود الضمير مفرداً ؛ ﴿ كِلَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ ^(٢) ، وما جاء فيه مراعاة المعنى في غاية القلة .

قال : فالصواب أن معناها مفرد صالح لكل من الأمرين المضاف إليهما . وأما مراعاة التثنية فيه فعلى سبيل التوسع ؛ ووجه التوسع أن كل فرد في جانب الثبوت معه غيره ؛

(١) سورة الإسراء ٢٣

(٢) سورة الكهف ٣٣

فجاءت التثنية بهذا الاعتبار ؛ فالإفراد فيه مراعاة المعنى واللفظ ، والتثنية مراعاة المعنى من بعض الوجوه .

فائدة

وقع في شعر أبي تمام « كَلَّا الآفاق » ، وخطأه المعري ؛ لأن « كَلَّا » يستعمل في الاثنين لا الجمع .

قال : ولم يأت في المسموع : كَلَّا القوم ، ولا كَلَّا الأصحاب ؛ وإنما يقال : كَلَّا الرجلين ونحوه ؛ فإن أخذ من السكلا ؛ من قولك : كَلَّت الشيء إذا رعيته وحفظته ، فالمعنى يصح ؛ إلا أن المتكلم يقصر ؛ وهي ممدودة .

كم

نكرة لا تتعرف ؛ لأنها مُبْهَمَةٌ في العدد ، كـ « أين » في الأمكنة ، و « متى » في الأزمنة ، و « كيف » في الأحوال .

وقول سيبويه : كم أرضك جريبا ؟ : « كم » مبتدأ ، و « أرضك » مبنية عليه ؛ مجاز ليس بحقيقة ؛ وإنما « أرضك » مبتدأ ، و « كم » الخبر ، مثل كيف زيد ؟ .
وهي قسمان :

استفهامية تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : أي عدد ؟ ، فينصب ما بعدها ، نحو :
كم رجلا ضربت ؟

وخبرية لا تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : عدد كثير ، فيجزم ما بعدها ؛ نحو :
كم عبد ملكك .

وقد تدخل عليها « من » ، كقوله : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾^(١) ، ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾^(٢) .

وليست الاستفهامية أصلا للخبرية ؛ خلافا للزخشرى حيث ادعى ذلك في سورة
« يس » عند الكلام على : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾^(٣) .

ولم تستعمل الخبرية غالبا إلا في مقام الافتخار والمباهاة ؛ لأن معناها التكثير ؛

(١) سورة الأعراف ٤

(٢) سورة الأنبياء ١١

(٣) سورة يس ٣١ ، وانظر الكشاف ٤ : ١٠

ولهذا ميزت بما يميز العدد الكثير ؛ وهو مائة وألف ؛ فكما أن « مائة » تميز بواحد
مجرور ؛ فكذلك « كم » .

واعلم أن « كم » مفردة اللفظ، ومعناها الجمع ؛ فيجوز في ضميرها الأمران بالاعتبارين،
قال تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾^(١) ثم قال : ﴿ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ ﴾ ، فأتى به
جمعا . وقال : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾^(٣) .

كيف

استفهام عن حال الشيء لاعتنا ذاته ؛ كما أن « ما » سؤال عن حقيقة ، و « من » عن مشخصاته ؛ ولهذا لا يجوز أن يقال في « الله » « كيف » .

وهي مع ذلك منزلة منزلة الظرف ؛ فإذا قلت : كيف زيد ؟ كان « زيد » مبتدأ ، و « كيف » في محل الخبر ، والتقدير : على أي حال زيد ؟

هذا أصلها في الوضع ؛ لكن قد تعرض لها معانٍ تفهم من سياق الكلام ، أو من قرينة الحال ؛ مثل معنى التنبيه والاعتبار وغيرها .

وقال بعضهم : لها ثلاثة أوجه :

أحدها : سؤال محض عن حال ؛ نحو كيف زيد ؟

وثانيها : حال لا سؤال معه ، كقولك : لا كرمك كيف أنت ، أي على أي حال كنت .

ثالثها : معنى التعجب .

وعلى هذين تفسير قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمُونًا قَدْ حَيَّاكُمْ ﴾^(١) . قال الراغب في تفسيره : كيف هنا استخبار لا استفهام ؛ والفرق بينهما أن الاستخبار قد يكون تنبيها للمخاطب وتوبيخا ؛ ولا يقتضي عدم المستخبر ، والـ^(٢) استفهام بخلاف ذلك .

وقال في « المفردات » : كل^(٣) ما أخبر الله بلفظ « كيف » عن نفسه فهو إخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو توبيخ ؛ نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ .

﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا ﴾^(١) .
 ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ ﴾^(٢) .
 ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾^(٣) .
 ﴿ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾^(٤) .
 ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾^(٥) .
 وقال غيره : قد تاتي للنفي والإنكار ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾^(٦) . ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾^(٧) .
 ولتضمنها معنى الجحد شاع أن يقع بعدها « إلا » ، كقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾^(٨) .
 وللتوبيخ ، كقوله : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ ﴾^(٩) ،
 ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾^(١٠) .
 وللتحذير ، كقوله : ﴿ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ ﴾^(١١) .
 وللتنبيه والاعتبار ؛ كقوله : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾^(١٢) .
 وللتأكيد وتحقيق ما قبلها ؛ كقوله : ﴿ وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا ﴾^(١٣) ،

-
- | | |
|---|----------------------|
| (١) سورة آل عمران ٨٦ | (٢) سورة التوبة ٧ |
| (٣) سورة الإسراء ٤٨ ، الفرقان ٩ | (٤) سورة العنكبوت ٢٠ |
| (٥) سورة العنكبوت ١٩ | (٦) سورة التوبة ٧ |
| (٧) سورة آل عمران ٨٦ | |
| (٨) سورة التوبة ٧ ، وأول الآية : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾ . | |
| (٩) سورة آل عمران ١٠١ | (١٠) سورة البقرة ٢٨ |
| (١١) سورة النمل ٥١ | (١٢) سورة الإسراء ٢١ |
| (١٣) سورة البقرة ٢٥٩ | |

وقوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(١) ، فإنه توكيد لما تقدم وتحقيق لما بعده ؛ على تأويل : إن الله لا يظلم الناس شيئاً في الدنيا فكيف في الآخرة !
وللتعظيم والتهويل : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(١) ، أى فكيف حالهم إذا جئنا ! وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو : « كيف بك إذا بقيت في حُثالة من الناس » !

وقيل : وتجيء مصدراً ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ ﴾ ^(٢) ، ﴿ فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُخَيِّمُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ ^(٣) .

وتأتى غارقاً في قول سيبويه ؛ وهى عنده في قوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ منصوبة على التشبيه بالظرف ، أى في حال تكفرون . وعلى الحال عند الأخفش ، أى على حال تكفرون .

وجعل منه بعضهم قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(١) ؛ فإن شئت قدرت بعدها اسماً ، وجعلتها خبراً ، أى كيف صنعكم أو حالكم ؟ وإن شئت قدرت بعدها فعلاً ، تقديره : كيف تصنعون ؟

وأثبت بعضهم لها الشرط ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٥) ، ﴿ فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٦) .
وجوابه في ذلك محذوف ؛ لدلالة ما قبلها .

(٢) سورة الفرقان ٤٥

(٤) سورة المائدة ٦٤

(٦) سورة الروم ٤٨

(١) سورة النساء ٤١

(٣) سورة الروم ٥٠

(٥) سورة آل عمران ٦

ومراد هذا القائل ، الشرط المعنوي ؛ وهو إنما يفيد الربط فقط ؛ أى ربط جملة
بأخرى كأداة الشرط ، لا اللفظي ، وإلا لجزم الفعل .
وعن الكوفيين أنها تجزم ، نحو : كيف تكُنْ أكن .
وقد يحذف الفعل بعدها ، قال تعالى : ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١) ،
أى كيف تُولُونَهُمْ ا

اللام

قسمان : إما أن تكون عاملة ، أو غير عاملة .

القسم الأول

غير العاملة

وتجىء لعشرة معان : معرفة ، ودالة على البعد ، ومخففة ، وموجبة ، ومؤكدة ،
ومتعّمة ، وموجّهة ، ومسبوقة ، والمؤذنة ، والموطئة .

فالمعرفة : التي معها ألف الوصل ، عند من يجعل المعرفة اللام وحدها ، وينسب
لسيبويه . وذهب الخليل إلى أنه ثنائى ، وهمزته همزة قطع ، وُصِلَت لكثرة الاستعمال .
وتنقسم المعرفة إلى عهدية واستغرافية ، وقد سبقا في قاعدة التنكير والتعريف .
وزاد قوم طلب الصلة ، وجعل منه : ﴿ رَكَبَا فِي السَّفِينَةِ ﴾ ^(١) ، ﴿ فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾ ^(٢) .
وللإضمار ، ﴿ فَإِنْ أَجْلَحِمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ ^(٣) ، ولا خلاف أن الإضمار بعدها مراد ؛
وإنما اختلفوا في تقديره ؛ فعند الكوفيين : « هي مأواه » ، وعند البصريين : هي المأوى له .
واللام في التعريف مرققة إلا في اسم الله فيجب تفخيمها ؛ إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ،
وهي في الأسماء تفخيم الجرّس ، وفي المعنى توقيف المسمى وتعظيمه ، سبحانه !

(٢) سورة يوسف ١٧

(١) سورة الكهف ٨١

(٣) سورة النازعات ٣٩

والدالة على البعد الداخلة على أسماء الإشارة ؛ إعلاما بالبعد أو توكيدا له ، على الخلاف فيه .

والخففة التي يجوز معها تخفيف « إن » المشددة ؛ نحو : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(١) .

وتسمى لام الابتداء ، والفارقة ؛ لأنها تفرق بينها وبين إن النافية .

والخففة هي التي تحقق الخبر مع المبتدأ ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَكَلِمٌ صَبْرٌ وَغَفَرٌ ﴾^(٢) ، ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾^(٣) .

والموجبة ؛ بمعنى « إلا » عند الكوفيين ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^(٤) ، ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^(٥) ، أى ، ما كل ، فعملوا : « إن » بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا » فى الإيجاب .

وقرأ الكيساني : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَنَزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾^(٦) ، بالرفع والمراد : « وما كان مكرهم إلا لنزول منه » .

والنوكدة ؛ وهى الزائدة أول الكلام ؛ وتقع فى موضعين :

أحدهما : المبتدأ ؛ وتسمى لام الابتداء ؛ فيؤذن بأنه المحكوم ؛ قال تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ

(٢) سورة الشورى ٤٣

(٤) سورة يس ٣٢

(٦) سورة إبراهيم ٤٦

(١) سورة الطارق ٤

(٣) سورة التوبة ١٢٨

(٥) سورة الزخرف ٣٥

أَسْسَ عَلَى التَّقْوَى ﴿١﴾ ، ﴿لِيُؤْسِفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ ، ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ ﴿٣﴾ .
 ثانيهما : فى باب « إن » ، على اسمها إذا تأخر ؛ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ﴿٤﴾ .
 وعلى خبرها ، نحو : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ﴾ ﴿٦﴾ ، ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ ﴿٧﴾ .

فـ « إن » فى هذا توكيد لما يليها ؛ واللام لتوكيد الخبر .

وكذا فى « أن » المفتوحة ، كقراءة سعيد ﴿إِلَّا أَنْهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ ﴿٨﴾ ، بفتح
 الهمزة ؛ فإنه ألغى اللام ؛ لأنها لا تدخل إلا على « إن » المكسورة ، أو على ما يتصل بالخبر
 إذا تقدم عليه ؛ نحو : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ﴿٩﴾ ، فإن تقديره :
 « ليعمّهون فى سكرتهم » .

واختلف فى اللام فى قوله : ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ﴾ ﴿١٠﴾ ؛ فقليل هى مؤخره ، والمعنى : يدعو
 لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبَ مِنْ نَفْعِهِ .

وجاز تقديمها وإيلاؤها المفعول ؛ لأنها لام التوكيد واليمين ؛ فحقها أن تقع
 صدر الكلام .

واعترض بأن اللام فى صلة « من » فتقدمها على الموصول ممتنع . وأجاب الزمخشري
 بأنها حرف لا يفيد غير التوكيد ؛ وليست بعاملة ، كـ « من » المؤكدة ، فى نحو :
 ما جاءنى من أحد ، دخولها وخروجها سواء ؛ ولهذا جاز تقديمها .

ويجوز ألا تكون هنا موصولة ؛ بل نكرة ؛ ولهذا قال الكسائى : اللام فى غير

(٢) سورة يوسف ٨
 (٤) سورة النازعات ٢٦
 (٦) سورة هود ٧٥
 (٨) سورة الفرقان ٢٠
 (١٠) سورة الحج ١٣

(١) سورة التوبة ١٠٨
 (٣) سورة الحشر ١٣
 (٥) سورة الفجر ١٤
 (٧) سورة البروج ١٢
 (٩) سورة الحجر ٧٢

موضعها ؛ و « مَنْ » في موضع نصب ؛ « يدعو » ، والتقدير : « يدعو من ضره أقرب من نفعه » ، أى يدعو إليها ضره أقرب من نفعه .

قال المبرد : يدعو في موضع الحال ، والمعنى في ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه ، وقوله : ﴿ لَمَنْ ﴾ مستأنف مرفوع بالا ابتداء ، وقوله : ﴿ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾^(١) في صلته ، و ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَى ﴾^(١) خبره .

وهذا يستقيم لو كان في موضع ﴿ يَدْعُو ﴾ ، « يدعى » ، لكن مجيئه بصيغة فعل الفاعل ، وليس فيه ضميره يُبعده .

والمتممة ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَنْ لَا تَتَغَوَّا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾^(٢) ، ﴿ إِذَنْ لَا ذُقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾^(٣) ؛ فاللام هنا لتتميم الكلام . قال الزمخشري : « إِذَنْ » دالة على أن ما بعدها جواب وجزاء .

والموجهة ، في جواب « لولا » كقوله تعالى . ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾^(٤) ؛ فاللام في ﴿ لَقَدْ ﴾ توجّه للتثبيت .

والمسبوقة في جواب « لو » ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾^(٥) ؛ أى تفيد تأخره لأشد المقوبة ؛ كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَنَّتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرٌ نَايِلًا أُوْنَهَا رَأً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ ﴾^(٦)

(٢) سورة الإسراء ٤٢

(٤) سورة الإسراء ٧٤

(٦) سورة يونس ٢٤

(١) سورة الحج ١٣

(٣) سورة الإسراء ٧٥

(٥) سورة الواقعة ٦٥

وهذا بخلاف قوله : ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ بغير لام ؛ فإنه يفيد التعجيل ، أى جعلناه أجاجا لوقته .

والمؤذنة : الداخلة على أداة الشرط بعد تقدم القسم لفظا أو تقديرا ، لتؤذن أن الجواب له ، لا للشرط ، أو للإيدان بأن ما بعدها مبنى على قسم قبلها . وتسمى المؤذنة ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم ، أى مهدته .

وقول العرب : إنها مؤذنة للقسم فيه تجوز ؛ وإنما هى مؤذنة لجوابه ، كقوله : ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤْلِنَ الْأَذْبَارَ﴾^(١) ، وليست جوابا للقسم ؛ وإنما الجواب ما يأتى بعد الشرط . ويجمع هذه الأربعة المتأخرة ؛ قولك : لام الجواب .

وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿كَأَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا﴾^(٢) ، فاللام فى « لئن » مؤذنة ، وقوله : ﴿نَسْفَعًا﴾ جواب القسم المقدر ؛ تقديره : والله لنسفعن .

ومن جواب القسم قوله : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾^(٣) . وزعم الشيخ أثير الدين فى تفسيره أنها لام التوكيد ؛ وليس كما قال ؛ وقد قال الواحدى فى « البسيط » : إنها لام القسم ، ولا يجوز أن تكون لام ابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تلحق إلا الأسماء ، وما يكون بمنزلتها كالمضارع .

(١) سورة الحشر ١٢

(٢) سورة القصص ٤٣ .

(٣) سورة الملق ١٥

القسم الثاني

العامة

وهي على ثلاثة أقسام : جارة ، وناصبة ، وجازمة .

الأولى : الجارة ، وتأتي لمعان :

للملك الحقيقي ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾^(١) ، ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٢) ، ﴿ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٣) .

والتملك ، نحو وهبت لزيد ديناراً ؛ ومنه : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا ﴾^(٤) .

والاختصاص ، ومعناها أنها تدلّ على أن بين الأول والثاني نسبة باعتبار ما دلّ عليه متعلقه ؛ نحو : هذا صديق لزيد ، وأخ له ؛ ومنه : الجنة للؤمنين .

وللتخصيص ، ومنه : ﴿ إِنَّ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾^(٥) .

وللاستحقاق ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُلْهِمُ الْمُطْغَفِينَ ﴾^(٦) ، ﴿ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾^(٧) .

والفرق بينه وبين الملك ؛ أن الملك لما حصل وثبت ، وهذا لما لم يحصل بعد ؛ لكن هو في حكم الحاصل ، من حيث ما قد استحق . قاله الراغب .

(٢) سورة البقرة ١٠٧

(٤) سورة مريم ٥٠

(٦) سورة المطففين ١

(١) سورة الأعراف ١٢٨

(٣) سورة الفتح ٤

(٥) سورة الأحزاب ٥٠

(٧) سورة الرعد ٢٥

وللولاية .، كقوله : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(١) .
 ويجوز أن تجمع هذه الثلاثة ، كقولك : الحمد لله ؛ لأنه يستحق الحمد ، ووليه ،
 والخصوص به ؛ فكانه يقول : الحمد لي وإلى .
 وللتعليل ؛ وهي التي يصلح موضعها « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ
 الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾^(٢) ؛ أى من أجل حب الخير .
 وقوله : ﴿لَا يَلْفَافِ قُرَيْشٌ﴾^(٣) ؛ وهي متعلقة بقوله : ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾^(٤) ، أو بقوله :
 ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾^(٥) ؛ ولهذا كانتا في مصحف أبى سورة واحدة .
 وضعت بأن جعلهم كعصف مأكول ؛ إنما هو لكفرهم وتجرّتهم على البيت .
 وقيل : متعلق بمحذوف ، أى « اعجبوا » .
 وقوله : ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾^(٦) ، أى لأجل بلد ميت ؛ بدليل : ﴿فَأَنْزَلْنَاهُ
 آلَاءَ﴾^(٧) .

هذا قول الزمخشري ؛ وهو أولى من قول غيره إنها بمعنى « إلى » .
 وقوله : ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِثِينَ خَصِيماً﴾^(٨) ؛ أى لا تخاصم الناس لأجل الخائثين .
 قال الراغب : ومعناه كعنى : ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾^(٩) ،
 وليست كالتى فى قولك : لا تكن لله خصيماً ، لدخولها على المفعول ؛ أى لا تكن
 خصيم الله .

وبمعنى « إلى » كقوله : ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(١٠)
 بدليل قوله : ﴿وَيُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(١١) .

(٢) سورة الماديات ٨

(٤) سورة الفيل ١

(٦) سورة النساء ١٠٥

(٨) سورة الرعد ٢

(١) سورة الروم ٤

(٣) سورة قريش ١ ، ٣

(٥) سورة الأعراف ٥٧

(٧) سورة النساء ١٠٧

(٩) سورة إبراهيم ١٠

- وقوله : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ ^(١) .
- ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾ ^(٢) .
- ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾ ^(٣) .
- وقوله : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ ^(٤) ، بدليل : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ ^(٥) .
- وزيفه الراغب لأن الوحي للنحل ، جعل ذلك له للتسخير والإلهام ، وليس كالوحي الموحى إلى الأنبياء ، فالإلهام على جعل ذلك الشيء له بالتسخير .
- وبمعنى « على » ، نحو : ﴿ وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ ^(٦) .
- ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ ^(٧) .
- وقوله : ﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسَنْتُمْ لَا تُفْسِدُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ ^(٨) ، أى فعلها ؛ لأن السيئة على الإنسان لا له ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَعَلَىٰ إِجْرَائِي ﴾ ^(٩) .
- وقوله : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ^(١٠) ، وقوله : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ أَمَّ بِكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(١١) ، أى من لم يكن .
- وقوله : ﴿ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ ^(١٢) .
- وبمعنى « فى » كقوله : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(١٣) ، ﴿ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ ^(١٤) .

(٢) سورة الأعراف ٤٣

(٤) سورة الزلزلة ٥

(٦) سورة الإسراء ١٠٩

(٨) سورة الإسراء ٧

(١٠) سورة فصلت ٤٦

(١٢) سورة الرعد ٢٥

(١٤) سورة الفجر ٢٤

(١) سورة الأنعام ٢٨

(٣) سورة آل عمران ١٩٣

(٥) سورة النحل ٦٨

(٧) سورة الصافات ١٠٣

(٩) سورة هود ٣٥

(١١) سورة البقرة ١٩٦

(١٣) سورة الأنبياء ٤٧

﴿ لَا يُجَلِّبُهَا لَوُثُهَا إِلَّا هُوَ ﴾^(١) .

وبمعنى « بعد » ، نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾^(٢) . وقال ابن أبان : الظاهر أنها للتعليل .

وبمعنى « عن » مع القول ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا ﴾^(٣) أى عن الذين آمنوا ، وليس المعنى خطابهم بذلك ، وإلا لقل : « سبقتمونا » . وقيل لام التعليل ، وقيل للتبليغ ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة .

وكقوله : ﴿ قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ ﴾^(٤) ، وأما قوله : ﴿ وَقَالَتْ أَوْلَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ ﴾^(٥) ؛ فاللام للتبليغ ؛ كذلك قسمها ابن مالك ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ ﴾^(٦) .

وغيره يسميها لام التبليغ ، فإن عرف من غاب عن القول حقيقة أو حكما ، فالتعليل نحو : ﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾^(٧) ، ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾^(٨) .

وذكر ابن مالك وغيره ضابطا في اللام المتعلقة بالقول ؛ وهو إن دخلت على مخاطبة القائل ؛ فهي لتعديدية القول للمقول له ، نحو : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾^(٩) .

﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾^(١٠) .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾^(١٠) .

- | | |
|-----------------------|------------------------------|
| (١) سورة الأعراف ١٨٧ | (٢) سورة الإسراء ٧٨ |
| (٣) الأحقاف ١١ | (٤) سورة الأعراف ٣٨ |
| (٥) سورة الأعراف ٣٩ | (٦) سورة الكهف ٧٥ |
| (٧) سورة آل عمران ١٥٦ | (٨) سورة هود ٣١ |
| (٩) سورة النساء ٨ | (١٠) سورة آل عمران ١٥٦ ، ١٦٨ |

وقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾^(١) .
 وقوله : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾^(٢) .
 وهو كثير .

وبمعنى « أن » المفتوحة الساكنة . قاله المروى : وجعل منه :

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾^(٣) .
 ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾^(٤) .
 ﴿ وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٥) .

وهذه اللام لا تكون إلا بعد « أردت » ، و « أمرت » ، وذلك لأنهما يطلبان المستقبل ، ولا يصلحان في الماضي ، فلهذا جعل معهما بمعنى « أن » ؛ وبذلك صرح صاحب « الكشاف » في تفسير سورة الصف ، فقال : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾^(٦) ، [أصله : يريدون أن يطفئوا]^(٧) ، كما جاء في سورة براءة^(٨) .

وللتعديّة ؛ وهى التى تعدى العامل إذا عجز ، نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(٩) ، فاللام فيه للتعدية ؛ لأن الفعل يضعف بتقديم المفعول عليه .

وسمّاها ابنُ الأنبارى : آلة الفعل ، وذكر أن البصريين يسمونها لام الإضافة ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْ أَلَدَيْكَ ﴾^(١٠) ، ﴿ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ ﴾^(١١) .

وقال الراغب : التعديّة ضربان : تارة لتقوية الفعل ، ولا يجوز حذفه ، نحو : ﴿ وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ ﴾^(١٢) ، وتارة يحذف ، نحو : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾^(١٣) ، ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ

(٢) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤

(٤) سورة النساء ٢٦

(٦) سورة الصف ٨

(٨) الكشاف ٤ : ٤٢٠

(١٠) سورة لقمان ١٤

(١٢) سورة الصافات ١٠٣

(١) سورة النحل ١١٦

(٣) سورة الصف ٨

(٥) سورة الأنعام ٧١

(٧) تكملة من الكشاف .

(٩) سورة يوسف ٤٣

(١١) سورة هود ٣٤

أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحَ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ ^(١) ، فأثبت في موضع وحذف في موضع . انتهى .

وللتبيين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ ^(٢) ؛ أى أقبل وتعال أقول لك .
وذكر ابن الأنباري أن اللام المكسورة تجيء جواباً للقسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ﴾ ^(٣) ، والمعنى « لِيَجْزِينَ » ، بفتح اللام والتوكيد بالنون ، فلما حذف النون أقام المكسورة مقام المفتوحة .
وهذا ضعيف ، وذكر مثله عن أبي حاتم .

ويحتمل أن يكون قبلها فعل مقدر ؛ أى آمنوا ليجزى .

الثاني : الناصبة على قول الكوفيين في موضعين : لام كي ، ولام الجحود .
ولام الجحود هي الواقعة بعد الجحد ؛ أى النفي ؛ كقوله : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ^(٥) ؛ ﴿ لَمْ يَسْكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ^(٦) .
وضابطها أنها لو سقطت تم الكلام بدونها ؛ وإنما ذكرت توكيدا لنفي الكون ؛
خلاف لام كي .

قال الزجاج : اللام في قوله : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ ^(٧) ، لام
ن ؛ لأن لام الجحود إذا سقطت لم يخل الكلام ؛ ولو سقطت اللام من الآية بطل

(٢) سورة يوسف ٢٣
(٤) سورة آل عمران ١٧٩
(٦) سورة النساء ١٦٨

(١) سورة الأنعام ١٢٥
(٣) سورة النجم ٣١
(٥) سورة الأنفال ٣٣
(٧) سورة الزمر ٣

المعنى . ولأنه يجوز إظهار « أن » بعد لام « كى » ، ولا يجوز بعد لام الجحود؛ لأنها فى كلامهم نفى للفعل المستقبل ؛ فالسين بإزائها ، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾^(١) ، فجاء بلام الجحد حيث كانت نفيا لأمر متوقع مخوف فى المستقبل ، ثم قال : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾^(٢) فجاء باسم الفاعل الذى لا يختص بزمان ؛ حيث أراد نفى العذاب بالمستغفرين على العموم فى الأحوال .

ومثله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهِلِكَ الْقُرَى ﴾^(٣) ، ثم قال : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى ﴾^(٤) .

ومثال لام « كى » و « كى » مُضْمَرَةٌ معها ، قوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا ﴾^(٥) ، ﴿ لِنُنَبِّئَكَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾^(٦) ، ﴿ لِنَصْرِفَ عَنْهُ الشَّوْءَ ﴾^(٧) ، ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ ﴾^(٩) ، يريد : « كى تكونوا » .

وقوله : ﴿ لَتَكُونَنَّ لِمَنْ خَلَقْتَ آيَةً ﴾^(١٠) .

وقد تجىء معها « كى » نحو : ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾^(١١) ، ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَنَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾^(١٢) ، ﴿ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾^(١٣) .

- (٢) سورة هود ١١٧
(٤) سورة الكهف ٢
(٦) سورة يوسف ٢٤
(٨) سورة البقرة ١٤٣
(١٠) سورة النحل ٧٠
(١٢) سورة آل عمران ١٥٣

- (١) سورة الأنفال ٣٣
(٣) سورة القصص ٥٩
(٥) سورة الفرقان ٣٢
(٧) سورة النحل ٣٩
(٩) سورة يونس ٩٢
(١١) سورة الأحزاب ٧

وربما جاءت « كي » بلا لام ، كقوله : ﴿ كَيَّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ ﴾^(١) وفي معناه لام الصيرورة ، كقوله تعالى : ﴿ لِيَكُونُ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٢) ، ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(٣) .

وتسمى لام العاقبة ؛ فإن من المعلوم أنهم لم يلتقطوه لذلك ؛ بل لضده ، بدليل قوله : ﴿ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾^(٤) .

وحكى ابن قتيبة عن بعضهم أن علامتها جواز تقدير الفاء موضعها ؛ وهو يقتضى أنها لام التعليل ؛ لكن الفرق بينها وبين لام التعليل التي في نحو قوله : ﴿ لِنُخَيِّبَ بِهِ بَلَدَةً مَيْتًا ﴾^(٥) ، أن لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل ، ويكون مرتباً على الفعل وليس في لام الصيرورة إلا الترتب فقط .

وقال الزمخشري في تفسير سورة المدثر : أفادت اللام نفس العلة والسبب ، ولا يجب في العلة أن تكون غرضاً ؛ ألا ترى إلى قولك : خرجت من البلد مخافة الشر ، فقد جعلت المخافة علة لخروجك ، وما هي بغرضك .

ونقل ابن فورك عن الأشعري : أن كل لام نسبها الله إلى نفسه ؛ فهي للعاقبة والصيرورة دون التعليل ؛ لاستحالة الغرض .

واستشكله الشيخ عز الدين بقوله : ﴿ كَيَّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾^(٢) ، فقد صرح فيه بالتعليل . ولا مانع من ذلك ؛ إذ هو على وجه التفضل .

(٢) سورة القصص ٨

(٤) سورة القصص ٩

(٦) سورة الفتح ١

(١) سورة الحشر ٧

(٣) سورة الذاريات ٥٦

(٥) سورة الفرقان ٤٩

وأقول : ما جعلوه للماقبة هو راجع للتعليل ؛ فإن التقاطعهم أفضى إلى علة ، و قد ذكرنا
يوجب صدق الإخبار بكون الالتقاط للمداوة ؛ لأن ما أفضى إلى الشيء يكون علة ،
وليس من شرطه أن يكون نصب العلة صادراً عن نسب الفعل إليه نقضاً ؛ بل من شرطه
يكون ذلك راجعاً إلى من يُنسبُ الفعل إليه خلقاً ؛ كما تقول : جاء الغيث لإخراج الأثمار ،
وطلعت الشمس لإنضاج الثمار ، فإن الفعل يضاف إلى الشمس والغيث .

كذلك التقاط آل فرعون موسى ؛ فإن الله قدّره لحكمته ، وجعله علة لمداوته ،
لإفضائه إليه بواسطة حفظه وصيانتهم ؛ كما في مجيء الغيث بالنسبة إلى إخراج الأثمار .
وإليه يشير الزمخشري أيضاً : التحقيق أنها لام العلة ، وأن التعليل بها ورد على ضربين :
المجاز دون الحقيقة ؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط كونه لهم عدواً وحزناً ؛ بل الخوف
والعقبي ؛ غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته ؛ شبه بالداعي الذي يفعل الداعيل الفعل
لأجله [وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجيء]^(١) ، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل^(٢) .

وقال ابن خالويه في كتاب « المبتدأ » في النحو : فأما قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ قَطْرَةٌ
آلِ فِرْعَوْنَ لَيْسَ كُونِ ﴾^(٣) ، فهي لام « كي » عند الكوفيين ، ولام الصيرورة عند
البصريين ، والتقدير : فصار عاقبة أمرهم إلى ذلك ؛ لأنهم لم يلقطوه لكي يكون
عدواً . انتهى .

وجوز ابن الدهان في الآية وجهاً غريباً : على التقديم والتأخير ، أي قالت قطرة
آل فرعون ، و ﴿ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ حال من الهاء في : ﴿ لَيْسَ كُونِ لَهُمْ ﴾ ؛ أي
ليتملكوه .

(٢) الكشاف ٣ : ٢٠٩

(١) من الكشاف .

(٣) سورة القصص ٨

قال : ويجوز أن يكون التقدير : فالتقطه آل فرعون ؛ لسكرامة أن يكون لهم عدواً وحزناً .

وأما قوله : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ ، فحكى المروى عن أبي حاتم أن اللام جواب القسم ، والمعنى : ليغفرن الله لك ؛ فلما حذفت النون كسرت اللام ، وإعمالها إعمال « كي » ؛ وليس المعنى : فتحنا لك لكي يغفر الله لك ، فلم يكن الفتح سبباً للمغفرة .

قال : وأنكره ثعلب ، وقال : هي لام « كي » ، ومعناه : لكي يجتمع لك مع المغفرة تمام النعمة ، فلما انضم إلى المغفرة شيء حادث واقع ، حسن معه « كي » . وكذلك قوله : ﴿ لِيَجْزِيَهمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾^(٢) ، فقال الفراء : لام كي .

وقال قطرب والأخفش : لم يؤثروا المال ليضلوا ، ولكن لما كان عاقبة أمرهم الضلال كانوا كأنهم أوتوها ، لذلك فهي لام العاقبة .

هذا كله على مذهب الكوفيين ، وأما البصريون فالنصب عندهم بإضمار « أن » ، وهما جارتان للمصدر ؛ واللام الجارة هي لام الإضافة .

واعلم أن الناصبة للمضارع تجيء لأسباب :

منها القصد والإرادة ؛ إما في الإثبات ، نحو : ﴿ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى ﴾^(٣) ، أو النفي نحو : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾^(٤) ، فهو على تقدير حذف المضاف ؛ أي لنعلم ملائكتنا وأوليائنا .

(١) سورة التوبة ١٢١

(٢) سورة يونس ٧٨

(٣) سورة الأنعام ٩٢

(٤) سورة البقرة ١٤٣

ويجوز أن يكون تعالى خاطب الخلق بما يشارك كل طريقة منهم في معرفة البواطن والظواهر على قدر فهم المخاطب .

وقد تقع موقع « أن » ، وإن كانت غير معولة لها في المعنى ، وذلك إن كان الكلام متضمنا لمعنى القصد والإرادة نحو : ﴿ وَأْمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) ، ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا ﴾

ومنها العاقبة على ما سبق .

الثالث : الجازمة ؛ وهي الموضوع للطلب ، وتسمى لام الأمر ، وتدخل على المضارع لتؤذن أنه مطلوب للمتكلم ؛ وشرطها أن يكون الفعل لغير المخاطب ، فيقولون : لتضرب أنت ، ومنه قراءة بعضهم : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾^(٢) .
ووصفها أن تكون مكسورة إذا ابتدئ بها ، نحو : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾^(٣) .
﴿ لِيَسْتَأْذِنَكُمْ ﴾^(٤) .

وتسكن بعد الواو والفاء ، نحو : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ .
﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ .
ويجوز الوجهان بعد « ثم » ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَهُؤُهُمْ وَلْيُؤْفُوا نُدُورَهُمْ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾^(٥) ، قرئ في السبع بتسكين ﴿ ليقضوا ﴾ وبتهريكه .
وتجىء لمعان :

منها : التكليف ، كقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ .

(٢) سورة التوبة ٥٥

(١) سورة الأنعام ٧١

(٣) سورة يونس ٥٨ ، وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب .

(٥) سورة النور ٥٨

(٤) سورة الطلاق ٧

(٧) سورة البقرة ١٨٦

(٦) سورة الكهف ٢٩

(٨) سورة الحج ٢٩

ومنها أمر المكلف نفسه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾ ^(١) .
والإبتهال ، وهو الدعاء ، نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ^(٢) .
والتهديد نحو : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ ^(٣) .
والخبر ، نحو : ﴿ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(٤) ، أى يمد .
ويحتمله : ﴿ وَلَنَحْمِلَ ﴾ ^(١) ، أى ونحمل .
ويجوز حذفها ورفع الفعل ، ومنه قوله : ﴿ تُوْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٥) ، ويدل
على أنه للطلب ، قوله تعالى بعد : ﴿ تَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ ^(٥) مجزوما ؛ فلو لا أنه طلب لم يصب
الجزم ، لأنه ليس ثم وجه سواه .

(٢) سورة الزخرف ٧٧

(٤) سورة مريم ٧٥

(١) سورة النكبات ١٢

(٣) سورة الكهف ٢٩

(٥) سورة الصف ١١

لا

على ستة أوجه :

أحدها : أن تكون للنفي ، وتدخل على الأسماء والأفعال .

فالداخل على الأسماء تكون عاملة وغير عاملة .

فالعاملة قسمان :

تارة تعمل عمل « إن » ، وهي النافية للجنس ، وهي تنفي ما أوجبه « إن » ،
فلذلك تشبه بها في الأعمال ، نحو : ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ ﴾^(١) ، ﴿ لَا مَقَامَ لَكُمْ ﴾^(٢) ،
﴿ لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ ﴾^(٣) .

ويكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو : ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾^(٤) ، ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾^(٥) . وتارة
تعمل عمل « ليس » .

وزعم الزمخشري في « المفصل » أنها غير عاملة .

وكذا قال الحويري في « الدرة » : إنها لا تأتي إلا لنفي الوحدة .

قال ابن بري : وليس بصحيح ؛ بل يجوز أن يريد منه العموم ، كما في النصب ،
وعليه قال : « لا ناقة لي في هذا ولا جمل » ، يعني فإنه نفي الجنس لما عطف .
وكذلك قولك : « لا رجل في الدار ولا امرأة » ، تفيد نفي الجنس ؛ لأن العطف
أفهم للعموم .

(٢) سورة الأحزاب ١٣

(٤) سورة الشعراء ٥٠

(١) سورة يوسف ٩٢

(٣) سورة النحل ٦٢

(٥) سورة سبأ ٥١

وَمَنْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي « الْمَحْصَلِ »^(١) . وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾^(٢) ، قَرِئَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِيهِمَا ، وَالْمَعْنَى
فِيهِمَا وَاحِدٌ .

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : مَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ لَا يَسْتَقِيمُ ، وَلَا خِلَافٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الْفَهْمِ أَنَّهُ
يُسْتَفَادُ الْعُمُومُ مِنْهُ ، كَمَا فِي الْمَبْنِيَةِ عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَبْنِيَةُ أَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ؛ إِمَّا
لِكَوْنِهِ نَصًّا أَوْ لِكَوْنِهِ أَقْوَى ظُهُورًا ، وَسَبَبُ الْعُمُومِ أَنَّهَا نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النِّفْيِ فَتَعَمُّ .
وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي « التَّحْفَةِ » : قَدْ تَكُونُ الْمِثْلَةُ : « لَيْسَ » نَافِيَةً لِلْجِنْسِ ، وَيُفْرَقُ
فِيهَا بَيْنَ إِرَادَةِ الْجِنْسِ وَغَيْرِهِ بِالْقَرَأَتَيْنِ . هَذَا كُلُّهُ فِي الْعَامِلَةِ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْعَامِلَةِ ؛ فَيَرْفَعُ الْأِسْمَ بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ إِذَا لَمْ يَرُدَّ تَقَى الْعُمُومِ . وَيُلْزَمُ التَّكْرَارُ .
ثُمَّ تَارَةً تَكُونُ نَكْرَةً ، كَقَوْلِهِ : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ ﴾^(٣) .
﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾^(٤) .

وَتَارَةً تَكُونُ مَعْرِفَةً كَقَوْلِهِ : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ﴾^(٥) .
وَلِذَلِكَ يَجِبُ تَكْرَارُهَا إِذَا وَلِيَهَا نَعْتٌ نَحْوُ : ﴿ زَيْتُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾^(٦) ،
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾^(٧) .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ لَمْ تَكْرَرْهَا وَقَدْ أَوْجِبُوا تَكْرَارَهَا فِي الصِّفَاتِ ؟
وَجَوَابُهُ أَنَّهُ مِنَ الْكَلَامِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمَعْنَى ، وَالتَّقْدِيرُ : لَا تُثِيرُ الْأَرْضَ ، وَلَا سَاقِيَةَ
لِلْحَرْثِ ، أَيْ لَا تُثِيرُ وَلَا تَسْقِي .

(١) المحصل في شرح المفصل ، ذكره صاحب كشف الظنون ضمن شرح المفصل .

(٢) سورة البقرة ٢٥٤ .

(٣) سورة الصافات ٧ .

(٤) سورة يس ٤٠ .

(٥) سورة إبراهيم ٣١ .

(٦) سورة البقرة ٧١ .

(٧) سورة النور ٣٥ .

وقال الراغب: هي في هذه الحالة تدخل في المتضادين، ويراد بها إثبات الأمرين بهما جميعا، نحو: زيد ليس بمقيم ولا ظالم، أى تارة يكون كذا، وتارة يكون كذا. وقد يراد إثبات حالة بينهما؛ نحو: زيد ليس بأبيض ولا أسود.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ﴾^(١)، قيل: معناه أنها شرقية وغربية. وقيل: معناه مصونة عن الإفراط والتفريط، وأما الداخلة على الأفعال؛ فتارة تكون لنفي الأفعال المستقبلية، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾^(٢)؛ لأنه جزاء، فلا يكون إلا مستقبلا.

ومثله: ﴿إِنِّ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوْتُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ﴾^(٣). وقد ينفي المضارع مرادا به نفي الدوام، كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤).

وقد يكون للحال، كقوله: ﴿لَا أُفْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٥). ﴿فَلَا أُفْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ﴾^(٦) ﴿فَلَا أُفْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾^(٧)، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٨). وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ﴾^(٩). يصح أن تكون في موضع الحال: أى مالكم غير مقاتلين.

وقيل: يُنفي بها الحاضر على التشبيه بـ «ما»، كقولك في جواب من قال: «زيد يكتب الآن»: لا يكتب.

والنفي بها يتناول فعل المتكلم، نحو: لا أخرج اليوم ولا أسافر غدا. ومنه قوله تعالى:

(٢) سورة فاطر ١٤

(٤) سورة سبأ ٣

(٦) سورة الماعز ٤٠

(٨) سورة النساء ٦٥

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة الحشر ١٢

(٥) سورة القيامة ١

(٧) سورة الواقعة ٧٥

(٩) سورة النساء ٧٥

﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾^(١) .

وفعل المخاطب، كقولك: إنك لا تزورنا، ومنه قوله تعالى: ﴿ سَنُقَرِّثُكَ فَلَا تَذْهَبُ ﴾^(٢) ،
﴿ فَأَنْفِذُوا لَا تَنْفِذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾^(٣) .

وتدخل على الماضي في القسم والدعاء، نحو: والله لا صليت، ونحو: لا ضاق صدرك.
وفي غيرها نحو: ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾^(٤) .

والأكثر تكرارها، وقد جاءت غير مكررة في قوله تعالى: ﴿ فَلَا أَفْتَحُمُ الْعَقَبَةَ ﴾^(٥) .
قال الزمخشري: لسنها مكررة في المعنى؛ لأن المعنى: لا فك رقبة، ولا أطمع مسكيننا،
ألا ترى أنه فسر افتتاح العقبة بذلك؟ وقيل: إنه دعاء، أي أنه يستحق أن يدعى عليه بأن
يفعل خيرا .

وقد يراد الدعاء في المستقبل والماضي، كقولك: لا فضل الله فاك . وقوله:
﴿ لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي ﴾ .

الثانية: أن تكون للنهي، ينهى بها الحاضر والغائب، نحو: لا تقم ولا يقم . وقيل
تعالى: ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾^(٦) .

﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٧) .

﴿ وَلَا تَقْوَانِ لَشيءٍ إِيَّيْ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾^(٨) .

﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾^(٩) .

﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾^(١٠) .

- | | |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة الشورى ٢٣ | (٢) سورة الأعلى ٦ |
| (٣) سورة الرحمن ٣٣ | (٤) سورة القيامة ٣١ |
| (٥) سورة البلد ١١ | (٦) سورة المتحنة ١ |
| (٧) سورة آل عمران ٢٨ | (٨) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤ |
| (٩) سورة آل عمران ١٨٨ | (١٠) سورة الحجرات ١١ |

﴿ وَلَا تَفَارِقُوا بِلَالَ لَقَابٍ ﴾^(١) .

﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ ﴾^(٢) .

﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ ﴾^(٣) .

وتخلص المضارع للاستقبال ، نحو : ﴿ لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾^(٤) .

وترد للدعاء ، نحو : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾^(٥) ، ولذلك قال بعضهم :

« لا الطلبية » ليشمل النهى وغيره .

وقد تحمل النفي والنهي ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾^(٦) ، ﴿ وَمَا لَكُمْ

لَا تَقَاتِلُونَ ﴾^(٧) .

الثالثة : أن تكون جوابية ، أى ردّ في الجواب ، مناقض لـ « نعم » أو بلى ، فإذا قال مقرّراً : ألم أحسن إليك ؟ قلت : لا ، أو بلى ، وإذا قال مستفهما : هل زيد عندك ؟ قلت : لا ، أو نعم ، قال تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾^(٨) ، ﴿ فَعَلَّ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾^(٩) .

الرابعة : أن تكون بمعنى « لم » ، ولذلك اختصت بالدخول على الماضى ، نحو : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾^(١٠) ، أى لم يصدق ولم يصل .
ومثله : ﴿ فَلَا آفَتْحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾^(١١) .

- (٢) سورة الأعراف ٢٧
(٤) سورة القصص ٧
(٦) سورة هود ٢
(٨) سورة الأعراف ١٧٢
(١٠) سورة القيامة ٣١

- (١) سورة الحجرات ١١
(٣) سورة النمل ١٨
(٥) سورة البقرة ٢٧٦
(٧) سورة النساء ٧٥
(٩) سورة الأعراف ١٤٤
(١١) سورة البلد ١١

الخامسة : أن تكون عاطفة تُشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتعطف بعد الإيجاب ، نحو يقوم زيد لا عمرو . وبعد الأمر ، نحو اضرب زيدا لا عمرا ، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، نحو : خرج زيد لا بكر .
فإن قلت : ما قام زيد ولا بكر ، فالعطف للواو دونها ، لأنها أم حروف العطف .

السادسة : أن تكون زائدة ، في مواضع :
الأول : بعد حرف العطف المتقدم عليه النفي أو النهي ، فتحى مؤكدة له كقولك :
ما جاءني زيد ولا عمرو ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾^(١) .
﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾^(٢) .
وقوله : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٣) .

قال أبو عبيدة : وقيل : إنما دخلت هنا مزينة لتوهم أن « الضالين » هم « المنضوب عليهم » ، والعرب تنعت بالواو ، وتقول : مررت بالظريف والعافل . فدخلت لإزالة التوهم وقيل : لتلا يتوهم عطف « الضالين » على « الدين » .
ومثال النفي قوله تعالى : ﴿ لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّعْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ ﴾^(٤) ، ذ « لا » زائدة ، وليست بعاطفة ، لأنها إنما يعطف بها في غير النفي ، وإنما دخلت هنا لنفي احتمال أن يكون المقصود نفي مجيئها جميعا ، تأكيداً للظاهر من اللفظ ، ونفياً للاحتمال الآخر ، فإنه يفيد النفي عن كل واحد منها نصا ، ولو لم يأت : « لا » ، لجاز أن يكون النفي عنها على جهة الاجتماع ولسكنه خلاف الظاهر ؛ فلذلك كان القول ببقاء الزيادة أولى ، لبقاء الكلام بإثباتها على حالة عند عدمها ، وإن كانت دلالة عند مجيئها أقوى .

(٢) سورة المائدة ١٠٣

(٤) سورة المائدة ٢

(١) سورة سبأ ٣٧

(٣) سورة الفاتحة ٦

وأما قوله : ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السُّيْئَةُ ﴾ ^(١) ، فن قال : المراد أن الحسنه لا تساوى السيئه ، فـ « لا » عنده زائدة ، ومن قال : إن جنس الحسنه لا يستوى إفراده ، وجنس السيئه لا يستوى إفراده - وهو الظاهر من سياق الآية - فليست زائدة ، والواو عاطفة جملة على جملة ، وقد سبق فيها مزيد كلام فى بحث الزيادة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ . . . ﴾ ^(٢) الآية ، فالأولى والثانية غير زائدة ، والثالثة والرابعة والخامسة زوائد .

وقل ابنُ الشَّجَرِي : قد تجىء مؤكدة النفي فى غير موضعها الذى تستحقه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا النَّسَىٰ ﴾ ^(٣) ، لأنك لا تقول : ما يستوى زيد ولا عمرو ، ولا تقول : ما يستوى زيد ، فتقتصر على واحد .

ومثله : ﴿ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ^(٥) .

وقال غيره : « لا » عامنا صلة ؛ لأن المساواة لا تكون إلا بين شيئين ، فالعنى : ولا الظلمات والنور ، حتى تقع المساواة بين شيئين ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴾ ^(٦) ، ولو قلت : ما يستوى زيد ولا عمرو لم يجز إلا على زيادة « لا » .
الثانى : بعد « أن » المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(٧) .

وقيل : إنما زيدت توكيدا للنفي المعنوى الذى تضمنته : ﴿ مَنَعَكَ ﴾ ، بدليل الآية الأخرى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ ^(٧) .

(١) سورة غافر ٥٨
(٢) سورة فاطر ٢٩ ، ٢١
(٣) سورة الأعراف ١٢

(١) سورة فصلت ٣٤
(٢) سورة غافر ٥٨
(٣) سورة الأنبياء ٩٥
(٤) سورة ص ٧٥

وقال ابن السّيد : إنما دخلت لما يقتضيه معنى المنع لا يحتمل حقيقة اللفظ ؛ لأنّ المانع من الشيء بأمر الممنوع ، بآلا يفعل ، مهما كان المنع في تأويل الأمر بترك الفعل ، والحمل على تركه أجراه مجراها .

ومن هنا قوله تعالى : ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ^(١) أى لئن لم ، لأنّ المعنى يتم بذلك .

وقيل : ليست زائدة والمعنى عليها .

وهذا كما تكون محذوفة لفظاً مرادة معنى ، كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ ^(٢) ، المعنى ألا تضلوا ؛ لأنّ البيان إنما يقع لأجل ألا تضلوا .

وقيل : على حذف مضاف ، أى كراهة أن تضلوا .

وأما السّيرافي فجعلها على بابها ، حيث جاءت ، زعم أن الإنسان إذا فعل شيئاً لأمر ما ، قد يكون فعله لضده ، فإذا قلت : جئت لقيام زيد ، فإنّ المعنى أن المجيء وقع لأجل القيام ، وهل هو لأن يقع أو لئلا يقع ؟ محتمل ، فمن جاء للقيام فقد جاء لعدم القيام ، ومن جاء لعدم القيام فقد جاء للقيام ؛ برهان ذلك أنك إذا نصصت على مقصودك ، فقلت : جئت لأن يقع ، أو أردت أن يقع ، فقد جئت لعدم القيام ، أى لأن يقع عدم القيام ، وهو - أعنى عدم الوقوع - طلب وقوعه .

وإن قلت : وقصدى ألا يقع القيام ، ولهذا جئت ، فقد جئت لأن يقع عدم القيام ، فيتصور أن تقول : جئت للقيام وتعنى به عدم القيام .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ ^(٢) أى يبين الضلال ، أى لأجل الضلال يقع البيان : هل هو لوقوعه أو عدمه ؟ المعنى : يبين ذلك .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ حَافِظَةٌ ﴾^(١) أى فعل الله هذا لعدم علمهم : هل وقع أم لا ؟ وإذا علموا أنهم لا يقدرّون على شيء من فضل الله ، يبين لهم أنهم لا يعلمون ، فتقوله : ﴿ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ حَافِظَةٌ ﴾ باقٍ على معناه ، ليس فيه زيادة .

الثالث : قبل قسم ، كقوله : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾^(٢) ، المعنى أقسم ، بدليل قراءة ابن كثير : ﴿ لَا أَقْسِمُ ﴾ وهى قراءة قوية لا يضعفها عدم نون التوكيد مع اللام ؛ لأن المراد بأقسم فعل الحال ، ولا تلزم النون مع اللام .

وقيل إنها غير زائدة ، بل هى نافية .

وقيل : على بابها ، ونفى بها كلاما تقدم منهم ، كأنه قال : ليس الأمر كما قلتم من إنكار القيامة ، ف﴿ لَا أَقْسِمُ ﴾ جواب لما حكى من جحدهم البعث ، كما كان قوله : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾^(٣) جوابا لقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾^(٤) ، لأن القرآن يحرى يحرى السورة الواحدة .

وهذا أولى من دعوى الزيادة ، لأنها تقتضى الإلغاء ، وكونها صدر الكلام يقتضى الاعتناء بها ، وهما متنافيان .

قال ابن الشجرى : وليست « لا » فى قوله : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾^(٥) ، قوله : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾^(٦) . ونحوه بمنزلة فى قوله : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ الْقِيَامَةِ ﴾^(٧) ، كما زعم بعضهم ، لأنها ليست فى أول السورة لمجيئها بعد الفاء ،

(٢) سورة القيامة ١

(٤) سورة الحجر ٦

(٦) سورة المعارج ٤٠

(١) سورة الحديد ٢٩

(٣) سورة القلم ٢

(٥) سورة الواقعة ٧٥

(٧) سورة القيامة ١

والفاء عاطفة كلمة على كلمة تخرجها عن كونها بمنزلة ما في : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾^(١) ،
فهي إذن زائدة للتوكيد .

وأجاز الخارزجى في : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾^(١) ، كون « لا » فيه بمعنى
الاستثناء ، فحذفت الهمزة وبقيت « لا » .

وجعل الزمخشري^(٢) « لا » في قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٣) ، مزيادة
لتأكيد معنى القسم ، كما زيدت في : ﴿ لِثَلَا يَعْلَمَ ﴾ ، لتأكيد وجوب العلم ، و ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
جواب القسم ، ثم قال :

فإن قلت : هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر « لا » في ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ؟
وأجاب بأنه يمنع من ذلك استواء النفي والإثبات فيه ، وذلك قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ
بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ . إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾^(٤) . انتهى .
وقد يقال : هب أنه لا يتأتى في آية الواقعة ، فما المانع من تأنيده في النساء ؟ إلا أن
يقال استقر بآية الواقعة أنها تزداد لتأكيد معنى القسم فقط ، ولم يثبت زيادتها متظاهرة لها
في الجواب .

السابعة : تكون اسما في قول الكوفيين ، أطلق بعضهم نقله عنهم .
وقيل : إن ما قالوه ، إذا دخلت على نكرة ، وكان حرف الجرّ داخلا عليها ، نحو
غضبت من لا شيء ، وجئت بلا مال ، وجعلوها بمنزلة « غير » .
وكلام ابن الحاجب يقتضى أنه أعمّ من ذلك ، فإنه قال : جعلوا « لا » بمعنى « غير »

(١) سورة القيامة ١

(٣) سورة النساء ٦٥

(٢) الكشف ١ : ٤٠٩

(٤) سورة الحاقة ٣٨ - ٤٠

لأنه يتعذر فيها الإعراب ، فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من نتمتها ، وهو ما بعدها ،
كقولك: جاءني رجل لا عالم ولا عاقل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا فَاْرِضْ وَلَا يَكُفِّرْ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَظِلٍّ مِّنْ يَحْمُومٍ . لَا بَارِدٍ وَلَا
كَرِيمٍ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾ ^(٣) .

(٢) سورة الواقعة ٤٣ ، ٤٤

(١) سورة البقرة ٦٨

(٣) سورة الواقعة ٣٣

لات

قال سيديويه : « لات » مشبهة بـ « ليس » في بعض المواضع ، ولم تتمكن تمسكها ، ولم يستعملوها إلا مضمرًا فيها ؛ لأنها كـ « ليس » في المخاطبة ، والإخبار عن غائب ، ألا ترى أنك تقول : لست وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهبا ، فتبني عليها ، ولات فيها ذلك ، قال تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾^(١) ، أي ليس حين مهرب .
وكان بعضهم يرفع « حين » لأنها عنده بمنزلة « ليس » والنصب بها الوجه .

لا جرم

جاءت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بأن واسمها ، ولم يحى بعدها فعل .
الأول في هود^(٢) ، وثلاثة في النحل^(٣) ، والخامس^(٤) في غافر ، وفيه فسرهما الزمخشري .

وذكر اللغويون والمفسرون في معناها أقوالا :

أحدها : أن « لا » نافية ردا للكلام المتقدم ، و« جرم » فعل معناه حق ، و« أن » مع ، في حينها فاعل ، أي حق ، ووجب بطلان دعوته . وهذا مذهب الخليل وسيديويه والأخفش ، فقوله تعالى : ﴿ لَا جَرَمَ ﴾ ، معناه أنه ردٌّ على الكفار وتحقيق لخسرانهم .

(١) سورة ص ٣

(٢) سورة هود ٢٢ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي آخِرَةٍ هُمْ الْأَخْسَرُونَ ﴾ .

(٣) سورة النحل ٢٤ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ، ٦٢

﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ ، ١٠٩ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي آخِرَةٍ هُمْ الْأَخْسَرُونَ ﴾ .

(٤) سورة غافر ٤٣ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ مَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا

وَلَا فِي الْآخِرَةِ ﴾ .

الثاني : أن « لا » زائدة « وجرم » معناه كسب، أى كسب عملهم الندامة ، وما فى خبرها على هذا القول فى موضع نصب ، وعلى الأول فى موضع رفع .
الثالث : لا جرم ، كلمتان ركبنا وصار معناها حقا ، وأكثر المفسرين يقتصر على ذلك .

والرابع : أن معناها « لا بد » ، وأن الواقعة بعدها فى موضع نصب ، بإسقاط الخافض^(١) .

لو

على خمسة أوجه :

أحدها : الامتناعية ؛ واختلف فى حقيقتها ، فقال سيديويه : هى حرف لما كان سيقع لوقوع غيره .

ومعناه كما قال الصفتار : أنك إذا قلت : لو قام زيد قام عمرو ، دلت على أن قيام عمرو كان يقع لو وقع من زيد . وأما أنه إذا امتنع قيام زيد ، هل يمتنع قيام عمرو أو يقع القيام من عمرو بسبب آخر ؟ فمسكوت عنه لم يتعرض له اللفظ .
وقال غيره : هى لتعليق ما امتنع بامتناع غيره .

وقال ابن مالك : هى حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه .
وهى تسمى امتناعية شرطية ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾^(٢) ، دلت على أمرين :

أحدهما : أن مشيئة الله لرفعه منتفية ، ورفعه منتف ؛ إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة .
الثانى : استلزام مشيئة الرفع للرفع ؛ إذ المشيئة سبب والرفع مسبب ؛ وهذا بخلاف :

(٢) سورة الأعراف ١٧٦

(١) ت : « بإسقاط حرف الجر » .

« لو لم يخف الله لم يعصه » ، إذ لا يلزم من انتفاء « لم يخف » انتفاء « لم يعص » حتى يكون خاف وعصى ، لأن انتفاء العصيان له سببان : خوف العقاب والإجلال ، وهو أعلى ، والمراد أن صهييا لو قدر خلوه عن الخوف لم يعص للإجلال ؛ كيف والخوف حاصل

ومن فسرهما بالامتناع اختلفوا ، فقال الأكثرون إن الجزاء - وهو الثاني - امتنع لامتناع الشرط - وهو الأول - فامتنع الثاني وهو الرفع ، لامتناع الأول ، وهو المشيئة . قال ابن الحاجب ومن تبعه كابن جمعة الموصلي وابن خطيب زمككا : امتنع الأول لامتناع الثاني ، قالوا لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجزاء ، لجواز إقامة شرط آخر مقامه ؛ وأما امتناع الجزاء فيستلزم امتناع الشرط مطلقا .

وذكروا أن لها مع شرطها وجوابها أربعة أحوال :

أحدها : أن تنجرد من النفي ، نحو : لو جئتني لأكرمك ؛ وتدل حينئذ على انتفاء الأمرين ، وسموها حرف وجوب لوجوب ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(١) .

﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٣) ، أى ما هداني بدليل قوله بعده : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾ ^(٤) ؛ لأن « بلى » جواب للنفي .

وثانيها : إذا اقترن بها حرف النفي ، تسمى حرف امتناع لامتناع ، نحو : لو لم تكرمني لم أكرمك ، فيتمضي ثبوتهما لأنهما للامتناع ؛ فإذا اقترن بهما حرف نفي ، سلب عنها الامتناع ، فحصل الثبوت ، لأن سلب السلب إيجاب .

ثالثها : أن يقترن حرف النفي بشرطها دون جوابها ، وهى حرف امتناع لوجوب ، نحو : لو تكرمني أكرمك ، ومعناه عند الجمهور انتفاء الجزاء وثبوت الشرط .

(١) سورة النساء ٨٢

(٢) سورة التوبة ٤٦

(٤) سورة الزمر ٥٧ ، ٥٩

رابعها : عكسه وهو حرف وجوب لامتناع ، نحو : لو جئتني لم أكرمك ، فيقتضى ثبوت الجزاء وانتفاء الشرط ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا أَوْلِيَاءَ ﴾^(١).

واعلم أن تفسير سبويه لها مطرد في جميع موارد ، ألا ترى أن مفهوم الآية^(٢) عدم نفاد كلمات الله مع فرض شجر الأرض أقلاماً والبحر ممدوداً بسبعة أبحر مداداً ، ولا يلزم ألا يقع عدم نفاد الكلمات إذا لم يجعل الشجر أقلاماً والبحر مداداً .

وكذا في « نعم العبد صهيب » فإن مفهومه أن عدم العصيان كان يقع عند عدم الخوف ، ولا يلزم ألا يقع عدم العصيان إلا عند الخوف ، وهكذا الباقي .

وأما تفسير من فسرها بأنها حرف امتناع لامتناع ، وذكر لها هذه الأحوال الأربعة فلا يطرد ، وذلك لتخلف هذا المعنى في بعض الموارد ؛ وهو كل موضوع دل الدليل فيه على أن الثاني ثابت مطلقاً ؛ إذ لو كان منقياً لكان النفاذ جاصلاً ، والعقل يحزم بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثرة هذه الأمور فلأن تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾^(٣) .

وكذا قوله : ﴿ وَلَوْ أَتَمَمْتَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾^(٤) ، فإن التولي عند عدم الإسماع أولى .

وأما قوله : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » فنفي العصيان ثابت ، إذ لو انتفى نفي العصيان لزم وجوده ؛ وهو خلاف ما يقتضيه سياق الكلام في الدح .

(١) سورة المائدة ٨١

(٢) كذا في ت ، م ؛ ولعل هنا سقطاً ، وهو يشير إلى قوله تعالى في سورة لقمان ٢٧ : ﴿ وَلَوْ أَنَّ

مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾

(٤) سورة الأنفال ٢٣

(٣) سورة الأنعام ١١١

ولما لم يطرّد لهم هذا التفسير مع اعتقادهم صحته ، اختلفوا في تخريجها على طرق :
 الأول : دعوى أنها في مثل هذه المواضع - أعني الثابت فيها الثاني دائماً - إنما جاءت
 لمجرد الدلالة على ارتباط الثاني بالأول ، لا الدلالة على الامتناع ، وضابطها ما يقصد به
 الدلالة على مجرد الارتباط دون امتناع كل موضع قصد فيه ثبوت شيء على كل حال ،
 فيربط ذلك الشيء بوجود أحد النقيضين لوجوده دائماً ، ثم لا يذكر إذ ذاك إلا النقيض
 الذي يلزم من وجود ذلك الشيء ، على تقدير وجود النقيض الآخر ، فعدم النفاذ في الآية
 الكريمة واقع على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلام ، وكون البحر مدّ من سبعة
 أبحر ؛ فعدم النفاذ على تقدير انتفاء كون هذين الأمرين أولى . وكذا عدم عصيان صهيب
 واقع على تقدير عدم خوفه ، فعدم عصيانه على تقدير وجود الخوف أولى . وعلى هذا يتقرر
 جميع ما يرد عليك من هذا الباب .

والتحقيق أنها تفيد امتناع الشرط كما سبق من الآيات الشريفة . وتحصل أنها تدلّ
 على أمرين :

أحدهما : امتناع شرطها ، والآخر كونه مستلزماً لجوابها ، ولا يدل على امتناع الجواب
 في نفس الأمر ولا ثبوته ؛ فإذا قلت : لو قام زيد لقام عمرو ، فقيام زيد محكوم
 بانتفائه فيما مضى ، وبكونه مستلزماً لثبوته لقيام عمرو ، وهل لقيام عمرو وقت آخر
 غير اللازم عن قيام زيد ، أو ليس له ؟ لا يعرض في الكلام لذلك ؛ ولكن الأكثر كون
 الثاني والأول غير واقعين .

وقد سلب الإمام نفي الدين الدلالة على الامتناع مطلقاً ، وجعلها لمجرد الربط ، واحتج
 بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسَنَّاهُمْ وَلَآتَيْنَهُم لَتَوَاتَوْا ﴾ ^(١) ، قال :

فلو أفادت « لو » انتفاء الشيء لا انتفاء غيره لزم التناقض ؛ لأن قوله ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ ، يقتضى أنه ما علم فيهم خيرا وما أسمعههم ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ ، يفيد أنه تعالى ما أسمعههم ولا تولَّوا ؛ لكن عدم التولى خير ، فيلزم أن يكون : وما علم فيهم خيرا .

قال : فعلمنا أن كلمة « لو » لا تفيد إلا الربط . هذا كلامه .

وقد يمنع قوله : « إن عدم التولى خير » ؛ فإن الخير إنما هو عدم التولى ، بتقدير حصول الإسماع ، والفرض أن الإسماع لم يحصل ، فلا يكون عدم التولى على الإطلاق خيرا ، بل عدم التولى المرتب على الإسماع .

الطريق الثانى : أن قولهم : لامتناع الشيء لامتناع غيره ، معناه أن ما كان جوابا لما كان يقع لوقوع الأول ، فلما امتنع الأول امتنع أن يكون الثانى واقعا لوقوعه ، فإن وقع فلا أمر آخر ؛ وذلك لا ينكر فيها ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لو قام زيد قام عمرو ، دل ذلك على امتناع قيام عمرو الذى كان يقع منه لو وقع قيام زيد ، لا على امتناع قيام عمرو لسبب آخر . وكذلك « لو لم يخف الله لم يعصه » ، امتنع عدم العصيان الذى كان سيقع عند عدم الخوف لو وقع ، ولا يلزم امتناع عدم العصيان عند وجود الخوف .

الثالث : أن تحمل « لو » فيما جاء من ذلك ؛ على أنها محذوفة الجواب فيكون قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ معناه ، لو كان هذا لكسرت الأشجار ، وفنى المداد ، ويكون قوله : ﴿ مَا نَقَدَتْ ﴾ مستأنف ، أو على حذف حرف العطف ، أى وما نفدت .

الرابع : أن تحمل « لو » فى هذه المواضع على التى بمعنى « إن » ، قال أبو العباس : لو أصلها فى الكلام أن تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره ، تقول : لو جئتني لأعطيتك ، ولو كان زيد هناك لضربتك ، ثم تنسج فتصير فى معنى « إن » الواقعة للجزاء ، تقول : أنت لا

تكرمني ولو أكرمتك ، تريد « وإن » ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلًّا إِلَّا رَضِيَ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾^(٢) ، تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل أن يتبرر به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل وإن افتدى به .
فإن قيل : كيف يسوغ هذا في قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ، فإن « إن » الشرطية لا يليها إلا الفعل « وإن » المشددة مع ما عملت فيه اسم ؛ فإذا كانت « لو » بمنزلة « إن » فينبغي ألا تليها .

أجاب الصنار ، بأنه قد يلي « أن » الاسم في اللفظ . فأجاز ذلك في « إن » نفسها ، فأولى أن يجوز في « لو » المحمولة عليها ، وكما جاز ذلك في « لو » قبل خروجها إلى الشرط ؛ مع أنها من الحروف الطالبة للأفعال .

قال : والدليل على أن « لو » في الآيتين السابقتين بمعنى « إن » أن الماضي بعدها في موضع المستقبل ، « ولو » الامتناعية تصرف معنى المستقبل إلى الماضي ، فإن المعنى « وإن يفتد به » .

واعلم أن ما ذكرناه من أنها تقتضي امتناع ما يليها أشكل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ؛ فإنهم لم يقرؤا بالكذب .

وأجيب بوجهين : أحدهما أنها بمعنى « إن » ، والثاني قاله الزمخشري أنه على الفرض ؛ أي ولو كنا من أهل الصدق عندك .

وقال الزمخشري فيما أفرد على سورة الحجرات : « لو » تدخل على جملتين فعليتين ، تعلق ما بينهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط ؛ ولما لم تكن مخلصه بالشرط كبأن ولا عاملة مثلها ،

وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً؛ من حيث إفادتها في مضمونى جملتها، أنّ الثانی امتنع لامتناع الأول؛ وذلك أن تكسوَ الناس فيقال لك: هلا كسوت زيدا ا فتقول: لوجاءني زيد اكسوته؛ افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علماً على التعليق، فزيدت اللام، ولم تفتقر إلى مثل ذلك «إن» لعملها في فعلها، وخصوصها للشرط.

وريتعلق بـ «لو» الامتناعية مسائل:

الأولى: إنها كالشرطية في^(١) اختصاصها بالفعل، فلا يليها إلا فعل أو معمول فعل يفسره ظاهر بعده، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢)، حذف الفعل فأنفصل الضمير.

وانفردت «لو» بمباشرة «أن» ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾^(٣)، وهو كثير.

واختلف في موضع «أن» بعد «لو»، فقال سيبويه: في موضع رفع بالابتداء، واختلف عنه في الخبر، فقتيل محذوف، وقيل لا يحتاج إليه.

وقال الكوفيون: فاعل بفعل مقدر تقديره: «ولو ثبت أنهم» ، وهو أقيس لبقاء الاختصاص.

الثانية: قال الزمخشري: يجب كون خبر «أن» الواقعة بعد «لو» فعلاً، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف.

وقال أبو حيان: هو وهم، وخطأ فاحش، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنِّي مِلِّي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾. وكذا رده ابن الحاجب وغيره بالآية، وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق، لا الجامد كالذي في الآية.

(١) م: «ياختصاصها» .

(٢) سورة الإسراء ١٠٠

(٣) سورة الحجرات ٥

وأيد بعضهم كلام الزمخشري، بأنه إنما جاء من حيث إن قوله: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾،
لما التبس بالعطف بقوله: ﴿مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ صار خبر الجملة المعطوفة،
وهو ﴿يَمُدُّهُ﴾ كأنه خبر الجملة المعطوف عليها لا لتباسبها بها.

قال الشيخ في «الغنى»: وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر مشتقا ولم ينتبه
لها الزمخشري، كما لم ينتبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لمنع ذلك^(١).

قلت: وهذا عجيب، فإن «لو» في الآية للتمنى، والكلام في الامتناعية، بل أعجب
من ذلك كله أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السيرافي، وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول
قديما في شرح «الإيضاح» لابن الحبار؛ لكن في غير مظهره؛ فقال في باب إن وأخواتها:
قال السيرافي: تقول لو أن زيدا أقام لأكرمه، ولا تجوز: لو أن زيدا حاضر لأكرمه؛
لأنك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل.

هذا كلامهم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ
فِي الْأَعْرَابِ﴾^(٢)، فأوقع خبرها صفة. ولم أن يفرقوا بأن هذه للتمنى، فأجريت مجرى
«ليت» كما تقول: ليتهم بادون. انتهى كلامه.

تَنْبِيْهُ

ذكر الزمخشري بعد كلامه السابق في سورة الحجرات سؤالا، وهو: ما الفرق بين قولك:
لوجاءني زيد لكسوته، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَا ضَافِي﴾^(٣)
وبين قوله: لو زيد جاءني لكسوته، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنُّكُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ

(١) الغنى ١ : ٢٧٠

(٢) سورة الأحزاب ٢٠

(٣) سورة الزمر ٤

رَحْمَةِ رَبِّي»^(١) ، وبين قوله: لو أن زيدا جاءني لكسوته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٢) .

وأجاب بأن القصد في الأولى أن الفعلين تعليق أحدهما بصاحبه لا غير، من غير تعرض لمعنى زائد على التعليق الساذج على الوجه الذي بينته ، وهو المعنى في الآية الأولى ؛ لأن الغرض نفي أن يتخذ الرحمن ولدا ، وبيان تعاليه عن ذلك ؛ وليس لأداء هذا الغرض إلا تجديد الفعلين للتعلق ، دون أمر زائد عليه ، وأما في الثاني فقد انضم إلى التعليق بأحد معنيين ؛ إما نفي الشك أو الشبهة ، أن المذكور الذي هو زيد مكسوة لا محالة لو وجد منه الجيء ولم يمتنع ، وإما بيان أنه هو المختص بذلك دون غيره . وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ محتمل المعنيين جميعا ، أعني أنهم لا محالة يكونون ، وأنهم المخصوصون بالإمساك لو ملكوا ، إشارة إلى أن الإله الذي هو مالكها ، وهو الله الذي وسعت رحمته كل شيء لا يمسك .

فإن قلت : « لو » لا تدخل إلا على فعل ، و« أنتم » ليس بمرفوع بالابتداء ، ولكن بـ « تملك » مضمرا ، وحينئذ فلا فرق بين « لو تملكون » وبين « لو أنتم تملكون » . لكن القصد إلى الفعل في الموضعين دون الاسم ؛ وإنما يسوغ هذا الفرق لو ارتفع بالابتداء .

قلت : التقدير وإن كان على ذلك ، إلا أنه لما كان تمثيلا لا يتكلم به ، ينزل الاسم في الظاهر منزلة الشيء تقدم لأنه أهم ، بدليل « لو ذات سوار لطمته » ، في ظهور قصدهم إلى الاسم ، لكنه أهم فيما ساقه المثل لأجله .

وكذا قوله : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٣) ، وإن كان « أحد » مرفوعا بفعل مضمير في التقدير .

(١) سورة الإسراء ١٠٠ (٢) سورة الحجرات ٥ (٣) سورة التوبة ٦

وأما في الثالث ، ففيه ما في الثاني مع زيادة التأكيد الذي تعطيه « أن » وفيه إشعار بأن زيدا كان حقه أن يجيء ، وأنه بتركه الجيء قد أغفل حظه . فتأمل هذه الفروق ، وقس عليها نظائر التراكيب في القرآن العزيز ، فإنها لا تخرج عن واحد من الثلاثة .

الثالثة : الأكثر في جوابها المثبت ، اللام المفتوحة ؛ للدلالة على أن ما دخلت عليه هو اللازم لما دخلت عليه « لو » ، قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١) ، ففي اللام إشعار بأن الثانية لازمة للأولى .

وقوله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ ^(٢) ويجوز حذفها : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾ ^(٣) .
الرابعة : يجوز حذف جوابها اللهم به . وللمعظم ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنِّي لَبِيتُ بِكُمُ قُوَّةً ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنِّي قُرْآنًا سُرِّيْتُ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ ^(٥) ، وهو كثير ، سبق في باب الحذف على ما فيه من البحث ، أتوبه : ﴿ وَلَوْ أَنِّي لَأَمْلَأُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ ﴾ فيحتمل أن يكون جواب « لو » محذوفا والتقدير لنفدت هذه الأشياء ، وما نفدت كلمات الله ، وأن يكون ﴿ مَا نَفَدْتُ ﴾ هو الجواب مبالغة في نفي النفاذ ؛ لأنه إذا كان نفي النفاذ لازما على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلاما والبحر مدادا كان لزومه على تقدير عدمها أولى .

وقيل : تقدر هي وجوابها ظاهرا ، كقوله تعالى : ﴿ مَا آتَيْنَاهُ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَاقَ ﴾ ^(٦) ، تقديره : ولو كان معه آلهة إذا لذهب كل إله .

وقوله : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَقْلُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ ^(٧) ، أي ولو يكون وخططت ، إذن لارتاب .

(٢) سورة الواقعة ٦٥
(٤) سورة هود ٨٠
(٦) سورة المؤمنون ٩١

(١) سورة الأنبياء ٢٢
(٣) سورة الواقعة ٧٠
(٥) سورة الرعد ٣١
(٧) سورة العنكبوت ٤٨

الوجه الثاني : من أوجه « لو » أن تكون شرطية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « إن » المكسورة ، وإنما أقيمت مقامها ، لأن في كل واحدة منهما معنى الشرط ، وهي مثلها فيلبيها المستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَلَوْ نَشَاءَ لَطَمَسْنَا ﴾ ^(٢) .

وإن كان ماضيا لفظا صرفه للاستقبال ، كقوله : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ ^(٣) . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْقِهِمْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِثْلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ ^(٦) ، ونظائره . قالوا : ولولا أنها بمعنى الشرط لما اقتضت جوابا ؛ لأنه لا بد لها من جواب ظاهر أو مضمّر ، وقد قال المبرد في « الكامل » : إن تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل منه أن يفتدى به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل إن افتدى به .

قالوا : وجوابها يكون ماضيا لفظا كما سبق ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَمَعُّوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ ^(٧) ، ومعنى ؛ ويكون باللام غالبا ، نحو : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ ^(٨) . وقد يحذف نحو : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾ ^(٩) ، ولا يحذف غالبا إلا في صلة ، نحو : ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا . . . ﴾ ^(١٠) ، الآية .

الثالث : لو المصدرية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « أن » المفتوحة ، كقوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(١٠) .

- (٢) سورة يس ٦٦
(٤) سورة يوسف ١٧
(٦) سورة آل عمران ٩١
(٨) سورة البقرة ٢٠
(١٠) سورة البقرة ٩٦

- (١) سورة الأحزاب ٥٢
(٣) سورة التوبة ٣٣
(٥) سورة النساء ٩
(٧) سورة فاطر ١٤
(٩) سورة الواقعة ٧٠

وقوله : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنِ يَرُدُّوكُمْ ^(١) .
 ﴿ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ ^(٢) .
 ﴿ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي ^(٣) ، أى الافتداء .

ولم يذكر الجمهور مصدرية « لو » وتأولوا الآيات الشريفة على حذف مفعول
 « يود » ، وحذف جواب « لو » ، أى يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة ليسر بذلك .
 وأشكل قول الأولين بدخولها على « أن » المصدرية ، فى نحو قوله تعالى : ﴿ تَوَدُّ لَوْ
 أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ^(٤) ، والحرف المصدرى لا يدخل على مثله !
 وأجيب : بأنها إنما دخلت على فعل محذوف مقدر تقديره « يود لو ثبت أن بينها »
 فانتفت مباشرة الحرف المصدرى لمثله .

وأورد ابن مالك السؤال فى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ^(٥) وأجاب بهذا ، وبأن هذان
 باب توكيد اللفظ بمرادفه ، نحو : ﴿ فَيَجَاجَا سُبُلًا ^(٦) .

وفى كلا الوجهين نظر ، أما الأول وهو دخول « لو » على « ثبت » مقدر ، إنما هو
 مذهب المبرد ، وهو لا يراه فكيف يقرره فى الجواب !

وأما الثانى ، فليست هنا مصدرية بل للتمنى كما سيأتى . ولو سلم فإنه يلزم ذلك وصل
 « لو » بجملة اسمية مؤكدة بـ « أن » . وقد نص ابن مالك وغيره ؛ على أن صلته لا بد أن
 تكون فعلية بماض أو مضارع .

قال ابن مالك : وأكثر وقوع هذه بعد « ود » أو « يود » أو ما فى معناها من مفهم
 تمنى . وبهذا يعلم غلط من عدّها حرف تمنى ، لو صح ذلك لم يجمع بينها وبين فعل تمنى ،
 كما لا يجمع بين ليت وفعل تمنى .

(٢) سورة النساء ١٠٢
 (٤) سورة آل عمران ٣٠
 (٦) سورة الأنبياء ٣١

(١) سورة البقرة ١٠٩
 (٣) سورة الماعز ١١
 (٥) سورة الشعراء ١٠٢

الرابع : لو التي للتمنى ، وعلامتها أن يصح موضعها « ليت » ، نحو : لو تأتينا فتحدثنا ، كما تقول : ليتك تأتينا فتحدثنا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ^(١) ، ولهذا نصب ، فيكون في جوابها ؛ لأنها أفهمت التمني ، كما انتصب ﴿ فَأَفُوزَ ^(٢) ، في جواب « ليت » : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ^(٣) .

وذكر بعضهم قسما آخر وهو التمليل كقوله : ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ^(٤) .

—

لولا

مركبة عند سيبويه من « لو » و « لا » ، حكاه الصَّفار . والصحيح أنها بسيطة .
ومن التركيب ما يغير ، ومنه ما لا يغير ، فما لا يغير « لولا » . وما يتغير بالتركيب
« حذا » صارت للمدح والثناء ، وانفصل « ذا » عن أن يكون مثني أو مجموعاً أو مؤنثاً ،
وصار بلفظ واحد لهذه الأشياء ؛ وكذلك « هَلا » زال عنها الاستفهام جملة .
ثم هي على أربعة أضرب :

الأول : حرف امتناع لوجوب ، وبعضهم يقول : لوجود ، بالدال .
قيل : ويلزم على عبارة سيبويه في « لو » أن تقول حرف اِسا سيقع ، لا انتفاء ما قبله .
وقال صاحب « رصف المباني »^(١) : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل
عليها ؛ فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين ، فهي حرف امتناع لوجوب ؛ نحو : لولا زيد
لأحسنت إليك ؛ فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتين ، فحرف وجود
لامتناع ، نحو : لولا عُدُم زيد لأحسنت إليك . انتهى .
ويلزم في خبرها الحذف ، ويستغنى بجوابها عن الخبر . والأكثر في جوابها المثبت
اللام ، نحو : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) ، ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ .
لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾^(٣) .
وقد يحذف للعلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ
تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾^(٤) .

(١) كتاب رصف المباني في حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي - كشف الظنون .

(٢) سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤

(٣) سورة سبأ ٣١

(٤) سورة النور ١٠

وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾^(١) ، لم بها ، لكنه امتنع هم بها لوجود رؤية برهان ربه ، فلم يحصل منه هم البتة ، كقولك : لولا زيد لأكرمك ؛ المعنى أن الإكرام ممتنع لوجود زيد ؛ وبه يتخلص من الإشكال الذي يورد : وهو كيف يليق به الهم !

وأما جوابها إذا كان منفيًا فجاء القرآن بالحذف ، نحو : ﴿ مَا زَكَّىٰ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾^(٢) .

وهو يرد قول ابن عصفور أن المنفى بـ « ما » الأحسن باللام .

الثاني : التحضيض ، فتختص بالمضارع ، نحو : ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ﴾^(٣) .

﴿ لَوْلَا يَنْبَهُهُمْ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ ﴾^(٤) .

﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾^(٥) .

والتوبيخ والتنديم ، فتختص بالماضي ، نحو : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ

شَهَدَاءَ ﴾^(٦) .

﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾^(٧) .

وفي كل من القسمين تختص بالفعل ؛ لأن التحضيض والتوبيخ لا يردان إلا على

الفعل ؛ هذا هو الأصل .

وقد جوزوا فيها إذا وقع الماضي بعدها أن يكون تحضيضاً أيضاً ، وهو حينئذ يكون قرينة

صارفة للماضي عن الماضي إلى المستقبل ، فقالوا في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ

(٢) سورة النور ٢١

(٤) سورة المائدة ٦٣

(٦) سورة النور ١٣

(١) سورة يوسف ٢٤

(٣) سورة النمل ٤٦

(٥) سورة المنافقون ١٠

(٧) سورة الأنعام ٤٢ .

فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ^(١) ، يجوز بقاء « نَفَرٍ » على معناه في المضي ، فيكون « لولا »
توبيخاً . ويجوز أن يراد به الاستقبال ، فيكون تحضيضاً .

قالوا : وقد تفصل من الفعل بإذ وإذا معمولين له ، وبجملة شرطية معترضة .
فالأول : ﴿ وَأَوَّلًا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ﴾^(٢) ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾^(٣) .
والثاني والثالث : نحو : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ . وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ .
وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ . فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ .
تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(٤) ، المعنى : فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم
مؤمنين ؛ وحالتكم أنكم شاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا ، أو بالملائكة ،
ولكنكم لا تشاهدون ذلك . ولولا الثانية تكرار للأولى .

الثالث : للاستفهام بمعنى هل ، نحو : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾^(٥) .
﴿ لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾^(٦) .

قاله الهروي : ولم يذكره الجمهور ؛ والظاهر أن الأولى للعرض ، والثانية مثل : ﴿ وَأَوَّلًا
جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾^(٧) .

الرابع : للنفي بمعنى « لم » نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾^(٨) ،
أى لم تكن .

﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾^(٩) ، أى فلم يكن . ذكره ابن فارس
في كتاب « فقه العربية » والهروي في « الأزهية » .

(٢) سورة النور ١٦
(٤) سورة الواقعة ٨٣ - ٨٧
(٦) سورة الأنعام ٨
(٨) سورة يونس ٩٨

(١) سورة التوبة ١٢٢
(٣) سورة الأنعام ٤٣
(٥) سورة المائدة ١٠
(٧) سورة النور ١٣
(٩) سورة هود ١١٦

والظاهر أن المراد « فهلا » ، ويؤيده أنها في مصحف أبي ﴿ فَهَلَّا كَانَتْ قَرْيَةً ﴾ ،
نعم ، يلزم من ذلك الذى ذكرناه معنى المضى ، لأن اقتران التوبيخ بالماضى يشعر بانتفائه .
وقال ابن السجري : هذا يخالف أصح الإعرابين ؛ لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه
البدل ، ويجوز فيه النصب ، ولم يأت فى الآيتين إلا النصب ، أى فدل على أن الكلام
موجب ، وجوابه ما ذكرناه ، من أن فيه معنى النفي .

وجعل ابن فارس منه : ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾^(١) ، المعنى : اتخذوا
من دون الله آلهة ولا يأتون عليه بسُلطان .

ونقل ابن بُرجان فى تفسيره فى أواخر سورة هود ، عن الخليل ، أن جميع ما فى القرآن
من « لولا » فهى بمعنى « هَلَّا » إلا قوله فى سورة الصافات : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ
الْمُسَبِّحِينَ . لَلْبَيْتِ ﴾^(٢) ؛ لأن جوابها بخلاف غيرها .
وفيه نظر لما سبق .

لوما

هى قريب من « لولا » ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْنِينًا بِالْمَلَأِيكَةِ ﴾^(٣) ، قال
ابن فارس : هى بمعنى « هَلَّا »^(٤) .

(٢) سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤
(٤) فقه اللغة ١٢٥

(١) سورة الكهف ١٥
(٣) سورة الحجر ٧

لم

نفي للمضارع وقلبه ماضيا ، وتجزمه ، نحو : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(١) .
ومن العرب من ينصب بها ، وعليه قراءة : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾^(٢) ، بفتح الحاء ؛
وخرجت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت .

لَمَّا

على ثلاثة أوجه :

أحدها : تدخل على المضارع ، فتجزمه وتقلبه ماضيا ، كـ « لم » ، نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾^(١) ، ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ ﴾^(٢) ، أى لم يدوقوه : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾^(٣).

لكنها تفارق « لم » من جهات :

أحدها : أن « لم » لبنى فعل ، و « لما » لنفى « قد فعل » ، فالنفي بها أكد . قال الزمخشري في « الفائق » : لما مركبة من « لم » و « ما » هى نقيضة « قد » ، وتنفي ما تثبته من الخبر المنتظر .

وهذا أخذه من أبى الفتح ، فإنه قال : أصل « لما » « لم » زيدت عليها « ما » ، فصارت نفياً ، تقول : قام زيد ، فيقول الجيب بالنفى : لم يقم ؛ فإن قلت : قد قام ، قال : لما يقيم ؛ لما زاد فى الإثبات « قد » زاد فى النفى « ما » ، إلا أنهم لما ركبوا « لم » مع « ما » حدث لها معنى ولفظ ، أما المعنى فإنها صارت فى بعض المواضع ظرفا ، فقالوا : لما قت قام زيد ، أى وقت قيامك قام زيد . وأما اللفظ ، فلا أنه يجوز الوقف عليها دون مجزومها ، نحو جئتكم ولما . أى ولما تجيئ . انتهى .

ويخرج من كلامه ثلاثة فروق : ما ذكرناه أولا ، وكونها قد تقع اسما هو ظرف ، وأنه يجوز الوقف عليها دون النفى ، بخلاف « لم » .

(٢) سورة ص ٨

(١) سورة آل عمران ١٤٢

(٣) سورة البقرة ٢١٤

ورابعها : يجرى اتصال منقيها بالحال ، والمنفى بلم لا يلزم فيه ذلك ، بل قد يكون منقطعا ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾^(١) ، وقد يكون متصلا نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَاؤِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾^(٢) .

وخامسها : أن الفعل بعد « لَمَّا » يجوز حذفه اختيارا

سادسها : أن « لم » تصاحب أدوات الشرط بخلاف « لما » فلا يقال : « إن لما يقيم » ، وفي التنزيل ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾^(٣) ، ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا ﴾^(٤) .

سابعها : أن منفي « لَمَّا » متوقع ثبوته ، بخلاف منفي « لم » ، ألا ترى أن معنى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ ﴾^(٥) ؛ أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع . قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾^(٦) : ما في « لَمَّا » من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد^(٧) .

وأنكر الشيخ أبو حيان دلالة « لما » على التوقع ، فكيف يتوهم أنه يقع بعد . وأجاب بعضهم بأن « لما » ليست لنفي المتوقع حيث يُستبعد توقعه ؛ وإنما هي لنفي الفعل المتوقع ؛ كما أن « قد » لإثبات الفعل المتوقع ؛ وهذا معنى قول النحويين : إنها موافقة لـ « قد فعل » : أى يجاب بهافي النفي حيث يجاب به « قد » في الإثبات ؛ ولهذا قال ابن السراج : جاءت « لَمَّا » ، بعد فعل ، يقول القائل : « لما يفعل » ، فتقول : قد فعل .

(٢) سورة مريم ٤
(٤) سورة المائدة ٧٣
(٦) سورة الحجرات ١٤

(١) سورة الإنسان ١
(٣) سورة المائدة ٦٧
(٥) سورة ص ٨
(٧) سورة الكشاف ٤ : ٢٩٩

الوجه الثانى: أن تدخل على ماض؛ فهى حرف وجود لوجود، أو وجوب لوجوب، فيقتضى وقوع الأمرين جميعا؛ عكس «لو» نحو: لما جاءنى زيد أكرهته.

وقال ابن السراج والفارسي: ظرف بمعنى «حين».

ورده ابن عصفور بقوله: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾^(١) قال: لأن الهلاك لم يقع حين ظلموا؛ بل كان بين الظلم والهلاك إرسال الرسل وإنذارهم بإيام؛ وبعد ذلك وقع الإهلاك، فليست بمعنى «حين»؛ وهذا الرد لا يحسن إلا إذا قدرنا الإهلاك أول ما ابتدأ الظلم؛ وليس كذلك، بل قوله: ﴿ظلموا﴾ فى معنى «استداموا الظلم» أى وقع الإهلاك لهم حين ظلمهم؛ أى فى حين استدامتهم الظلم، وهم متلبسون به.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضُوا﴾^(٢).

وقوله: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾^(٣).

﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾^(٤).

﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾^(٥).

﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأُسْنَا﴾^(٦).

وأما جوابها فقد يحىء ظاهرا كما ذكرنا، قد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء؛ نحو:

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾^(٧).

أو مقرونة بما النافية، كقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ﴾^(٨).

وبإذ اللعاجة، نحو: ﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأُسْنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾^(٩).

(٢) سورة الإسراء ٦٧

(٤) سورة هود ٧٧

(٦) سورة الأنبياء ١٢

(٨) سورة فاطر ٤٢

(١) سورة الكهف ٥٩

(٣) سورة القصص ٢٣

(٥) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة لقمان ٣٢

﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾^(١) .

﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾^(٢) .

﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْسُكُونَ ﴾^(٣) .

وبهذا رد على من زعم أنها ظرف بمعنى « حين » فإن « ما » النافية « وإذا » الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ فانتفى أن يكون ظرفا .

وقد يكون مضارعا ، كقوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾^(٤) وهو بمعنى الماضي ، أى جادلنا .

وقد يحذف ، كقوله : ﴿ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾^(٥) ، قال بعضهم : التقدير انقسموا قسمين ، منهم مقتصد ، ومنهم غير ذلك ، لكن الحق أن ﴿ مقتصد ﴾ هو الجواب ؛ هو الذى ذكره ابن مالك ، ونوزع فى ذلك من جهة أن خبرها مقرون بالفعل يحتاج لدليل .

وقوله : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ ﴾^(٦) ؛ جوابه محذوف ؛ أى لمنعتكم .

وأما قوله عز وجل : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾^(٧) .

قيل جواب « لما » الأولى « لما » الثانية ؛ وجوابها ، ورد باقترانه .

وقيل : ﴿ كفروا به ﴾ جواب لها ؛ لأن الثانية تكرر للأولى .

وقيل : جواب الأولى محذوف ، أى أنكروه .

واختلف فى قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾^(٨) ، فقيل : الجواب ﴿ ذَهَبَ

اللَّهُ ﴾ . وقيل : محذوف استطرالة للكلام مع أمن اللبس ، أى حدث .

(٢) سورة العنكبوت ٦٥

(٤) سورة هود ٧٤

(٦) سورة هود ٨٠

(٨) سورة البقرة ١٧

(١) سورة الزخرف ٥٧

(٣) سورة الزخرف ٥٠

(٥) سورة لقمان ٣٢

(٧) سورة البقرة ٨٩

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَن يُجْعَلُوهُ ﴾ ^(١) : قيل الجواب قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ ^(١) ، على جعل الواو زائدة .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أنجينا وحفظناه .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾ ^(٢) ، قيل : الجواب ﴿ وجاءته ﴾ على زيادة الواو .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أخذ يجادلنا .

وقيل : ﴿ يجادلنا ﴾ مؤول : « جادلنا » .

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلْجَبِينِ ﴾ ^(٣) ، أى أجزل له الثواب وتله .

وأما قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾ ^(٤) ، فما تقدم من

قوله ﴿ وجعلنا ﴾ يسد مسد الجواب ، لا أنه الجواب ؛ لأن الجواب لا يقدم عليها .

وكذا قوله : ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ ^(٥) ، فما تقدم من قوله :

﴿ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ ، يسد مسد الجواب ، لا أنه الجواب ، لأن الجواب لا يقدم عليها .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾ ^(٦) ، فإنما وقع جوابها بالنفي ؛

لأن التقدير : فلما جاءهم نذير زادهم نفورا ، أو ازداد نفورهم .

تنبيه : يختلف المعنى بين تجردها من « أن » ودخولها عليها ؛ وذلك أن من شأنها

أن تدل على أن الفعل الذى هو ناصبها قد تلاقى بعقب الفعل الذى هو خافضته

من غير مهلة ؛ وإذا انفتحت « أن » بعدها كدت هذا المعنى وشددته ، ذكره الزمخشري

في كشفه القديم قال : ونراه مبنيًا في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ ^(٧)

الآية ، كأنه قال : لما أبصرهم لحقته المساءة ، وضيق الذرع في بديهة الأمر وغرته .

(٢) سورة هود ٧٤

(٤) سورة السجدة ٢٤

(٦) سورة فاطر ٤٢

(١) سورة يوسف ١٥

(٣) سورة الصافات ١٠٣

(٥) سورة الكهف ٥٩

(٧) سورة هود ٧٧

الوجه الثالث : حرف استثناء ، كقوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ^(١)
على قراءة تشديد الميم .

وقوله : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٢) .

لَمَّا

الخففة

مركبة من حرفين : اللام وما النافية . وسيبويه يجعل « ما » زائدة ، والفارسي يجعل
اللام ؛ وسيأتي في حرف الميم .

لن

صيغة مرتجلة للنفي في قول سيبويه ، ومركبة عند الخليل من « لا » و « أن »

واعترض بتقديم المفعول عليها ، نحو : زيدا لن أضرب .

وجوابه : يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط .

وكان ينبغي أن تكون جازمة ، وقد قيل به ؛ إلا أن الأكثر النصب .

وعلى كل قول ؛ فهي لنفي الفعل في المستقبل ؛ لأنها في النفي نقيضة السين وسوف

وأن في الإثبات ؛ فإذا قلت : سأفعل أو سوف أفعل كان نقيضه « لن أفعل » .

وهي في نفي الاستقبال آكد من « لا » ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَنُأْبِرِّحَ الْأَرْضَ ﴾^(١)

آكد من قوله : ﴿ لَا أْبِرِّحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ الْبَحْرَيْنِ ﴾^(٢) .

وليس معناها النفي على التأكيد ؛ خلافا لصاحب « الأنموذج » بل إن النفي مستمر

في المستقبل ؛ إلا أن يطرأ ما يزيله ، فهي لنفي المستقبل « ولم » لنفي الماضي ، و « ما »

لنفي الحال .

ومن خواصها أنها تنفي ما قرُب ، ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معناها ، وقد جاء

في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا ﴾^(٣) بحرف « لا » في الموضع الذي اقترن به حرف

الشرط بالفعل ، فصار من صيغ العموم يعم الأزمنة ، كأنه يقول : متى زعموا ذلك لوقت

من الأوقات وقيل لهم : تمنوا الموت ، فلا يتمنونه .

وقال في البقرة : ﴿ وَلَنُيَبِّتْنَهُ ﴾^(٤) ، فقصر من صيغة النفي ، لأن قوله تعالى :

(١) سورة يوسف ٨٠

(٢) سورة الكهف ٦٠

(٣) سورة الجمعة ٧

(٤) سورة البقرة ٩٥

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾^(١) ، وليست « لن » مع « كان » من صيغ العموم ؛ لأن « كان » لا تدخل على حدث ؛ وإما هي داخلة على المبتدأ والخبر ، عبارة عن قصر الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث ؛ كأنه يقول : إن كان قد وجب لكم الدار الآخرة ، فتمنوا الموت ، ثم قال في الجواب : ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾ ، فانتظم معنى الآيتين .
وأما التأييد فلا يدل على الدوام ، تقول : زيد يصوم أبدا ، ويصلي أبدا ؛ وبهذا يبطل تعلق المعتزلة بأن « لن » تدل على امتناع الرؤية ؛ ولو نفى : « لا » لكان لهم فيه متعلق ؛ إذ لم يخص بالكتاب أو بالسنة ، وأما الإدراك الذي نفى : « لا » فلا يمنع من الرؤية ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إِنْكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ » ، ولم يقل : « تدركون ربكم » ، والعرب تنفي المظنون بـ « لن » والمشكوك بـ « لا » .

ومن صرح بأن التأييد عبارة عن الزمن الطويل لا عن الذي لا ينقطع ابن الخشاب .
وقد سبق مزيد كلام فيها في فصل التأييد وأدواته .

قيل : وقد تأتي للدعاء كما أتت « لا » لذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(٢) .

ومنه آخرون ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ؛ بل إلى المخاطب والغائب ، نحو : يا رب لا عذبت فلانا ونحوه : لا عذب الله عمرا .

لكن

للاستدراك مخففة ومثقلة ؛ وحقيقته رفع مفهوم الكلام السابق، تقول: ما زيد شجاع ولكنه غير كريم، فرفعت «لكن» ما أفهمه الوصف بالشجاعة من ثبوت الكرم له، لكونهما كالتضايين؛ فإن رفعنا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء؛ وموقع الاستدراك بين متنافيين بوجه ما؛ فلا يجوز وقوعها بين موافقين، وقوله تعالى: ﴿وَأَوَّارَا كُفْرَهُمْ كَثِيرًا لَّفَسَّيْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾^(١)، لكونه جاء في سياق «لو»، «ولو» تدل على امتناع الشيء لا امتناع غيره ؛ فدل على أن الرؤية ممتنعة في المعنى ؛ فلما قيل: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ علم إثبات ما فهم إثباته أولا وهو سبب التسليم ؛ وهو نفى الرؤية، فلم أن المعنى: ولكن الله ما أراكم كثيرا ليسلكم، فحذف السبب وأقيم السبب مقامه. قال ابن الحاجب: الفرق بين «بل» و«لكن» ؛ وإن اتفقا في أن الحكم للثاني؛ أن «لكن» وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها، ولا يستقيم تقديره إلا مثبتا لا امتناع تقدير النفي في المفرد ؛ وإذا كان مثبتا وجب أن يكون ما قبله نفيا، كقولك: ما جاءني زيد لكن عمرو ؛ ولو قلت: جاءني زيد لكن عمرو، لم يجز لما ذكرنا. وأما بل فلا يضرب مطلقا، موجبا كان الأول أو منفيا.

وإذا ثقلت فهي من أخوات «إن» تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ ولا يليها الفعل. وأما وقوع المرفوع بعدها في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٢)، و«هو» ضمير الرفع، فجوابه أنها هنا ليست المثقلة بل هي المخففة؛ والتقدير: لكن أنا هو الله ربى؛

ولهذا تكتب في المصاحف بالألف، ويوقف عليها بها؛ إلا أنهم ألّفوا حركة الهمزة على النون؛ فالتقت النونان، فأدغمت الأولى في الثانية، وموضع «أنا» رفع بالابتداء، وهو مبتدأ ثان و «الله» مبتدأ ثالث، و «ربّي» خبر المبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني، والثاني هو خبر الأول، والراجع إلى الأول الياء.

ثم الخنعة قد تكون مخففة من الثقيلة، فهي عاملة، وقد تكون غير عاملة، فيقع بعدها المفرد، نحو ما قام زيد لكن عمرو، فتكون عاطفة على الصحيح، وإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء.

وقال صاحب «البيضا»: إذا وقع بعدها جملة؛ فهل هي للعطف، أو حرف ابتداء. قولان؛ كقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ^(١)﴾.

قال: ونظير فائدة الخلاف في جواز الوقف على ما قبلها؛ فلي العطف لا يجوز، وعلى كونها حرف ابتداء يجوز.

قال: وإذا دخل عليها الواو انتقل العطف إليها، وتجردت للاستدراك.

وقال الكسائي: المختار عند العرب تشديد النون إذا اقترنت بالواو، وتخفيفها إذا لم تقترن بها؛ وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ^(٢)﴾.

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ^(٣)﴾.

﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ^(١)﴾.

﴿لَكِنَّ الرُّسُولَ^(٤)﴾.

(٢) سورة الأنعام ٣٣

(٤) سورة التوبة ٨٨

(١) سورة النساء ١٦٦

(٣) سورة الأعراف ١٣١

﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾^(١) ،

﴿لَكِنَّ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ﴾^(٢) .

وعلل القراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو معها كـ « بل » ،
فإذا كان قبلها واو لم تشبه « بل » لأن « بل » لا تدخل عليها الواو ، وأما إذا كانت
مشددة فإنها تعمل عمل « إن » ولا تكون عاطفة .

وقد اختلف القراء في ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٣) ،
فأكثرهم على تخفيفها ونصب « رسول » بإضمار « كان » أو بانعطف على « أبا أحد » .
والأول أليق ، لكن ليست عاطفة لأجل الواو ، فالأليق لما أن تدخل على الجمل
كـ « بل » العاطفة .

وقرأ أبو عمرو بتشديدها على أنها عاملة ، وحذف خبرها ؛ أي ولكن رسول الله
هو ، أي محمد .

(٢) سورة مريم ٣٨

(١) سورة آل عمران ١٩٨

(٣) سورة الأحزاب ٤٠

لعل

تجىء لمان :

الأول للترجى فى المحبوب، نحو: لعل الله يغفر لنا، وللإشفاق فى المكروه، نحو: لعل الله يغفر للعاصى . ثم وردت فى كلام من يستحيل عليه الوصفان ، لأنَّ التَّرجى للجهل بالعاقبة وهو محال على الله وكذلك الخوف والإشفاق .

فمنهم من صرفها إلى المخاطبين . قال سيبويه فى قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ أَوْ يَخْشَوْنَ ﴾^(١) ، معناه : كونا على رجائكما فى ذكرهما ، يعنى أنه كلام منظور فيه إلى جانب موسى وهارون عليهما السلام ؛ لأنهما لم يكونا جازمين بعدم إيمان فرعون .

وأما استعمالها فى الخوف؛ فى قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾^(٢) ، فإن الساعة مخوفة فى حق المؤمنين ، بدليل قوله : ﴿ وَأَنْذِرِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا ﴾^(٣) .

وفى هذا رد على الزمخشري حيث أنكر أن تكون هذه الآية من هذا القبيل .
فإن قلت : مامعنى قولهم : « لعل من الله واجبة » ؟ هل ذلك من شأن المحبوب، أو مطلقاً؟ وإذا كانت فى المحبوب فهل ذلك إخراج لها عن وضع التَّرجى إلى وضع الخبر، فيكون مجازاً أم لا ؟

قلت : ليس إخراجاً لها عن وضعها ؛ وذلك أنهم لما رأوها من الكريم للمخاطبين فى ذلك المحبوب تعريضاً بالوعد ، وقد علم أن الكريم لا يعرض بأن يفعل إلا بعد النصميم عليه، فجرى الخطاب الإلهى مجرى خطاب عظماء الملوك من الخلق . وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا

(١) سورة طه ٤٤

(٢) سورة الشورى ١٨

(٣) سورة الشورى ١٧

رَبِّكُمْ ٠٠ ﴿الآية إلى﴾ تَتَّقُونَ ﴿١﴾، إطماع المؤمن بأن يبلغ بإيمانه درجة التقوى العالية، لأنه بالإيمان يفتتحها وبالإيمان يختمها، ومن ثم قال مالك وأبو حنيفة: الشرع ملزم. وقد قال الزمخشري: وقد جاءت على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن، لكنه كريم رحيم، إذا أطمع فعل ما يطمع لا محالة، فجرى إطماعه مجرى وعده، فلهذا قيل: إنها من الله واجبة.

وهذا فيه رائحة الاعتزال في الإيجاب العقلي، وإنما يحسن الإطماع دون التحقيق، كيلا يتكلم العباد، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ﴾ (٢).

وقال الراغب: «لعل» طمع وإشفاق.

وذكر بعض المفسرين أن «لعل» من الله واجبة، وفُسر في كثير من المواضع بـ«لا» وقالوا: إن الطمع والإشفاق لا يصح على الله تعالى.

قال: ولعل - وإن كان طمعاً - فإن ذلك يقتضي في كلامهم تارة طمع المخاطب، وتارة طمع المخاطب، وتارة طمع غيرها، فقوله تعالى: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ﴾ (٣)، فذلك طمع منهم في فرعون.

وفي قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (٤)، إطماع موسى وهارون، ومعناه: قولاً له قولاً لنا راجيين أن يتذكر أو يخشى.

وقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ (٥)، أي تظن بك الناس. وعليه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾ (٦)، وقوله: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٧)، أي راجين الفلاح.

(٢) سورة التَّحْرِيم ٨

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) سورة الشعراء ٢

(١) سورة البقرة ٢١

(٣) سورة الشعراء ٤٠

(٥) سورة هود ١٢

(٧) سورة الأنفال ٤٥

كما قال : ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ ﴾^(١) .

وزعم بعضهم بأنها لا تكون للترجى إلا فى الممكن ، لأنه انتظار ، ولا ينتظر إلا فى ممكن ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ كَلَّا أُبْلَغُ الْأَسْبَابَ . . . ﴾^(٢) الآية ، فاطلاع فرعون إلى الإله مستحيل ، وبجهله اعتقد إمكانه ، لأنه يعتقد فى الإله الجسمية والمكان ، تعالى الله عن ذلك !

الثانى : للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾^(٣) .

﴿ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾^(٤) ، أى كى .

وجعل منه ثعلب : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾^(٥) ، أى « كى » ، حكاه عنه صاحب

« المحكم » .

الثالث : الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾^(٦) .

﴿ وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّهُ يُزَكِّي ﴾^(٧) .

وحكى البغوى فى تفسيره عن الواقدى أن جميع ما فى القرآن من « لعل » فإنها للتعليل ،

إلا قوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾^(٨) ، فإنها للتشبيه .

وكونها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة ، ووقع فى صحيح البخارى فى قوله :

﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ أن « لعل » للتشبيه .

(٢) سورة غافر ٣٦
(٤) سورة النحل ١٥
(٦) سورة الطلاق ١
(٨) سورة الشعراء ١٢٩

(١) سورة البقرة ٢١٨
(٣) سورة الأنعام ١٥٥
(٥) سورة طه ٤٤
(٧) سورة عبس ٣

وذكر غيره أنها للرجاء المحض ؛ وهو بالنسبة إليهم .
واعلم أن الترجى والتمنى من باب الإشاء ، كيف يتعلقان بالماضى !
وقد وقع خبر « ليت » ماضيا فى قوله : ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ ^(١) .
وتمن نص على منع وقوع الماضى خبرا للعل الرمانى .

ليس

فعل معناه نفى مضمون الجملة في الحال ، إذا قلت : ليس زيد قائماً ، نفيت قيامه في حاله هذه . وإن قلت : ليس زيد قائماً غداً لم يستقم ، ولهذا لم يتصرف فيكون فيها مستقبلاً .

هذا قول الأكثرين ؛ وبعضهم يقول : إنها لنفي مضمون الجملة عموماً .

وقيل مطلقاً ؛ حالاً كان أو غيره . وقواه ابن الحاجب .

ورد الأول بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(١) ؛ وهذا نفى لكون العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة ، فهو نفى في المستقبل ؛ وعلى هذين القولين يصح « ليس إلا الله » ؛ وعلى الأول يحتاج إلى تأويل ، وهو أنه قد ينفي عن الحال بالقرينة ، نحو ليس خلق الله مثله .

وهل هو لنفي الجنس أو الوحدة ؟ لم أر من تعرض لذلك غير ابن مالك في كتاب « شواهد التوضيح » فقال في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس صلاة أثقل على المنافقين » فقيه شاهد على استعمال « ليس » للنفي العام المستغرق به للجنس ؛ وهو مما يفقل عنه . ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾^(٢) .

لذن

بمعنى « عند » ، وهي أخص منها لدلالته على ابتدائها به ، نحو : أقمت عنده من لدن

(١) سورة هود ٨

(٢) سورة الناشية ٦

طلوع الشمس إلى غروبها . فتوضح نهاية الفعل وهي أبلغ من « عند » ، قال تعالى :
﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾^(١) .

﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَا نَتَّخِذُهُ مِنْ لَدُنَّا ﴾^(٢) .

﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾^(٣) .

﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾^(٤) .

وقد سبق الفرق بينهما في عند .

وقد تحذف نونها ، قال تعالى : ﴿ وَاللَّيْلَ سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾^(٥) .

﴿ هَذَا مَا لَدَى عَتِيدٍ ﴾^(٦) .

(٢) سورة الأنبياء ١٧

(٤) سورة مريم ٥

(٦) سورة ق ٢٣

(١) سورة الكهف ٧٦

(٣) سورة النمل ٦

(٥) سورة يوسف ٢٥

ما

تكون على اثني عشر وجها : ستة منها أسماء ، وستة حروف .

[ما الاسمية]

فالاسمية ضربان : معرفة ونكرة ؛ لأنه إذا حَسُنَ موضعها « الذي » فهي معرفة ، أو « شيء » فهي نكرة ؛ وإن حَسُنَا معا جاز الأمران ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَنْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾^(١) و ﴿ هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ ﴾^(٢) .

والنكرة ضربان : ضرب يلزم الصفة ، وضرب لا يلزمه ، والذي يلزمه الاستفهامية والشرطية والتعجب ، وما عداها تكون منه نكرة ، فلا بد لها من صفة تلزمها .

فالأول من الستة : الأسماء الخبرية ، وهي الموصولة ، ويستوى فيها التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَ كُمْ يَنْفَعُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾^(٣) ، وقوله ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾^(٤) ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٥) .

فإن كان للراد بها المذكر كانت للتذكير ، بمعنى « الذي » ، وإن كان المراد بها المؤنث كانت للتأنيث بمعنى « التي » .

وقال السهيلي : كذا يقول النحويون ، إنها بمعنى « الذي » مطلقا ، وليس كذلك ، بل بينهما تخالف في المعنى وبعض الأحكام .

أما المعنى ؛ فلأن « ما » اسم مبهم في غاية الإبهام ؛ حتى إنه يقع على المدوم ، نحو : « إن الله عالم بما كان وبما لم يكن » .

(٢) سورة ق ٢٣
(٤) سورة البقرة ٤

(١) سورة النساء ٤٨
(٣) سورة النحل ٩٦
(٥) سورة النحل ٤٩

وأما في الأحكام فإنها لا تكون نعما لما قبلها ، ولا منوعة ، لأن صلاتها تُغنيها عن
النعمة ولا تثني ولا تجمع . انتهى .

ثم لفظها مفرد ومعناها الجمع ، ويجوز مراعاتها في الضمير .
ونحوه من مراعاة المعنى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ ^(١) ،
ثم قال : ﴿ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا ﴾ ^(٢) لما أراد الجمع .

وكذلك قوله : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ ^(٣) .

ومن مراعاة اللفظ : ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ﴾ ^(٤) .
وأصلها أن تكون لغير العاقل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ ^(٥) .
وقد تقع على مَنْ يعقل عند اختلاطه بما لا يعقل تغليباً ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا
فِي مَلَائِكَةِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ
اللَّهِ . . . ﴾ ^(٧) ، الآية بدليل نزول الآية بعدها مخصصة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا
الْحَسَنَى ﴾ ^(٨) .

قالوا : وقد تأتي لأنواع مَنْ يعقل ، كقوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ
النِّسَاءِ ﴾ ^(٩) أي الأبكار إن شئتم أو الثيبات .
ولا تكون لأشخاص مَنْ يعقل على الصحيح ؛ لأنها اسم مبهم يقع على جميع
الأجناس ، فلا يصح وقوعها إلا على جنس .

(٢) سورة النحل ٧٣

(٤) سورة النحل ٩٦

(٦) سورة الأنبياء ٩٨

(٨) سورة النساء ٣

(١) سورة يونس ١٨

(٣) سورة البقرة ٩٣

(٥) سورة الأعراف ١٨٥

(٧) سورة الأنبياء ١٠١

ومنهم من جوزه ، محتجا بقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾^(١) ، والمراد آدم .

وقوله : ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾^(٣) ، أى الله .

فأما الأولى فقليل إنها مصدرية . وقال السهيل : بل إنها وردت في معرض التوبيخ على امتناعه من السجود ، ولم يستحق هذا من حيث كان السجود لما يعقل ، ولكن لعله أخرى ، وهى المعصية والتكبر ؛ فكأنه يقول : لم عصيتنى وتكبرت على ما خلقته وشرفته ؟ فلو قال : ما منعك أن تسجد لمن ؟ كان استفهاما مجردا من توبيخ ، وأتوهم أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل ، أو لعله موجوده فيه أو لذاته ؛ وليس كذلك . وأما آية السماء ؛ فلأن القسم تعظيم للمقسم به من حيث ما فى خلقها من العظمة والآيات ، فثبت لهذا المقسم بالتعظيم كائنا ما كان . وفيه إيحاء إلى قدرته تعالى على إيجاد هذا الأمر العظيم ، بخلاف قوله : « من » لأنه كان يكون المعنى مقصورا على ذاته دون أفعاله . ومن هذا يظهر غلط من جعلها بتأويل المصدر .

وأما ﴿ مَا أَعْبُدُ ﴾ فهى على بابها ؛ لأنها واقعة على معبوده عليه السلام على الإطلاق ؛ لأن الكفار كانوا يظنون أنهم يعبدون الله وهم جاهلون به ، فكأنه قال : أنتم لاتعبدون معبودى .

ووجه آخر ، وهو أنهم كانوا يحسدونه ويقصدون مخالفته كائنا من كان معبوده ، فلا يصح فى اللفظ إلا لفظة « ما » لإيهامها ومطابقتها لغرض أولاد دواج الكلام ؛ لأن معبودهم لا يعقل ، وكرر الفعل على بنية المستقبل حيث أخبر عن نفسه ، إيحاء إلى عصمة الله له عن

الزيف والتبديل ، وكرره بلفظ حين أخبر عنهم بأنهم يعبدون أهواءهم ، ويتبعون شهواتهم ؛ بفرض أن يعبدوا اليوم مالا يعبدونه غدا .

وما هنا ضابط حسن للفرق بين الخبرية والاستفهامية ، وهو أن « ما » إذا جاءت قبل « ليس » أو « لم » أو « لا » ، أو بعد « إلا » ، فإنها تكون خبرية ، كقوله : ﴿ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ ﴾ ^(١) ، ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ إِلَّا مَا عَلَّمْنَا ﴾ ^(٤) ، وشبهه . وكذلك إذا جاءت بعد حرف الجر ، نحو : « ربما » و « عما » و « فيما » ونظائرها ؛ إلا بعد كاف التشبيه .

وربما كانت مصدرا بعد الباء ، نحو : ﴿ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٧) .

وإن وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر ، جاز فيها الخبر والاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمْ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ ^(٨) .

﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ ^(٩) ، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ﴾ ^(١٠) .
﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا قَمَلْتُمْ ﴾ ^(١١) .

﴿ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ ^(١٢) .
﴿ وَلَتَنْظُرُنَّ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ ﴾ ^(١٣) .

- (٢) سورة العلق ٥
(٤) سورة البقرة ٣٢
(٦) سورة البقرة ١٠
(٨) سورة البقرة ٣٣
(١٠) سورة هود ٧٩
(١٢) سورة الأحقاف ٩

- (١) سورة المائدة ١١٦
(٣) سورة البقرة ١٦٩
(٥) سورة الأعراف ١٦٢
(٧) سورة الفتح ١١
(٩) سورة النحل ١٩
(١١) سورة يوسف ٨٩
(١٣) سورة الحشر ١٨

«الثنائي : الشرطية ، ولها صدر الكلام ، ويعمل فيها ما بعدها من الفعل ، نحو :
 ما تصنع أصنع ، وفي التنزيل : ﴿ مَا نَذْخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْشِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾^(٣) .
 ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾^(٤) .
 ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾^(٥) .
 ﴿ وَمَا تَقْدُمُوا لِنَفْسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٦) .
 ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾^(٧) .
 فـ « ما » في هذه المواضع في موضع نصب بوقوع الفعل عليها^(٨) .

الثالث : الاستفهامية ، بمعنى « أى شيء » ، ولها صدر الكلام كالشرط ، وبُسأل
 بها عن أعيان مالا يعقل وأجناسه وصفاته ، وعن أجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم ، قال
 تعالى : ﴿ مَا هِيَ ﴾^(٩) ، و ﴿ مَا لَوْ نُهَا ﴾^(١٠) ، و ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾^(١١) .
 قال الخليل في قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(١٢) :
 ما : استفهام ، أى أى شيء تدعون من دون الله ؟

ومثال مجيئها لصفات مَنْ يعلم قوله تعالى : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾^(١٣) ،
 ونظيرها - لكن في الموصولة - ﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾^(١٤) .

-
- | | |
|---------------------|-----------------------|
| (١ - ١) ساقط من ت . | (٢) سورة البقرة ١٠٦ |
| (٣) سورة البقرة ١٩٧ | (٤) سورة البقرة ٢١٥ |
| (٥) سورة البقرة ٧٠ | (٦) سورة البقرة ١٧٧ |
| (٧) سورة البقرة ٦٩ | (٨) سورة البقرة ١٧٧ |
| (٩) سورة طه ١٧ | (١٠) سورة العنكبوت ٤٢ |
| (١١) سورة الفرقان ٦ | (١٢) سورة النساء ٣ |

وحوز بعض النحويين أن يسأل بها عن أعيان من يعقل أيضا . حكاه الراغب؛ فإن كان مأخذه قوله تعالى عن فرعون: ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١)، فإنما هو سؤال عن الصفة؛ لأن الرب هو المالك والمالك صفة، ولهذا^(٢) أجابه موسى بالصفات. ويحتمل أن «ما» سؤال عن ماهية الشيء، ولا يمكن ذلك في حق الله تعالى، فأجابه موسى تنبيها على صواب السؤال. ثم فيه مسألتان: إحداهما في إعرابها؛ وهو بحسب الاسم المستفهم عنه، فإن كانت هي المستفهم عنها كانت في موضع رفع بالابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا لَوْْنُهَا ﴾^(٣) و﴿ مَا هِيَ ﴾^(٤) ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾^(٥).

وإن كان ما بعدها هو المسئول عنه، كانت في موضع الخبر، كقوله: ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾^(٦) وقوله: ﴿ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ ﴿ مَا الْخَاسَةُ ﴾.

الثانية: في حذف ألفها؛ ويكثر في حالة الخفض، قصدوا مشاكلة اللفظ للمعنى؛ فحذفوا الألف كما أسقطوا الصلة، ولم يحذفوا في حال النصب والرفع، كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد، فإذا اتصل بها حرف الجر أو مضاف اعتمدت عليه؛ لأن الخفض والخفض بمنزلة الكلمة الواحدة، كقوله تعالى: ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾^(٧)، ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾^(٨)، ﴿ فَبِمَا تَبَشِّرُونَ ﴾^(٩) ﴿ عِمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾^(١٠).

وأما قوله: ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ بما غفر لي ربي^(١١)، فقال المفسرون: معناه بأي شيء غفر لي، فجعلوا «ما» استفهاما. وقال الكسائي: معناه بمغفرة ربي، فجعلها مصدرية. قال الهروي: إثبات الألف في «ما» بمعنى الاستفهام مع اتصالها بحرف الجر لغة، وأما قوله: ﴿ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ ﴾^(١٢)، فقيل: إنها للاستفهام، أي بأي شيء

(١) سورة الشعراء ٢٣

(٢) وهو قوله تعالى في الآية بعدها: ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾.

(٣) سورة البقرة ٦٩

(٤) سورة البقرة ٧٠

(٥) سورة النساء ٧٩ ، وفي إيراد هذا المثال نظر . (٦) سورة الفرقان ٦٠

(٧) سورة التحريم ١

(٨) سورة النبا ١

(٩) سورة الحجر ٥٤

(١٠) سورة الأعراف ١٦

(١١) سورة يس ٢٦ ، ٢٧

(١٢) سورة يس ٢٦ ، ٢٧

أغويتني؟ ثم ابتداء ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ﴾ . وقيل مصدرية والباء متعلقة بفعل القسم المحذوف ،
أى فيما أغويتني أقسم بالله لأقعدن ، أى بسبب إغوائك أقسم .

ويجوز أن تكون الباء للقسَم ، أى فأقسم بإغوائك لأقعدن ، وإنما أقسم بالإغواء
لأنه كان مكلفا ، والتكليف من أفعال الله ، لكونه تعريفا لسعادة الأبد ، وكان جديرا أن
يُقَسَمَ به .

فإن قيل : تعلقها بـ ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾ ، قيل : يصد عنه لام القسم ، ألا ترى أنك لا تقول :
والله لا يزيد لأمرن .

والرابع : التعجبية ، كقوله تعالى : ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(١) .
﴿قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ﴾^(٢) .

ولأنك لهما في القرآن إلا في قراءة سعيد بن جبير : ﴿مَا أَغْرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾^(٣) .
وتكون في موضع رفع بالابتداء و « ما » خبر ، وهو قريب مما قبله ؛ لأن الاستفهام
والتعجب بينهما تلازم ؛ لأنك إذا تعجبت من شيء فبالحرى أن تسأل عنه .

والخامس : نكرة بمعنى « شيء » ، ويلزمها النعت ، كقولك : رأيت ما معجبا لك ،
وفي التنزيل : ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوَّقَهَا﴾^(٤) ، ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾^(٥) أى نعم شيئا
يعظكم به .

(٢) سورة عبس ١٧

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٣) سورة الانطار ٦ ، وانظر الكشاف ٤ : ٥٧٢

(٥) سورة النساء ٥٨

(٤) سورة البقرة ٢٦

والسادس : نكرة بغير صفة ولا صلة ، كالمتعجب ، وموضعها نصب على التمييز ، كقوله : ﴿ إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ^(١) ، أى فنعيم شيئاً هي ، كما تقول : نعم رجلاً زيد ، أى نعم الرجل رجلاً زيد ، ثم قام « ما » مقام الشيء .

فائدة : قال بعضهم : وقد تجيء « ما » مضمرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَعْمَ رَأَيْتَ ﴾ ^(٢) أى ما نهم .

وقوله : ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ ^(٣) أى ما بيني .

﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ ^(٤) ، أى ما بينكم .

[ما الحرفية]

وأما الحرفية فستة :

الأول : النافية ، ولها صدر الكلام . وقد تدخل على الأسماء والأفعال ، ففي الأسماء كـ « ليس » ترفع وتنصب في لغة أهل الحجاز ، ووقع في القرآن في ثلاثة مواضع : قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ^(٦) على قراءة كسر التاء ، وقوله : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ ^(٧) .

وعلى الأفعال فلا تعمل ، وتدخل على الماضي بمعنى « لم » نحو ما خرج ، أى لم يخرج . وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ ^(٨) .

وعلى المضارع لنفي الحال ، بمعنى « لا » ، نحو ما يخرج زيد ، أى لا يخرج ، نفيت أن يكون منه خروج في الحال .

(٢) سورة الإنسان ٢٠

(٤) سورة الأنعام ٩٤

(٦) سورة المجادلة ٢

(٨) سورة البقرة ١٦

(١) سورة البقرة ٢٧١

(٣) سورة الكهف ٧٨

(٥) سورة يوسف ٣١

(٧) سورة الحاقة ٤٧

ومنهم من يسميه جَعْدًا ، وأنكره بعضهم . وسبق الفرق بين الجحد والنفي في الكلام على قاعدة المنفى .

وقال ابن الحاجب : هي لنفي الحال في اللفتين الحجازية والتميمية ، نحو : ما زيد منطلقا ومنطلق ؛ ولهذا جعلها سيبويه في النفي جوابا لـ « قد » في الإثبات ؛ ولا ريب أن « قد » للتقريب من الحال ، فلذلك جعل جوابا لها في النفي .

قل : ويجوز أن تستعمل للنفي في الماضي والمستقبل عند قيام القرائن ، قال تعالى حكاية عن الكفار : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ ﴾ ^(١) ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ ^(٢) .

وفي الماضي ، نحو : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ^(٣) ، فإنه ورد للتعليل ، على معنى كراهة أن يقولوا عند إقامة الحجة عليهم : ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير ؛ وهذا للماضي الحق ، وأمثال ذلك كثير .

قال : ثم إن سيبويه جعل فيها معنى التوكيد ؛ لأنها جرت موضع « قد » في النفي ، فكما أن « قد » فيها معنى التأكيد ، فكذلك ما جعل جوابا لها .

وهنا ضابط ؛ وهو إذا ما أتت بعدها « إلا » في القرآن ؛ فهي من نفي « إلا في ثلاثة عشر موضعا » :

- أولها : في البقرة قوله تعالى : ﴿ مِمَّا آتَتْكُمْ هُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا ﴾ ^(٤) .
- الثاني : ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ ﴾ ^(٥) .
- الثالث : في النساء قوله : ﴿ لَتَذْهَبُوا بِيَهُضٍ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ ﴾ ^(٦) .
- الرابع : ﴿ مَا نَكَّحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الأنعام ٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٢٩

(٦) سورة النساء ١٩

(١) سورة الدخان ٣٥

(٣) سورة المائدة ١٩

(٥) سورة البقرة ٢٣٧

(٧) سورة النساء ٢٢

- الخامس: في المائدة ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّرْتُمُ﴾^(١) .
 السادس: في الأنعام ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾^(٢) .
 السابع: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا﴾^(٣) .
 الثامن والتاسع: في هود ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا﴾^(٤) ، في موضعين،
 أحدهما: في ذكر أهل النار ، والثاني: في ذكر أهل الجنة .
 العاشر والحادي عشر: في يوسف: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٥) ،
 وفيها: ﴿مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا﴾^(٥) .
 الثاني عشر: في الكهف ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٦) ، على خلاف فيها .
 الثالث عشر: ﴿وَمَا يَدْعُهُمْ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٧) حيث كان .

والثاني: المصدرية ، وهي قسمان : وقتية وغير وقتية .
 فالوقتية هي التي تقدر بمصدر نائب عن الظرف الزمان ، كقوله تعالى : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٨) ، وقوله : ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾^(٩) ،
 و ﴿مَا دُمْتُ حُرُمًا﴾^(١٠) ، أي مدة دوام السموات والأرض ، ووقت دوام قيامكم
 وإحرامكم ، وتسمى ظرفية أيضا .
 وغير الوقتية هي التي تقدر مع الفعل ، نحو بلغنى ما صنعت ، أي صنعك ، قال تعالى
 ﴿وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(١١) ، أي بتكذيبهم ، أو بكذبهم على القرآن .

(٢) سورة الأنعام ٨٠
 (٤) سورة هود ١٠٧ ، ١٠٨
 (٦) سورة الكهف ١٦
 (٨) سورة هود ١٠٧
 (١٠) سورة المائدة ٩٦

(١) سورة المائدة ٣
 (٣) سورة الأنعام ١١٩
 (٥) سورة يوسف ٤٧ ، ٤٨
 (٧) سورة الحجر ٨٥
 (٩) سورة آل عمران ٧٥
 (١١) سورة التوبة ٧٧

وقوله : ﴿ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾^(١) وقوله : ﴿ كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾^(٢) و ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾^(٣) و ﴿ بَشَرًا أَشْتَرَوْا ﴾^(٤) أى كإيمان الناس ، وكإرسال الرسل ، وبئس اشتراؤهم .

وكلمة أنت بعد كاف التشبيه أو « بئس » فهى مصدرية على خلاف فيه ، وصاحب الكتاب يجمعها حرفا ، والأخفش يجمعها اسما . وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شئ .

والثالث : الكافة للعامل عن عمله ، وهو ما يقع بين ناصب ومنصوب ، أو جار ومجرور ، أو رافع ومرفوع .

فالأول : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٥) ، ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(٦) ، ﴿ إِنَّمَا نُمَلِّى لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ﴾^(٧) .

والثانى : كقوله : ربما رجل أكرمه ، وقوله : ﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٨) .
والثالث : كقولك : قلما تقولين ، وطالما تشتكين .

والرابع : المساطة ، وهى التى تجعل اللفظ متسلطا بالعمل بعد أن لم يكن عاملا ؛ نحو : « ما » فى « إذما » و « حيثما » ؛ لأنهما لا يعملان بمجردهما فى الشرط ، ويعملان عند دخولها عليهما

والخامس : أن تكون مغيرة للحرف عن حاله ، كقوله فى « لو » لوما ، غيرتها إلى معنى « هلا » ، قال تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا ﴾^(٩) .

(٢) سورة البقرة ١٣ ، ١٥١ ، ٩٠
(٤) سورة فاطر ٢٨
(٦) سورة الحجر ٢ ، ٧

(١) سورة التوبة ١١٨
(٣) سورة النساء ١٧١
(٥) سورة آل عمران ١٧٨

والسادس : المؤكد لللفظ ويسميه بعضهم صلة ، وبعضهم زائدة ، والأول أولى ، لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معنى . ويتصل بها الاسم والفعل ، وتقع أبدا حشوا أو آخرا ، ولا تقع ابتداء ، وإذا وقعت حشوا فلا تقع إلا بين الشيتين المتلازمين ؛ وهو مما يؤكد زيادتها لإقحامها بين ما هو كالشيء الواحد .

نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾^(١) .

﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٢) .

وكذا قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾^(٣) .

﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَلَمَاءُ الْحَسَنَى ﴾^(٤) .

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾^(٥) .

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾^(٦) .

﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾^(٧) .

﴿ أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾^(٨) .

﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾^(٩) .

وجعل منه سيبويه في باب الحروف الخمسة قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(١٠) ، قال : فجعلها زائدة^(١١) .

وأجاز الفارسي زيادة اللام ، والمعنى : إن كل نفس ما عليها حافظ .

- (٢) سورة النساء ٧٨
(٤) سورة الإسراء ١١٠
(٦) سورة النساء ١٥٥
(٨) سورة القصص ٢٨
(١٠) سورة الطارق ٤

- (١) سورة البقرة ١٤٨
(٣) سورة البقرة ١١٥
(٥) سورة آل عمران ١٥٩
(٧) سورة المؤمنون ٤٠
(٩) سورة نوح ٢٥
(١١) الكتاب ١: ٢٨٣

ثم قال سيبويه : وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْ لَمَّ يَجْمَعُ ﴾^(١) ، إنما هو : لجمع^(٢) ،
و « ما » لغو .

قال الصّغار : والذي دعاه إلى أن يجعلها لغوا ولم يجعلها موصولا ؛ لأن بعدها مفرد ،
فيكون من باب : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾^(٣) .

فإن قيل : فهلا جعلها في ﴿ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ موصولة لأن بعدها الظرف ؟
قلنا : منع من ذلك وقوع « ما » على آحاد من يعقل ، ألا ترى كل نفس ! وهذا يمنع
في الآيتين من الصلة .

انتهى . وكان ينبغي أن يتجنب عبارة اللغو .

مَنْ

لا تكون إلا اسما لوقوعها فاعلة ومفعولة ومبتدأة ، ولها أربعة أقسام متفق عليها :
الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية ، والنكرة الموصوفة .

فالموصولة كقوله : ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(١) .
﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢) .

والاستفهامية ، وهي التي أشربت معنى النفي ، ومنه : ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٣)
و ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾^(٤) .

ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو ، خلافا لابن مالك في « التسهيل » ، بدليل
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٥) .

والشرطية ، كقوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾^(٦) .
و ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٧) .

والنكرة الموصوفة ، كقوله : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾^(٨) ، أى فريق يقول .

(٢) سورة الرعد ١٥

(٤) سورة الحجر ٥٦

(٦) سورة فصلت ٤٦

(٨) سورة البقرة ٨

(١) سورة الأنبياء ١٩

(٣) سورة آل عمران ١٣٥

(٥) سورة البقرة ٢٥٥

(٧) سورة الأنعام ١٦٠

وقيل : موصولة ، وضعفه أبو البقاء بأن « الذى » يتناول أقواما بأعيانهم ، والمعنى هاهنا على الإيهام .

وتوسط الزمخشري فقال : إن كانت « أل » للجنس فنكرة ، أو للعهد فموصولة ؛ وكأنه قصد مناسبة الجنس للجنس ، والعهد للعهد ، لكنه ليس بلازم ، بل يجوز أن تكون للجنس ومن موصولة ، وللعهد ومن نكرة .

ثم الموصولة قد توصف بالمفرد وبالجملة ، وفي التنزيل : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾^(١) ؛ فى أحد الوجهين ، أى كل شخص مستقر عليها .

قالوا : وأصلها أن تكون لمن يعقل ، وإن استعملت فى غيره فبلى الجواز .

هذه عبارة القدماء ، وعدل جماعة إلى قولهم : « مَنْ يَعْلَم » لإطلاقها على البارى ، كما فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾^(٢) ، وهو سبحانه بوصف بالعلم لا بالعقل ، لعدم الإذن فيه .

وضيق سيبويه العبارة فقال : هى للأناسى .

فأورد عليه أنها تكون لذلك ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾^(٣) فكان حقه أن يأتى بلفظ يعم الجميع ، بأن يقول « لأولى العلم » .

وأجيب بأن هذا يقل فيها ، فاقصر على الأناسى للغلبة .

وإذا أطلقت على ما لا يعقل ؛ فإما لأنه عومل معاملة مَنْ يعقل ، وإما لاختملاطه به . فمن الأول قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾^(٤) ، والذى لا يخلق المراد به الأصنام ؛ لأن الخطاب مع العرب لكنه لما عوملت بالعبادة عبر عنها « مَنْ » ، بالنسبة إلى اعتقاد المخاطب . ويجوز أن يكون المراد به « من » لا يخلق العموم الشامل لكل ما عبيد من دون

(٢) سورة الرعد ١٦

(٤) سورة النحل ١٧

(١) سورة الرحمن ٢٦

(٣) سورة الحج ١٨

الله من العقليين وغيرهم ، فيكون مجيء « مَنْ » هنا للتغليب الذي اقتضاه الاختلاط في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ . . . ﴾ ^(١) الآية ، فعبر بها عمن يمشي على بطنه ، وهم الحيات ، وعمن يمشي على أربع وهم البهائم ، لاختلاطها مع مَنْ يعقل في صدر الآية ؛ لأن عموم الآية يشمل العقلاء وغيرهم ؛ فغلب على الجميع حكمَ العاقل .

فائدة

قيل : إنما كان « من » لمن يعقل و « ما » لما لا يعقل ؛ لأن مواضع « ما » في الكلام أكثر من مواضع « من » ، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل ، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير ، وأعطوا ما قلت مواضعه للقليل ، وهو من يعقل ، للمشاكاة والمجانسة .

تنبيه

ذكر الإبياري في شرح « البرهان » أن اختصاص « من » بالعاقل و « ما » بغيره مخصوص بالموصولتين ، أما الشرطية فايست من هذا القبيل ؛ لأن الشرط يستدعي الفعل ولا يدخل على الأسماء .

تنبيه

وقد سبق في قاعدة مراعاة اللفظ والمعنى بيان حكم « من » في ذلك ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(١) ، فجعل اسم « كان » مفردا حملا على لفظ « من » ، وخبرها جمعا حملا على معناها ، ولو حمل الاسم والخبر على اللفظ معا لقال « إلا من كان يهوديا أو نصرانيا » ؛ ولو حملهما على معناها لقال : « إلا من كانوا هودا أو نصارى » فصارت الآية الشريفة بمنزلة قولك : لا يدخل الدار إلا من كان عاقلين ، وهذه المسألة منعها ابن السراج وغيره ، وقالوا : لا يجوز أن يحمل الاسم والخبر معا على اللفظ ، فيقال : « إلا من كان عاقلا » ، أو يحملا معا على المعنى فيقال : « إلا من كانوا عاقلين » ، وقد جاء القرآن بخلاف قولهم .

مِنْ

حرف يأتى لبضمة عشر معنى :

الأول : ابتداء الغاية، إذا كان فى مقابلتها « إلى » التى للانتهاء.

وذلك إما فى اللفظ، نحو سرت من البصرة إلى الكوفة ، وقوله تعالى : ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ ^(١) .

وإما فى المعنى ؛ نحو زيد أفضل من عمرو ؛ لأن معناه زيادة الفضل على عمرو، وانتهائه فى الزيادة إلى زيد .

ويكون فى المكان اتفاقا ، نحو : من المسجد الحرام .

وما نزل منزلته ، نحو من فلان، ومنه : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ ^(٢) ، وقولك : ضربت من الصغير إلى الكبير، إذا أردت البداءة من الصغير والنهاية بالكبير .

وفى الزمان عند الكوفيين، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ .

وقوله : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ^(٣) . فإن « قبل » و « بعد » ظرفا زمان.

وتأوله مخالفوهم على حذف مضاف، أى من تأسيس أول يوم، ف « مِنْ » داخلة فى التقدير على التأسيس، وهو مصدر، وأما « قبل » و « بعد » فليستا ظرفين فى الأصل، وإنما هما صفتان .

الثانى : الغاية ، وهى التى تدخل على فعل هو محل لا ابتداء الغاية وانتهائه معا ، نحو :

(٢) سورة النمل ٣٠

(١) سورة الإسراء ١

(٣) سورة الروم ٤

أخذتُ من التابوت ، فالتابوت محل ابتداء الأخذ وانتهائه . وكذلك أخذته من زيد ، فـ « زيد » محل لا ابتداء الأخذ وانتهائه كذلك .

قوله الصفار . وغاير قبيله وبين ما قبله ، قال : وزعم بعضهم أنها تكون لانتهاء الغاية ، نحو قولك : رأيت الهلال من دارى من خَلَل السحاب ، فابتداء الرؤية وقع من الدار ، وانتهاءها من خَلَل السحاب ، وكذلك : شممت الريحان من دارى من الطريق ، فابتداء الشم من الدار وانتهاءه إلى الطريق .

قال : وهذا لاحجة فيه ، بل هما لا ابتداء الغاية ، فالأولى لا ابتداء الغاية في حق الفاعل ، والثانية لا ابتداء الغاية في حق المفعول ، ونظيره كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام ، وأبو عبيدة لم يكن وقت كتبه إلى عمر بالشام ، بل الذى كان فى الشام عمر ، فقوله « بالشام » نازف نفع بالنسبة إلى المفعول .

قال : وزعم ابن الطراوة أنها إذا كانت لا ابتداء الغاية فى الزمان لزمها إلى الانتهاء فأجاز : سرت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد ؛ لأنك لو لم تذكر لم يُدرَ إلى أين انتهى السير . قال الصفار : وهذا الذى قاله غير محفوظ من كلامهم ، وإذا أرادت العرب هذا أتت فيه بمذ ومنذ ، ويكون الانتهاء إلى زمن الإخبار .

الثالث : التبعيض ، ولما علامتان : أن يقع البعض موقعها وأن يعم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾^(١) ، ولهذا فى مصحف ابن مسعود : « بعض ما تحبون » .

وقوله : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ ^(١) ؛ فإنه كان نزل ببعض ذريته .

الرابع : بيان الجنس . وقيل : إنها لا تنفك عنه مطلقا ، حكاية التراس ؛ ولها علامتان : أن يصح وضع « الذى » موضعها ، وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها .
وقيل : هى أن تذكر شيئا تحته أجناس ، والمراد أحدها ، فإذا أردت واحدا منها بينته ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ^(٢) ، وغيرها ، فلما اقتصر عليه لم يعلم المراد ، فلما صرح بذكر الأوثان علم أنها المراد من الجنس . وقرنت بـ « حِينَ » للبيان ؛ فلذلك قيل : إنها للجنس ، وأما اجتناب غيرها فاستفاد من دليل آخر ، والتقدير : واجتنبوا الرجس الذى هو الأوثان ، أى اجتنبوا الرجس الوثنى ، فهى راجعة إلى معنى الصفة .
وهى بعكس التى للتبويض ؛ فإنّ تلك يكون ما قبلها بعضا مما بعدها . فإذا قلت : أخذت درهما من الدراهم كان الدرهم بعض الدراهم . وهذه ما بعدها بعض مما قبلها ، ألا ترى أن الأوثان بعض الرجس .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ^(٣) ، أى الذين هم أنتم ؛ لأن الخطاب له مؤمنين ، فلمذا لم يتصور فيها التبويض .
وقد اجتمعت المعانى الثلاثة فى قوله تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ ^(٤) ، فـ « حِينَ » الأولى لا ابتداء الغاية ، أى ابتداء الإنزال من السماء ، والثانية للتبويض ؛ أى بعض جبال منها ، والثالثة لبيان الجنس ؛ لأن الجبال تكون برّدا وغير برّدا .
ونظيرها : ﴿ مَا يَوْذُو الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنَّ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(٥) ، فالأولى للبيان ؛ لأن الكافرين نوعان : كتابيون

(١) سورة إبراهيم ٣٧

(٣) سورة النور ٥٥

(٥) سورة البقرة ١٠٥

(٢) سورة الحج ٣٠

(٤) سورة النور ٤٣

ومشركون ، والثانية : مزيدة لدخولها على نكرة منفية ، والثالثة : لا ابتداء الغاية .
وقوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُخَلَّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ ^(١) ؛
فالأولى : لا ابتداء الغاية ، والثانية : لبيان الجنس ، أو زائدة ، بدليل قوله : ﴿ وَحُلُوا أَسَاوِرَ ﴾ ^(٢)
والثالثة : لبيان الجنس أو التبعيض .

وقد أنكر قوم من متأخري المغاربة بيان الجنس ، وقالوا : هي في الآية الشريفة لا ابتداء
الغاية ؛ لأن الرجز جامع للأوثان وغيرها . فإذا قيل « من الأوثان » . فمعناه لا ابتداء من هذا
الصفة ، لأن الرجز ليس هو ذاتها ، فـ « من » في هذه الآية كهي في : أخذته من التابوت .
وقيل : للتبعيض ؛ لأن الرجز منها هو عبادتها . واختاره ابن أبي الربيع ، ويؤيده
قوله : ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ .

وأما قوله ﴿ مِنْكُمْ ﴾ فهي للتبعيض ، ويقدر الخطاب عاما للمؤمنين وغيرهم .
وأما قوله : ﴿ مَنْ جِبَالٍ ﴾ فهو بدل من السماء ، لأن السماء مشتملة على جبال البرد ،
فكانه قال « وينزل من برد في السماء » ، وهو من قبيل ما أعيد فيه العامل مع البديل ،
كقوله : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ ^(٣) .
وأما قوله : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ ﴾ ^(٤) ، ففي موضع الصفة ،
فهى للتبعيض .

وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما ، لإفراط إيهامهما ، نحو : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ ﴾ ^(٥) ،
﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٥) ، ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٦) ، وهي
ونحذفها في موضع نصب على الحال .

(٢) سورة الإلسان ٢١
(٤) سورة فاطر ٢
(٦) سورة الأعراف ١٣٢

(١) سورة الكهف ٣١
(٣) سورة الأعراف ٧٥
(٥) سورة البقرة ١٠٦

وقد تقع بعد غيرها : ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾^(١) الشاهد في غير الأولى ، فإن تلك للابتداء . وقيل زائدة .

الخامس : التعليل ، ويقدر بلام ، نحو : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾^(٣) أى من أجل الجوع .

ورده الأبدى بأن الذى فهم منه العلة إنما هو لأجل اللراد ، وإنما هى للابتداء ، أى ابتداء الإطعام من أجل الجوع .

السادس : البذل من حيث العوض عنه ، فهو كالسبب في حصول العوض ؛ فكأنه منه أتى ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ﴾^(٤) ، لأن الملائكة لا تكون من الإنس .

وقوله : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾^(٥) ، أى بدلا من الآخرة ، ومحلها مع مجروزها النصب على الحال .

وقوله : ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ﴾^(٦) ، أى بدل طاعة الله أو رحمة الله .

وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلُوْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾^(٧) ، أى بدل الرحمن .

(٢) سورة نوح ٢٥
(٤) سورة الزخرف ٦٠
(٦) سورة آل عمران ١١٦

(١) سورة الكهف ٣١
(٣) سورة قريش ٤
(٥) سورة التوبة ٣٨
(٧) سورة الأنبياء ٤٢

السابع : بمعنى « على » نحو : ﴿ وَصَرَّ نَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾^(١) أى على القوم . وقيل : على التضمين ، أى منعناه منهم بالنصر .

الثامن : بمعنى « عن » ، نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِلنَّاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٢) ، ﴿ يَا وَيْلَتَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾^(٣) ، وقيل : هى للابتداء فيهما .
وقوله : ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾^(٤) ؛ فقد أشار سيبويه إلى أن « مِنْ » هنا تؤدى معنى « عن » .

وقيل : هى بمنزلة اللام للعلة ، أى لأجل الجوع . وليس بشىء ، فإن الذى فهم منه العلة إنما هو « أجل » لا « من » .
واختار الصنفار أنها لا ابتداء الغاية .

التاسع : بمعنى الباء ، نحو : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ ﴾^(٥) ؛ حكاه البغوى عن يونس . وقيل إنما قال : ﴿ مِنْ طَرَفٍ ﴾ لأنه لا يصح عنه ، وإنما نظره ببعضها .
وجعل منه ابن أبان : ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٦) ، أى بأمر الله .
وقوله : ﴿ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ . سَلَامٌ ﴾^(٧) .

العاشر : بمعنى « فى » نحو : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾^(٨) .

(٢) سورة الزمر ٢٢

(٤) سورة قريش ٤

(٦) سورة الرعد ١١

(٨) سورة الجمعة ٩

(١) سورة الأنبياء ٧٧

(٣) سورة الأنبياء ٩٧

(٥) سورة الشورى ٤٥

(٧) سورة القدر ٤ ، ٥

﴿أُرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١) .

وقيل : لبيان الجنس .

الحادى عشر : بمعنى « عند » نحو : ﴿أَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ
مِنْ اللَّهِ﴾^(٢) : قال أبو عبيد : وقيل إنها للبدل .

الثانى عشر : بمعنى الفصل ، وهى الداخلة بين متضادين ، نحو : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ
مِنَ الْمُصْلِحِ﴾^(٣) ، ﴿حَتَّى يَمَيِّزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾^(٤) .

الثالث عشر : الزائدة ، ولها شرطان عند البصريين : أن تدخل على نكرة ، وأن
يكون الكلام نفياً ، نحو ما كان من رجل ، أو نهياً ، نحو لا تضرب من رجل ، أو
استفهاماً ، نحو هل جاءك من رجل ؟

وأجرى بعضهم الشرط مجرى النفي ، نحو : إن قام رجل قام عمرو .

وقال الصفار : الصحيح المنع .

ولها فى النفي معنيان :

أحدهما : أن تكون للتنصيص على العموم ، وهى الداخلة على مالا يفيد العموم ،
نحو : ما جاءنى من رجل ؛ فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ؛ فإذا دخلت
« مِنْ » تعين نفي الجنس ، وعليه قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(٥) ،

(٢) سورة آل عمران ١٠
(٤) سورة آل عمران ١٧٩

(١) سورة فاطر ٤٠
(٣) سورة البقرة ٢٢٠
(٥) سورة المائدة ٧٣

﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾^(١).

﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ﴾^(٢).

وثانيهما : لتوكيد العموم ، وهى الداخلة على الصيغة المستعملة فى العموم ، نحو ما جاءنى من أحد ، أو من ديار ؛ لأنك لو أسقطت « مِنْ » لبقى العموم على حاله ؛ لأن «أحداً» لا يستعمل إلا للعموم فى النفى .

وما ذكرناه من تغاير المعنيين خلاف ما نص عليه سيبويه من تساويهما .

قال الصغار : وهو الصحيح عندى ؛ وأنها مؤكدة فى الموضعين ، فإنها لم تدخل على : « جاءنى رجل » إلا وهو يراد به « ما جاءنى أحد » لأنه قد ثبت فيها تأكيد الاستغراق مع « أحد » ، ولم يثبت لها الاستغراق ، فيحمل هذا عليه ، فلهذا كان مذهب سيبويه أولى .

قال : وأشار إلى أن المؤكدة ترجع لمعنى التبعيض ، فإذا قلت : « ما جاءنى من رجل » فسكانه قال : « ما أتانى بعض هذا الجنس ولا كله » ، وكذا « ما أتانى من أحد » ، أى بعض من الأحدى . انتهى .

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير : نص سيبويه على أنها نص فى العموم ، قال : فإذا قلت : ما أتانى رجل ، فإنه يحتمل ثلاثة معان :

أحدها : أن تريد ما أتاك من رجل فى قوته ونفاده ، بل أتاك الضعفاء .

أحدها : أن تريد أنه ما أتاك رجل واحد ، بل أكثر من واحد .

والثالث : أن تريد ما أتاك رجل واحد ، ولا أكثر من ذلك .

فإن قلت : ما أتاني من رجل ، كان نفيا لذلك كله ، قال : هذا معنى كلامه .

والحاصل أن « من » في سياق النفي تمّ وتستغرق .

ويلتحق بالنفي الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾^(١) .

وجوز الأخفش زيادتها في الإثبات ، كقوله : ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٢) ،

والمراد الجميع ، بدليل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾^(٣) ، فوجب حمل الأول على الزيادة دفعا للتعارض .

وقد نوزع في ذلك ، بأنه إنما يقع التعارض لو كانتا في حق قبيل واحد ، وليس كذلك ، فإن الآية التي فيها « مِنْ » لقوم نوح ، والآخرى لهذه الأمة .

فإن قيل : فإذا غُفِرَ للبعض كان البعض الآخر معاقبا عليه ، فلا يحصل كمال الترغيب في الإيمان ، إلا بغفران الجميع .

وأیضا : فكيف يحسن التبعض فيها ، مع أن الإسلام يجب ما قبله ، فيصح قول الأخفش ، فالجواب من وجوه :

أحدها : أن المراد بغفران بعض الذنوب في الدنيا ، لأن إغراق قوم نوح عذاب لهم ، وذلك إنما كان في الدنيا مضافا إلى عذاب الآخرة ، فلو آمنوا لغفر لهم من الذنوب ما استحقوا به الإغراق في الدنيا ، وأما غفران الذنوب بالإيمان في الآخرة فمعلوم .

والثاني : أن الكافر إذا آمن فقد بقي عليه ذنوب وهي مظالم العباد ، فثبت التبعض بالنسبة للكافر .

الثالث : أن قوله : ﴿ ذُنُوبِكُمْ ﴾ يشمل الماضية والمستقبلية ، فإن الإضافة تفيد

(٢) سورة نوح ٤

(١) سورة الملك ٣

(٣) سورة الزمر ٥٣

العموم ، قليل « من » لتفيد أن المغفور الماضي ، وعدم إطاعهم في غفران المستقبل بمجرد الإسلام حتى يجتنبوا المنهيات .

وقيل : إنها لا ابتداء الغاية وهو حسن ، لقوله : ﴿ يُغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَافَ ﴾^(١) ، وسيبويه يقدّر في نحو ذلك مفعولا محذوفا ، أى يغفر لكم بعضاً من ذنوبكم محافظة على معنى التبعيض .

وقيل : بل الحذف للتخيم ، والتقدير : « يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كشف لكم عن كنهه لا ستمظمت ذلك » ، والشئ إذا أرادوا تفيخه أبهموه ، كقوله : ﴿ فَغَشَّيَهُمْ مِنْ آيَمٍ مَا غَشَّيَهُمْ ﴾^(٢) ، أى أمر عظيم .

وقال الصّغّار : « من » للتبعيض على بابها ، وذلك أن « غفر » تتمدى لمفعولين : أحدهما : باللام ، فالأخفش يجعل المفعول المصريح « الذنوب » وهو المفعول الثانى ، فهكون « من » زائدة ، ونحن نجعل المفعول محذوفاً ، وقامت « من ذنوبكم » مقامه ، أى جملة من ذنوبكم ، وذلك أن المغفور لم بالإسلام ما اكتسبوه في حال الكفر لا حال الإسلام ، والذي اكتسبوه في حال الكفر بعض ذنوبهم لا جميعها .

وأما قوله في آية الصدقة : ﴿ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فالتبعيض ، لأن أخذ الصدقة لا يمحو كل السيئات .

ومما احتج به الأخفش أيضاً قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾^(٣) ، أى أبصارهم ، وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾^(٤) ، أى كل الثمرات . وقوله : ﴿ وَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٥) .

(٢) سورة طه ٧٨

(٤) سورة محمد ١٥

(١) سورة الأنفال ٣٨

(٣) سورة النور ٣٠

(٥) سورة الأنعام ٣٤

وهذا ضعيف أيضا ، بل هي في الأول للتبويض ، لأن النظر قد يكون عن عمد وغير عمد ، والنهي إنما يقع على نظر العمد فقط ، ولهذا عطف عليه قوله : ﴿ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾^(١) ، من غير إعادة « من » ، لأن حفظ الفروج واجب مطلقا ، ولأنه يمكن التحرز منه ، ولا يمكن في النظر لجواز وقوعه اتفاقا ، وقد يباح للخطبة والتعليم ونحوها .

وأما الثانية ؛ فإن الله وعد أهل الجنة أن يكون لهم فيها كل نوع من أجناس الثمار مقدار ما يحتاجون إليه وزيادة ، ولم يجعل جميع الذي خلقه الله من الثمار عندهم ؛ بل عند كل منهم من الثمرات ما يكفيه ، وزيادة على كفايته ، وليس المعنى على أن جميع الجنس عندهم حتى لم تبق معه بقية ؛ لأن في ذلك وصف ما عند الله بالتناهي .
وأما الثالثة : فالتبويض ، بدليل قوله : ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾^(٢) .

لطيفة : إنها حيث وقعت في خطاب المؤمنين لم تذكر ، كقوله في سورة الصف : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾^(٣) إلى قوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾^(٤) .

وقوله في سورة الأحزاب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾^(٥) إلى قوله : ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾^(٦) .

وقال في خطاب الكفار في سورة نوح : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٧) .
وفي سورة الأحقاف : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ

(٢) سورة النساء ١٦٤

(٤) سورة الأحزاب ٧٠ ، ٧١

(١) سورة النور ٣٠

(٣) سورة الصف ١٠ ، ١٢

(٥) سورة نوح ٤

ذُنُوبِكُمْ»^(١) ، وما ذاك إلا للفرقة بين الخطايين ، لثلا يسوّى بين الفريقين في الوعد ، ولهذا إنه في سورة نوح والأحقاف وَعَدَهُمْ مَغْفِرَةً بَعْضُ الذُّنُوبِ بِشَرَطِ الْإِيمَانِ ، لا مطلقاً ، وهو غفران ما بينه وبينهم ، لا مظالم العباد .

الرابع عشر: الملابسة ، كقوله تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾^(٢) ، أى يلبس بعضهم بعضاً ويواليه ، وليس المعنى على النسل والولادة ؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن وعكسه .

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(٣) .

وكذا قوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾^(٤) .

كما يتبرأ الكفار ، كقوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾^(٥) .

فأما قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾^(٦) ، أى بعضكم يلبس

بعضاً ويواليه في ظاهر الحكم ، من حيث يشملكم الإسلام .

(٢) سورة التوبة ٦٧

(٤) سورة آل عمران ٣٤

(٦) سورة النساء ٢٥

(١) سورة الأحقاف ٣١

(٣) سورة التوبة ٧١

(٥) سورة البقرة ١٦٦

مع

للمصاحبة بين أمرين لا يقع بينهما مصاحبة واشتراك إلا في حكم يجمع بينهما ،
ولذلك لا تكون الواو التي بمعنى « مع » إلا بعد فعل لفظاً أو تقديرًا ، لتصح المعية .
وكال معنى المعية الاجتماع في الأمر الذي به الاشتراك دون زمانه .

فالأول يكثر في أفعال الجوارح والعلاج ، نحو : دخلت مع زيد ، وانطلقت مع عمرو ،
وقمنا معا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ ﴾^(١) ، ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا ﴾^(٢)
﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا ﴾^(٣) ، ﴿ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ ﴾^(٤) .

والثاني يكثر في الأفعال المعنوية ، نحو آمنت مع المؤمنين وتبت مع التائبين ، وفهمت
المسألة مع من فهمها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي
مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾^(٦) . ﴿ وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاهِلِينَ ﴾^(٧)
﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أُنْصِتُ وَأَرَى ﴾^(٨) .
﴿ إِنْ مَعَ رَبِّي سَيِّئُونَ ﴾^(٩) .
﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾^(١٠) ، أى بالعناية والحفظ .

﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ﴾^(١١) ، يعنى الذين شاركوه في
الإيمان ، وهو الذى وقع فيه الاجتماع والاشتراك من الأحوال والمذاهب .

(٢) سورة يوسف ١٢

(٤) سورة يوسف ٦٦

(٦) سورة التوبة ١١٩

(٨) سورة طه ٤٦

(١٠) سورة التوبة ٤٠

(١) سورة يوسف ٣٦

(٣) سورة يوسف ٦٣

(٥) سورة آل عمران ٤٣

(٧) سورة التحريم ١٠

(٩) سورة الشعراء ٦٢

(١١) سورة التحريم ٨

وقد ذكروا الاحتمالين المذكورين في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ﴾ ^(١) ، قيل : إنه من باب المعية في الاشتراك ، فتمامه الاجتماع في الزمان على حذف مضاف ؛ إما أن يكون تقديره أنزل مع نبوته ، وإما أن يكون التقدير مع اتباعه .
وقيل : لأنه فيما وقع به الاشتراك دون الزمان ، وتقديره : واتبعوا معه النور .
وقد تكون المصاحبة في الاشتراك بين المفعول وبين المضاف ، كقوله : شممت طيباً مع زيد .

ويجوز أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ^(٢) ، نقل ذلك أبو الفتح القشيري في شرح « الإلمام » عن بعضهم ، ثم قال : وقد ورد في الشعر استعمال « مع » في معنى ينبغي أن يتأمل ليلحق بأحد الأقسام ، وهو قوله :
يَقُومُ مَعَ الرُّمَحِ الرُّدَيْنِي قَامَةً وَيَقْصُرُ عَنْهُ طُولُ كُلِّ نَجَادٍ

وقال الراغب : مع تقتضي الاجتماع ، إما في المكان ، نحو : هما معا في الدار ، أو في الزمان ، نحو : ولدا معا ، أو في المعنى كالمقتضيين ؛ نحو : الأخ والأب ، فإن أحدهما صار أخا للآخر في حال ما صار الآخر أخاه ، وإما في الشرف والرتبة ، نحو : هما معا في العلو ، وتقتضي « مع » النصرة والمضاف إليه لفظ « مع » هو المنصور ، نحو : قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ ^(٣) .

﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ ^(٤) .

﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ ^(٧) . انتهى .

(٢) سورة الكهف ٦٧

(٤) سورة النحل ١٢٨

(٦) سورة البقرة ١٩٤

(١) سورة الأعراف ١٥٧

(٣) سورة التوبة ٤٠

(٥) سورة الحديد ٤

(٧) سورة الشعراء ٦١

وقال ابن مالك : إن « معا » إذا أفردت تساوى « جميعا » معنى .
ورّد عليه الشيخ أبو حيان بأن بينهما فرقا . قال ثعلب : إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعا
احتمل أن يكون القيام في وقتين ، وأن يكون في واحد ، وإذا قلت : قام زيد وعمرو
معا ؛ فلا يكون إلا في وقت واحد .

والتحقيق ما سبق .

ويكون بمعنى النصرة والمعونة والحضور ، كقوله : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ ؛ أى ناصر كما .
﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ ^(١) أى معينهم .
﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ ^(٢) ، أى عالم بكم ومشاهدكم ؛ فكأنه حاضر معهم ؛
وهو ظرف زمان عند الأكثرين ، إذا قلت : كان زيد مع عمرو ، أى زمن مجيء
همرو ، ثم حذف الزمن والجاء وقامت « مع » مقامهما .

النون

للتأكيد ، وهي إن كانت خفيفة كانت بمنزلة تأكيد الفعل مرتين ، أو شديدة فنزلة تأكيد كيد ثلاثا ، وأما قوله تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾^(١) ، من حيث أكدت السجن بالشدة دون ما بعده إعظاما .
ولم يقع التأكيد بالخفيفة في القرآن إلا في موضعين : هذا ، وقوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾^(٢) .

وفي القواعد أنها إذا دخلت على فعل الجماعة المذكور كان ما قبلها مضموما ، نحو : يارجال اضر بن زيدا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَتَوْمِنَنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾^(٣) ، فأما قوله تعالى : ﴿ لَتَن كَشَفْت عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٤) ، فإنما جاء قبلها مفتوحا ، لأنها دخلت على فعل الجماعة المتكلمين ، وهو بمنزلة الواحد ، ولا تلحقه واو الجماعة ، لأن الجماعة إذا أخبروا عن أنفسهم قالوا : نحن نقوم ، ليكون فعلهم كفعل الواحد ، والرجل الرئيس إذا أخبر عن نفسه قال كقولهم ، فلما دخلت النون هذا الفعل مرة أخرى بُني آخره معها على الفتح لما كان لا يلحقه واو الجمع ، وإنما يضمون ما قبل النون في الأفعال التي تكون للجماعة ، ويلحقها واو الجمع التي هي ضميرهم ، وذلك أن واو الجمع يكون ما قبلها مضموما ، نحو قولك : يضربون ، فإذا دخلت النون حذفت نون الإعراب لدخولها ، وحذف الواو لسكونها وسكون النون ، وبقي ما قبل الواو مضموما ، ليدل عليه .
ومثله : ﴿ لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾^(٥) .

فإن كان ما قبل الواو مفتوحا لم يحذفها ، ولكنها تحركها لالتقاء الساكنين ، نحو اخشون زيدا .

(١) سورة يوسف ٣٢

(٢) سورة العلق ١٥

(٣) سورة آل عمران ٨١ ، وقبلها : ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ .

(٤) سورة الأعراف ١٣٤

(٥) سورة الأعراف ١٤٩

الهاء

تكون ضميراً للفائب ، وتستعمل في موضع الجر والنصب ، نحو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾^(١) . وتسكون لبيان السكت . وتلحق وقفاً لبيان الحركة ، وإنما تلحق بحركة بناء ، لا تشبه حركة الإعراب ، نحو ﴿ مَا هِيَ ﴾^(٢) ، وكالهاء في ﴿ كِتَابِيَّة ﴾^(٣) ، و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾^(٤) ، و ﴿ سُلْطَانِيَّة ﴾^(٥) ، و ﴿ مَالِيَّة ﴾^(٦) .

وكان حقها أن تحذف وصلاً وتثبت وقفاً ، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو وصل بنية الوقف في : ﴿ كِتَابِيَّة ﴾ و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾ اتفاقاً ، فأثبتت الهاء كذا عند جميع القراء إلا حمزة ؛ فإنه حذف الهاء من هذه الكلم الثلاث ، وأثبتها وقفاً . أعني في « ماله » و « سلطانيه » و « ماهيه » في القارعة ؛ لأنها في الوقف يحتاج إليها التحسين حركة الموقوف عليه ، وفي الوصل يستغنى عنه .

فإن قيل : فلم لا يفعل ذلك في « كِتَابِيَّة » و « حِسَابِيَّة » ؟ قيل : إنه جمع بين اللفتين .

(١) سورة الكهف ٣٧

(٢) سورة القارعة ١٠ ، والآية : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾ .

(٣) سورة الحاقة ٢٥ ، والآية : ﴿ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَّة ﴾ .

(٤) سورة الحاقة ٢٠ : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّة ﴾ .

(٥) سورة الحاقة ٢٩ ، والآية : ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّة ﴾ .

(٦) سورة الحاقة ٢٨ ، والآية : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّة ﴾ .

ها

كلمة تستعمل على ضربين :

أحدهما : أن تكون اسما سمي به الفعل ^(١) .

وثانيها : للتنبيه ، ولها موضعان :

أحدهما : أن تلحق الأسماء المبهمة المفردة ، نحو : هذا ، وتنزل منزلة حرف من الكلمة ، ولهذا يدخل حرف الجر عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ ﴾ ^(٢) .

ويفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، كقوله : ﴿ لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ ^(٣) .

الثاني : أن تدخل على الجملة ، كقوله : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ ^(٤) .

﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾ ^(٥) .

ويدل على دخول حرف التنبيه على الجملة ، أنه لا يخلو إما أن يُقدَّر به الدخول على الاسم المفرد ، أو الجملة ؛ لا يجوز الأول ، لأن المبهم في الآيتين دخل عليهما حرف الإشارة ؛ فلم أن دخولها إنما هو الجملة . ذكره أبو علي .

(١) قال ابن فارس : « معناه : جذ . تناول ، تقول : هاء يارجل » ويؤمر بها ، ولا ينهى بها

وفي كتاب الله جل ثناؤه : ﴿ هَاؤُمْ أَقْرَبُوا كِتَابِيَّةً ﴾ .

(٢) سورة الصافات ٦١

(٣) سورة النكبات ٤٧

(٤) سورة النساء ١٠٩

(٥) سورة آل عمران ١١٩

هل

للاستفهام ، قيل : ولا يكون المستفهم معها إلا فيما لا ظن له فيه البتة ؛ بخلاف الهمزة ، فإنه لا بد أن يكون معه إثبات . فإذا قلت : أعندك زيد ؟ فقد هجس في نفسك أنه عنده فأردت أن تستثبته ؛ بخلاف « هل » . . حكاها ابن الدهان .

وقد سبق فروق في الكلام على معنى الاستفهام .

وقد تأتى بمعنى « قد » ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ ^(١) ، ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ ^(٣) .

وذكر بعضهم أن « هل » تأتى للتقرير والإثبات ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرٍ ﴾ ^(٤) ، أى فى ذلك قسم . وكذا قوله ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ ^(٥) ، على القول بأن المراد آدم ، فإنه توبيخ لمن ادعى ذلك .

وتأتى بمعنى « ما » كقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ ^(٦) .

وبمعنى « ألا » كقوله : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ^(٧) .

وبمعنى الأمر ، نحو : ﴿ فَهَلْ أَتَتْكُمْ مُّنْهَوْنَ ﴾ ^(٨) .

وبمعنى السؤال : ﴿ هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الفاشية ١

(٤) سورة الفجر ٥

(٦) سورة الكهف ١٠٣

(٨) سورة ق ٣٠

(١) سورة طه ٩

(٣) سورة الإنسان ١

(٥) سورة البقرة ٢١٠

(٧) سورة المائدة ٩١

وبمعنى التمتنى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾^(١) .
وبمعنى « أدعوك » ، نحو : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾^(٢) ؛ فالجاء والمجرور
متعلق به .

هيهات

لتبعيد الشيء ؛ ومنه ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾^(٣) ، قال الزجاج : البعد لما
توعدون .
قيل : وهذا غلط من الزجاج أوقعه فيه اللام ؛ فإن تقديره : بَعْدَ الأمر لما توعدون ،
أى لأجله .

(٢) سورة النازعات ١٨

(١) سورة القجر ٥
(٣) سورة المؤمنون ٣٦

الواو

[الواو العاملة]

حرف يكون عاملاً وغير عامل .

فالعامل قسمان : جار وناصب .

فالجار واو القسم ، نحو : ﴿ وَاللّٰهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾^(١) .

وواو « ربّ » على قول كوفي . والصحيح أن الجرب « ربّ » المحذوفة لا بالواو .

والناصب ثنتان : واو « مع » فت نصب المفعول معه عند قوم ، والصحيح أنه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو .

والواو التي ينتصب المضارع بعدها في مرضمين : في الأجوبة الثمانية ، وأن يعطف بها الفعل على المصدر ، على قول كوفي .

والصحيح أن الواو فيه عاطفة والفعل منصوب بأن مضمرة .

ولها قسم آخر عند الكوفيين ؛ تسمى واو الصرف ، ومعناها : أن الفعل كان يقتضى إعراباً فصرفته الواو عنه إلى النصب ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾^(٢) على قراءة النصب .

[الواو غير العاملة]

وأما غير العاملة فلمها معان :

(١) سورة الأعراف ٢٣

(٢) سورة البقرة ٣٠

الأول : وهو أصلها - العاطفة تُشرك في الإعراب والحكم . وهي لطلق الجمع على الصحيح ، ولا تدل على أن الثاني بعد الأول ، بل قد يكون كذلك ، وقد يكون قبله وقد يكون معه ، فمن الأول : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَامًا ﴾ ^(١) ؛ فَإِنَّ الْإِخْرَاجَ متأخر عن الزلزال ؛ وذلك معلوم من قضية الوجود لا من الواو .

ومن الثاني : ﴿ وَاسْجُدْ وَازْكُكْ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ^(٢) ، والركوع قبل السجود ، ولم يُنقل أن شرعهم كان مخالفا لشرعنا في ذلك .
وقوله تعالى مخبرا عن منكري البعث : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ ^(٣) أي نحيا ونموت .

وقوله : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ ^(٤) ، والأيام هنا قبل الليالي ، إذ لو كانت الليالي قبل الأيام كانت الأيام مساوية لليالي وأقل .
قال الصغار : ولو كان على ظاهره لقال : « سبع ليال وستة أيام » ، أو « سبعة أيام » ، وأما « ثمانية » فلا يصح على جعل الواو للترتيب .

فائدة : قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾ ^(٦) أجاز أبو البقاء كون الواو عاطفة ، وهو فاسد ؛ لأنه يلزم فيه أن يكون الله تعالى أمر نبيه عليه السلام أن يتركه ، وكأنه قال : اتركني واترك من خلقت وحيدا ، وكذلك : اتركني واترك المكذبين ، فتعين أن يكون المراد : خل بيبي وبينهم ، وهو واو « مع » كقولك : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها .

(٢) سورة آل عمران ٤٣

(٤) سورة الحاقة ٧

(٦) سورة المزمل ١١

(١) سورة الزلزال ١ ، ٢

(٣) سورة الجاثية ٢٤

(٥) سورة المدثر ١١

والثاني : واو الاستئناف ، وتسمى واو القطع والابتداء ؛ وهي التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ، ولا مشاركة في الإعراب ، ويكون بعدها الجملتان .
 قالاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَفَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ ^(١) .
 والفعلية ، كقوله : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ ^(٢) ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَيِّئًا وَنَقُولُ لِلْإِنْسَانِ ﴾ ^(٣) والظاهر أنها الواو العاطفة ؛ لكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لجرد الربط ؛ وإنما سميت واو الاستئناف لثلاث يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها .

الثالث : واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ؛ وهي عندم مغنية عن ضمير صاحبها ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ ^(٤) .
 وقوله : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ ^(٥) .
 وقوله : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ ^(٦) .
 وقد يجتمعان نحو : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٧) .
 ﴿ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة الحج ٥
 (٤) سورة آل عمران ١٥٤
 (٦) سورة الأنفال ٥
 (٨) سورة البقرة ٤٤

(١) سورة الأنعام ٢
 (٣) سورة مريم ٦٥ ، ٦٦
 (٥) سورة يوسف ١٤
 (٧) سورة البقرة ٢٢

﴿وَلَا تُبَايِعُواهُمْ وَلَا تَعْلَمُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(١) .
 ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(٢) .
 ﴿لَمْ تَكْفُرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾^(٣) .
 ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٤) .
 ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَتِ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾^(٥) .
 ﴿أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾^(٦) .
 ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾^(٧) .

الرابع : للإباحة ، نحو جالس الحسن وابن سيرين ؛ لأنك أمرت بمجالستهما معا .
 قال : وعلى هذا أخذ مالك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ
 وَالْمَسْكِينِ ۖ ۝ ٥٠٠ ﴾^(٨) الآية .

الخامس : واو الثمانية ، والعرب تدخل الواو بعد السبعة إيدانا بتمام العدد ؛ فإن
 السبعة عندهم هي العقد التام كالعشرة عندنا فيأتون بحرف العطف الدال على المغايرة
 بين المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : خمسة ، ستة ، سبعة ، وثمانية ، فيزيدون الواو
 إذا بلغوا الثمانية .

(٢) سورة البقرة ٢٤٣
 (٤) سورة آل عمران ١٠٢
 (٦) سورة الأنعام ٩٣
 (٨) سورة التوبة ٦٠

(١) سورة البقرة ١٨٧
 (٣) سورة آل عمران ٩٨
 (٥) سورة البقرة ٢٦٧
 (٧) سورة مريم ٢٠

حكاه البغوي عن عبد الله بن جابر عن أبي بكر بن عبدوس ، ويدل عليه قوله تعالى :
﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾^(١) .

ونقل عن ابن خالويه وغيره ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَذِبُهُمْ ﴾^(٢) بعد
ما ذكر العدد مرتين بغير واو .

وقوله تعالى في صفة الجنة : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(٣) ، بالواو لأنها ثمانية ، وقال تعالى
في صفة النار : ﴿ فَتُحِثُّ أَبْوَابُهَا ﴾^(٤) ، بغير واو لأنها سبعة ، وفعل ذلك فرقا بينهما .
وقوله : ﴿ وَاللَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(٥) ، بعد ما ذكر قبلها من الصفات بغير واو .
وقيل : دخلت فيه إعلاما بأن الأمر بالمعروف ناه عن المنكر في حال أمره بالمعروف ،
فهما حقيقتان متلازمتان .

وليس قوله : ﴿ تَيْبَاتٍ وَأُبْكَارًا ﴾^(٥) من هذا القبيل ، خلافا لبعضهم ؛ لأن الواو
لو أسقطت منه لاستحال المعنى ، لتناقض الصفتين .

ولم يثبت المحققون واو الثمانية ، وأولوا ما سبق على العطف أو واو الحال وإن دخلت
في آية الجنة ، لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم ، وحذفت في الأول لأنها كانت مغلقة
قبل مجيئهم .

وقيل : زيدت في صفة الجنة علامة لزيادة رحمة الله على غضبه وعقوبته ، وفيها زيادة
كلام سبق في مباحث الحذف .

وزعم بعضهم أنها لا تأتي في الصفات إلا إذا تكررت النعوت ، وليس كذلك

(٢) سورة الكهف ٢٢

(٤) سورة التوبة ١١٢

(١) سورة الحاقة ٧

(٣) سورة الزمر ٧١ ، ٧٣

(٥) سورة التعريم ٥

بل يجوز دخولها من غير تكرار ، قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾^(١)
وقال : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾^(٢) .
وتقول : جاءني زيد والعالم .

السادس : الزيادة للتأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾^(٣) ، بدليل
الآية^(٤) الأخرى .

قال الزمخشري : دخلت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، الدالة على أن
انصافه بها أمر ثابت مستقر^(٥) .

وضابطه أن تدخل على جملة صفة للنكرة ، نحو جاءني رجل ومعه ثوب آخر، وكذا
﴿ وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾^(٦) .

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك في باب الاستثناء من شرح « التسهيل » ، وتابعه .
الشيخ أثير الدين : إن الزمخشري تفرد بهذا القول ؛ وليس كذلك ؛ فقد ذكر الأزهري
في « الأزهريّة » ؛ فقال : وتأتي الواو للتأكيد ، نحو : مارأيت رجلا إلا وعليه ثوب
حسن . وفي القرآن منه : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾^(٧) ، وقال :
﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾^(٨) . انتهى .

وأجازه أبو البقاء أيضا في الآية ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ
خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٩) ، قال : يجوز أن تكون الجملة في موضع نصب صفة لـ « شيء » وساغ
دخول الواو ، لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا^(١٠)

(١) سورة الكهف ٢٣

(٢) سورة الحجر ٤

(٣) الكشاف ٢ : ٤٤٤

(٤) سورة البقرة ٢١٦

(٥) سورة الأنبياء ٤٨

(٦) هي ما يأتي آية الشعراء ٢٠٨

(٧) سورة الشعراء ٢٠٨

(٨) لملاء مامن به الرحمن ١ : ٥٤

وأجاز أيضا في قوله تعالى : ﴿ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾^(١) ، فقال : الجملة في موضع جرّ صفة لـ « قربة »^(٢) .

وأما قوله : ﴿ فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ﴾^(٣) ، فقليل : الواو زائدة ، ويحتمل أن يكون مجزوما جواب الأمر ، بتقدير : اضرب به ولا تحنث .
ويحتمل أن يكون نهيا .

قال ابن فارس^(٤) : والأول أجود .

وكذلك قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ ﴾^(٥) ، قيل :

الواو زائدة

وقيل : ولنعلّمه^(٦) فعلنا ذلك .

كذلك : ﴿ وَحَفِظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾^(٧) أي وحفظنا فعلنا ذلك^(٨) .

وقيل في قوله : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(٩) : إنها زائدة للتأكيد ، والصحيح أنها عاطفة ، وجواب « إذا » محذوف ، أي سعدوا وأدخلوا .

وقيل : وليعلم فعلنا ذلك ، وكذلك : ﴿ وَحَفِظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾^(٧) ، أي وحفظنا فعلنا ذلك .

(٢) إملاء مامن به الرحمن ١ : ٦٤

(١) سورة البقرة ٢٥٩

(٣) سورة ص ٤٤

(٤) فقه اللغة ٩١ ، وعبارته : « وتكون الواو مقحمة » ، كقوله جل ثناؤه : ﴿ فَأَضْرِبْ بِهِ

وَلَا تَحْنَثْ ﴾ ، أراد - والله أعلم - فاضرب به لا تحنث ، جزماً على جواب الأمر ، وقد تكون نهيا ،

والأول أجود .

(٦) في الأصلين : « ولنعلم » وصوابه من ابن فارس .

(٥) سورة يوسف ٢١

(٨) فقه اللغة ٩١

(٧) سورة الصافات ٧

(٩) سورة الزمر ٧٣

وقيل في قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ ^(١) ، أى نادينه . والصحيح أنها عاطفة ، والتقدير : عرف صبره ونادينه : ﴿ وَكَذَلِكَ نَرَى إِبْرَاهِيمَ مَلِكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ﴾ ^(٤) ، أى لنعلم .

وقوله : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ مِنَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ ^(٥) .

وزعم الأخفش أن « إذا » من قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(٦) ، مبتدأ وخبرها

« إذا » في قوله : ﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ ^(٦) ، والواو زائدة ، والمعنى أن وقت انشقاق

السما هو وقت مد الأرض وانشقاقها ، واستبعده أبو البقاء ؛ لوجهين :

أحدهما : أن الخبر محط الفائدة ، ولا فائدة في إعلامنا بأن وقت الانشقاق في وقت

للد ، بل الغرض من الآية عظم الأمر يوم القيامة .

والثاني : بأن زيادة الواو تغلب في القياس والاستعمال .

وقد تحذف كثيرا من الجمل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ

قُلْتَ ﴾ ^(٧) ، أى « وقلت » ، والجواب قوله تعالى : ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ :

وقوله : ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴾ ^(٨) ،

وفي القول أكثر : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ . . . ﴾ ^(٩) الآية .

وقوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ . وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴾ ^(١٠)

(٢) سورة الأنعام ٧٥

(٤) سورة آل عمران ١٤٠

(٦) الانشقاق ١ ، ٣

(٨) سورة الرعد ٢

(١٠) سورة الواقعة ٤٥ ، ٤٦

(١) سورة الصافات ١٠٣ ، ١٠٤

(٣) سورة الأنبياء ٤٨

(٥) سورة آل عمران ٩١

(٧) سورة التوبة ٩٢

(٩) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

ويكأن

قال الكسائي: كلمة تندم وتعجب، قال تعالى: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾^(١)،
﴿وَيَكُنَّ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٢).

وقيل: إنه صوت لا يقصد به الإخبار عن التندم. ويحتمل أنه اسم فعل مسماه
«ندمت» أو «تعجبت».

وقال الصفار: قال المفسرون معناه: ألم تر، فإن أرادوا به تفسير المعنى فسلم، وإن
أرادوا تفسير الإعراب فلم يثبت ذلك.

وقيل بمعنى «ويلك» فكان ينبغي كسر «إن».

وقيل «وي» تنبيه، وكان للتشبيه وهو الذي نص عليه سيبويه.

ومنها من جعل كأن زائدة لا تفيد تشبيهاً...^(٣) ولم يثبت، فلم يبق إلا أنها
للتشبيه، الأمر يشبه هذا، بل هو كذا.

قلت: عن هذا اعتذر سيبويه، فقال: المعنى^(٤) على أن القوم انقهبوا فتكلموا
على قدر علمهم، أو نهبوا، قليل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا!

وهذا بدیع جدا كأنهم لم يحققوا هذا الأمر، فلم يكن عندهم إلا ظن، فقالوا نشبه
أن يكون الأمر كذا، ونهوا. ثم قيل لهم: يشبه أن يكون الأمر هكذا على وجه
التقرير انتهى.

وقال صاحب «البيسط» كأنه على مذهب البصريين، لا يراد به التشبيه بل القطع واليقين،

(١) سورة القصص ٨٢

(٢) سورة القصص ٨٢

(٣) يفاض بالأمور وفي بقية العبارة غموض.

(٤) الكتاب ١ : ٢٩٠

وعلى مذهب الكوفيين يحتمل أن تكون الكاف حرفاً للخطاب ؛ لأنه إذا كان اسم فعل لم يضاف .

وذهب بعضهم إلى أنه بكالاه اسم .

وذهب الكسائي إلى أن أصله « ويلك » فحذفت اللام وفتحت على مذهبه أن ، باسم الفعل قبلها .

وأما الوقف فأبو عمرو وبعقوب يقفان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين ، والكسائي يقف على الياء ؛ وهو مذهب البصريين ؛ وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلاً ، وإن خالف مذهبهم في النحو ولم يكتبوها منفصلة ، لأنه لما كثرت بها الكلام وصلت .

ويل

قال الأصمى : « ويل » تقييح ، قال تعالى : ﴿ وَلَكُمْ الْوَيْلُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾^(١) .
وقد توضع موضع التحسر والتفجع منه ، كقوله : ﴿ يَا وَيْلَتَنَا ﴾^(٢) ، ﴿ يَا وَيْلَتِي أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ ﴾^(٣) .

(٢) سورة الكهف ٤٩

(١) سورة الأنبياء ١٨

(٣) سورة المائدة ٣١

يا

لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، ومنه قول الداعي : يا الله ؛ وهو ﴿ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ، استقصارا لنفسه ، واستبعادا لها من مظان الزلفى .

وقد ينادى بها القريب إذا كان ساميا أو غافلا ؛ تنزيلا لها منزلة البعيد .

وقد ينادى بها القريب الذى ليس بسام ولا غافل ؛ إذا كان الخطاب المرتب على النداء فى محل الاعتناء بشأن المنادى .

وقد تحذف ، نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ^(١) . ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً ﴾ ^(٢) ﴿ قَالَ آتِنَا أُمَّ ﴾ ^(٣) .

وقد قيل فى قوله تعالى : ﴿ أَمِنْ هُوَ قَاتِلُ آتَاءِ اللَّيْلِ ﴾ ^(٤) فى قراءة تخفيف «من» : إن الهمزة فيه للنداء ؛ أى يا صاحب هذه الصفات .

قال ابن فارس : تأنى للتأسف والتلطف ؛ نحو : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ ^(٥) . وقيل للتنبيه .

قال : وللتلذذ ؛ نحو :

* يَا بَرْدَهَا عَلَى الْفُؤَادِ لَوْ تَقِفْ *

* وَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ فَخَصْلًا *

(٢) سورة يونس ٨٨

(٤) سورة الزمر ٩

(١) سورة يوسف ٢٩

(٣) سورة الأعراف ١٥٠

(٥) سورة النمل ٢٥

في آخر النسخة المنقول منها ما مثاله :

تمت النسخة المباركة بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ، ونسأل الله العظيم ،
ربّ العرش العظيم أن يجعله خالصا لوجهه الكريم مقربا بالفوز في جنات النعيم ،
وذلك في اليوم المبارك السعيد ، رابع عشر شهر شعبان الفرد ، من شهر سنة تسع
وسبعين وثمانمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، والحمد لله
ربّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين .

وغفر الله لنا ولكم ولجميع المسلمين والحمد لله ربّ العالمين .

وإن تجد عيباً فسُدّ الخللًا فجلّ من لا فيه عيبٌ وعَلَا^(١)

(١) كذا في آخر نسخة م، وفي آخر ت: «نجز الكتاب بعون الملك الوهاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجعله خالصا لوجهه الكريم مقربا بالفوز إلى جنات النعيم». وكان الفراغ من نسخه يوم الأربعاء المبارك الموافق لإحدى عشر من ذي القعدة سنة خمسة وثلاثين بعد الثمئة والألف أحسن الله عاقبته بحمد الله وآله وصحبه وسلم آمين .

فهرس الموضوعات

صفحة	
٣	مقابلة الجمع بالجمع
٦	قاعدة : فيما ورد في القرآن مجموعا ومفردا ، والحكم في ذلك
٢٢	تنبيه : في الجموع
٢٣	قاعدة نحوية
٢٤	قاعدة في الضمائر
٤٠	قاعدة في دلالة الجزء على الكل
٤١	قاعدة ، قد يتجاوز بحذف الضمير للعلم به
٤١	قاعدة في مرتبة المضمرة مع الظاهر
٤٢	قاعدة ، الضمير لا يمدد إلا على شاهد محسوس
٤٢	قاعدة ، فيما يتعلق بالسؤال والجواب
٤٦	قاعدة ، في السؤال والجواب أيضا
٤٧	قاعدة ، في السؤال والجواب أيضا
٥٢	قاعدة ، في أن أقل الأمم سؤالا أمة محمد عليه السلام
٥٥	الخطاب بالشئ عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأمر
٥٨	تنبيه في التهمك
٥٩	التأديب في الخطاب بإضافة الخير إلى الله
٦٣	قاعدة في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن
٦٦	قاعدة في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل
٧١	تنبيه في أن مضمرة الفعل كظهوره في إفادة الحدوث
٧٢	تنبيه حول دلالة الاسم على الثبوت والفعل على التجدد والحدوث
٧٣	قاعدة في قوله تعالى : من السموات والأرض ، ونحوها
٧٤	قاعدة في قوله تعالى : فن أظلم ممن افترى على الله كذبا ونحوها
٧٧	قاعدة في الجحد بين الكلامين
٧٨	قاعدة في ألفاظ يظن بها الترادف وليست منه
٨٥	قاعدة عن الجويني في الفرق بين الإتيان والإعطاء
٨٧	قاعدة في التعريف والإنكار
٩٣	تنبيه في أن أسباب التعريف والتفكير إنما تعرف بالقرائن
٩٣	قاعدة فيما إذا ذكر الاسم مرتين

مقدمة

١٠١

قواعد تتعلق بالعطف :

القاعدة الأولى في انقسامه إلى عطف المفرد على مثله وعطف الجمل

١٠١

القاعدة الثانية في انقسامه باعتبار عطف الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل

١٠١

القاعدة الثالثة في انقسامه باعتبار المعطوف

١١٣

القاعدة الرابعة ، قد يعطف المسمى على نفسه في مقام التأكيد

١١٣

القاعدة الخامسة في جواز حذف الفاء والواو عند الحكاية

١١٤

القاعدة السادسة في العطف على المضمرة

١١٧

قواعد في العدد :

١١٧

القاعدة الأولى في اسم الفاعل المشتق من العدد

١١٨

القاعدة الثانية فيما يضاف إلى العدد من الثلاثة إلى العشرة

١١٩

القاعدة الثالثة ، ألفاظ العدد نصوص .

١٢١

أحكام لألفاظ يكثر دورانها في القرآن :

١٢١

لفظ « فعل »

١٢١

لفظ « كان »

١٢٧

مسألة في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن »

١٢٨

مسألة في نفي « كان » وأحوالها

١٢٨

لفظ « جعل »

١٣٥

حسب

١٣٦

كاد

١٣٩

قاعدة في معنى « كاد » بمعنى « أراد »

١٣٩

قاعدة في فعل المطاعة

١٤٤

قاعدة في قوله تعالى : « إنما أنت منذر من يخشاها »

١٤٤

احتمال الفعل للجزم والنصب

١٤٩

رأى

١٥٤

تنبيه في الكلام على لفظ « رأيت »

١٥٥

علم العرفانية

١٥٦

ظن

١٥٧

قاعدة في الكلام على مفعولي « ظن »

١٥٨

شعر

صفحة	عسى وعل
١٥٨	أخذ
١٦٣	سأل
١٦٤	ودّ
١٦٧	أفضل التفضيل
١٦٨	تنبيه في لفظ « سواء »
١٧٣	
	النوع السابع والأربعون
	في الكلام على المفردات من الأدوات
١٧٥	الهمزة
١٧٨	مسألة في دخول الهمزة على « رأيت »
١٧٨	مسألة في دخول الهمزة على « لم »
١٧٩	أم
١٨٠	مسألة في ضرورة تقديم الاستفهام على « أم »
١٨٥	مسألة في أن السؤال بـ « أو » غير السؤال بـ « أم »
١٨٦	إذن
١٨٧	إذا
١٩٠	قاعدة حول قوله تعالى « كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا »
٢٠٤	إذ
٢٠٧	تنبيه في وقوع إذ بعد « واذكر »
٢٠٨	أو
٢٠٩	إن المكسورة الخفيفة
٢١٥	قاعدة عن ابن جني في أن « إن » الشرطية تفيد معنى التكثير
٢٢٠	تنبيه ، وقع في القرآن الكريم « إن » بصيغة الشرط وهو غير مراد ، وشواهد على ذلك
٢٢١	أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون
٢٢٣	إن المكسورة المشددة
٢٢٩	أن المفتوحة المشددة
٢٣٠	إنما
٢٣١	إلى
٢٣٢	تنبيه في أن « إلى » قد تعمل اسما
٢٣٤	

صفحة

٢٣٥
٢٣٦
٢٣٦
٢٤١
٢٤٢
٢٤٥
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥١
٢٥١
٢٥٢
٢٥٨
٢٦١
٢٦٦
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٧
٢٨٠
٢٨٠
٢٨٠
٢٨٢
٢٨٤
٢٨٦
٢٨٨
٢٩٠
٢٩٣
٢٩٤

ألا ، بالفتح والتخفيف

ألا بالفتح والتشديد

إلا

قائدة عن الرماني في معنى « إلا »

أما المفتوحة المضمرة المشددة الميم

إما المكسورة المشددة

الآن

أن

أني

أيان

إي

حرف الباء

بل

بلى

ثم

ثم المفتوحة

حاشا

حتى

حيث

دون

ذو وذوات

رويدا

ربما

السين

سوف

على

عن

عسى

عند

غير

الفاء

صفحة	
٣٠٢	في
٣٠٥	قد
٣١٠	الكاف
٣١١	كان
٣١١	كان
٣١١	كانين
٣١٢	كاد
٣١٣	كلا
٣١٧	كل
٣٢٦	يلا ويكتنا
٣٢٨	كم
٣٣٠	كيف
٣٣٤	اللام وهي قسمان :
٣٣٤	القسم الأول غير العاملة
٣٣٩	القسم الثاني العاملة
٣٥١	لا
٣٦٢	لات
٣٦٢	لاجرم
٣٦٣	لو
٣٦٧	لولا
٣٧٩	لوما
٣٨٠	لم
٣٨١	لما
٣٨٦	لما الخفيفة
٣٨٧	لن
٣٨٩	لكن
٣٩٢	لعل
٣٩٦	ليس
٣٩٦	لذن
٣٩٨	ما وهي قسمان :
٣٩٨	ما الاسمية

٤٢٥

٤٠٥

٤١١

٤٦٥

٤٢٧

٤٢٠

٤٣١

٤٣٢

٤٣٣

٤٣٤

٤٣٥

٤٣٥

٤٣٥

٤٤٣

٤٤٤

٤٤٥

ما الحرفية

كن

من

مع

النون

الماء

ها

حل

حيات

الواو

الواو العاملة

الواو غير العاملة

ويكأن

ويل

يا

الفهارس العامة

٣ : ٧٦ ، ٧٣ ، ١٠٧ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٩١ ،
 ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢١٤ ، ٣٦٠
 ٤ : ٢٩ ، ١١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٧٤ ، ٣٠١ ، ٣١٥ ،
 ٣٣٢ ، ٣٤٨ ، ٣٦٢ ، ٤٠٨ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤
 الألفش (علي بن سليمان) :
 ١ : ٣٥٠
 الألفش بن شريق :
 ١ : ١٦٢
 أرسططاليس :
 ٣ : ١٥٤
 الأزهرى (أبو منصور محمد بن أحمد
 بن الأزهر) :
 ١ : ٢١٨ (*) ، ٢٩٢ ، ٢٩٨
 ٢ : ٤٨١
 ٣ : ٣٧٤
 الأستراباذى (محمد بن حسن الرضى - صاحب
 البسيط) :
 ٤ : ٢١١
 أبو إسحاق الإسفرايينى (أبو إسحاق إبراهيم
 ابن محمد بن إبراهيم الإسفرايينى) :
 ٢ : ٤٨ (*)
 إسحاق بن راهويه :
 ١ : ٤٣٩ ، ٤٤٥
 ٢ : ١٥٩
 أبو إسحاق الزجاج = الزجاج
 أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي :
 ١ : ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٤٨ ، ٤٤٤
 ابن إسحاق (محمد بن إسحاق صاحب السيرة) :
 ١ : ٤٣٢
 ٣ : ٨ ، ١٨٦
 إسحاق بن منصور :
 ١ : ٤٤٥

أحمد بن عبد النور الملقب (صاحب كتاب رصف
 المبانى)
 ٤ : ٢٧٦
 أبو أحمد بن عدى الجرجاني :
 ٧ : ١٥٨
 أحمد بن أبي عمران :
 ١ : ٢١٦
 أحمد بن فارس بن زكريا :
 ١ : ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١٧٤ ، ٢٣٧ ،
 ٢٥٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٣٧٧
 ٤٦٥
 ٢ : ١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٦ ، ١٨٥ ، ٢٢٤ ،
 ٣١٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٤٣ ، ٤٧٣
 ٣ : ٣٩١ ، ٣٨٨ ، ٢٩٧ ، ٢٨٨ ، ١٢٤ ، ٢٧ ، ٧ : ٣
 ٤ : ١٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٩ ، ٣٨٨ ، ٣١٢ ،
 ٣١٥ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٤٤٥
 أحمد بن النير أبو العباس = ابن النير
 أحمد بن يحيى ثعلب :
 ١ : ٢١٧ ، ٣٣٩
 ٢ : ١٠١ ، ١٨٣ ، ٢٤٢ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،
 ٣٩٢ ، ٧٦
 ٣ : ٧٢ ، ٨٤ ، ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٤٣٠
 ٤ : ٣٦ ، ٧٧ ، ٣٤٨ ، ٣٩٤ ، ٤٢٩
 أحمد بن يحيى بن سعيد أبو عبد الله الداودى
 (صاحب المرشد) :
 ٢ : ١٧٨
 أبو الأحوس (عوف بن مالك بن نضلة الجشمى) :
 ١ : ٢٤٨ ، ٤٤٤
 الألفش (سعيد بن معدة) :
 ١ : ٣٨
 ٢ : ٣١٦ ، ٣٧٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ،
 ٤٥٥

برهان الدين الرشيدى :
٥٠٧ : ٢
ابن برهان (أبو الفتح أحمد بن عباس بن برهان) :
٧٩ : ٢ (*) ، ٤٥٧
٢٨٠ : ٣
٣١٠ ، ٢٢٩ : ٤
ابن برى :
٣٥١ ، ٢٧٨ ، ٢٦٦ ، ١٢٦ : ٤
البزاز (أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى) :
١٩٠ : ١ (*)
البزى :
٣٢١ : ١
البزدوى (على بن محمد بن الحسين) :
٤٦٥ : ١ (*)
٤٩٨ : ٢
بشر بن السرى :
٤٧١ : ١
البغوى (عبد الله محمد) :
٤٧٦ : ١
البغوى (أبو محمد الحسن بن مسعود) :
٣٣ : ١ (*) ، ٢٤٨ ، ٣٣٠ ، ٤٤٤ ، ٤٧٦
٢ : ٢ ، ٨٩ ، ٨٦ ، ٦٤ ، ١٥٠
٣ : ٣ ، ٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ١٨٢
٤ : ٤ ، ٣٩٤ ، ٤٢٠ ، ٤٣٩ ، ١٨٢
أبو البقاء (عبد الله بن الحسين العكبى) :
٦٣ : ١ (*) ، ٣٠١ ، ٣١٧ ، ٣٣٩ ، ٣٧٦
٢ : ٢ ، ١٩٨ ، ٢٨٩ (*) ، ٣٢٥ (*) ، ٣٦٥ ،
٤٤٦ ، ٤١٦ ، ٣٩٥
٣ : ٣ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ، ٣٥٠ ، ٣٦٦
٤ : ٤ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٨٣ ، ١٨٥
١٩٢ ، ٢١٢ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٣٥٢ ، ٤٤٠
أبو بكر الأصم (عبد الرحمن بن كيسان) :
١٥٨ : ٢

الأوزاعى :
٤٦٣ : ١
٧٨ : ٢
أوس بن حذيفة :
٢٥٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ : ١
أيوب عليه السلام :
٢٦٧ ، ٣٠ : ٣
(ب)
ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد) :
٤٤٨ : ٢ (*)
٤ : ٤ ، ١٣ ، ٨٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣
البجل :
١٥٠ : ٢
البخارى (صاحب الصحيح) :
١ : ٢٢ ، ٣٣ (*) ، ١١١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ،
٢٣٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٢٨ ، ٢١٠ ،
٤٨١ ، ٤٨٠ ، ٤٦٤ ، ٤٣٢ ، ٢٥٨
٢ : ٢ ، ٣٥ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ٢٠٢ ، ٢٣٨
بدر الدين بن مالك (محمد بن محمد بن عبد الله
ابن مالك بدر الدين بن جمال الدين) :
٥٩ : ٢ (*)
١٢ : ٣
البراء بن عازب :
٢٠٩ : ١
ابن برجان (أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن) :
١٨ : ١ (*)
١٢٩ : ٢
٣٧٩ : ٤
البرزبانى :
٥٠٣ : ٢
أبو البركات بن الأنبارى :
٣٠٣ : ٣

٣١٥ ، ٢٧٣ ، ١٦٢ ، ٣٩ : ٢	أبو بكر الأنباري (محمد بن القاسم) :
٣١٣ : ٣	٢٩٤ ، ٢٩١ ، ٢٦٠ ، ٢١٨ ، ٢٠٩ : ١
أبو بكر الصيرفي :	٣٥٥ ، ٣٤٢
٢١٨ ، ٥٣ : ٢ (*)	٥٠٥ ، ٢٤١ ، ٢١٢ ، ١٤٧ ، ٢٨ : ٢
٧ ، ٤ : ٣	٢٥٩ ، ١٢٧ ، (*) ٥٢ : ٣
أبو بكر بن الطيب = أبو بكر الباقلائي	٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٢٨٨ ، ٢٣٤ ، ٣١ ، ٢٤ : ٤
أبو بكر بن عبدوس :	أبو بكر الباقلائي (محمد بن الطيب) :
٤٣٩ : ١	٢٣ : ١ (*) ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١٦٧ ، ١٩١ ،
أبو بكر بن العربي (محمد بن عبد الله بن محمد بن	٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ،
عبد الله المعافري) :	٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦ ،
٢١٣ ، ٢١٢ ، ٣٦ ، ٢٦ ، (*) ١٦ : ١	٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٨٧ ، ٣١١ ،
٤٩٠ ، ٤٤٢ ، ٤٣٩ ، ٢٦٨	٤٨٣ ، ٤٦٩ ، ٤٣٨
٩٠ ، ٤١ ، (*) ٤٠ ، ٣٥ ، ٢٨ ، ٣ : ٢	٩٩ ، ٩٨ ، ٩٤ ، ٩٠ ، ٥١ ، ٣٩ : ٢
(*) ١٢٥ : ٣	١٠٨ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١ ،
بكر بن الولاء القشيري :	١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨
(*) ٣ : ٢	٣٤٩ ، ٣٤٣ ، ٦٩ : ٣
أبو بكر بن قادم :	أبو بكر بن داود
٣٦٢ : ٣	٣٢٨ : ١
أبو بكر بن مجاهد (أحمد بن موسى بن العباس	أبو بكر الرازي (أحمد بن علي المعروف بالخصاص) :
ابن مجاهد) :	٢٢٦ ، ٤٠ ، (*) ٣ : ٢
٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤٣ : ١ (*)	١٢٧ : ٤
أبو بكر النفاس :	أبو بكر الزنجاني (محمد بن إبراهيم الزنجاني) :
١٥٩ : ٢	٣٢٥ : ١ (*)
أبو بكر النيسابوري (عبد الله بن محمد) :	أبو بكر بن السراج :
(*) ٣٦ : ١	٣٧٧ : ١
أبو بكرة (نعيم بن الحارث) :	٢٠٩ : ٣
٢٢١ : ١	أبو بكر بن أبي شيبة :
ابن بكير :	٤٣٢ ، ٢٤٧ : ١
٣ : ٢	أبو بكر الصديق :
بلال بن رباح :	٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٢٣ ، ١٧٣ ، ١٦٠ : ١
٤٧٠ ، ٤٦٩ : ١	٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ،
	٢٦٢ ، ٢٨١ ، ٢٩٥ ، ٣٣٥ ، ٤٤٤ ،
	٤٨٢ ، ٤٦٩

تقي الدين بن دقيق العيد (محمد بن علي بن وهب
ابن مطيع) :
٢ : ٢٠٤ (*) ، ٣٠٦
تقي الدين بن رزين :
٤ : ١٨٨
تقي الدين القشيري :
٢ : ٢٠٥
أبو تمام :
٣ : ١١٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤
٤ : ٣٢٧
تيم الداري :
١ : ٢٤١
التميمي :
١ : ٤٣٤
التنوخني = محمد بن محمد التنوخني
التوحيدى = أبو حيان
ابن التياتي (أبو غالب تمام بن غالب بن عمرو المرسى
التياتي) :
١ : ٢٩٢ (*)

(ث)

ثعلب = أحمد بن يحيى
الثعالي (أحمد بن محمد بن إبراهيم) :
١ : ١٣ (*) ، ٤٣٢ ، ٤٣٥
٢ : ٢٤٦ (*) ، ٣٦٧
الثماني (عمر بن ثابت أبو القاسم) :
٢ : ٣١٨ (*)
الثوري = سفيان

(ج)

جابر بن عبد الله الأنصاري :
١ : ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٣٣٧
٢ : ١٣

بليقيس :

١ : ٣٥١
٢ : ٢٣٧ ، ٤٠٨
٣ : ١٩٥ ، ٢٩٤ ، ٤١٧
ابن البناء = أبو العباس الراكشي
بندار بن الحسين الفارسي :
٢ : ١٠٠
بهدة أبو النجود :
١ : ٣٢٨

البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين) :

١ : ٨ ، ٣٢ ، ١٩٠ (*) ، ٢١٧ ، ٢١٨
٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٨
٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٤٥٥ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤
٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦
٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٦
٢ : ٨٣ ، ١٦٠ - ١٦٢ ، ١٨٨

٣ : ٣٦

٤ : ٢١٣ ، ٢٨٨

(ت)

تاج الدين بن الفركاح (عبد الرحمن بن إبراهيم) :
١ : ٢٤٦
٣ : ٨٨
التاج السكندی (أبو الين زيد بن الحسن) :
١ : ٢٩٨ (*) ، ٣٢٥ (*)
تاج الدين محمد بن محمد الأسفرايني (صاحب ضوء
المصباح)

٤ : ٨٩

الترمذي :

١ : ٣٠ ، ٢٢٧ ، ٢٤١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤
٤٤٥ ، ٤٦٩ ، ٤٧١
٢ : ٦٧ ، ١٦١

أبو جعفر بن الزبير (أحمد بن إبراهيم) :

١ : ٣٥ (٥) ، ١١٢ ، ٢٥٨

٢ : ٤٤٦

٣ : ٣٣٤

٤ : ١٥١ ، ٢٠٣ ، ٤٢٢

جعفر بن أبي طالب .

١ : ٢٠٢ ، ٢٠٥

أبو جعفر الطبري = محمد بن جرير

أبو جعفر بن قنقاع الذي (يزيد بن القنقاع) :

١ : ٣٣٠ (٥)

جعفر بن محمد الصادق :

١ : ٤٥٢

أبو جعفر النعمان (أحمد بن محمد بن إسماعيل) :

١ : ٢٥٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ٤٤٨

٢ : ٢٨ ، ٢٩ ، ١٥٩ ، ١٤٠ ، ٧١٤ ، ٧٨٦

٣ : ٣٢٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٩ ، ٣٨٦

١ : ٤٠٩ ، ٤٦٣

٣ : ١٢ ، ٨٥ ، ٢٠٤

٤ : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٥ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٥

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٢٦ ، ٢٥٤

٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٣١٣

٣٢٥ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٤١٠

٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣

جمونة بن شعوب الليثي :

١ : ٣٢٧ (٥)

جال الدين بن مالك = ابن مالك

ابن جعة الموصل :

٤ : ٢٤٣ ، ٣٦٤

ابن جندب :

٢ : ١٦١

جندع بن ضمرة الليثي :

١ : ٢٠٤

الملاحظ (عمرو بن بحر) :

١ : ٢٥١

٢ : ٣٠٤ ، ٣٨٣

ابن جبير :

١ : ٣٢٩

٣ : ٧٩

جبير بن مطعم :

٢ : ١٠٦

الجراح بن مليح (أبو وكيع) :

١ : ١٩٠

جرار بن تمام :

١ : ٢٤٦

الجرجاني (أبو العباس أحمد بن محمد) :

١ : ٤٥٦ (٥)

الجرجاني = عبد القاهر

الجرمي :

٤ : ٢٣٩

ابن جريج :

٢ : ٣١٤

٤ : ٢١٣

ابن جرير = محمد بن جرير

جرير بن عطية الحطفي :

٢ : ٣٤٣

٣ : ٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠

الجزري :

٣ : ١٧٧

الجبيري (إبراهيم بن عمر بن إبراهيم) :

١ : ٥٣ (٥) ، ٩٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦

أبو جعفر بن الباقر (أحمد بن علي بن أحمد بن

خلف) :

١ : ٣١٨ (٥)

ابن جني (أبو الفتح عثمان) :

- ١ : ٢٦٤ ، ٣٠٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٩
٢ : ١٤٧ ، ٢٣٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٧ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦ ، ٤٠٣ ، ٤١٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٩٦
٣ : ٣٧ ، ٥ ، ٧١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٥٩ ، ٢٨٩ ، ٣١٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٦٥ ، ٣٨٨ ، ٤٤٩
٤ : ٣ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٩ ، ٣٨١ ، ٣٢٢ ، ٣١٨ ، ٢٥٦ ، ٢٢٩ ، ٢٢٠

الجنيد :

٢ : ٨٩

الجنيدى :

٣ : ٣٦

أبو جهل :

٢ : ٢٣١ ، ٢٨٨ ، ٣١٤

ابن الجوزى (أبو الفرج عبد الرحمن بن طلي) :

١ : ٤٣٦

٢ : ٢٨ (*) ، ٣٧ ، ٣٩ ، ١٠٢ (*) ، ٣١٥

٣ : ٢٦

الجوهري (إسماعيل بن حماد أبو نصر) :

١ : ٢٧٧ ، ٢٩٢ (*)

٢ : ٢٨٦ ، ٤١٧

٣ : ٣٦٠

الجويني (عبد الملك بن أبي عبد الله بن يوسف ،
إمام الحرمين)

١ : ٢٣ (*) ، ٦٦ ، ٤٥٩ ، ٤٨٢

٢ : ١٧ ، ٢٦٣ (*) ، ٢٦٤ ، ٤٢٠ ، ٥٠٦

٣ : ٣٩ ، ١٠٣ (*) ، ٤٥٣

٤ : ٨٥ ، ١٨٨ ، ٢٠١

(ح)

ابن أبي حاتم :

١ : ٤٩٣

أبو حاتم بن حبان البستي :

١ : ١٧٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ (*) ، ٢٢٦ ، ٢٨٤

٢ : ٣٢٥ ، ٤٣٨

٢ : ٣٥ ، ١٢٨

أبو حاتم الرازي :

١ : ٤٧٢

أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد السجستاني) :

١ : ٢١٧ (*) ، ٣٤٧

٣ : ٣٦٤

٤ : ١٠٨ ، ٣١٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨

الحاتمي :

٢ : ٢٥٦

ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر بن يونس) :

١ : ٣١٩ (*) ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧

٢ : ٣٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٤٠٩ ، ٤٣٦ ، ٤٨٩

٣ : ٧٥ ، ٢٣٧ ، ٢٦١ ، ٣٨٤ ، ٤٦٨

٤ : ٩٨ ، ١٦٩ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢٣٠ ، ٢٥٩

٥ : ٢٩٥ ، ٣١٣ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤

٦ : ٣٧٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٤٠٦

الحارث بن أسد المحاسبي :

١ : ٢٣٨

الحارث بن ظالم :

٢ : ٥١٤

الحارث بن يزيد :

١ : ٢٦٩

حازم القرطاجني :

١ : ٥٩ (*) ، ٦٠ ، ٣١١ ، ٤٩١

٢ : ٤٠٨

٣ : ٧١ ، ١٠٥ ، ٢٨٨ ، ٣١٤ ، ٤٠٧

حسان بن ثابت :	حاطب بن أبي بلتعة :
١٣ : ٢	١٩٥ : ١
٣ : ١٢٧ ، ١٥١ ، ٣٥٧	الحاكم (أبو عبد الله محمد بن عبد الله) :
أبو الحسن الأخفش = الأخفش	١ : ١٩٠ (*) ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ،
أبو الحسن الأشعري (علي بن إسماعيل) :	٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ،
١ : ٥٤ ، ٢٧٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠	٤٤٧ ، ٤٣٩
٢ : ٨٢ (*) ، ٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،	٢٩ : ٣
١١١	أبو حامد الغزالي = الغزالي
٣٤٦ : ٤	ابن حبان = أبو حاتم بن حبان
الحسن بن أبي الحسن البصري :	ابن حبيب = أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابوري
١ : ٧ (*) ، ٢٨ ، ١٩١ ، ٢٤٩ ، ٢٩٤ ،	ابن الحجاج :
٣٤٩ ، ٣٢٥	٣ : ١٣٢ ، ٣٥٧
٢ : ٤٥ ، ١٠٥ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ٢٨٢ ، ٤٥٠	الحجاج بن يوسف الثقفي :
٣ : ١٤٥ ، ٣٢٢ ، ٣٥٣ ، ٤٣٧	١ : ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١
٤٥ : ٤	٣ : ٢٢٨ ، ٢٣٠
ابن الحسن السبكي :	ابن أبي الحديد (عبد الحميد بن هبة الله بن محمد
٢ : ٥٠٧	ابن محمد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي) :
أبو الحسن السخاوي (علي بن محمد بن عبد الصمد) :	٢ : ١٢٤ (*)
١ : ٣٣١	٣ : ٢٣٧ ، ٤٥١
أبو الحسن الشاذلي (علي بن عبد الله بن عبد الجبار	حنيفة بن اليمان :
الإدريسي) :	١ : ١٩٨ ، ٢٣٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٩
٢ : ٥٧ (*) ، ١٦٠	الحراي (أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي) .
أبو الحسن الشهرستاني :	١ : ٥ (*) ، ٢٧٣
١ : ٣٦	الحريري (القاسم بن علي بن محمد بن عثمان) .
أبو الحسن طاهر المقرئ :	١ : ٧٠ (*) ، ٤٨٤
١ : ٣٢٣ (*) ، ٣٢٧ ، ٣٣١	٢ : ٢٣٦ ، ٤٣٦ ، ٥١٢
الحسن بن علي بن أبي طالب .	٤ : ٢٤ ، ٣٥١
٢ : ١٥٢	ابن سحزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم) :
٣ : ٢١	٢ : ١٢٨ (*)
الحسن بن الفضل :	٤ : ٣٩
١ : ٤٨٦	حسان بن أبي الأشرس :
	١ : ٢٢٩

أبو الحسن الماوردي = الماوردي
الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري أبو القاسم :
١٩٢ : ١
٦٨ : ٢
حسن بن محمد ركن الدين الأسترايادي صاحب البسيط :
٣٦٤ : ٢
حسن بن محمد الصاغاني = الصاغاني
أبو الحسن الواحدى = الواحدى
الحسين بن خالويه :
٢٤٥ : ٢ (*)
٣٥٣ ، ١٨٩ : ٣
٤٣٩ ، ٣٤٧ : ٤
أبو الحسين الدهان :
٣٥٩ ، ٤٥ : ١
الحسين بن علي بن أبي طالب :
١٥٢ : ٢
حسين بن عمر بن قيس :
١٩٦ : ١
أبو الحسين بن فارس = أحمد بن فارس
الحسين بن الفضل :
٨٨ : ٢
الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاضي الروزي :
٤٧٦ : ١ (*) ، ٤٧٧
حسين بن واقد :
١٩٧ : ١
ابن الحضرمي = يعقوب
حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الضمير :
٢٧٩ : ٣
أبو حفص المدني :
٣٣٠ : ١
حفصة بنت عمر بن الخطاب :
٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١

أبو الحكم بن برجان = ابن برجان
الحكيم الترمذى (أبو عبد الله محمد بن علي الحكيم
الترمذى - صاحب كتاب بيان الفرق بين الصدر
والقلب والفؤاد واللب) :
٤٦٩ : ١
الحليمى (أبو عبد الله حسن بن الحسن الحليمى) ،
١ : ٢٢٩ ، ٤٤١ (*) ، ٤٥٧ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧ ،
٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩
٥٥ : ٢
حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات :
١ : ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ،
٢٢٨ (*) ، ٣٢٩ ، ٣٣٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧
٨٨ : ٢
٣ : ١٠٨ ، ١٦٣ ، ٣٧٠ ، ٢٨٤
٤ : ١١٥ ، ٢٩٩ ، ٤٣١
حميد الأعرج :
١ : ٢٥١ (*)
حميد بن زنجويه :
١ : ٢٤٨ ، ٤٤٤
حنظلة :
٢ : ١٤٣
أبو حنيفة الدينورى :
٢ : ٤٤٦
أبو حنيفة النعمان :
١ : ٧٥ ، ٢٨٨ ، ٣٠٦ ، ٣٢٥ ، ٣٥٤ ،
٤٣٢ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ - ٤٦٧ ، ٤٨٧
٢ : ٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩
٤ : ٣٩٣
الحوق أبو الحسن علي بن إبراهيم :
١ : ٣٠١ (*)
٣ : ٢٢٢
أبو حيان التوحيدى (علي بن محمد بن العباس) :

خديجة بنت خويلد الأسدي :	١ : ٢٤٤ ، ٣٠٦ (*)
١ : ٢٠٧	٢ : ١٠٠
٢ : ١٣٤	٣ : ٣٦٣
ابن خروف (علي بن محمد بن علي أبو الحسن) :	أبو حيان النحوي (محمد بن يوسف أنير الدين) :
٢ : ٣٩٧ (*)	١ : ٣٠١ ، ٣٥ (*) ، ٣٢٣
٣ : ١٧٣	٢ : ١٧١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ ، ٣٤٨ ، ٤٥٢ ،
٤ : ١٠٣ ، ١٥١	٣ : ٦١ ، ١٢٥ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٨١ ،
ابن خزيمة :	٢٢٠ ، ٢٣٧ ، ٢٨٣
١ : ٤٧٢	٤ : ٧٥ ، ١٠٨ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ٢٣٤ ،
خزيمة بن ثابت الأنصاري :	٢٦٣ ، ٢٧٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٨ ،
١ : ٢٣٩ ، ٢٣٤	٣٦٩ ، ٣٨٢ ، ٤٢٩ ، ٤٦٥
ابن الخطاب (عبد الله بن أحمد) :	حي بن أخطب :
١ : ٧٠ (*) ، ٣٠٥	١ : ١٨
٢ : ٤٨٨	
٤ : ٨٧ ، ٢٨٢ ، ٣٨٨	(خ)
الحضر (عليه السلام) :	خارجة بن زيد :
٣ : ٥٤	١ : ٢٣٤
٤ : ٦٠ ، ٥٩	أبو خاقان :
أبو الخطاب (من المناقلة) :	١ : ٣٢٤
٢ : ١٥٧	أبو خالد الأحمر (سليمان بن حيان) :
الخطابي (محمد بن محمد أبو سليمان) :	١ : ٢٤٦ ، ٢٤٧
١ : ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٩٤	خالد بن مسلمة :
٢ : ٤٦ ، ٩٠ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ٥٠٥	١ : ٢٨٣
الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي) :	خالد بن الوليد :
١ : ٢٧٧	١ : ٤٦٩
ابن خطيب زمسكا (عبد الواحد بن عبد الكريم	ابن خالويه = الحسين بن خالويه
ابن خلف كمال الدين) :	ابن الحجاز (أحمد بن الحسين شمس الدين بن الحجاز) :
٢ : ٣٥١ (*)	٢ : ٤٣٣
٤ : ٤٦٤	٣ : ٧٢ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٣٧٥
الخطيب القزويني (صاحب التلخيص) :	٤ : ٣٠٧ ، ٣٧٠
٣ : ١٠٩	

أبو الدرداء (صويمر بن زيد الألباني) :

١ : ٢١٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢

٢ : ١٥٤ ، ٢٠٨

ابن درستويه :

١ : ٣٠٥ ، ٣٧٦

٢ : ١٩٨

ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن) :

١ : ٥٥ ، ٢١٧ (*)

٢ : ٢٧٩

ابن الدهان :

٢ : ٣٩٣

٤ : ١٦٠ ، ٢٥٠ ، ٣٤٧

(ذ)

ذو الرمة :

٣ : ٦٨

ذو القرنين :

١ : ٣٠

ذو النون المصري (ثوبان بن إبراهيم) :

١ : ٧ (*)

أبو ذؤيب الهذلي :

٣ : ٣

(ر)

الرازي = نضر الدين

راشد :

١ : ٢٥١

الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد

المعروف بالراغب الأصفهاني) :

١ : ١٢٦ (*) ، ٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٩

٢ : ٧٤ (*) ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ،

٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٩٥ ،

٤٧٣

الحطبي (محمد بن مظفر الخلفي شمس الدين) :

٤ : ٢١٣ (*)

الحقاجي (عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان) :

١ : ٥٧ (*) ، ٤٨٧

٢ : ٣٠٥

٣ : ٣٢٥ ، ٤٥٤

خلف الأحمر .

٣ : ٤٠٠

أبو خلف (المقرئ) :

١ : ٣٢٥

خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد الأسدي :

١ : ٣٣٠ (*)

أبو خويز منداذ :

٢ : ٢٥٥

الحوي = شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة

(د)

الدامغاني (محمد بن علي بن محمد الحنفي) :

١ : ١٠٢ (*)

الداني = أبو عمرو الداني :

داود (عليه السلام) :

٢ : ٣٠٢

٤ : ٣٢

ابن داود = محمد بن داود الظاهري :

أبو داود السجستاني (صاحب السنن) :

١ : ٩٨ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩ ،

٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٨٥

٢ . ٢٨ (*) ، ١٦١ ، ١٧٨

داود الظاهري (أبو سليمان داود بن علي بن خلف

الأصبهاني) :

٢ : ١٧٨ (*) ، ٢٥٥ (*)

الذماري (صاحب شرح التلخيص) :

١ : ٢٤٦

الرويانى (أبو المحاسن عبدالواحد بن إسماعيل) :

٤٦٧ : ٢ (*)

أبو رويم = نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم

أبو رياش :

٣٨٩ : ٣

(ز)

ابن الزاغوني (علي بن عبد الله بن نصر) :

١٠٢ : ١ (*)

زاهر بن رستم (أبو شجاع الأصماني) :

٣٢٥ : ١ (*)

زبان = أبو عمرو بن العلاء بن عمار

الزيدي (طبع خطأ الزبير) :

٢٥٠ : ١

ابن الزبير = أبو جعفر بن الزبير

الزجاج (إبراهيم بن السري) :

١٣ : ١ (*) ٣٤٢، ٣٢٢، ٣٠٠، ٢٩١، ٢٧٨

٢ : ١٢١، ١٤٧، ٤١٥، ٤١٦، ٤٦٢

٣ : ٧٧، ٨١، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٣، ٢٨٩

٣٦٠

٤ : ٩٧، ١١٥، ١١٧، ١٣٣، ١٥٩، ٢٣٨

٢٧٤، ٣١٥، ٣٤٤، ٤٣٤

زر بن حبش :

١٢٨ : ٢

زكريا (عليه السلام) :

١٣٥ : ٢

الزنجشري (محمود بن عمر) :

١٣ : ١ (*) ٣٨، ٤٩، ٦٣، ٧٢، ١٢٤

١٦٥، ١٦٦، ١٧٤، ١٨٦، ٢٦٥

٢٦٧، ٢٨٦، ٢٨٩، ٣٠١، ٣٠٤

٣٠٦، ٣١١، ٣١٧، ٣٢١، ٣٤٧

٣٥٦، ٣٥٨، ٤٣٢، ٤٨٨، ٤٩٠

٣ : ١١٦، ١٤٨، ٣٣٩، ٣٤٥، ٤٥٣

٤ : ١٨، ٩٧، ١١٢، ١٥٧، ١٦٧، ٣١٨

٣٢٦، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣

٣٥٣، ٣٩٣، ٤٠٣، ٤٢٨

رافع بن حريشة :

١٥٨ : ١

الرافعي (أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني) :

٤٧٦ : ١ (*)

ابن راهويه :

٧٨ : ٢

ابن أبي الربيع :

٤٠٤ : ٢

٣ : ٨٥، ١٧٩

٤ : ١٣٦ (*)، ١٧٤، ٤١٨

الربيع بن أنس :

٢٠٩ : ١

١٥٨ : ٢

رسول الله = محمد عليه السلام

الرشيدى (الكاتب) :

٤٥٢ : ٣

ابن رشيق :

٤٠٠ : ٣

الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) :

١ : ٥٤، ٥٧، ٣٥٦، ٣٥٨

٢ : ١٨، ٩٠، ٢٥٢، ٣١٧، ٤٥١، ٤٦٥

٣ : ٦٣، ٧١، ١٠٧، ٤١٨

٤ : ١٣، ١٦٧، ٢٤١، ٢٨٦، ٣٩٥

رقبة بن السجاج :

٩٠ : ٩

٢٦٨ : ٢

روح بن عبادة :

١٥٩ : ٢

٣٤٣ ، ٣٤٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٢٨
٣٦٢ ، ٣٦٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٢ ، ٣٤٧
٣٨٥ ، ٣٨٢ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٦٨
٤٤٠ ، ٤١٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٢

الزملكاني = كمال الدين الزملكاني

الزنجاني (عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن
إبراهيم الزنجاني) :

٣ : ١٠٣ (*) ، ٤١٥ (*)

الزهرى (محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب) :

١ : ٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٣٤ ، ٤٨٣ (*)

زياد بن أبي سفيان :

١ : ٢٥١

أبوزيد (صحابي) .

١ : ٢٤١ ، ٢٤٣

أبوزيد الأنصاري :

١ : ٣٢٢

٣ : ٣٨٨

٤ : ١٨٢

زيد بن ثابت :

١ : ٢٢٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٧٦ ، ٣٧٩

٢ : ١٢٧

زيد بن حارثة :

١ : ١٦٣

٢ : ١٧٢ ، ٣٠٢

زين الدين = محمد بن محمد التنوخى (صاحب

الأقصى القريب)

(س)

سارة :

١ : ١٩٥

سالم (مولى أبي حذيفة) :

١ : ٢٤٣

٢ : ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٦٨

٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩

٣١٠ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣

٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦

٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٦٤

٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤

٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦

٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤

٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠

٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤

٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٨٢

٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧

٣ : ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٨

٥٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤

٨٦ ، ٨٩ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٨

١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ، ١٦٦

١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨١

١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٠

٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤

٢٣٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢

٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٧ ، ٢٩١

٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٢

٣٢٠ ، ٣٢٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥١

٣٥٨ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٥ ، ٤٠٣

٤٢٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٦٧ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧

٤ : ١١ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٦

٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٩

١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٤٠

١٤٢ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ، ١٩١

١٩٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧

٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢

٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢٣

السبي :	سعيد بن السيب :
٣٢٦ : ١	٤٥٩ ، ٨ : ١
ابن سبع (أبو الربيع سليمان السبي) :	أبو سعيد بن الملقى :
٤٥٤ : ١ (*)	٤٣٩ : ١
١٥٤ : ٢ (*)	أبو سفيان :
سحيم بن وثيل البربوعي .	٢٢٠ : ٢
١١٠ : ١	٨ : ٣
السخاوي (علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد) :	سفيان الثوري :
١١٢ : ١ (*) ٢٨١	٤٧٩ ، ٤٣٤ ، ٦ : ١ (*)
٤٥٣ : ٢	١٦٤ ، ٧٨ : ٢
السدي = إسماعيل بن عبد الرحمن السدي	سفيان بن عيينة :
ابن السراج :	٢٢٠ ، ٧١٣ (*) ٦ : ١
٣٦٧ ، ٣٣٣ : ٢	١٥٩ : ٢
١٦١ ، ٧٢ : ٣	السكاكي (يوسف بن أبي بكر) :
٤١٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ١٢٧ : ٤	٣١١ ، ٧٠ : ١ (*)
السرقلطي النبوز بالجمار (أبو عثمان سعيد بن محمد)	٢ : ١٠٠ (*) ، ٢٨٤ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٣٦ ،
٢٩٢ : ١ (*)	٤٠٠ ، ٤٢٥ ، ٤٦٣
سعد بن عبيد	٣ : ١٦٣ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ،
٢٤٦ : ١	٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٤٩ ، ٣٩٦ ،
أبو سعد كمال الدين = علي بن مسعود القرطبي (صاحب	٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ،
الستوفي) .	٤٢ : ٩١ ، ٩٤٢ ، ١٥٣ ، ٢٥١ ،
سعد بن أبي وقاص :	ابن السكيت :
٣٣٧ ، ٢٣٦ ، ١٩٨ ، ٣٣ : ١	٢٩٨ : ١
سعيد بن بشير :	٣٨٩ ، ٣٦٢ : ٢
٢٤٤ : ١	١٩ : ٤
سعيد بن جبير :	سلام أبو محمد الحماني :
٢٤٤ ، ٢٢٩ ، ٨ : ١	٢٥٠ ، ٢٤٩ : ١
٢٠٣ ، ١٥٨ : ٢	سليمان بن صرد :
٤٠٤ ، ٣٣٦ ، ١٣٨ : ٤	٢٢١ : ١
سعيد بن خالد :	سليمان الفارسي :
٢٥٨ : ١	٢٠١ : ١
أبو سعيد بن عون المكي :	
٤٦٢ : ١	

٢٤٦ ، ٢٤٠ ، ٢١٠ ، ١١٩ : ٣
 ٢٨٦ : ٣٦٨
 ، ٢٥٤ ، ١٥٤ ، ٦٢ ، ٢١ : ١٣ ، ٧ : ٤
 ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٢٧٩ ، ٢٦٢ ، ٢٥٥
 ٤٠٠ ، ٣٩٨ ، ٣٢٣
 أبو السوار الفتوى :
 ٣٨٨ : ٣
 سيويه :
 ٣٢٢ ، ٣٠٤ ، ٢٦٦ ، ١٧٤ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٥٣ : ١
 ، ٣٣٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣١٩ : ٢
 ، ٤٠١ ، ٣٩٧ ، ٣٨٧ ، ٣٦٩ ، ٣٤٨
 ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٤٠٩
 ، ٤٥٤ ، ٤٥٠ ، ٤٤٨ ، ٤٤٧ ، ٤٢٠
 ٥٠٦ ، ٤٦٣
 ، ١٠٣ ، ٩٨ ، ٧٩ ، ٧٥ ، ٧٢ ، ٥٥ ، ٩ : ٣
 ، ١٣٩ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١١٦ ، ١٠٦
 ، ١٧٩ ، ١٦٠ ، ١٥٤ ، ١٤٢ ، ١٤٠
 ، ٢٣٥ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٣ ، ١٩١
 ٤٠٦ ، ٣٦٦ ، ٢٨٧
 ، ١١٢ ، ١١١ ، ١٠٢ ، ٨٨ ، ٥٧ ، ٤٢ : ٤
 ، ١٨١ ، ١٧٤ ، ١٥٣ ، ١٣٥ ، ١٢٥
 ، ٢٢٤ ، ٢١٢ ، ١٩٦ ، ١٨٩ ، ١٨٣
 ، ٣١٣ ، ٣٠١ ، ٢٨١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٢
 ، ٣٦٢ ، ٣٣٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٥ ، ٣١٥
 ، ٣٩٢ ، ٣٨٦ ، ٣٧٦ ، ٣٦٥ ، ٣٦٣
 ، ٤١٢ ، ٤١٠ ، ٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٦
 ٤٤٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٢ ، ٤٢٠
 ابن سيده (علي بن إسماعيل أبو الحسن الضرير) :
 ، ٢٩٢ (*) ، ٦٤ (*) : ١
 ٤٧٦ ، ٣٥١ : ٢
 ٣٤١ ، ٣١٣ : ٣
 ابن سيده (أحمد بن أبيان) :
 ٢٩١ : ١

أم سلمة (أم المؤمنين) :
 ٣٥٠ ، ٩٨ : ١
 ٧٨ : ٢
 سلمة بن صخر :
 ٢٤ : ١
 أبو سلمة بن عبد الرحمن :
 ٢١٧ : ١
 سليم الرازي (أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي) :
 ٤٧٣ (*) : ١
 سليمان (عليه السلام) :
 ٢٦٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ١٤٤ : ٣
 ٢٨٥ ، ٣٢ : ٤
 أبو سليمان = داود الظاهري
 سليمان بن حيان = أبو خالد الأحمر
 سليمان بن داود النخعي :
 ٣٨٠ : ١
 أبو السجال .
 ٢٨٨ : ٣
 سمرة :
 ٢١٢ : ١
 السمرقندي :
 ٢٢٩ : ١
 سنيد :
 ١٥٩ : ٢
 سهل بن عبد الله :
 ٩ : ١
 سهيل بن عمرو :
 ١٩٨ : ١
 السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن
 أحمد) :
 ١٥٥ (*) ، ١٦٧ ، ١٧٠ : ١
 ٢٨٧ ، ٢٨٥ ، ٢٣٥ ، ١٨٠ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٥ : ٢
 ٥٠٦ ، ٥٠٥ ، ٤٤٦ ، ٣٢٣ ، ٣٠٦

شعبة بن الحجاج :	السراق :
٢٠٩ : ١	٣٠٦ : ١
١٥٩ ، ١٥٨ : ٢	٢٧٥ : ٢
٤٣٧ : ٣	٣٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٢٧ ، ١٥٣ ، ١٢٦ : ٤
الشعي :	ابن السراق :
٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٢٩ ، ١٧٣ ، ٨ : ١	٣٥٨ : ٤
٤٨٠	ابن السيد (عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي) :
١٨٣ ، ١٥٨ : ٢	٢٩١ ، ٢٤٦ : ١
شعيب (عليه السلام) :	٢٧ : ٢ (*) ٤٨٤ ، ٤٥٤ ، ٣١٦ ، ٢٩٩ ، ٢٩١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٤٤٤ : ١
٤١٠ ، ٣٦٨ ، ٣٤٠ ، ٣٠٩ ، ٢١٩ ، ٣٠ : ٣	٣٥٨ ، ٣٧ : ٤
الثالوثين (أبو علي الإشبيلي عمر بن محمد بن عمر	ابن سيرين (أبو بكر محمد بن سيرين البصري) :
الأزدى) :	٢١٨ : ١ (*) ٤٧٩ ، ٤٧٣ ، ٤٧٢ ، ٤٦٩
٣٥٧ ، (*) ٢٣٩ : ٢	صيف الدولة :
١٥١ ، ٧٩ : ٣	٤٦٥ ، ١٨٩ : ٤
شمس الدين بن الجوزي :	(ش)
٣٢٦ : ٣	أبو شامة شهاب الدين (عبد الرحمن بن إسماعيل
شمس الدين الحوي (أحمد بن خليل بن سعادة) :	ابن إبراهيم بن عثمان الشافعي) :
٤٣٩ ، (*) ١٦ : ١	٢٤٢ ، ٢٣٠ ، ٢٢٣ ، ٢١٢ ، (*) ١٨٠ : ١
٣٧٩ ، ٣٧٨ : ٢	٣٤٠ ، ٣٣٣ ، ٢٣٢ ، ٣٣١ ، ٣١٩ ، ٢٨١
شمس الدين الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان بن	الشبل :
تايغاز التركماني) :	٤٤٦ : ١
٢٤٢ : ١ (*)	ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة) :
شمس الدين محمد بن النقيب :	٣٧٦ : ٢ (*)
٣١١ : ١	٢١٢ ، ٢١٠ ، ٢٠٤ ، ١٩٦ ، ١٦١ : ٣
ابن شنبوذ :	٣٤٠ ، ٣١٩ ، ٣١٢ ، ٣٠٣
٨٩ : ١	٢٤٦ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢١٨ ، ١٢٥ : ٤
ابن شهاب = الزهري (الزهري	٣٧٩ ، ٣٥٩ ، ٣٥٧ ، ٢٥٢
شهاب الدين أبو شامة = أبو شامة	الشريف المرتضى :
شهاب الدين بن المرحل :	٤٣٠ ، ٣٨٦ ، ٣٦٣ : ٣
٤٨ : ٤	١٣٧ ، ٤٥ : ٤
ابن أبي شبة (المحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد) :	
٤٧٩ ، ٢٥٨ ، (*) ١٨٩ : ١	
١٣٢ : ٢	
شيفلة = عزيزي	

(ص)

الصاحب بن عباد :

٥١٤ : ٢

الساغاني (حسن بن محمد صاحب التكملة) :

١ : ١١٠ (*) ، ٢٩٢ (*)

٢٧٨ : ٤

صالح (عليه السلام) :

٣٠ : ٣٢

أبو صالح :

١ : ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٤٣٩

١٥٨ : ٢

صالح بن محمد اليزيدي :

١٥٩ : ٢

صدر الدين موهوب الجزري :

١٢٢ : ٢

الصديق = أبو بكر

الصعب بن جثامة :

١٤٣ : ٢

الصفار = أبو جعفر النحاس

صفي الدين بن أبي المنصور :

٦٠ : ٤

صفية بنت عبد المطلب :

٣١٢ : ٣

ابن الصلاح = أبو عمرو بن الحاجب

أبو الصلت = عبد الله بن كثير

الصيرفي :

٢٨٤ : ١

ابن أبي الصيف :

٢٦٤ : ١

(ض)

ابن الضائع (علي بن محمد بن علي بن يوسف الكنتامي) :

٢ : ٢٣٩ (*) ، ٣١٧ ، ٣٢٠ (*) ، ٣٢٣ ،

٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٤٣٩

٣ : ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٣٠٥

٢٤٠ : ٤

الضحاك بن مخلد :

٢ : ٢٢١ ، ٢٣٧ (*)

الضحاك بن مزاحم :

١ : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٤٧٩

١٥٨ : ٢

ضام بن طلبة :

٢ : ١٣٢

ضمرة بن العيص :

١ : ١٥٩

(ط)

أبو طالب (عم الرسول عليه السلام) :

١ : ٣١ ، ١٢٧

ابن أبي طالب = مكي

٢ : ٩٢

أبو طاهر الساني (أحمد بن محمد بن أحمد الساني

الحافظ) :

١ : ٢٨٢ (*)

ابن طاهر (محمد بن أحمد بن طاهر) :

٤ : ١٨٢ (*) ، ١٨٣

طاوس :

٢ : ١٧١

الطائي الكبير = أبو تمام

الطبراني :

١ : ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٩

الطبري = محمد بن

المعاوى :

١ : ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤

ابن الطراوة (أبو الحسين سليمان بن عبد الله الملقب) :

٣ : ٣٢٦ (*) ، ٣٤٩

٣ : ١١٦

٤ : ١٠٣ ، ١٢٨ ، ٤١٦

الطرطوسي (نجم الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي) :

٣ : ٣٠٠ ، ٣٠١ (*) ، ٣٨٤

٣ : ٢٧٢ (*) ، ٤٣٢

الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف) :

١ : ٤٨٢ (*)

طرفة بن العبد :

٢ : ٥١٢

٣ : ٦٨

ابن طريف (عبد الملك بن طريف الأندلسي)

١ : ٢٩٢

الطيالسي (صاحب السند) :

١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨

أبو الطيب الطبري :

٢ : ٤٦٩

أبو الطيب بن غلبون (عبد النعم بن غلبون بن

المارك) :

١ : ٣٢٣ (*)

الطبي (الحسن بن محمد بن عبد الله الطبي) :

٢ : ٤٤٨ (*)

٣ : ٦٤

٤ : ٩٨ ، ٢٨١

(ظ)

ابن ظفر (أبو عبد الله بن ظفر بن محمد بن محمد

الصفي) :

٢ : ٣٦ (*)

٣ : ١٦٦

(ع)

العاصم بن وائل :

١ : ١٦٠

عاصم بن بهدلة أبي النجود :

١ : ٢٤٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ (*) ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٨

٢ : ١٢٨

٣ : ٧٩ ، ٢٧٩ ، ٣٥٣

عاصم الجعدي بن أبي الصباح البصري :

١ : ٢٤٩ ، ٣٨٤

أبو العالية :

١ : ٢٠٩ ، ٢٤٩ ، ٢٩٤ ، ٤٥٦

٢ : ١٠٥ ، ١٥٨ ، ١٨٦

ابن عامر المقرئ = عبد الله بن عامر بن يزيد

عامر السدي :

٢ : ١٥٨

ابن عامر = عبد الله بن عامر اليحصي

عامر بن شراحيل = الشعبي

عائشة بنت أبي بكر (أم المؤمنين) :

١ : ١٥ ، ٢٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٠٩

٢ : ٢٣٢ ، ٣٣٦ ، ٤٦٣

٢ : ٣٩ ، ٢٠٢

٣ : ١١١

٤ : ٢٢٢

ابن عباد (أبو عبد الله محمد بن محمد بن عباد) :

١ : ٣٤٢ (*)

العبادي :

١ : ٤٥٦ ، ٤٦٠

ابن عباس = عبد الله بن عباس

أبو العباس أحمد بن سريح (أحمد بن عمر بن سريح

أبو العباس) :

١ : ٤٨٥ (*)

٢ : ٤٦

عبد الرحمن	العباس بن عبد المطلب :
٢٤٧ : ١	١٨٨ : ١
عبد الرحمن بن يعلى :	أبو العباس المراكشى (أحمد بن محمد بن عثمان
٢٤٥ : ١	الأزدى المعروف بابن البناء) :
عبد الرحيم بن عمر السكرمانى :	٣٨٠ : ١ (*) ٣٨٧
٤٣٢ : ١	أبو العباس بن نفيس (أحمد بن سعد بن أحمد بن
عبد الرزاق بن همام الصنعاني :	نفيس) :
٤٧٩ : ١	٣٢٣ : ١
١٦٤ ، ١٥٩ : ٢	عبد بن حميد السكشى :
ابن عبد السلام = عز الدين بن عبد السلام	١٥٩ : ٢
عبد العزيز بن أحمد النجارى :	ابن عبد الباقي :
٤٦٥ : ١ (*)	٣٢٣ : ١ (*)
٤٩٨ : ٢ (*)	ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن
عبد العزيز الديلمي (أبو محمد عبد العزيز أحمد	عاصم الثرى) :
ابن سعيد بن عبد الله الدميرى) :	٢١٣ ، ٢١٤ ، (*) ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ -
٣٦٩ : ١ (*)	٤٤٧ ، ٤٤٥ ، ٣٨٤ ، ٣٣٣ ، ٢٢٣
عبد العزيز بن يحيى الكنانى :	عبد الجبار بن أحمد :
٧ : ١ (*)	٥١٤ : ٢
عبد العزى = أبو لهب	ابن عبد الحكم :
عبد الغفار = نوح	٤٤٧ : ١
عبد القاهر بن عبد القادر الجرجاني :	عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازى :
٣٧٨ ، ٣٤٢ ، ٣٣٩ ، ٣٣٥ ، ٣١٠ : ٢	١٥٩ : ٢
٥٠٨ ، ٤١٣ ، ٤٠٥	عبد الرحمن بن الحارث بن هشام :
١٩٣ ، ١٦٩ ، ١٠٥ : ٣	٢٣٦ : ١
٢٣٩ ، ٥١ : ٤	أبو عبد الرحمن السلى (محمد بن الحسين) :
عبد الله بن أحمد بن حنبل :	٤٧٦ ، ٢٤٣ : ١
٤٦٢ ، ٣٢٨ : ١ (*)	١٧١ : ٢ (*) ٥١٣
أبو عبد الله البغدادي	عبد الرحمن بن شماس :
٨٩ : ٢	٢٣٧ : ١
أبو عبد الله البكر ابادى :	عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه :
٤٨٦ : ١	٤٣٤ : ١
٧٦ : ٢	

١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،
 ٢١١ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ،
 ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ،
 ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ،
 ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٧ ،
 ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ،
 ٤٦٢ ، ٤٧٢ ،
 ٤ : ١٥٢ ، ١٤٨ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٤٥ ، ٥ :
 ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ،
 ١٨٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٢٤ ، ٢٧٩ ، ٢٩٥ ،
 ٣٤١ ، ٣٦٨ ، ٤٨٨ ، ٥١٥ ،
 ٣ : ٢٨٩ ، ٢٥٤ ، ٢٤٢ ، ١٥٦ ، ١١٧ ، ٨٩ ، ٨ :
 ٤٤٩ ، ٤٥٣ ،
 ٤ : ٢٨٨ ، ٢٦٢ ، ١٧٧ ، ٥٢ ، ٤٣ :
 عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى :
 ١ : ٢٤٦ ،
 عبد الله بن عمر :
 ١ : ٣٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٩ ، ٣٤٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧ ،
 ٤٧١ ، ٤٨١ ،
 عبد الله بن عمرو بن العاص :
 ١ : ٤٤٧ ، ٤٥٥ ،
 ٢ : ١٥٧ ،
 ٤ : ٣٢٢ ،
 أبو عبد الله القرشي :
 ١ : ٤٥٢ ،
 أبو عبد الله السكاري (محمد بن الحسين) :
 ١ : ٣٢٤ (*) ،
 عبد الله بن كثير المقرئ :
 ١ : ٢٢٧ ، ٢٧٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
 ٣ : ٢١٣ ،
 ٤ : ١٥٧ ،

عبد الله بن جابر :
 ٤ : ٤٣٩ ،
 عبد الله بن جبير :
 ١ : ٢٤٩ ،
 عبد الله بن جحش :
 ١ : ٢٠٣ ، ٢٠٤ ،
 عبد الله بن الجراح :
 ٢ : ١٥٩ ،
 عبد الله بن حذافة :
 ٤ : ٣٣ ،
 أبو عبد الله الحلبي = الحلبي
 عبد الله بن الزبير :
 ١ : ٢٣٦ ، ٣٢٧ ،
 عبد الله بن زيد بن أسلم :
 ٢ : ١٥٨ ،
 عبد الله بن السائب :
 ١ : ٢٤٣ ،
 عبد الله بن أبي سرح :
 ١ : ٢٠٠ ،
 عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج :
 ١ : ٢٤٦ ، ٢٤٧ ،
 عبد الله بن سلام :
 ١ : ٢٠٢ ،
 ٢ : ٢٢١ ،
 عبد الله بن عامر بن ربيعة (صحابي) :
 ١ : ١٩٨ ،
 عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم البعصي :
 ١ : ١١٧ ، ٢٨٥ (*) ، ٣٠٩ ، ٣١٩ ،
 ٣٢٨ (*) ، ٣٢٩ (*) ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤٥ ،
 ٢ : ٢٩٠ ،
 ٣ : ١٦١ ، ٢١١ ،
 ٤ : ٣٠١ ، ٣٧ ،
 عبد الله بن عباس :
 ١ : ٨ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٠٥ ، ١٧٣ ، ١٩٠ ،

عبد الله بن المبارك :	٤ : ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٣٥٦
١ : ٤٤٦ ، ٤٧٢	عتاب بن أسيد :
عبد الله بن مسعود :	١ : ٢٠٤
١ : ٧ ، ٨ ، ٣٠ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠	عثمان بن جنى = ابن جنى
٢١٥ — ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣	عثمان بن سعيد الدارمي أبو عمرو :
٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩	١ : ١٨٨
٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٣٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٤ —	عثمان بن طلحة :
٤٧٩ ، ٤٥٦	١ : ١٨٨
٢ : ٥٨ ، ٧٩ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥١	عثمان بن عبد الله بن أوس :
١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٦٩ ، ١٨٤ ، ٢١٤	١ : ٢٤٦
٢٣٨ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٨٧	عثمان بن عبيد الله بن أوس الثقفي :
٣ : ٧٧ ، ٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢٥٩ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٤٤٩	١ : ٤٦٢
٤ : ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٤١٦	عثمان بن عفان
عبد الوهاب المالكي :	١ : ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩
٣ : ٤٣٢	٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤
ابن عبدون :	٢٣٥ — ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٣
٣ : ٢٣٨	٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٣٣٨
أبو عبيد (القاسم بن سلام) :	٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٤٥٥ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢
١ : ٢٥ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤	٢ : ١٢٧
٢٤٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٣٦	عثمان بن عمرو = أبو عمر بن الحاجب
٣٥٥ ، ٣٨٠ ، ٤٣٢ ، ٤٤٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢	أبو عثمان المازني :
٤٦٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣	٢ : ٢٤٠ (*) ، ٢٦٨
٢ : ٢٨ ، ٨١ ، ١٥١ ، ٣٠٠ ، ٥٠٤	٣ : ٣٠٥ ، ٣٦٢
٣ : ٢٨٠ ، ٣١٣	عثمان بن مظعون :
٤ : ١٨٤ ، ٤٢١	١ : ٢٨
عبيد الله بن موسى :	أبو عثمان النهدي :
١ : ٤٤٤	١ : ٣٠
أبو عبيدة بن الجراح :	العجاج :
٤ : ٤١٦	٣ : ٣٥٩
أبو عبيدة (معمر بن النخعي) :	عدي بن حاتم :
١ : ٢٨٧ ، ٢٩٥	١ : ١٥ ، ١٦٠
٢ : ١٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٣٤١	ابن العربي = أبو بكر بن العربي
٣ : ١٢٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٨٩	

المعراق (علم الدين عبدالكريم بن علي العراقي) :	المعراق (علم الدين عبدالكريم بن علي العراقي) :
٣ : ١٧ (*) ، ٣٨٣ ، ٣١	٣ : ١٧ (*) ، ٣٨٣ ، ٣١
٤ : ١١ (*)	٤ : ١١ (*)
عروة بن الزبير بن العوام الأسدي :	عروة بن الزبير بن العوام الأسدي :
١ : ١٨٩ (*) ، ١٩٠	١ : ١٨٩ (*) ، ١٩٠
٢ : ٢٠٢	٢ : ٢٠٢
عز الدين = ابن أبي الحديد	عز الدين = ابن أبي الحديد
عز الدين بن عبد السلام :	عز الدين بن عبد السلام :
١ : ٤٦٣ (*) ، ٤٣٩ ، ٣٤٥ ، ٨٨ ، ٣٧	١ : ٤٦٣ (*) ، ٤٣٩ ، ٣٤٥ ، ٨٨ ، ٣٧
٤٨١ ، ٤٧٥	٤٨١ ، ٤٧٥
٢ : ٢٦٢ ، ٢٥٥ ، ١٢٢ ، ٦٥ ، ١٤ ، ٤	٢ : ٢٦٢ ، ٢٥٥ ، ١٢٢ ، ٦٥ ، ١٤ ، ٤
٤٨٢ ، ٤٦٢ ، ٣٠١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩	٤٨٢ ، ٤٦٢ ، ٣٠١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩
٤٩٦	٤٩٦
٣ : ٤٠٥ ، ٢٥٢ ، ٢٤١ ، ٥٦ ، ٣٩ ، ١٢	٣ : ٤٠٥ ، ٢٥٢ ، ٢٤١ ، ٥٦ ، ٣٩ ، ١٢
٤١٥	٤١٥
٤ : ٣٤٦ ، ٢٩٧ ، ١٤٤ ، ٤٠ ، ٥	٤ : ٣٤٦ ، ٢٩٧ ، ١٤٤ ، ٤٠ ، ٥
عز الدين الفاروق :	عز الدين الفاروق :
١ : ٣٢٥	١ : ٣٢٥
عزيز :	عزيز :
٢ : ١٨٦	٢ : ١٨٦
٣ : ٣٩٠ ، ٨٢	٣ : ٣٩٠ ، ٨٢
ابن عزيز (محمد بن عزيز المزني السجستاني) :	ابن عزيز (محمد بن عزيز المزني السجستاني) :
١ : ٢٩١ (*)	١ : ٢٩١ (*)
٢ : ٢٧٩	٢ : ٢٧٩
٤ : ٢٤٨	٤ : ٢٤٨
عزيز بن عبد الملك الشافعي أبو العالى القاضي المعروف بشيذلة :	عزيز بن عبد الملك الشافعي أبو العالى القاضي المعروف بشيذلة :
١ : ٢٩٠ ، ٢٧٣ (*) ، ١٩	١ : ٢٩٠ ، ٢٧٣ (*) ، ١٩
٢ : ٣٤١ ، ١٥١ ، ٩٠ ، ٣٨	٢ : ٣٤١ ، ١٥١ ، ٩٠ ، ٣٨
٣ : ٣٥٧	٣ : ٣٥٧
ابن عساكر (محمد بن علي بن الحضر النساني) :	ابن عساكر (محمد بن علي بن الحضر النساني) :
١ : ١٥٥ (*)	١ : ١٥٥ (*)
٢ : ٤٧٩ (*) ، ٥٠٩ ، ٥٠٥ ، ٥٠٤	٢ : ٤٧٩ (*) ، ٥٠٩ ، ٥٠٥ ، ٥٠٤
العسكري أبو حلال :	العسكري أبو حلال :
٢ : ٤٧٦	٢ : ٤٧٦
٤ : ٨٥ ، ٧٩	٤ : ٨٥ ، ٧٩
عصام بن يوسف :	عصام بن يوسف :
١ : ٤٥٧	١ : ٤٥٧
ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن بن عصفور) :	ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن بن عصفور) :
١ : ٣١٩	١ : ٣١٩
٢ : ٣١٨ (*) ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢	٢ : ٣١٨ (*) ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢
٣٩٧ (*) ، ٤٠٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٨	٣٩٧ (*) ، ٤٠٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٨
٣ : ٣٨٣ ، ٢٨٩ ، ١٥٨ ، ١١٦ ، ٨٤ ، ٧١	٣ : ٣٨٣ ، ٢٨٩ ، ١٥٨ ، ١١٦ ، ٨٤ ، ٧١
٣٨٤	٣٨٤
٤ : ٣٨٣ ، ٣٧٧ ، ٣٠٦ ، ٢٨٢ ، ٢٣٤ ، ٢٠٢	٤ : ٣٨٣ ، ٣٧٧ ، ٣٠٦ ، ٢٨٢ ، ٢٣٤ ، ٢٠٢
عطاء بن أبي رباح :	عطاء بن أبي رباح :
٢ : ١٥٨	٢ : ١٥٨
عطاء بن أبي سلة الخراساني :	عطاء بن أبي سلة الخراساني :
٢ : ١٥٨	٢ : ١٥٨
عطاء بن يار :	عطاء بن يار :
١ : ٢٤٩ ، ٢٠٣ ، ١٩٤ ، ١٩٣	١ : ٢٤٩ ، ٢٠٣ ، ١٩٤ ، ١٩٣
ابن عطية (عبد الحق بن غالب) :	ابن عطية (عبد الحق بن غالب) :
١ : ٨ (*) ، ٦٣ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨	١ : ٨ (*) ، ٦٣ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨
٢٦٩ ، ٢٨٩ ، ٣٠١ (*) ، ٤٨٩	٢٦٩ ، ٢٨٩ ، ٣٠١ (*) ، ٤٨٩
٢ : ٢٤٠ ، ١٥٩ ، ١٠١ ، ٩٧ ، ٥٨ ، ٣٢	٢ : ٢٤٠ ، ١٥٩ ، ١٠١ ، ٩٧ ، ٥٨ ، ٣٢
٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٨٨	٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٨٨
٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٤٥٩	٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٤٥٩
٣ : ٣٤٩ ، ٣٤٤ ، ٢٣٩ ، ١٩١ ، ١٢٣ ، ١٠٣	٣ : ٣٤٩ ، ٣٤٤ ، ٢٣٩ ، ١٩١ ، ١٢٣ ، ١٠٣
٤ : ١١٧ ، ١١٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٢٤ ، ١٣	٤ : ١١٧ ، ١١٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٢٤ ، ١٣
١٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣	١٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣
عطية العوفي :	عطية العوفي :
٢ : ١٥٨	٢ : ١٥٨
عقبة بن عامر :	عقبة بن عامر :
١ : ٢٤٣	١ : ٢٤٣

عقبة بن أبي معيط :

٣ : ٣٠٢

ابن عقيل (عبد الله بن محمد بن عقيل) :

١ : ٤٤٥

٢ : ١٥٨ (*)

عكرمة بن أبي جهل :

١ : ٤٧٨

عكرمة (مولى ابن العباس) :

١ : ١٥٥ ، ١٥٩ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٤٣٢

٢ : ١٥٨ ، ١٧١

أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغامى :

١ : ٤٣

علاء الدين الباجى :

٤ : ١٤١

أبو العلاء المعرى :

٢ : ٥١٣

٣ : ٤٢٥

علقمة بن قيس النخعي السكوني :

١ : ١٧٩ (*) ، ١٩٠ ، ١٩١

علم الدين العراقي = العراقي

علم الدين القمي :

٤ : ١٨٨

علي بن أحمد الفارسي أبو محمد الحافظ :

١ : ٢٩١

أبو طي الحاتمي :

٢ : ٣٠٣

علي بن حجر بن إياس السعدي :

٢ : ١٥٩

علي بن حمزة الكسائي :

١ : ٢٥٣ ، ٢٦٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٩ (*) ، ٣٣١

٣٣٨ ، ٣٨٤ ، ٣٩١

٢ : ٨٨

٣ : ٣٣ ، ١٠٣ ، ١٤٤ ، ١٦٣ ، ١٨٠ ،

١٩٣ ، ٢٠٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٠ ، ٣٨٤

٤ : ٢٨٨ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ،

٣٩٠ ، ٤٠٩ ، ٤٤٤

علي بن زيد :

١ : ٢٠٩

علي بن أبي طالب :

١ : ٨ ، ١٩٧ ، ٢٠٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ،

٢٥١ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٣٣٨ ، ٤٧٩ ،

٤٨٢

٢ : ٥ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٢٧ ، ١٥٢ ، ١٦١ ، ١٧١ ،

١٩٧ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٣١٥

٣ : ٢٢٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٣ ، ٤٤٩

علي بن أبي طلحة الوالي

٢ : ١٥٨ ، ١٥٩

علي بن عبد الله بن جعفر المديني :

١ : ٢٢٢ (*)

علي بن عيسى الربيعي :

٣ : ٢٧٠

علي بن عيسى = الرمانى

أبو علي الفارسي :

١ : ٢٧٨ (*) ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٩ ، ٣٧٧

٢ : ٦١ ، ٢٢٠ ، ٢٣٨ ، ٢٦٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٧ ،

٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٢٥ ،

٣٢٢ ، ٣٤٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٤١٥ ،

٤١٦ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ،

٤٤٦ ، ٤٥٥ ، ٤٦٣ ، ٥٠٥ ، ٥١٨

٣ : ٣ ، ٣٣ ، ٤٥ ، ٦١ ، ١٠٨ ، ١١٦ ،

١٢١ ، ١٢٤ ، ١٦١ ، ١٧٢ ، ١٧٩ ،

١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،

٢١٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ، ٣٥٧ ،

٣٦٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٤٤

أبو عمر الزاهد غلام ثعلب (محمد بن عبد الواحد المعروف بالزاهد) :	٤ : ٢٩ ، ٣٥ ، ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ٢٧١ ، ٢٤٧ ، ٢٢٩ ، ١٩٩ ، ١٩٢ ، ١٧٦
١ : ٢٩١ (*) ، ٣٣٩	٤٣٢ ، ٤١٠ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣ ، ٢٩٧ ، ٢٧٤
٢ : ٢٤٢ (*)	أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم بن عيذون) :
٣ : ١٨٤	١ : ٢٩٢ (*)
٤ : ٧٧	أبو علي المالكي (الحسن بن محمد بن إبراهيم) :
أبو عمر الطائفي (أحمد بن محمد بن عبد الله بن لب) :	١ : ٣٢٥ (*)
١ : ٣٢٤ (*)	علي بن محمد الهروي (صاحب كتاب الأزهية) :
أبو عمر بن عبد البر = ابن عبد البر	٤ : ٢٤٥
عمر بن عبد العزيز :	علي بن محمد الوراق :
٣ : ٣١٣	٢ : ١٥٣
عمر بن عبد الله بن أوس بن حنيفة :	علي بن مسعود القرغاني أبو سعد كمال الدين
١ : ٢٤٥	(صاحب كتاب المستوفى) :
عمران القطان :	١ : ٣٥٩
١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨	٢ : ٣٥٣ ، ٣٥٥
عمرو بن الجرح :	المعاد النيهي (أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن
٤ : ٤٣	ابن الحسين بن محمد النيهي) :
أبو عمرو بن الحاجب = ابن الحاجب	١ : ٤٧٦ (*) ، ٤٨٣
أبو عمرو الداني (عثمان بن سعيد) :	المعاد بن يونس الموصلی :
١ : ٥٣ ، ١١١ (*) ، ٢١٥ ، ٢٤٩ ، ٢٤٠	١ : ٤٧٧
٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٣١٨ ، ٣١٩	عمارة بن الوليد :
٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ (*) ، ٣٤٢ ، ٣٤٦	١ : ٢٨٩
٣٤٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩١	العماني (أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني) :
٣٩٦ ، ٤٤٦	١ : ٣٤٢ (*)
٣ : ٣٨٨	ابن عمر = عبد الله بن عمر
أبو عمرو العياني :	عمر بن الخطاب :
١ : ٢٦٦	١ : ٨ ، ٣٣ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦
أبو عمرو بن الصلاح :	٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩
١ : ١٩٩ (*) ، ٢٩١ ، ٣٣٢ ، ٤٧٦ ، ٤٨٣	٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٤٣٣ ، ٤٦٢ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠
٢ : ٧٨ ، ١٧٠	٢ : ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٨ ، ١٠٦ ، ١١٩ ، ١٧٤
عمرو بن العاص :	٣ : ٣١٣
١ : ٢٨٩	٤ : ٤١٦

عمرو بن عبيد :	عيسى بن يونس :
٤٤٩ : ٣	٢٤٥ : ١
أبو عمرو بن العلاء :	ابن عيينة :
٣٢٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٢٨٣ : ١	٤٣٩ : ١
٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٢٩	
٤٨١ : ٢	(غ)
٤٤٤ : ٤	الغزالي :
عمرو بن علي :	٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٦١ : ١
٣٢٨ : ١	٤٧٤ ، ٧٩ ، ٤٦ ، ٣ : ٢
عمرو بن معديكرب :	الغزوي :
٢٨ : ١	٣١٢ : ٣
ابن عمرو بن (محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرو)	ابن غلبون :
أبو عبيدة () :	٣٢٤ : ١
٤٤١ (*) ، ٤٥٣ : ٢	
٦٤ (*) ، ٢١١ : ٣	
عترة بن شداد :	
٣٠٧ : ٢	
عوف بن عفراء :	
٢٠٣ : ١	
عباس بن أبي ربيعة .	
١١٩ : ٢	
عيسى (عليه السلام) :	
١٦١ ، ١٦٣ ، ٤١٥ : ١	
٩٨ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٦٩ ، ١٨٢ : ٢	
١٨٦ ، ٢٣٧ ، ٣٩٠	
١٥ ، ١٥٠ ، ٨٢ ، ١٣٧ ، ١٤٩ ، ٢٦٠ : ٣	
٢٦٩ ، ٣١١ ، ٣٩٠ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦	
٤٤ ، ٢١٥ : ٤	
ابن عيسى :	
٢٨٠ : ٣	
عيسى بن عمر :	
٢١٥ : ١	
	أبو الفتح بن جني = ابن جني
	أبو الفتح القشيري :
	٢٢ : ١
	٢٧٠ : ٣
	٤٢٨ : ٤
	نفر الإسلام = محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي

(ق)
 ابن قادم = أبو بكر بن قادم
 قاسم بن أصبغ (بن محمد بن يوسف بن ناصح البياضي
 الأندلسي) :
 ٢١٢ : ١ (*)
 أبو القاسم بن برهان :
 ٣٥٤ : ١
 أبو القاسم بن البنداري (عبد الله بن محمد بن الحسين
 ابن نائيا) :
 ٤١٤ : ٣ (*)
 قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الأندلسي :
 ٢١٩ : ١ (*)
 أبو القاسم بن الرماك :
 ١٨٣ : ٤
 أبو القاسم الزجاجي :
 ١٩٣ : ٣
 أبو القاسم السعدي :
 ١٦٨ : ٤
 القاسم بن سلام = أبو عبيد
 أبو القاسم السهيلي = السهيلي
 أبو القاسم الشاطبي = القاسم بن فيره
 القاسم بن فيره الشاطبي :
 ٣١٨ : ١ (*) ٣٢٠ ، ٣٢١
 أبو القاسم القشيري :
 ٢٦٣ ، ٤٣٥ : ١
 ٤١ ، ٤٢ : ٣
 أبو القاسم النيسابوري = محمد بن حبيب
 ابن القاس (أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري) :
 ٢٥٥ : ٢ (*)
 قالون :
 ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ : ١
 (٣١ - برهان - رابع)

نفر الدين (محمد بن عمر الرازي) :
 ١٣ : ١ (*) ٣٥ ، ٣٦ ، ١١٢ (*) ١٢٦ ،
 ١٧٣ - ١٧٥ ، ١٩١ ، ٤٤٤ ، ٤٩١
 ٢ : ٣٩٩ ، ٣٧٨ ، ٢٦٦ ، ٢٢٤ ، ٩٨
 ٣ : ٤٣٤ ، ٢٧٧ ، ١١٥ ، ٧٣ ، ٢٢ ، ١٢ : ٤٥٢
 ٤ : ٣٦٦ ، ١٤١ ، ٨٩ ، ٧١ ، ٥٦ : ٤
 القراء (يحيى بن زياد) :
 ٦٣ : ١ (*) ٦٥ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٣٢٦ ،
 ٣٧٩
 ٢ : ٨٢ (*) ٢٣٩ ، ٢٧١ ، ٢٨٨ ، ٤٧٧
 ٣ : ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١١٤ ، ٧٥ ، ٥٢ ، ٥ : ٣
 ٤ : ٢٠٣ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٨٧ ، ١٨٤
 ٥ : ٣٦٢ ، ٣٦٠ ، ٣٥٣ ، ٢٩٠ ، ٢٠٨ : ٤٤٠ ، ٣٦٤
 ٤ : ١٨٠ ، ١٥٥ ، ١٥٣ ، ٥٧ ، ٢٣ ، ١٢ : ٤
 ٣٤٨ ، ٢٩٤ ، ٢٦٢ ، ٢٥٠ ، ١٨٢
 أبو الفرج الأصفهاني :
 ٢٥٠ : ١
 أبو الفرج بن الجوزي = ابن الجوزي
 الفرزدق : ٣ : ٦
 ابن القرس (عبد المنعم بن محمد بن فارس الغرناطي) :
 ٣ : ٢ (*)
 ابن الفركاخ = تاج الدين
 الفضل بن زياد :
 ١٥٩ : ٢
 الفضيل بن شاذان :
 ٢٤٩ : ١
 ابن فورك (محمد بن الحسن بن فورك) :
 ٢٣١ : ١ (*)
 ٢ : ٥٠٥ ، ٢٤٣
 ٤ : ٣٤٦ ، ٣١٠ : ٤
 ()

قادة بن دامة السدوسي :
 ١ : ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٨ ، ٣٤٤ ، ٤٩٣
 ٢ : ٢٨ ، ٨٤ ، ١٥٨ ، ٢٣٨
 ٣ : ١٢٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤
 ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) :
 ١ : ٦٥ (*) ، ٢١٨ ، ٢٦٣ ، ٢٩٤ ، ٤٣٥
 ٢ : ٤٢٨
 ٤ : ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٨٠ ، ٣٤٦
 القتيبي = ابن قتيبة
 قدامة بن جعفر :
 ١ : ٦٠ (*)
 ٣ : ٥٦
 القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر
 بن فرح الأنصاري) :
 ١ : ٢١٣ (*) ، ٢٧٨
 ٣ : ٢٥٢
 قرظة بن كعب :
 ١ : ٤٨٠
 القزاز (أبو عبد الله محمد بن جعفر الفيرواني)
 ١ : ٢٩٢ (*)
 القشيري = أبو القاسم القشيري
 ابن القشيري = أبو نصر بن القشيري
 ابن القطاع (علي بن جعفر بن علي السعدي
 الدقلى) :
 ١ : ٢٩٢ (*)
 قطرب (أبو علي محمد بن المستنير) :
 ٢ : ٤٥ (*) ، ٥٠٥ ، ٥٠٦
 ٣ : ٤١٠
 ٤ : ٣٤٨
 القفال (أبو بكر محمد بن إسماعيل) :
 ١ : ٤٦٥ (*)
 ٢ : ١٩ (*)

٣ : ٢٨ (*)
 قنبل :
 ١ : ٣٢١
 ابن القوطية (محمد بن عمر بن عبد العزيز
 القرطبي) :
 ١ : ٢٩٢ (*)
 قيس النخعي (أبو علقمة) :
 ١ : ١٩٠
 (ك)
 ابن كثير = عبد الله بن كثير
 الكرماني (برهان الدين محمود بن حمزة بن
 نصر) :
 ١ : ١١٢ (*) ، ١٦٥ ، ٢٥٩
 ٣ : ١٨٨ ، ٢٨٠
 أبو الكرم الشهرزوري (مبارك بن الحسن) :
 ١ : ٣١٨ (*) ، ٣٢٥
 الكسائي = علي بن حمزة
 كعب بن الأشرف :
 ١ : ٢٦ ، ١٠٨
 كعب بن عمرو :
 ١ : ٢٨٣
 كعب بن لؤي :
 ١ : ٢٨٣
 الكلبي (محمد بن السائب) :
 ١ : ٢٢٠ ، ٢٨٣
 ٢ : ٨٠ ، ١٥٩
 كمال الدين الزمكاني (محمد بن علي بن
 عبد الواحد)
 ١ : ٣٩ (*)
 ٢ : ٥٨ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠١ ، ٤٠١
 ٣ : ١٦٨ ، ١٩٩ ، ٣٨٧ ، ٤٢٦ ، ٤٥٤
 ٤ : ٤٩ ، ٧٢

أبو الليث السمرقندي (نصر بن محمد) :

١ : ٣٢٦ (*) ، ٤٥٧ (*) ، ٤٥٩ ، ٤٧١

٢ : ١٦٣

(م)

الماتريدي (أبو منصور محمد بن محمد بن محمود
الماتريدي) :

٢ : ٤٣٠ (*)

ابن ماجه :

١ : ١٤٧ ، ٢٥٠

المازني = أبو عثمان

مالك بن أنس :

١ : ٢٢٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٩٢ ، ٣٧٩ ، ٤٣٨

٢ : ٧٨ ، ١٦٠ ، ٣٦٠

٤ : ٣٩٣ ، ٤٣٨

ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن
عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي) :

١ : ٢٨٥ (*)

٢ : ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦ ، ٤٢٤

٤٢٤ ، ٤٣٣ ، ٤٥٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠

٤٧٠ ، ٤٧٦ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٥١٢

٣ : ٢٤ ، ٦١ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٥٩

١٦١ ، ١٦٢ ، ١٩١

٤ : ٢٧ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٤

١١٩ ، ١٣٩ ، ١٥٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧

٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٩

٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧

٣٠٨ ، ٣٤٢ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٤

٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٤١١ ، ٤٢٩ ، ٤٤٤

مالك بن دينار :

١ : ٢٤٩

مالك بن سنيان الهروي :

٢ : ١٥٩

الكثير الأسدي :

١ : ٢٤٨

الكندي (التاج أبو اليمين زيد بن الحسن

ابن زيد) :

٢ : ٣٢٢ (*)

الكواشي (أحمد بن يوسف بن حسن بن

رافع) :

١ : ١٨٦ (*) ، ٣٣١ (*) ، ٣٣٩ ، ٤٦٦

٢ : ٢٧٧ (*) ، ٢٩٠

٣ : ٣٥١

٤ : ١٦٢ ، ٢٧٢

الكيا الهراسي (أبو الحسن علي بن محمد الطبري) :

١ : ٤٣٤ (*)

٢ : ٣

ابن كيسان (محمد بن أحمد بن كيسان

أبو الحسن) :

٢ : ٤٦٤ (*)

(ل)

لبيد بن الأعصم :

١ : ٢٥

لبيد بن ربيعة :

٢ : ٢٦٧

الاجباني :

٢ : ٤٧٧

لقمان :

٢ : ١٨٥

أبو لهب :

١ : ١٦٠ ، ١٦٢ ، ٤٤٠

لوط (عليه السلام) :

٢ : ٥٠١

٣ : ٣٠ ، ٣٢

ابن مجاهد = أبو بكر بن مجاهد

يجمع بن جارية :

٢٤١ : ١

محمد (صلى الله عليه وسلم) :

١ : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٤ ،

٤٧ ، ١٢٦ ، ١٦٠ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ،

١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ،

٢٠٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ،

٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ،

٢٦٠ ، ٢٨٤ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ،

٣٥٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ،

٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ،

٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣ ، ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ،

٢ : ١١ ، ١٣ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٩ ،

٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،

٥٧ ، ٥٨ ، ٦٧ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ،

٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٦ ،

١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،

١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ —

١٣٧ ، ١٣٩ — ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ،

١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ،

١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،

١٩٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ،

٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ،

٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٣١٢ ،

٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ،

٣٤٥ ، ٣٦٤ ، ٣٧٥ ، ٣٩٨ ، ٤١٣ ،

٤٢٤ ، ٤٣٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨٨ ،

٣ : ٧ ، ٢٢ ، ٢٦ — ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ،

٥٠ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ١٠٦ ،

١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٦٠ ، ١٩٤ ،

٢٠٠ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٤٥ ،

مالك بن الصيف :

١ : ١٥٨ ، ١٩٩ ،

الأمون (الخليفة العباسي) :

١ : ٢٥١ ،

ابن مامويه (أحمد بن محمد بن مامويه أبو الحسن) :

١ : ٣٢٥ (*)

الماوردي (أبو الحسن علي بن حبيب الشافعي) :

١ : ١٨٧ (*) ، ١٨٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٢ ،

٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،

٢ : ١٦٢ ،

٣ : ٢٦٦ (*)

٤ : ٣٩ ،

المبرد :

١ : ٢٥٠ ،

٢ : ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٨٨ ، ٣٥٧ ، ٣٨٨ ،

٣٩٧ ، ٤١٦ ، ٤٧٦ ،

٣ : ٤ ، ٧٢ ، ٨٥ ، ١٤٦ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ،

١٧٩ ، ٢٨٨ ، ٣٦٧ ، ٤١٤ ،

٤ : ٣٦ ، ٧٧ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٩٥ ،

٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ،

٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣٣٧ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ،

القتبي :

٢ : ٤٢٣ ، ٤٦٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ،

٣ : ٤٦٥ ،

التوكل (الخليفة العباسي) :

٣ : ٣٦٢ ،

مجاهد بن جبر المكي :

١ : ٦ (*) ، ٨ ، ٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢٤٩ ،

٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٩٢ ، ٤٧٢ ، ٤٩٠ ،

٢ : ٢٣ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧١ ،

٣٤٥ ،

٣ : ٣٧٣ ،

- محمد بن سعدان أبو جعفر :
١ : ٢١٣ (*)
- محمد بن سليمان المعروف بابن النقيب (صاحب
كتاب التحرير) :
١ : ٣٤٠ (*)
- محمد بن سيرين = ابن سيرين
أبو محمد الشاطبي = القاسم بن فيرة :
محمد بن طاهر :
٢ : ١٨٦
- محمد بن عبد الرحمن جلال الدين القزويني (صاحب
كتاب الإيضاح) :
٢ : ٣٤٢ (*)
- أبو محمد بن عبد السلام = عز الدين بن عبد السلام
محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر أبو جعفر (صاحب
كتاب النبوع) :
٣ : ٢٢ (*)
- أبو محمد عز الدين = عز الدين بن عبد السلام
أبو محمد بن عطية = ابن عطية
محمد بن علي الأزدي (صاحب الترقيص) :
٣ : ٣٨٩
- محمد بن عيسى الأصبهاني :
١ : ٣٨٤
- محمد بن أبي الفضل المرسى :
١ : ٤٤٣
- محمد بن القاسم الأنباري = أبو بكر الأنباري
محمد بن كعب القرظي :
٢ : ١٥٨
- محمد بن محمد التنوخي زين الدين (صاحب كتاب
الأقصى القريب) :
٢ : ٤٠٨ ، ٣٩١ ، ٣٤٦
٣ : ٣٣٣ ، ٣٢٥ ، ١٦٨
٤ : ٩٤
- ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ، ٢٧٤ ، ٢٩٧ ،
٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٤٠ ،
٤٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٧٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٦٢ ،
٤ : ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ،
٤٧ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٨٠ ، ٨٦ ،
٩٩ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ،
١٩٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ،
٢٩٧ ، ٣١٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ،
٣٨٨ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠
- محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي :
٢ : ٢٥٢ (*)
- محمد بن إسحاق = ابن إسحاق
محمد بن بركات السعدي :
٢ : ٢٩
- أبو محمد البصري :
٤ : ٢٨٦
- محمد بن جرير الطبري :
١ : ١٨ (*) ، ١٩٠ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ،
٢٢٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،
٢ : ٦٠ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ٥٠٥ ،
٣ : ٢٤٢ ، ٢٧٩ ،
٤ : ٢٧٠
- أبو محمد الجويني :
١ : ٤٥
- محمد بن حبيب النيسابوري أبو القاسم :
٢ : ٣١ ، ٨٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ،
محمد بن الحسن الشيباني :
٢ : ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٦ ،
أبو محمد بن داود :
٢ : ١٧٨
- محمد بن داود الظاهري (أبو بكر محمد بن داود
ابن علي بن خلف الأصبهاني) :
١ : ٤٨٥ (*)

أبو مسلم الأصبهاني (محمد بن بحر الأصبهاني) :
٢ : ٢٥٥ (*)
٣ : ٣٦٤ (*) ، ٣٨٥
٤ : ١٦٧
مسلم بن الحجاج القشيري :
١ : ٣٢٢ (*) ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٢٨ ،
٢٥٧ ، ٤٣٣ ، ٤٤٦
٢ : ٣٦ ، ٣٩ ، ٦٧ ، ١٥٧
السيب :
١ : ٣١
مسيلة الكذاب :
١ : ٢٠٠
الطرزي :
٤ : ١٤٠ ، ٢٧٨
أبو المطرف بن عميرة
٤ : ٧٢
الظفري (شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله الحوي) :
١ : ٢٨١ (*)
معاذ بن جبل
١ : ٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤
أبو المعالي = عزيزي :
ابن المعتز (عبد الله بن المعتز) :
٣ : ٤٥٧ (*)
أبو معشر الطبري (عبد الكريم بن عبد الصمد) :
١ : ٣٢٤ (*)
الغيرة بن شعبة :
١ : ٢٤٦
مقاتل بن سليمان الأزدي :
١ : ٦ (*) ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ،
٢٢٩
٢ : ٨٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩
٣ : ١٨٧

أبو محمد الأرجاني :
٤ : ٦٣
محمد بن النكدر :
١ : ٤٧٧
محمد بن يزيد = المبرد
محمود بن حمزة الكرماني = الكرماني
ابن عيصن :
١ : ٣٢٥
محي الدين النوى = النوى الخزوي :
٢ : ٥١٢
مرة الحمداني :
٢ : ١٥٨
ابن مردويه (أبو بكر أحمد بن موسى) :
١ : ١٩٠ (*)
٢ : ١٥٩
الرزوقي :
١ : ٢٤٦
مروان بن الحكم :
١ : ٢٧
٢ : ٢٠٢
مروان بن سعد المهلب :
٢ : ٤٣٦
مسدد :
١ : ٢٤٦ ، ٢٤٧
مسروق :
١ : ٢٣٢ ، ٤٧٩
٣ : ١٥٧
مسعر بن كدام :
١ : ٢٤٨ ، ٤٤٤
ابن مسعود = عبد الله بن مسعود
ابن مسعود الثقفي :
٣ : ٧

٢ : ٩٨ ، ٢٤٠ - ٢٤٢ ، ٢٧٢ ، ٣٤٣ ، ٤
 ٣٧٦ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٤٢٤
 ٣ : ٤ ، ١٣ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٦٦ ، ١٠٧ ، ١٢٦ ، ٤
 ١٤٩ ، ١٧٤ ، ١٩٥ ، ٢٣٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٤
 ٢٧٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٥ ، ٤
 ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥٢ ، ٥٦ ، ٤
 ٦٢ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ١٥٩ ، ١٩٥ ، ٣٤٧ ، ٤
 ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠٣ ، ٤

أبو موسى الأشعري :

١ : ٢٤٣ ، ٢٨٩ ، ٤

٢ : ٣٦ ، ٣٩ ، ٤

أبو موسى المديني :

١ : ٤٦٨ ، ٤

أبو ميسرة :

١ : ٢٠٧ ، ٢٨٣ ، ٤

ابن ميمون :

٣ : ١٠٣ ، ٤

ميمونة بنت شاقولة البغدادية :

١ : ٤٣٦ (*) ، ٤

الميموني :

٢ : ١٥٦ ، ٤

(ن)

النافقة الذبياني :

٣ : ٥٥ ، ٣٥٧ ، ٤

ابن ناصر :

١ : ٤٣٦ ، ٤

ناصر الدين بن المنير = ابن المنير :

نافع بن الأزرق :

١ : ٢٩٣ ، ٤

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم :

١ : ٢٢٧ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٤

٣٢٥ ، ٣٣٧ (*) ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٤

٣ : ٣٤٧ ، ٤

٤ : ٣٠١ ، ٤

المقبري :

١ : ٢١٢ ، ٤

أبو مقبل :

١ : ١٩٦ ، ٤

ابن المقفع :

٢ : ٩٥ ، ٤

مكي بن حوش بن محمد بن مختار القيسي المقرئ :

١ : ١٩٠ (*) ، ٢٥٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٤

٣٣٩ ، ٣٧١ ، ٤٦١^٣ ، ٤

٢ : ٣ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٩٢ (*) ، ١٥٩ ، ٢١٠ ، ٤

٢٤٤ ، ٤

٣ : ٣٣٩ ، ٤

٤ : ٢٤ ، ٢٤٦ ، ٤

ابن ملكون :

٣ : ٧٨ ، ٤

أبو المليح الهذلي :

١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨ ، ٤

منصور بن عمار :

١ : ٤٧٦ (*) ، ٤

منصور بن فلاح البيني :

٤ : ١٢٦ ، ٤

ابن المنير :

١ : ٨٦ ، ٢٦٧ ، ٤٤٢ ، ٤

٢ : ٥٨ ، ٥٧ ، ٤

٣ : ١٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤٠٠ ، ٤١٣ ، ٤

٤ : ١١ ، ٧٢ ، ٤

المهدوي (أبو العباس أحمد بن عمار) :

١ : ٣٣٩ (*) ، ٤

٢ : ١٥٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٤

المؤرج السدوسي :

٣ : ١٠٧ ، ٤

موسى (عليه السلام) :

١ : ٤٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٣ ، ٤

- ابن نباتة (أبو يحيى عبدالرحيم بن محمد بن إسماعيل) :
١ : ٤٨٢ (*)
التجاشى :
١ : ٢٠٥
نجم الدين بن الرقعة (أحمد بن محمد بن علي) :
٣ : ٢٦٧ (*)
نجم الدين الطوفي (سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم) :
٤ : ٢٤ (*)
ابن النحاس = أبو جعفر النحاس
ابن النحاس (ولعله محمد بن إبراهيم بهاء الدين ابن النحاس) :
٣ : ٢٧٣
ابن النحوية (محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي الإمام بدر الدين) :
٣ : ١٦٨ (*)
النخعي = إبراهيم
النسائي :
١ : ٢٢٩ ، ٤٣٢
٢ : ٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١
أبو نسيط :
١ : ٣١٩
أبو نصر بن سلام :
١ : ٤٥٧
نصر بن عاصم :
١ : ٢٤٩ ، ٢٥١
أبو نصر بن القشيري (أبو نصر عبد الرحيم ابن عبد الكريم) :
٢ : ١٢١ ، ١٥٠ ، ١٧٧ ، ٢٠٨
٤ : ٤٣
نضر بن يحيى :
١ : ٤٥٧
أبو النضر :
١ : ٤٣٣
النضر بن الحارث بن كلدة :
١ : ١٥٧
النظام (أبو إسحاق ابن سيار النظام) :
٢ : ٩٣ (*)
النظام الكوفي (محمد بن عبد الكريم) :
١ : ٣٢٥ (*)
نعم بن سعيد الثقفي :
٢ : ٢٢٠
ابن النفيس (علي بن أبي الحزم القرشي علاء الدين) :
٣ : ٤٠٦ (*)
النقاش (أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد) :
١ : ٢٦٩ (*)
أبو نواس :
١ : ٢٦٤
٢ : ١١٤
نوح (عليه السلام) :
١ : ١٦١
٢ : ٢٤٤ ، ٢٩٤ ، ٣٨٩ ، ٤٧١
٣ : ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٩
٤ : ٤٢٣
نوح بن أبي مريم :
١ : ٤٣٢
النووي (يحيى الدين أبو زكريا يحيى الدين ابن شرف) :
١ : ٣٣٣ (*) ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ (*) ، ٤٦٣ ، ٤٦٨ ،
٤٨٢ ، ٤٧٧
٢ : ١٢٨ (*)
٣ : ١٨٤ ، ٣٥٢
النيلي :
٢ : ٢٨٩

(ه)

هارون (عليه السلام) :

٤٠١ : ١

٢٤١ ، ٢٤٠ : ٢

٣٣٥ ، ٣٠٣ ، ٢٥٥ : ٣

٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ١٥٩ : ٤

هبة الله بن سلام الضرير :

٢٨ : ٢ (*) ، ٢٩

ابن هبيرة (أبو المظفر يحيى بن هبيرة بن محمد بن

محمد بن هبيرة الدهلي) :

٣٠٥ : ٢ (*)

هرقل :

٤٨١ : ١

الهروى (صاحب الغريبين) :

٢٩١ ، ٢٧٧ : ١

٢٨٥ : ٢ (*)

٤٠٣ ، ٣٧٨ ، ٣٤٨ ، ٣٤٣ : ٤

أبو هريرة :

٤٨٦ ، ٤٦٩ ، ٤٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢١٢ : ١

٦٧ : ٢

٢٤٢ : ٣

٢٧٩ : ٤

ابن أبي هريرة :

٤٦ : ٢

٢٦٦ : ٣ (*)

هنام بن حكيم بن حزام :

٢٢٦ ، ٢١٩ ، ٢١١ : ١

ابن هشام الخضراوي (محمد بن يحيى بن هشام) :

٢٣٦ : ٤ (*)

هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبي :

١٨٨ : ١ (*)

هشيم بن بشير :

١٥٩ : ٢

هلال بن أمية :

٢٤ : ١

أبو هلال العسكري = العسكري

هود (عليه السلام) :

٣٠ : ٣

(و)

وائل بن الأسقع :

٢٥٨ ، ٢٤٤ : ١

الواحدى (على بن أحمد) :

١٣ : ١ (*) ، ٢٢ ، ١٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٧٨ ، ٤٣٢ ، ٢٩١

٢ : ٢ ، ٣٩ ، ٤١ ، ١٤٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٧٨ ، ٥٠٦ ، ٤٥٥ ، ٤٣٥ ، ٤٠٩ ، ٢٨٨

٣ : ٢ ، ١٦١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٧ ، ٢٠٦ ، ٤٧٤ ، ٣٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢١١

٤ : ١٨٣ ، ٣٣٨ ، ٣٩٠

أبو وائل :

٢٥٧ : ١

ورش :

١ : ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٠ ، ٣١٩

ورقة بن نوفل :

٢ : ١٣٤

الوزير المغربي (أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين) :

٢ : ٤٨٩ (*)

ابن وكيع (أبو بكر محمد بن خلف القاضي) :

١ : ٩٥ (*)

وكيع بن الجراح :

١ : ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٤٧٩

٢ : ١٥٩

أبو الوليد الباجي (سليمان بن خلف بن سعد ابن	يحيى بن معين :
أيوب التجيبي الباجي) :	١ : ١٩٠
١ : ٤٧١ (*)	يحيى بن فضالة المديني :
الوليد بن عقبة بن أبي معيط :	١ : ٢٩٢
١ : ١٦٠	يحيى بن يحيى :
الوليد بن مسلم :	١ : ٤٣٨
١ : ٤٧٨	يحيى بن يعمر :
الوليد بن المغيرة الخزومي :	١ : ٢٥٠
١ : ١٦٣	يزيد بن رومان :
٢ : ١٠٤ ، ١١٠	١ : ٢٠٣
الوليد بن الوليد :	يزيد بن هارون :
٢ : ١١٩	٢ : ١٥٩
ابن وهب (عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي) :	اليزيدي :
١ : ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ (*)	٣ : ١٢٤
وهب بن زيد :	ابن يسار :
١ : ١٥٨	١ : ٢٠٣
(ي)	يعقوب (عليه السلام) .
إلياس (عليه السلام) :	١ : ١٦١
٣ : ٣١	٤ : ٢١٧
أبو ياسر :	يعقوب بن إسحاق الحضرمي :
١ : ١٠٨	١ : ٢٠٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ (*)
يحيى (عليه السلام) :	٢ : ٤٥٩
٣ : ١٩٥	٣ : ٣٨٩
يحيى بن سلام (أبو زكريا البصري) :	٤ : ٤٤٤
١ : ١٨٨ (*)	أبو يعلى الطائفي :
يحيى بن قريش :	١ : ٢٤٧
٢ : ١٥٩	أبو يعلى الكبير (محمد بن الحسين بن محمد
يحيى بن محمد بن عبد الله الهروي :	الفراء) :
٢ : ١٥٩	٢ : ٣ (*) ، ٧٩
يحيى بن معاذ الرازي :	ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش) :
٢ : ١٥٣	٢ : ٣٩٧ ، ٤٥٦
	٤ : ٤٨ ، ٢٨٢

يوسف بن مهران :	يوسف (عليه السلام) :
٢٠٩ : ١	٤١٦ ، ٣٤٦ : ١
يوشع :	٣ : ٢٩٤ ، ١٩٥ ، ١٠٩ ، ٦٦ ، ٢٩ ، ٢٧ .
٤ : ٣	٤ : ٢٧١ ، ٦١ ، ٣٧
يونس (عليه السلام) :	يوسف بن جبارة الأندلسي أبو القاسم :
١٦٢ : ١	٣٢٤ : ١
٣١ : ٣	أبو يوسف القاضي :
٢٣٨ : ٤	١ : ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٣٥٤
يونس النحوي :	٤ : ٤٦٦ ، ٢١٩
٢ : ٣٦٦ ، ٣٦٥	يوسف بن محمد النحوي القلعي أبو الفضل :
٤ : ٤٢٠	٣ : ٤٥٨

٢ — فهرس الأمم والقبائل والفرق

(ت)	(١)
بنو نعيم :	الأزد :
١ : ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦	١ : ٢١٧
٢ : ٤٠٨، ٤١٧	أزد عمان :
(ث)	٢ : ٢٧٩
ثقيف :	أسد :
١ : ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٨٣	١ : ٢١٩
تمود :	بنو إسرائيل :
١ : ٦٣	١ : ٤١٨، ٤٢٠
(ج)	٢ : ٤٧٩
جشم بن بكر :	٣ : ٢٨، ٣١، ٥٩، ١٨١، ٣٧٨
١ : ٢٨٣	٤ : ٦٥
(ح)	الإسماعيلية :
بنو الحارث :	١ : ٣٢٤
٤ : ٢٢٩	الأشعرية :
الحنفية :	١ : ٥٤
٢ : ٢٥٢	٣ : ٣٠٢
٤ : ٩٠	أصحاب الأيكة :
(خ)	١ : ١٦١
خزاعة :	الأنصار :
١ : ١٩٨، ٢١٩، ٢٨٣	١ : ٢٠٣، ٢٣٧، ٢٤٢
(د)	٣ : ٤٤٦
بنو دارم :	(ب)
١ : ٢٨٣	البصريون :
	١ : ١٧٠
	٢ : ٣١٦، ٣٧٠، ٤١٧
	٣ : ٧٢، ٧٧، ٩٧، ٩٨، ١٢٤، ٢٠٠، ٣٥٣
	٤ : ١٥١، ١٥٢، ١٦٨، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٤٦
	٣٢٦، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٢١
	٤٤٤

(ن)

النصارى :

١ : ١٦٣ ، ١٩٦ ، ٢٦١ ، ٢٣٦ ، ٢٦١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٦

٤١٥ ، ٤٧٩

٢ : ٢٤٢ ، ٣٠٢

٤ : ٢١٠

بنو نصر بن معاوية :

١ : ٢٨٣

بنو التميم :

١ : ٢٠

٤ : ٢٨٨

(هـ)

مذيل :

١ : ٢١٧ ، ٢١٩

هوازن :

١ : ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤

(ي)

اليهود :

١ : ٢١ ، ٣٠ ، ٣٦٩ ، ٣٤٦ ، ٢٦١ ، ٢٣٦ ، ٣٠ ، ٢١

٢ : ٣٠ ، ٩٦ ، ٢٤٢ ، ٣٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣

٣ : ٢٢ ، ٥٣ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢١٨ ، ٢٦٠

٤ : ٣٦ ، ٤٤ ، ٢١٠

الكوفيون :

١ : ١٧٠

٢ : ٣٧٠ ، ٣٨٧ ، ٤١٧

٣ : ٩ ، ٧٢ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٤ ، ٢٠٠

٣٨٤ ، ٣٨٣

٤ : ٣٨ ، ١١٥ ، ١٦١ ، ٢١٩ ، ٢٢٧

٢٤٦ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٤

٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٤١٥ ، ٤٤٤

(م)

بنو مالك

١ : ٢٤٦

الالكية :

١ : ٣٣٢

بنو المصطلق :

١ : ١٩٨

مضر :

١ : ٢١٩ ، ٢٨٥

المعتزلة :

١ : ١٢٤

٢ : ١٠٨ ، ٤٢٠ ، ٢١

٣ : ٢٦٩ ، ٢٧٤

بنو المغيرة :

١ : ٢٠٤

المهاجرون :

١ : ٢٣٧

٣ - فهرس الأماكن

<p>البيت الحرام : ٢٦١ : ١ بيت المقدس : ١٥٩ ، ٤٥ ، ٣٩ : ١ ١٨٢ ، ٤٢ : ٢</p>		<p>(١)</p> <p>أذربيجان : ٢٣٦ : ١ أرمينية : ٢٣٦ : ١ أصبهان :</p>
<p>(ت)</p> <p>تهامة : ٢١٩ : ١ التنعيم : ٢٠٤ ، ١٥٩ : ١</p>		<p>٤٣٥ ، ٣٢٧ : ١ الأيكة : ١٦١ : ١ أيلة : ١٥٩ : ١</p>
<p>(ج)</p> <p>الجفة : ١٩٧ : ١ جزيرة العرب : ٢١٩ : ١</p>		<p>(ب)</p> <p>البحرين : ٢٤٠ : ١ بلد :</p>
<p>(ح)</p> <p>الحبشة : ٢٨٩ ، ٢٠٢ ، ١٩٢ : ١ الحجاز : ٢٨٥ ، ٢١٩ : ١ ٨١ : ٢ الحديبية : ٢٩٧ ، ١٩٢ : ١ حراء : ٢٠٧ : ١ حنين : ٣٧ : ٤ الحيرة : ٢٨٩ : ١</p>		<p>٢٠٠ ، ١٥٧ ، ٤٧ ، ٣٣ ، ٢٦ : ١ ٢٤٥ ، ٩٥ : ٢ ١٦٧ ، ٢٣ : ٣ برقة : ١٥٩ : ١ البصرة : ٣٢٩ ، ٢٤٩ ، ٢٤٠ : ١ ٦٣ : ٢ ٦ : ٣ ٤١٥ ، ٢٥٦ ، ١٨ : ٤ بغداد : ٣٣٣ ، ٣٦ : ١ ٦٣ : ٢</p>

(ف)	فارس :	(د)	دانية :
	١٥٧ : ١		٣٢٤ : ١
(ق)	قبا :		دمشق :
	١٥٧ : ١	٣٣٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٥ : ١	
	١٩٧ : ٢	(ش)	الشام :
(ك)	الكعبة :	٣٣٠ ، ٢٨٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١	٨١ : ٢
	١٨٨ : ١		٢١١ : ٣
	٢٦٦ ، ١٩٩ ، ٤٢ : ٢		٤١٦ : ٤
	٣٨٢ ، ٢٢ : ٣	(ص)	الصف :
	الكوفة :		٢٦١ : ١
	٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ : ١		٢٠٢ : ٢
	٦٣ : ٢		٢٧٤ : ٣
	٣٧٠ : ٣	(ط)	الطائف :
	٤١٥ : ٤		١٩٧ ، ١٩٢ : ١
(م)	مدین :		٣ : ٣
	٤٠٠ ، ١٦٠ : ١		طبرية :
	١٤٧ ، ٣٢ : ٣		١٥٩ : ١
	المدینة :	(ع)	العراق :
	١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٥٧ ، ٣٠ ، ٢٩ : ١		٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٣١٩ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١
	١٩٩ ، ١٩٦ — ١٩٤ ، ١٩٢ ، ١٩١		٨١ : ٢
	٢٣٥ ، ٢٣٢ ، ٢٢٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣		عرفات :
	٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٢٦١ ، ٢٤٧		١٩٥ : ١
	١٤٠ ، ٦٦ ، ٦٤ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٣١ : ٢		
	٢٢٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤		
	٢٥٦ : ٤		

(ن)		الرواة :
	نجد :	٢٦١ : ١
	٢١٩ : ١	٢٠٢ : ٢
	نجران :	مصر :
	١٩٦ ، ٢٠ : ١	٤٦٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٤٢ : ١
	نفتوى :	مكة :
	١٥٩ : ١	١٥٩ ، ٣٩ ، ٣٣ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٦ : ١
		— ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٨٩ ، ١٨٧
		١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٩ ، ٢١٩
		٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٤ ، ٣٢٤
(ي)		٤٧٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٥
	اليامة :	٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٤٨ ، ٣١ : ٢
	٢٣٣ : ١	٢٣ ، ٣ : ٣
	العين :	٤٦ : ٤
	٢٤٠ : ١	مق : ١٨٧ : ١

٤ — فهرس الكتب (*)

كتاب الإعلام للسهيلي = التعريف والإعلام	(١)
الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني :	أبكار الأفكار للآمدى :
٢٠١ : ١	١٣١ : ٤
الأفراد لابن فارس :	أحكام القرآن لابن العربي :
١١٠ : ١٠٥ ، ١٠٢ : ١	٤١ ، ٤٠ : ١
الأفعال للسرقسطى	اختصار كتاب نظم القرآن للجرجاني المكي :
٢٩٢ : ١	٩٢ : ٢
الأفعال لابن طريف :	الأدب المفرد للبخاري :
٢٩٢ : ١	٣٣ : ١
الأقصى الغريب للتونسي :	الأذكار للتوى :
٤٠٨ ، ٣٩١ ، ٣٤٦ : ٢	٤٦٣ : ١
٣٣٣ ، ٣٢٥ ، ١٦٨ : ٣	الإرشاد لابن برّجان :
الإقناش لأبي جعفر بن الباذش	١٨ : ١
٣١٨ : ١	١٢٩ : ٢
الاكتفاء لأبي عمرو الداني :	الأزهية لأبي الحسن علي بن محمد الهروي :
٣٤٨ ، ٣٤٧ : ١	٣٧٨ ، ٢٤٥ : ٤
الإكليل في الحديث لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري :	أساس البلاغة للزمخشري :
٢٠٨ : ١	١٤٠ : ٤
الجامع العوام عن علم الكلام للغزالي :	أسباب النزول للواحدى :
٧٩ : ٢	٢٢ : ١
الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد	أسفار الصباح ، ولم يذكر مؤلفه :
٣٠٦ : ٢	١٣٨ : ٣
٤٢٨ : ٤	إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني :
أمالى ثعلب :	٣١١ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٤٩ : ١
٣٩٢ : ٢	١٢١ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١٠٨ ، ٩٩ ، ٩٤ : ٢
أمالى ابن الحاجب :	٣٤٣ ، ٦٩ : ٣
٣٥٦ : ١	إعجاز القرآن للرماني :
٤٣٦ ، ٤٠٩ ، ٣٥ : ٢	٥٧ ، ٥٤ : ١
٢٦١ : ٣	

(*) هي الكتب التي نقل عنها المؤلف أو أشار إليها في كتابه .

الإيضاح لأبي علي الفارسي :	أمالى السهيلي :
٢٤٩ : ١	٢٤٦ ، ٢١٠ : ٣
٢٩٧ : ٤	أمالى ابن السيد البطليوسي :
(ب)	٢٤٦ : ١
البارع لأبي علي القالي :	أمالى ابن الشجرى
٢٩٢ : ١	٢١٢ ، ٢١٠ : ٣
البحر لابن المنير = تفسير ابن المنير	أمالى العزيز بن عبد السلام
بحر الأصول لبني الدين الزركشى	٤٦٣ : ١
٩٠ : ٤	٥٦ : ٣
البحر المحيط = تفسير أبي حيان	أمالى الرضى :
بحر المذهب فى الفروع لأبي المحاسن عبد الواحد	٣٠٤ : ١
ابن إسماعيل الرويانى	٤٣٠ ، ٣٨٦ : ٣
٤٦٧ : ٢	١٣٧ ، ٤٥ : ٤
البرهان لإمام الحرمين :	الأمصار للجاحظ :
٦٦ : ١	٢٥١ : ١
٤١٤ : ٤	إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات
البرهان فى تفسير القرآن ، للعوفى :	فى جيم القرآن :
٣٠١ : ١	٣٠١ ، ٦٣ : ١
٢٢٢ : ٣	٤٤٠ : ٤
البرهان للزملكانى :	الاتصار لأبي بكر الباقلاني :
٩٥ : ٢	٢٤٢ ، ٢٣٥ ، ٢١٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ١٩١ : ١
٤٢٦ ، ١٦٨ : ٣	١٢٦ ، ٣٩ : ٢
٤٩ : ٤	الاتصاف لابن المنير :
البرهان لعزيرى :	١١ : ٤
٩٠ : ٢	الأعوجج الزمخشري :
٣٧٥ : ٣	٣٨٧ : ٤
البرهان للكرمانى :	الإيضاح للخطيب القزويني :
٢٥٩ : ١١٢ : ١	٣٤٢ : ٢
بستان العارفين لأبي الليث السمرقندى	٤٤١ : ٣
٤٧١ ، ٤٥٧ ، ٣٢٦ : ١	٤٤ : ٤
	الإيضاح لابن عصفور :
	٢٣٤ : ٤

التحفة لابن مالك :	الهيكل للأستاذ أباذي
٣٥٢ : ٤	٣٦٤ : ٢
التذكرة لأبي حيان :	٤٤٣، ٢٩٦، ٢٥٩، ٢٥١، ٢١١، ١١٩ : ٤
١٨٨ : ٤	الهيكل للواحدى :
التذكرة لأبي علي الفارسي :	١٧١، ١٣ : ١
٢٧٩ : ٢	٥٠٦، ٤٠٩ : ٢
٣٨٩ : ١٤١ : ٣	٣٩٠، ٣٣٨ : ٤
٣٥ : ٤	البصائر لأبي حيان التوحيدي
الترقيص لمحمد بن علي الأزدي :	٣٠٦ : ١
٣٨٩ : ٣	١٠٠ : ٢
التسهيل لابن مالك :	بيان إعجاز القرآن للخطابي
٣٥٧ : ٢	١٠٦، ١٠١، ١٠٠، ٩٠ : ٢
٤١١، ٣٠٥، ٢٤١، ١٩٤ : ٤	البيان لأبي عمرو الداني :
تصارييف الأفعال لابن القوطية = الأفعال	٢٥٠، ٢٤٩ : ١
التصريف لابن الحاجب :	(ت)
٣٢١ : ١	تاريخ بغداد للخطيب :
التعريف والأعلام لأبي القاسم السهيلي :	٢٧٧ : ١
١٥٥ : ١	تاريخ الطبري :
٣٠٦ : ٢	٢٤٢ : ٣
٦٢ : ٤	التاريخ الكبير للبغاري :
التعليق للقاضي حسين :	٤٨٠ : ١
٤٧٧ : ١	التاريخ المظفرى :
تطبيق ابن أركاح على الرزوقي :	٢٨١ : ١
٢٤٦ : ١	التبصرة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي
الفرقة بين الإسلام والزندقة للنزالي :	٣٢٥ : ١
٧٩ : ٢	التبيان للزملكاني :
تفسير إسماعيل الضرير :	٤٢١ : ٢
٨١ : ٢	٧٢ : ٤
التفسير لإمام الحرمين = تفسير الجويني :	التبيان في آداب حملة القرآن للنووي :
تفسير البغوي :	٤٧٧، ٤٥٦ : ١
٤٤٤، ٣٣٠، ٣٣ : ١	التحرير والتحرير لابن النقيب :
٨٩، ٨٦، ٦٤ : ٢	٣٤٠ : ١

تفسير ابن عطية = المهرر الوجيز	تفسير ابن بركان :
تفسير الفخر الرازي :	٣٧٩ : ٤
١٩١ : ١ ، ١٧٤ ، ٣٦ ، ٣٥	تفسير الجنيدى :
٤٥٢ : ٣ ، ٢٧٧	٣٦ : ٣
تفسير القرطبي :	تفسير الجوينى
٢٧٨ : ١ ، ٢١٣	٤٥ : ١
٢٥٢ : ٢	٢٦٣ : ٢
تفسير القشيري :	تفسير ابن حبيب النيسابورى :
٢٠٨ : ٢ ، ١٢١	٣١ : ٢
تفسير القفال :	تفسير الحرقى = البرهان
٢٨ : ٣	تفسير أبى حيان : وهو المسمى البحر المحيط
تفسير السكواشى :	٣٨٣ : ٣ ، ٢٢٠
٢٧٢ : ٤	٣٣٨ : ٤ ، ٣٢١
تفسير الماوردى :	تفسير الراغب الأصفهاني :
٢٢٩ : ١	٣٣٠ : ٢ ، ١٦٤ ، ٧٤
تفسير أبى مسلم محمد بن بحر الأصبهاني :	٣٣٠ : ٤
٣٨٥ : ٣	تفسير الرماني :
تفسير ابن مردويه :	٢٥٢ : ٢
١٩٠ : ١	٢٤١ : ٤
تفسير ابن المنير ، وهو المسمى بالبحر :	تفسير الطبري :
٢٦٧ : ١ ، ٨٦	٢٩٠ : ١ ، ٢٨٩ ، ٢١٤
٥٨ : ٢ ، ٥٧	٢٧٠ : ٤
٢٧٨ : ٣	التفسير لأبى العالية :
تفسير ابن النقيب ، وهو المسمى بالتحجير والتحجير :	١٨٦ : ٢
٣١١ : ١	تفسير عبد الرزاق :
التقريب لأبى بكر الباقلانى :	١٦٤ : ٢
٢٨٧ : ١	تفسير ابن عبد السلام :
١٢٨ : ٢ ، ٥١	٨٨ : ١
التكملة على الصحاح للصغاني :	تفسير ابن العربى :
٢٧٨ : ٤	٢٦ : ١
التكميل والإتمام لابن عساكر :	تفسير العزيزى :
١٥٥ : ١	٣٤١ : ٢
٥٠٤ : ٢ ، ٤٧٩	

جامع البيان للطبري = تفسير الطبري
الجامع لابن عيينة :
٤٣٩ : ١
الجامع للقرآن :
٢٩٢ : ١
جامع ابن وهب :
٢٢٢ : ١
جمال القراء لأبي الحسن علم الدين السخاوي :
٣٣١ : ١
كتاب الجمان في تشبيهات القرآن لأبي القاسم البنداري :
٤١٤ : ٣
جمهرة ابن دريد :
٥٥ : ١
جواهر القرآن للغزالي :
٤٣٩ : ١

(ح)

حاشية ابن هشام الحضراوى على سيبويه :
٢٣٦ : ٤
الحاوى الكبير للماوردي :
٢٦٦ : ٣
الحجة لأبي علي الفارسي :
٣٣٩ : ١
٤٥ : ٣
حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي :
١٧١ : ٢
الحلييات لأبي علي الفارسي :
٢٧٨ : ١

(خ)

الخطريات لأبي الفتح عثمان بن جني :
٤١٢ ، ٣٣١ : ٢
٣٥٣ ، ١٠٣ : ٣

التلخيص لإمام الحرمين :

١٠٣ : ٣

التلخيص للخطيب القزويني

١٠٩ : ٣

التمهيد لأبي عمر بن عبد البر :

٢٨٤ : ١

التمهيدات لأبي المطرف بن عميرة :

٧٢ : ٤

التهيه لابن جني :

٣٤٧ : ٢

٢٥٦ : ٤

التهيه للنيسابوري :

١٩٢ : ١

التهذيب للأزهري :

٢٩٢ ، ٢١٨ : ٩

تهذيب الأفعال لابن القطاع :

٢٩٢ : ١

التوجيه لابن الخطيب :

٧٢ : ٣

توجيهات القراءات الشاذة لأبي البقاء المكي :

٣٤١ ، ٣٣٩ : ١

التيسير لأبي عمرو الداني :

٣١٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٨ : ٩

(ث)

كتاب الثمانية، في القراءات (ولم يذكر اسم مؤلفه) :

٣٢٩ : ١

(ج)

الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي

الجامع لابن الأثير :

٢٣٧ : ٣

الرسالة للإمام الشافعي :	الخصائص لابن جني :
٢٨٧ ، ٢٨٤ : ١	٢٧٩ : ٢
٣٢ : ٢	١٤٢ : ٤
رصف المباني لأحمد بن عبد النور المالقي :	خصائص القرآن للوزير المغربي :
٣٧٦ : ٤	٤٨٩ : ٢
رفع التمويه بشرح التنبيه للدوغمري	الخط والمجاء لأبي بكر بن السراج :
٢٤٦ : ١	٣٧٧ : ١
الروض الألف للسبيل :	الخطابة لأرسطاطاليس :
٢١ : ٤	١٥٤ : ٣
الروضة لأبي علي المالكي :	كتاب الحجة لابن جبير :
٣٢٥ : ١	٣٢٩ : ١
الروضة لأبي عمر الطلمنكي :	(د)
٣٢٤ : ١	حرة التأويل للرازي :
ردوس المسائل للنووي :	١١٢ : ١
٤٤٧ : ١	حرة القواس للحريزي :
١٨٤ : ٣	٥١٢ : ٢
(ز)	٣٥١ : ٤
الزاهر لابن الأنباري :	دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني :
٥٠٥ : ٢	٤١٣ ، ٤٠٥ ، ٣١٠ : ٢
(س)	دلائل النبوة للبيهقي :
سر الفصاحة للخفاجي :	١٩٠ : ١
٥٨ - ٥٧ : ١	(ذ)
سراج المريدين لأبي بكر بن العربي :	الترجمة للراغب :
٣٦ : ١	٣٤٥ : ٣
سنن أبي داود :	(ر)
٤٦٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، ٢٤٦ : ١	رحلة ابن الصلاح :
سنن ابن ماجه :	٤٨٣ : ١
٢٥٠ ، ٢٤٧ : ١	رسالة ابن الخشاب في نقد الحريري :
كتاب السير للنووي :	٧٠ : ١
٤٥٦ : ١	

شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك :	(ش)
٥٩ : ٢	الشاطبية لأبي محمد القاسم الشاطبي :
١٢ : ٣	٣٢٣ : ١
١٣٩ : ٤	الشافعي للجرجاني ؛ وهو أبو العباس أحمد بن محمد
شرح الدرر لابن جمعة الموصلی :	٤٥٦ : ١
٢٤٣ : ٤	الشامل لإمام الحرمين :
شرح رسالة الشافعي لأبي بكر الصيرفي :	٤٢٠ : ٢
٥٣ : ٢	شرح الإمام لأبي الفتح القشيري :
شرح الكافية لابن مالك :	٤٢٨ : ٤
٥١٢ : ٢	شرح الإيضاح لابن الحجاز :
٢٤ : ٣	٣٧٠ : ٤
٢٤١ : ٤	شرح الإيضاح للجرجاني :
شرح كتاب سيدييه لاصفار ، وهو أبو جعفر ابن	٥٠٥ ، ٣٢٥ : ٢
النحاس	شرح البرهان (١) ، واسمه التحقيق والبيان
٣٨٧ : ٢	للأبياري (أبو الحسن علي بن محمد الصنهاجي)
شرح مسلم للنووي :	٤١٤ : ٤
٣٥٢ : ٣	شرح البردوي لسيد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري :
شرح المفصل لابن الحاجب :	٤٦٥ : ١
٤٠٩ : ٢	شرح التسهيل لأبي حيان :
شرح المقرب لابن عصفور :	١٧١ : ٣
٣٨٤ : ٣	شرح الجمل لابن الخشاب :
شرح الملحة للحريزي :	٢٨٢ : ٤
٢٣٦ : ٢	شرح الجمل لابن أبي الربيع :
شرح منهوكة أبي نواس لابن جني	١٣٦ : ٤
٢٦٤ : ١	شرح الجمل الصغير لابن عصفور :
شرح المذهب للنووي :	٣٩٢ : ٢
٣٣٣ : ١	شرح الحاجبية للنيل :
١٢٨ : ٢	٤٣٦ : ٢

(١) الجزء الأول منه نسخة بمكتبة مراد ملا باستانيول ، ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ؛ والبرهان لإمام الحرمين .

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ،

٤٣٩ ، ٤٤٦ ، ٤٥٨ ،

٣٦ : ٣٩ ، ٦٧ ، ١٥٧ ، ١٨٤ ، ٣٨٨ ،

٢٤٢ : ٣

(ض)

ضوء الصباح لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني :

٤٢٥ ، ٣٢٥ : ٣

٨٩ : ٤

ضياء القلوب في التفسير لسليم الرازي :

٤٧٣ : ١

(ط)

طبقات السبكي = طبقات الشافعية

طبقات النحويين والافويين للزبيدي :

٢٥٠ : ١

طريق الفصاحة ، لابن النفيس :

٤٠٧ : ٣

(ع)

العالم في اللغة لابن سيد :

٢٩١ : ١

العجائب في تفسير القرآن للسكرماني :

١٦٥ : ١

٢٨٠ : ٣

كتاب العشرة في القراءات (ولم يذكر مؤلفه) :

٣٢٩ : ١

ابن عطية = المحرر الوجيز

كتاب العمدة لابن رشيق :

٤٠٠ : ٣

العمدة للطرطوشي :

٣٧٤ ، ٣٠١ : ٢

٧٢ : ٣

شعب الإيمان للبيهقي :

٢١٨ ، ٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٤٦٢ ، ٤٧٢ : ١

١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٨١ : ٢

شفاء الصدور لابن سبع :

٤٥٤ : ١

١٥٤ : ٢

شواهد التوضيح لابن مالك :

٣٩٦ : ٤

(ص)

الصحاح للجوهري :

٢٩٢ : ١

٢٤٨ : ٤

صحيح البخاري :

٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١١١ ، ٢٠٦ : ١

٢٠٩ : ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ : ٢

٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ : ٣

٢٥٨ ، ٢٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ : ٤

٤٥٨ ، ٤٦٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ : ٥

٣٥ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ : ٦

٣٩٤ : ٧

صحيح الترمذي :

٣٠ ، ٢٤١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ : ٨

٤٧١ ، ٤٧٤ : ٩

٦٧ : ١٠

صحيح الحاكم :

٢٦٣ : ١١

صحيح ابن حبان :

٢٠٧ : ١٢

١٢٨ ، ٣٥ : ١٣

صحيح مسلم :

٣٠ ، ٣١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٥ : ١٤

عنوان الدليل في مرسوم خط التزويل : لأبي
العباس المراكشي

٣٨٠ : ١

(غ)

الفرر للشرىف المرتضى : أمالى المرتضى

يب الحديث لإبراهيم الحرى :

٤٧٩ : ١

غريب الحديث لأبى عبيد :

٣١٣ : ٣

غريب القرآن الخطابى :

٢٤٦ ، ٢٤٥ : ١

غريب القرآن لابن حريد :

٢٧٩ : ٢

غريب القرآن لابن عزيز :

٢٩١ : ١

٢٧٩ : ٢

٢٤٨ : ٤

كتاب الغريبين للهروى :

٢٩١ : ١

٢٨٥ : ٢

(ف)

فتاوى ابن الصلاح :

١٧٠ : ٢

فرائد القلائد ، (ولم يذكر مؤلفه) :

٦٤ : ٣

الفسر لأبى الفتح ابن جنى :

١٤٧ : ٢

٤٣ : ٣

فضائل القرآن لأبى عبيد :

٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٨٣ ، ٣٣١ ، ٤٤٤ ، ٤٦٢ ، ٤٨٣ ، ٤٦٩

فقه اللغة لابن فارس :

٢٥٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤٦٥ : ١

١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ : ٢

٣٧٨ ، ٤٤٤ : ٤

فك الأزرار لصنى الدين بن أبى المنصورى :

٦٠ : ٤

الفلك الدائر لعز الدين بن أبى الحديد :

٢٣٧ : ٣

فنون الأفنان لابن الجوزى :

٩٢ : ١

٣٧ : ٢

فهم السنن لأبى عبد الله الحارث :

٢٣٨ : ١

(ق)

قانون التأويل لأبى بكر بن العربى :

١٦ : ١

القد لأبى الفتح بن جنى :

٢٨٦ ، ٣٧٤ : ٢

٣١٠ ، ٥ : ٣

٣٢٠ : ٤

القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .

القطع والاستئناف للزجاج (١) :

٣٤٢ : ١

كتاب القواصم لابن العربى :

٢٥ : ٣

القواعد الكبرى لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام :

٤٧٦ : ١

٢٤١ : ٣

القول الوجيز فى استنباط علم البيان من الكتاب

العزيز :

١٧٠ : ٣

(ك)

الكافي لأبي جعفر النحاس :

٣٤٠ : ٤

الكافي لأبي محمد إسماعيل المروى :

٣٤٨ ، ٣٣٠ : ١

الكافي لمحمد بن شريح الإصبيلي :

٣٤٨ ، ٣٢٥ : ١

الكافي لمتصور بن فلاح النيني :

١٢٦ : ٤

الكامل لأبي أحمد بن عدي :

١٥٨ : ٢

الكامل في القراءات لأبي القاسم يوسف بن جبارة :

٣٢٤ : ١

الكامل للمبرد :

٢٣٦ : ٣

٣ : ٧٧ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٩٥ ،

٣٧٣

الكتاب لسبويه :

١ : ٥٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤ ،

٢ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣٤٨ ، ٣٨٧ ، ٤٠٧ ،

٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ،

٥٠٦

٣ : ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ،

١٥٤ ، ١٦٠ ، ٣٦٦ ، ٤٠٦ ،

٤ : ٤٢ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢ ،

١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٧٤ ،

٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٨١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ،

٣٣٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٤٦٥ ، ٣٧٦ ،

٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ،

٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ،

٤٢٤

كتاب الكتاب لابن درستويه :

١ : ٣٧٠

الكشاف للزمخشري :

١ : ٤٩ ، ٦٣ ، ١٢٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ،

١٨٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ،

٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٨ ، ٤٩٢ ،

٢ : ٩٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ،

٢٦٨ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦ ،

٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ،

٣٢٦ ، ٣٤٥ ، ٣٥٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ،

٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ،

٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ — ٤١٨ ، ٤٢٠ ،

٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ،

٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ،

٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ،

٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ،

٥٠٠ ، ٥٠٣ — ٥٠٥ ، ٥٠٧ ،

٣ : ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٣٥ ،

٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ،

٨٦ — ٨٩ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،

١١٨ ، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ،

١٦٦ — ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،

١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،

٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ،

٢٢٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ،

٢٧٣ ، ٢٧٧ — ٢٧٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٤ ،

٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٢ — ٣٢٠ ،

٣٢٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٨ ،

٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٥ ، ٣٩٠ ، ٤٠٣ ،

٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٦٧ ،

٣٧٦ ، ٤٧٧ ،

٤ : ١١ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٦ ،

(م)

ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد :

٢٨٨ ، ١٤٦ : ٣

ابن ماجه = سنن ابن ماجه

المبتدأ لابن خالويه :

٢٤٥ : ٢

٣٥٣ : ٣

٣٤٧ : ٤

المثل السائر لابن الأثير :

٢٢٢ ، ١١٧ : ٣

المجاز لأبي عبيد :

٢٩١ : ١

المجاز لعز الدين بن عبد السلام :

١٢٢ : ٢

مجم البحرين للصاغانى :

٢٩٢ : ١

المختضب لابن جنى :

٣٤١ ، ٣٣٩ ، ٣٣٢ : ١

٣٨٨ ، ٣٨٥ ، ٣٦٥ ، ٢٠٩ ، ١٥٣ ، ١١٦ : ٣

٢٠٩ : ٤

المحرر الوجيز لابن عطية :

٣٠١ ، ٦٣ ، ٨ : ١

١٥٩ ، ١٠١ ، ٩٧ ، ٥٨ ، ٣٢ : ٢

٢١٨ ، ١٣٧ ، ١٢٢ ، ١١٧ ، ٦١ ، ٦٠ : ٤

المحصل فى شرح المنفصل لأبى البقاء :

٣٥٢ : ٤

المحكم لابن سيده :

٢٩٢ ، ٦٤ : ١

٤٧٦ : ٢

٣١٣ : ٣

٣٩٤ : ٤

١١٤ ، ١١٢ - ١٠٩ ، ١٠١ ، ٩٣ ، ٨٩

١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ،

١٨٦ ، ١٩١ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٥١ ،

٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ - ٢٨٢ ،

٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢٣ ،

٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ،

٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ،

٣٦٨ - ٣٧٠ ، ٣٨٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ،

٤٤٠ ، ٤١٢

الكشاف القديم للزغنى :

٣٤٧ ، ٣٠٤ ، ٧٢ : ١

٤١٧ : ٢

٢٨٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ : ٣

٣٨٥ ، ١٩٧ : ٤

الكشف والبيان للشعاى :

٣٦٢ : ٣

الكشف لمحمد مكى القيروانى :

٣٣٩ ، ٣٣١ : ١

كشف المشكلات للأصبهانى :

٣٦٦ : ٣

كنز اليواقيت لأبى القاسم القشبرى :

٤٢ : ٣

(ل)

اللائىء الفريدة فى شرح القصيدة ، للقاسى :

٤٦٠ : ١

كتاب اللامع العزيزى لأبى العلاء المعرى :

٥١٣ : ٢

اللباب لأبى البقاء العسكبرى (مخطوطة دار الكتب

المصرية) برقم ٤٢٣

٣٧٦ : ١

٢٤٧ ، ٢١٢ : ٤

المسند لابن أبي شبة :	المحل لابن حزم :
١٣٢ : ٢	١٢٨ : ٢
المشكل لمكي بن أبي طالب القيسي :	مختصر التقريب لأبي بكر الباقلاني :
٣٠١ : ١	٢٣ : ١
المصباح لأبي الكرم الشهرزوري :	المدخل للبيهقي :
٣٢٥ ، ٣١٨ : ١	٨ : ١ ، ٢١٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٤٧٩
المصنف لابن أبي شبة :	١٦٢ : ٢
٤٧٩ ، ٢٥٨ ، ١٨٩ : ١	المرشد الوجيز لأبي شامة شهاب الدين :
المصنف لعبد الرزاق :	٣١٩ ، ٢٨١ : ١
٤٧٩ : ١	المسائل الخمس لابن فارس :
المصنف لقاسم بن أصبغ :	٢٥٨ ، ٢٣٧ : ١
٢١٢ : ١	مسائل نافعة :
معالم التنزيل للبعوي = تفسير البغوي	٢٩٣ : ١
معاني القرآن للفراء :	المستدرک للحاكم :
٦٥ ، ٦٣ : ١	١٩٠ : ١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٧
١٨٠ : ٤	٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٧
المعاني المبتدعة لابن الأثير :	٢٩ : ٣
٣٤٣ : ٣	المستوفى لجمال الدين أبو سعيد القرغاني :
المقصد لابن الحشاش :	٣٥٩ : ١
٣٠٥ : ١	٣٥٥ ، ٣٥٣ : ٢
المعجم للطبراني :	٤ : ١٠٢ ، ١٠٨ ، ٣١٠
٤٧٩ : ١	المرشد لأبي نصر الفشيري :
١٥٩ : ٢	١٧٨ ، ١٧٧ : ٢
المعرب للجواليقي :	المسند لأحمد بن حنبل :
٤٦٢ : ٢	١ : ٢٠٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠
معرفة الفراء للعافظ شمس الدين الذهبي :	١١٩ : ٢
٢٤٢ : ١	المسند للبراز :
معيان الفطار في علوم الأشعار للزنجاني :	١٩٠ : ١
٤١٥ ، ١٠٣ : ٣	١٥٩ : ٢
مغازي لمحمد بن إسحاق :	المسند لأبي داود الطيالسي :
٤٣٢ : ١	٢٤٤ : ١

ملوك التأويل لأبي جعفر بن الزبير :	المغرب للطريزي :
٢٠٣ : ٤	٢٧٨ ، ١٤٠ : ٤
مناقب الشافعي للإمام الرازي :	الغنى لابن هشام :
٥٦ : ٤	٣٧٠ : ٤
المنتخب للهمداني :	مفتاح الباب المغفل لفهم الكتاب المنزل للحرالي :
٣٠١ : ١	١ - ٥
التهاج لأبي عبد الله الحلبي :	مفتاح العلوم للسكاكي :
٢٢٩ : ١	٣١١ ، ٧٠ : ١
منهاج البلاء لحازم الأندلسي :	٤٦٣ ، ٤٢٥ ، ١٠٠ : ٢
٤٩١ ، ٣١١ ، ٦٠ ، ٥٩ : ١	٤٢٤ ، ٣٤٩ ، ١٨٢ : ٣
٤٠٨ ، ١٠١ : ٢	المفرد في معرفة العدد للجعبري :
٤٠٧ ، ٣١٤ ، ٢٨٨ ، ١٠٥ : ٣	٢٦٦ : ١
الموجز للأشعري :	المفردات الراغب :
٨٣ : ٢	٢٩١ : ١
الموعب لابن ربناني :	٣٣٠ ، ١٧٢ : ٢
٢٩٢ : ١	٣٣٠ : ٤
(ن)	المفصل للزخشمري :
الناسخ والمنسوخ لأبي الحسين أحمد بن جعفر :	٤٢٠ ، ٤٠٥ : ٢
٣٧ : ٢	٣٥١ ، ٣٠٧ ، ٢٥٩ ، ٢٣٠ : ٤
الناسخ والمنسوخ للواحدى :	مقامات الحريري :
٤١ ، ٣٩ : ٢	٤٨٤ ، ٧٠ : ١
تناجى الفكر في علل النحو للسهيلي :	المقاييس لابن فارس :
٢٦٥ : ٣	٤٧٣ : ٢
٣١٩ : ٤	مقدمة التفسير لابن عطية :
نظم القرآن للجرجاني :	٢١٦ : ١
٩٢ : ٢	٩٨ ، ٩٧ : ٢
١٩٣ : ٣	المقرب لابن عصفور :
نكت أبي الحسن الماوردي :	٣١٨ : ٢
١٦٢ : ٢	٨٤ : ٣
نكت التنبيه لابن أبي الصيف :	المقنع لأبي عمرو الداني :
٢٤٦ : ١	٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٧٩ ، ٢٤٠ : ١

النهاية لابن الأثير :

٤٧٤ : ١

نهاية الإيجاز للفخر الرزاي :

٤٠٨ ، ٣٧٨ : ٢

نواذر الأصول للترمذي :

٤٦٩ : ١

(هـ)

الماءات لابن الأنباري :

١٢٧ : ٣

٣٦ : ٢

٢٢ : ٣

ياقوتة الصراط لأبي عمر غلام ثعلب :

٢٩١ : ١

اليواقيت لأبي عمر الزاهد :

٣٣٩ : ١

٢٤٢ : ٢

١٨٤ : ٣

٧٧ : ٤

الهداية للمهدوي :

٣٣٩ : ١

(و)

الواقعات في الفروع لعبد العزيز بن أحمد الحلواني :

٤٧٧ : ١

الوقف والابتداء للأنباري :

٢٩٤ : ١

(ي)

الينبوع لابن ظفر :

٣٦ : ٢

٢٢ : ٣

٥ — فهرس الأشعار

٢ : ٢٨٣ ، ٣ : ١٠١	أبو دؤاد الإيادي	الرقباء
١ : ٢٤٨	الكهيت	معرب
٤ : ١١٢	—	غرائبها
٢ : ٥١٤	الحارث بن ظالم	القُرَابَا
٣ : ٣٥٩	معاوية بن مالك بن جعفر	غضابا
٣ : ٤٨	الناطقة الذبياني	الكثائب
٤ : ٢٥٥	قيس بن الخطيم	الركائب
٤ : ٢٩٨	ابن زياية	فَالْأَبِ
١ : ٣١٦	—	للتغابي
٣ : ٣	أبو ذؤيب الهذلي	ويموج
١ : ٣٠٠	عبد الله بن الزبيري	رحا
٢ : ٤٩٧	—	الجوانح
٢ : ٣٣٤	جرير	راح
٣ : ١٠٥	—	مليح
٢ : ٤٩٤	مطيع	الضريح
٣ : ٢٣٨	ابن عبدون	فصاح
٣ : ١٢٥	ذو الرمة	باردا
٣ : ٤٧	—	خالد
٤ : ١١٦	—	مهند

٢٢٥ : ٢	—	تَحْدُ
٤٦٥ : ٢	—	في اليدِ
٥١٢ : ٢	طرفة	أرْفِدِ
٨٥ : ٣	—	معاهدِ
٤٨٧ : ٢	—	والنادى
٤٢٨ : ٤	—	نَجَادِ
١٨١ : ١	—	السَّوَرَا
٣٩٤ : ٣	امرؤ القيس	جرجرا
٥٠ : ٣	النافعة الجعدى	مظمرا
٣٩٣ : ٢	—	قسرا
٥٠١ ، ٤٨٤ : ٢	سودة بن عدى	الفقيرا
١٠٢ : ٣	الأحوص	السراثرُ
١٦٠ : ٢	—	يسيرُ
٥١٢ : ٢	الخزومى	مشهورُ
٦٨ : ٣	ذو الرمة	القطرُ
٣١٢ : ٣	صفية بنت عبد المطلب	الغبارُ
١٦٩ : ٤	المرندس	السارى
١٠٥ : ٣	—	ضامزُ
٦ : ٣	جرير	بالنواقيس
٤٢٨ : ٢	—	خبيصُ
٤٨٣ : ٢	الكاحبة	تقطما

٢٦٨ : ٢	—	ترجعُ
٣١١ : ٣	الفرزدق	الطوالمُ
٤٦٠ : ٣	—	يماصعُ
٤٢١ : ٣	القاضي التنوخي	ابتداعُ
١١٧ : ٣	—	الإيحافُ
٧٠ : ١	الحريري	صروفُ
١١٥ : ٣	أبو تمام	طرقا
٣١٤ : ١	قتيلة بنت النضر	المحققُ
٤٩٦ : ٢	المتنبي	الشقائقِ
٢٢٢ : ٣	—	الخلائقِ
٣٨١ : ٣	—	رازقِ
٤٨٧ : ٢	—	حراقِ
١٦٧ : ١	—	علا
٥١ : ٢	الشاطبي	موثلا
١١٤ : ٢	أبو نواس	الثقيلا
٣٠٩ : ٣	أمية بن أبي الصلت	أبوالا
٥ : ١	—	صياقلُ
٤٩٤ : ٢	—	الرجلُ
٣١٨ : ٢	—	صولُ
٣٩٩ : ٣	جرير	عاذلهُ
٥ : ٣	امرؤ القيس	وحوملِ
٦ : ٣	امرؤ القيس	مككلِ

٣٠٧ : ٢	امرؤ القيس	معجل
١٥١ : ٣	حسان	السلسل
٢٨٩ : ٣	امرؤ القيس	تنسلي
١١٤ : ٣	—	حابل
٦ : ٣	—	والنخل
٧٥ : ٣	امرؤ القيس	صال
٢٥٩ : ٣	—	قتلى
٣١٤ : ٣	—	حال
٣٥٧ ، ٥٥ : ٣	النابعة الذبياني	دما
٤٨٢ : ١	الطرطوسي	مقيا
٧٣ : ٢	ابن مفرغ الحميري	غمامة
٤٦٥ : ٣	المتنبي	نائم
٤٠٦ : ٢	—	وتكرم
١٥ : ١	—	كلام
٣١٦ : ١	—	الكلام
٤٨٧ : ٢	—	ذميم
١٩٤ : ٤	البرج بن مسهر الطائي	النجوم
٢٦٧ : ٢	لبيد	حمامها
٣٠٧ : ٢	عنبرة	بمحرم
٦ : ٣	الفرزدق	الصوارم
٣٦١ : ٣	—	النواسم
٣٦٣ : ٣	عنبرة	الأسحم

٤٣٣ : ٣	زهير	لم تقلّم
٢٠٠ : ٤	أبو محجن	فسلّى
٦٨ : ٣	طرفة	تَهْمِي
١١٤ : ١	—	نوعدون
٣١٤ : ١	—	الكاتينا
٣١٥ : ١	—	معنى
٤٢٦ : ٢	أنيف بن قريط	وحدانا
٥٠٣ : ٢	—	رحمانا
١٢٧ : ٣	حسان	جنونا
٣٩٩ : ٢	القند الزماني	دانوا
٢٦١ : ٢	—	يمين
٤٨٧ : ٢	—	للقرائن
١٢ : ١	—	العين
١٥٣ : ٢	—	الامتحان
٤١٦ : ٢	—	أودى بها
٤٢٣ : ٢	المتنبى	ذكرناها
٤٨٣ : ١	الإمام الشافى	شاهدوه
٣١٤ : ١	الفرزدق	المواليا
٣٨٩ : ٣	المجنون	خياليا
٤ : ١	—	خبايا
٥ : ١	—	السكرى
٣٦٩ : ١	—	الأعلى

٦ — فهرس الأرجاز

٣٩٧، ٢٢٤ : ٢	أبو النجم	شمري
٢٦٨ : ٢	علي بن أبي طالب	حيدر
٢٦٨ : ٢	رؤبة	مكور
٣٩٧، ٢٢٤ : ٢	أبو النجم	شمري
٢٩٣ : ١	العجاج	حقائقا
٤٣٨ : ٢	شما المذلية	حنظل
٣٥٩ : ٣	العجاج	والسبي

٧ — مراجع التحقيق

- لمخاف فضلاء البشر للدمياطى ، مطبعة عبد الحميد حنقى بمصر سنة ١٣٥٩ .
- الإفتان فى علوم القرآن للسيوطى ، طبع مصر سنة ١٢٧٨ .
- أحكام القرآن لابن عربى ، بتحقيق على محمد البجاوى ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ م .
- الأدب المفرد للبخارى ، طبع الهند سنة ١٣٠٦ .
- أسباب النزول للواحدى ، مطبعة هندية بمصر سنة ١٣١٥ .
- أسرار البلاغة للجرجاني ، تحقيق هـ . ريتز ، مطبعة وزارة المعارف باستانبول سنة ١٩٥٤ م .
- إعجاز القرآن للباقلانى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م .
- أعراب القرآن للعكبرى = إملاء ما من به الرحمن
- الأعلام لخير الدين الزركلى ، المطبعة العربية بمصر سنة ١٣٤٧ .
- الأغاني لأبى الفرج الأصبهاني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .
- أمالى المرتضى ، للشرىف المراضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٤ .
- أمالى القالى ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٤٤ .
- إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ، المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٢١ هـ .
- أنباء الرواء على أنباء النجاة للقفطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .
- الانتصاف لابن المنير ، حاشيته على الكشاف ، مطبعة الاستقامة سنة ١٩٥٣ م .
- الإيضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى ، مطبعة السنة المحمدية (بدون تاريخ)
- الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير ، مطبعة صبيح سنة ١٩٥١ .
- البحر المحيط لأبى حيان ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .
- بديع القرآن ، لابن أبى الإصبع المصرى ، تحقيق حفى محمد شرف ، طبع مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٥٧ م .
- البرهان فى علوم القرآن للزركشى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ م .
- بغية الوعاة للسيوطى ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .
- بيان إعجاز القرآن للخطابى ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، مطبعة دار المعارف بمصر ،
(من مجموعة ذخائر العرب رقم ١٦) .
- البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة لجنة التأليف سنة ١٣٦٩ .
- تاج العروس للزبيدي ، القاهرة سنة ١٣٠٦ .
- تاريخ الإسلام للذهبي ، القدس من سنة ١٣٦٧ .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ، القاهرة سنة ١٣٤٩ .
- تاريخ الطبرى ، المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .

- تبين كذب المفترى ، لابن عساكر ، القدس سنة ١٣٤٧ .
- تذكرة الحفاظ للذهبي ، حيدر آباد سنة ١٣٣٣ .
- التعريف والإعلام للسهيلي ، مكتبة الأزهر سنة ١٣٥٦ .
- تفسير أبي حيان = البحر المحيط .
- تفسير الطبري ، بتحقيق محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر .
- تفسير الفخر الرازي ، بولاق سنة ١٢٧٩ .
- تفسير القرطبي ، طبع دار الكتب المصرية .
- تفسير ابن كثير ، مطبعة عيسى الحلبي .
- تهذيب التهذيب لابن حجر ، مطبعة حيدر آباد سنة ١٣٢٥ .
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي .
- الجامع الصغير للسيوطي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧٣ .
- جذوة المقتبس للحميدي ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧١ .
- الجهرة لابن دريد ، حيدر آباد سنة ١٣٥١ .
- حسن المحاضرة للسيوطي ، المطبعة الشرفية سنة ١٣٢٧ .
- خزانة الأدب للفرداوي ، بولاق سنة ١٢٩٩ .
- الخصائص لابن جني ، مطبعة دار الكتب المصرية .
- خلاصة تذهيب الكمال للخزرجي ، المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ .
- ابن خلكان ، المطبعة الميمنية سنة ١٣١٠ .
- الدور الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٥٠ .
- دوة القواس للحريزي ، مطبعة الجوائب سنة ١٣٥٠ .
- دلائل الإعجاز للجرجاني ، مطبعة المنار سنة ١٣٣١ .
- الديباج المذهب لابن فرحون ، مطبعة المعاهد سنة ١٣٥١ .
- ديوان رؤبة ، ليبسك سنة ١٩٠٢ م .
- ديوان الهذليين ، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ .
- الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٨ .
- الرسالة الشافعية لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، .
- (مجموعة الذخائر رقم ١٦) .
- رسالة ابن الخشاب في نقد الحريري ، المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
- روضات الجنات لمحمد باقر ، طبع العجم سنة ١٣٤٧ .
- سر الفصاحة للخفاجي ، المطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٢ م .
- سنن أبي داود ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة سنة ١٣٦٩ .

- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧٢ .
- سيرة ابن هشام ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة حجازي سنة ١٣٥٦ .
- شذرات الذهب لابن العماد الحلبي ، القدسي سنة ١٣٥١ .
- شرح شواهد الشافعية لعبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحمد محي عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة .
- شرح شواهد المغني للسيوطي ، المطبعة البهية سنة ١٣٢٢ .
- الصاحبى = فقه اللغة .
- الصالح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ، دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٦ .
- صحيح البخاري ، بحاشية السندی ، مطبعة عيسى الحلبي .
- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي ، سنة ١٣٧٤ .
- صفة الصفوة لابن الجوزي ، حيدر آباد ١٣٥٦ .
- الصلة لابن بشكوال ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .
- كتاب الصنائع لابن هلال العسكري تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧١ .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧٣ .
- طبقات الشافعية للسبكي ، المطبعة الحسينية .
- طبقات الصوفية للسلي ، تحقيق نور الدين شريعة ، دار الكتاب العربي ، ١٣٧١ .
- طبقات القراء لابن الجزري ، نشره ح ، براجستراسر ، مطبعة السعادة سنة ١٣٥٢ .
- العمدة لابن رشيقي ، مكتبة هندية سنة ١٣٤٤ .
- غرر الفوائد = أمالي المرتضى .
- غريب القرآن لابن عزيز السجستاني ، مطبعة حجازي سنة ١٣٥٥ .
- الفائق للزخشرى ، علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٦٤ .
- الفرق بين الفرق للبغدادي ، المعارف سنة ١٣٢٨ .
- فضائل القرآن لأبي عبيد ، مصورة دار الكتب المصرية برقم ٢٠١٠١ ب .
- فقه اللغة لأحمد بن فارس ، المكتبة السلفية ١٣٢٨ .
- الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد ، طبع الهند سنة ١٣٠٩ .
- الفهرست لابن النديم ، نشرة فلوغل سنة ١٨٧١ .
- قوات الوفيات لابن شاكر الكشي ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة .
- قواعد التحديث للقاسمي ، مطبعة ابن زيدون بدمشق سنة ١٩٢٥ م .
- الكتاب لسبويه ، بولاق سنة ١٣١٦ .

- كتاب الكتاب لابن درستويه ، بيروت سنة ١٩٢٧ م .
الكشاف للزخسرى ، مطبعة الاستقامة سنة ١٣٧٣ .
كشف الظنون لحاجي خليفة ، وكالة المعارف باستانبول سنة ١٣٦٠ .
اللاقيء الفريدة في شرح القصيدة للفاسي ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٥٠ قراءات .
الباب لأبي البقاء المكي ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٤٢٣ نحو .
الباب في الأسباب لابن الأثير ، القدس سنة ١٣٥٧ .
لسان العرب لابن منظور ، بولاق سنة ١٣٠٠ .
لسان الميزان لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٢٩ .
المثل السائر لابن الأثير ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى الحلبي ،
سنة ١٣٥٨ .
بجاز القرآن لأبي عبيدة ، بتحقيق محمد فؤاد سزكين مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .
المحتسب لابن جني ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٧٨ قراءات .
معاني القرآن للفراء ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٥ .
معجم الأدباء لياقوت ، دار المأمون سنة ١٣٥٥ .
معجم البلدان لياقوت ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ .
معجم المطبوعات لسركيس ، مطبعة سركيس ١٣٤٦ .
المعرب للجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦١ .
المغني لابن هشام ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة .
مفتاح العلوم للسكاكي ، المطبعة الأدبية بمصر .
مفردات الراغب الأصبهاني ، المطبعة اليمنية سنة ١٣٢٤ .
المفضل للزخسرى ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .
المفصليات ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، مطبعة المعارف سنة ١٣٦١ .
مقامات الحريري ، المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
مقدمة التفسير لابن عطية ، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٤ م .
المقنع لأبي عمرو الداني ، طبع استانبول سنة ١٩٣٢ م .
الملل والنحل للشهرستاني ، مطبعة مخيمر سنة ١٣٧٥ .
منار الهدى في الوقف والابتداء للاشموني ، مطبعة مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٧٣ .
الموشح للمرزباني ، السلفية سنة ١٣٤٣ .
الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ، مكتبة هندية سنة ١٣١٥ .
النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ، مطبعة دار الكتب المصرية .
النصر في القراءات العشر لابن الجزري ، المكتبة التجارية .

- نقد الشعر لتقديمه ، المطبعة الميمنية سنة ١٣٥٢ .
 - نكت الحميان لأصفى القاهرة سنة ١٩١٠ م
 - النهاية لابن الأثير ، المطبعة العثمانية سنة ١٣١١ .
 - الهاشميات للكثير ، شركة التمدن سنة ١٣٣٠ .
 - يقيمة الدهر للثعالبي ، مطبعة الصاوي سنة ١٣٥٢ .
 - ابن زمخشري على الفصل ، المطبعة المنيرية بمصر .
-

